الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الآداب واللغات

المخبر: اللسانيات النصية وتحليل الخطاب

الميدان : اللغة والأدب العربي

شعبة التكوين: دراسات لغوية

التخصص: لسانيات عربية

رسالة بعنوان :

النقد الصوتي وتطبيقاته عند سيبويه في الكتاب

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالب: محمد نبيل بوعافية

إشراف: أ.د.إسماعيل سيبوكر

السنة الجامعية: 2022-2021

بسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اقْرَأْ بِاسمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الآداب واللغات

الميدان : اللغة والأدب العربي

التخصص: لسانيات عربية

رسالة بعنوان :

النقد الصوتي وتطبيقاته عند سيبويه في الكتاب

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في اللغة والأدب العربي

إعداد الطالب: محمد نبيل بوعافية

إشراف: أ.د.إسماعيل سيبوكر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
إبراهيم طبشي	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
إسماعيل سيبوكر	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
محمد رضا عياض	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشا
محمد الصالح بوعافية	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشا
محمد الأمين خويلد	أستاذ	جامعة الجلفة	مناقشا
رابح دوب	أستاذ	جامعة قسنطينة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عزَّ وجلَّ أولا وآخرا أن منَّ عليَّ بإتمام هذه الرّسالة، والخروج بها إلى حيّز الوجود، فاللهمّ لك الحمد كلّه، ولك الشكر كلّه، ولك الثناء الحسن .

كما أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والامتنان للأستاذ الفاضل :

أ . د . إسماعيل سيبوكر، المشرف على هذه الرسالة، والذي رافقني مرافقة طيّبة لإتمام هذا البحث، وذلك من خلال الإرشادات والتوجيهات والانتقادات التي أخرجت هذا البحث على هذه الصورة، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وما سيضيفونه لهذا البحث من ملاحظات وتوجيهات إثراء وتقويما له .

ولا يفوتني أن أشكر صاحبي الفضل عليّ أمي وأبي الغاليين على قلبي، وجميع إخوتي وأخواتي .

كما أشكر زوجتي المخلصة على صبرها معي لإتمام هذه الرسالة، وأبنائي : كوثر وإسراء وأنفال ومحمد رائد وأحمد مازن ومحمد شاهين .

وإلى كلِّ من كان له دور في إنجاز هذا البحث ولم أذكره من أصدقاء وأساتذة ومشايخ، ولهم مني أسمى عبارات الود والامتنان .

مقدّمة

مقدّمة :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسّلام على سيّدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد :

تعدّ اللغة العربية من أعرق اللغات السامية، ومن أكثرها انتشارا على وجه الأرض، ولقد ضربت بجذورها في التاريخ الإنساني لمئات السنين؛ حيث إنَّ بعض المؤرّخين يذكرون بأنَّ أوَّل النصوص العربية ظهورا كان في أوائل الألفيّة الأولى قبل الميلاد، ولقد ارتبطت هذه اللغة في القرن السادس ميلادي بلغة الشعر الجاهلي باعتباره أعلى مراتب الفصاحة آنذاك، ثمَّ بعد نزول القرآن على سيد الأنام محمد صلى الله عليه وسلّم في القرن السابع ميلادي، ارتبطت اللغة العربية بالقرآن الكريم أيّما ارتباط؛ فقد كان لإعجازه اللغوي والبياني وقع كبير حتى على قلوب وعقول فصحاء العرب وساداتهم؛ لاجتماع القداسة والفصاحة فيه .

ومع توسع دائرة الإسلام وامتداد الفتوحات الإسلامية إلى البلدان البعيدة خارج شبه الجزيرة العربية دخل الناس في الإسلام فرادى وجماعات من العرب والعجم؛ مما أدى إلى اختلاط الألسنة وشيوع اللحن، فهبَّ علماء اللغة من نحّاة وقرّاء ومحدّثين وغيرهم إلى لغتهم الكريمة التي شرفها الله بالقرآن من أجل المحافظة عليها، وذلك بجمع اللغة الفصيحة من العرب الفصحاء الذين يتحدثونها على السليقة، فكانت الرحلة إلى البوادي والمناطق البعيدة سعيا وراء هذا الهدف، ثمَّ بدؤوا بوضع معايير تقي ناطق اللغة العربية من الوقوع في اللّحن عند قراءة القرآن، وفي كلامه العادي، وذلك بالاعتماد على قواعد السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال والذوق اللغوي وغيرها .

ولقد أدى النقد اللغوي دورا هاما في تلك الفترة؛ وذلك من خلال الملاحظات والتوجيهات التي أصدرها علماء اللغة والنحو لما يسمعونه في أسواق الشعر والخطابة، أو يروى أثناء جمع المادة اللغوية من العرب، وكانت الملاحظات والتوجيهات الصوتية محورا أساسيّا في هذا النقد؛

لارتباطها بالمستوى الأوّل من مستويات التحليل اللساني، واللبنة الأولى لتشكيل الكلمات والعبارات والنصوص .

ويعدّ سيبويه (180هـ) من العلماء الذين كان لهم السبق في إظهار هذه التوجيهات والملاحظات في مؤلفه : (الكتاب) الذي يعتبر من أضخم المؤلفات التي وصلت إلينا، فقد ضمّنه صاحبه قضايا عديدة تتصل بالأدب وفنونه، والقرآن وعلومه، واللغة ومستوياتها، ومع حجم المادَّة العلمية وتنوعها في هذا المؤلَّف إلاَّ أنَّ المشكلة تكمن في أنَّ كلَّ ما يتَّصل بالملاحظات والتوجيهات الصوتية لم تنحصر في موضع واحد، بل كانت متناثرة في ثنايا الكتاب، ومتداخلة مع باقي مستويات اللغة الأخرى الصرفية والنحوية والدلالية، فلم ترتسم بذلك معالم واضحة للممارسة النقدية الصوتية عنده، بل كانت عبارة عن تعابير وعبارات نقل بها آراءه، أو نُقُولٍ عن النحويين والقراء وكلام العرب .

ولذلك فإنَّ هذا البحث يحاول الوقوف على هذه المسألة، من خلال رصد السياقات النقدية الصوتية، وتحليلها من أجل معرفة خصائص الممارسة النقدية عند سيبويه في الكتاب، ولذلك جاء هذا البحث موسومًا بـ : " **النقد الصوتي وتطبيقاته عند سيبويه في الكتاب** "

وتكمن أهمية البحث في أنَّه يلقي الضوء على جانب آخر من جوانب الدرس الصوتي عند العرب، ألا وهو النقد الصوتي الذي لم يحظ بقدر كبير من العناية في بحوث وكتابات المؤلفين والدارسين السابقين.

وكان من أهم الأسباب التي دعتنا لاختيار هذا البحث ما يلي :

- حداثة مجال النقد الصوتي في الدرس الصوتي؛ إذ لم يزل قيد الدراسة والتطوير .
- وجود مادة لغوية ضخمة ومتنوعة في كتاب سيبويه، وفكرٍ نقدي يستدعي الوقوف عنده ودراسته .
- الإشارة إلى جانب آخر من جوانب شخصية سيبويه، وهو : العقلية الناقدة التي لم تذكر كثيرا في الدراسات السابقة، ولم تظهر طبيعة المنهج المتّبع في نقدها .

- تداخل القضايا الصوتية مع باقي القضايا اللسانية الأخرى، ممَّا يتطلّب عملية فرز وتصنيف لها من أجل اكتشاف ما له صلة بالنقد الصوتي .
- عدم وضوح معالم النقد الصوتي وخصائصه عند سيبويه .

هذه الأسباب الرئيسية التي دفعتني لمحاولة إظهار الأسس النظرية التي انطلق منها سيبويه في ممارسته النقدية من خلال الأساليب النقدية التي استعملها، وذلك من أجل التأسيس لمنهجه النقدي الصوتي، ومعرفة أهدافه وأبعاده .

وخدمة لهذا الهدف سأحاول في هذا البحث **الإجابة على الإشكالية التالية** : ما هي خصائص الممارسة النقدية الصوتية عند سيبويه في كتابه ؟

ويمكننا تفريع هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات هي :

- ما المقصود بالنقد الصوتي عند سيبويه ؟
- ما هي أساليب النقد الصوتي في كتاب سيبويه ؟
- ما الأسس والدعائم التي يقوم عليها النقد الصوتي عند سيبويه ؟
- ما هي الأبعاد والأهداف التي كان سيبويه يبتغيها من هذا النقد ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات الرئيسية قسّمنا البحث إلى تمهيد، وثلاثة فصول، وكلّ فصل ينقسم إلى أربعة مباحث مبينة كما يلي :

تمهيد: ذكر فيه الإطار النظري للبحث في حين كانت الفصول الثلاثة للجانب التطبيقي، وتمّ التعريف في التمهيد بسيبويه، الذي تمت الإشارة إليه طيلة هذا البحث باسمه مباشرة، أو بذكر عبارة (صاحب الكتاب) في إشارة لسيبويه؛ وذلك لتجنب التكرار، ولأنّ اسم سيبويه في مجال اللغة والنحو مرتبط أشد الارتباط بالكتاب، فكلّما يذكر اسمه إلّا ويذكر معه الكتاب .

ثم تمَّ التعريف بمؤَلَّفِهِ، وتجدر الإشارة إلى أنّه تمَّ اعتماد طبعة الكتاب الخامسة، الصادرة عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة 2009، والتي حققها عبد السّلام محمّد هارون؛ وذلك

لوضوحها ودقّتها، ولوحظ فيها حذف النقطتين من الياء التي في آخر الكلمات في جميع مادّة هذه النسخة المعتمدة، وبعد مقارنتها مع نسخ أخرى تبيّن أنَّ السبب يرجع لأخطاء في طباعة هذه النسخة، ولذلك تمَّ إرجاعها للأصل كي لا تختلط مع الألف المقصورة .

وبعدها تمّ تعريف النقد اللغوي عموما، ثمَّ تعريف علم الأصوات، يليه تعريف النقد الصوتي خصوصا .

ويلي التمهيد ثلاثة فصول؛ وقد تضمّنت ما تمَّ انتخابه من السياقات النقدية الصوتية التي جمعت من الكتاب؛ إذ لم تكن الغاية دراسة جميع العينات وتحليلها بل الاكتفاء بما له علاقة مباشرة بالجانب الصوتي، على أن يذكر باقي ما تمّ إحصاؤه في ملاحق البحث، إضافة إلى تضمين البحث بعض المسائل الصرفية والنحوية التي وجدنا فيها تعليلا لظاهرة صوتية، أو المسائل الصوتية التي تعلل ظواهر صرفية أو نحوية .

أمّا **الفصل الأوَّل** : فقد تناول أساليب النقد الصوتي عند سيبويه، وتوزعت مادته على أربعة مباحث، حيث تمّ التطرّق في **المبحث الأوَّل** إلى أسلوب الاستحسان والقبول الصوتي، وتمَّ تقسيمه كما يلي :

- مفهوم الاستحسان الصوتي وأنواعه .
- مصطلحات الاستحسان والقبول الصوتي .

وأمّا **المبحث الثاني** فقد جرى الحديث فيه عن أسلوب الاستهجان والرفض الصوتي، حيث تمَّ تقسيمه كالآتي :

- مفهوم الاستهجان الصوتي .
- مصطلحات الاستهجان والرفض الصوتي .

وأمّا **المبحث الثالث** فقد كان الحديث فيه عن أسلوب الموازنة والترجيح، وتمَّ تقسيمه كالآتي :

- مفهوم الموازنة والترجيح .

- مصطلحات الموازنة والترجيح .

وأمّا **المبحث الرابع** فقد ذكر فيه أسلوب الاستدراك والتصويب، وتمَّ تقسيمه كالآتي :

- مفهوم الاستدراك والتصويب .
- مصطلحات الاستدراك والتصويب.

أمّا **الفصل الثاني** : فقد جرى التركيز فيه على أسس النقد الصوتي عند سيبويه، وقسّم إلى أربعة مباحث هي :

المبحث الأوّل – القرآن الكريم وقراءاته .

المبحث الثاني – كلام العرب، وتمَّ تقسيمه كالآتي :

- لغات العرب .
- الشعر .

المبحث الثالث – آراء النحويين القدماء وأقوالهم ، وقُسّمت هذه الأقوال كما يلي :

- الخليل بن أحمد الفراهيدي .
- يونس بن حبيب .
- أبو عمرو بن العلاء .
- أبو الخطاب عبد الحميد (الأخفش الأكبر) .
- عيسى بن عمرو .
- هارون بن موسى النحوي .
- ابن أبي إسحاق .

المبحث الرابع – الذوق اللغوي .

وأمَّا **الفصل الثالث** : فكان بعنوان : أبعاد النقد الصوتي عند سيبويه، وقد قُسّم إلى أربعة مباحث هي :

المبحث الأول – البعد الديني للنّقد الصوتي .

المبحث الثاني – التقعيد اللغوي .

المبحث الثالث – البعد التعليمي للنقد الصّوتي.

المبحث الرابع – تنميَّة الذوق اللغوي .

وختم هذا البحث **بخاتمة** : تتضمّن أهم النتائج المتوصل إليها، والتوصيات الخاصة بمجال البحث في النقد الصوتي .

واستدعى هذا البحث اتّباع المنهج الوصفي أثناء وصف السياقات النقدية الصوتية الواردة في الكتاب، مع الاستعانة بأداتي الإحصاء عند تتبع الكلمات والعبارات النقدية الصوتية، والتحليل عند تحليل النماذج المنتقاة .

أمَّا الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بالبحث في مجال النقد الصوتي فهي قليلة جدًّا؛ وربَّما يرجع ذلك لجدَّة هذا المصطلح من جهة، وعدم ظهور مقومات هذا النقد واتجاهاته بصفة جلية من جهة أخرى، وما وصلت إليه أيدينا من دراسات سابقة لبحثنا بعد بحث مستفيض في المؤلفات والبحوث الأكاديمية، ففيها ما تعلَّق بالنقد الصوتي خصوصا وذلك عند:

-أبي بكر حسيني في كتابه النقد الصوتي في أدبيَّات المرجعية القرائيَّة؛ حيث تطرق فيه إلى النقد الصوتي من حيث مفهومه ومدونته وأسسه وأساليبه وأبعاده، وأدوات الممارسة النقديّة في المرجعيّة القرائيّة، بالإضافة إلى بحث آخر له بعنوان : النقد الصوتي وتطبيقاته عند علماء التجويد، تطرّق فيه الباحث أيضا إلى أساليب النقد الصوتي وأسسه عند علماء التجويد .

وفيها ما تعلق بالنقد اللغوي والنحوي عموما وذلك في :

– بحث بعنوان : النقد النحوي عند ابن هشام(761هـ) في أوضح المسالك لصبيحة حسن طعيس، وسلام حسين علوان، تحدثا فيه عن منهج ابن هشام في النقد، ومجالات نقده .

– بحث بعنوان : النقد اللغوي عند المعري(449هـ) في شرحه ديوان المتنبي(354هـ)، لحسين مجيد رستم الحصونة، وأزهار فنجان صدام، عرض فيه الباحثان الآراء النحوية القائمة على التوجيه النحوي بذكر نماذج تطبيقية .

– رسالة دكتوراه بعنوان : اعتراضات أبي علي الفارسي(377هـ) على النحويين وأثرها في الخالفين، لمصطفى محمود حسين شعبان؛ حيث بيَّن فيها الباحث الانتقادات التي وُجِّهت لسيبويه تارة، وأخرى إلى منتقديه .

وفيها ما له علاقة بكتاب سيبويه – بحث بعنوان : موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرّفض، لأبي سعيد محمد عبد المجيد، الذي بيَّن فيه مدى اعتماد سيبويه على القراءات القرآنية في التقعيد النحوي .

وما يميّز هذه الدراسات أنَّ بعضها يتقاطع مع بحثي في مجال النقد الصوتي لكنّه لا يبحث ذلك عند سيبويه، والآخر يشير إلى النقد اللغوي بصفة عامة ولا يختص منه بالجانب الصوتي، والثالث يتصل بكتاب سيبويه لكنّه يتحدّث عن النقد اللغوي للقراءات، وهذا ما يجعلها تلتقي مع بحثي في بعض جزئياته لكنّها تختلف معه في مادته العلمية، وفي مجال البحث وغاياته .

وتم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها :

- أبا علي الحسن الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه .
- أبا سعيد السيرافي(386هـ)، شرح كتاب سيبويه .
- رضي الدين الأستراباذي(686هـ)، شرح الرضي على الكافية .
- سنية أحمد محمد، النقد عند اللغويين في القرن الثاني .

- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها .
- شوقي ضيف، المدارس النحوية .

ولقد اعترض سبيل البحث بعض الصعوبات نذكر منها :

- افتقار الكتاب لمنهجية ثابتة في تنظيم محتوياته؛ إذ نجد أنَّ المسائل الصوتية متناثرة في أجزاء الكتاب ومتداخلة مع بقية المسائل الصرفية والنحوية والدلالية .
- قلة الدراسات في مجال النقد الصوتي، إذ إنَّ أغلب الدراسات تتكلم بالدرجة الأولى عن النقد الأدبي، ثم يأتي بعدها النقد اللغوي .

وفي الأخير لا يفوتني أن أتقدَّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان لأستاذي الكريم : أ.د إسماعيل سيبوكر على التوجيهات والنصائح القيّمة التي أسداها إليّ من أجل إخراج البحث في هذه الصورة .

وتجدر الإشارة إلى أنّني لم أدّخر أدنى جهد في إعداد هذا البحث المتواضع، وقد تطلّب مني ذلك وقتا طويلا، وجهدا مضنيًّا من أجل إخراجه على هذا الشكل، ولا أدّعي في ذلك بلوغ درجة الكمال، وحسبي أنّني بذلت قصارى جهدي في إخراج مادته وتقديمها بالصورة المطلوبة، والله أسأل التوفيق والسداد في ذلك.

محمد نبيل بوعافية

ورقلة في : 11 أوت 2021

nabilbouafia196@gmail.

تمهيد

تمهيد :

إنّ اللغة العربية لغة بيان ، وهي في شساعتها كالبحر الذي لا حدود له، فقد خاطب الله بها البشرية قاطبة من فوق عرشه وسماه من خلال كتابه الكريم، وانبثقت منها العلوم المختلفة، والفنون الأدبية، وعلوم الدين، وغيرها؛ وتولّد عن هذا اهتمام كبير بها وبالنص القرآني، حيث حاول المسلمون فهم كلام الله وتدبر معانيه فظهر علماء وفنانون عرب، وعلماء أعجميون عرَّبَهم الإسلام فصار منهم أصحاب المؤلفات الرائعة والبحوث القيِّمة، ولعلّ أبرزهم وأشهرهم سيبويه الذي ألف مؤلفاً ضخما جعل منه موسوعة في اللغة والنحو العربي هو (الكتاب)، فمن هو سيبويه؟

اسمه ونسبه :

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنَبْر، مولى ابن الحارث بن كعب، ويكنى أبا بشر وقيل أبو الحسن، وقيل أبو عثمان، واشتهر بلقب (سِيبَوَيْهْ)[1]، بكسر السّين وفتح الباء والواو، وسكون الياء الثانية، تليها هاء ساكنة، وورد كذلك (سِيبُوَيَه) بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفتح الياء المثنّاة بعدها، وذلك عند العجم؛ لأنّهم يكرهون أن تختم الأسماء بـ(وَيْه)؛ لأنّها للنّدبة،[2]وغلب عليه هذا اللقب في تاريخ اللغة والنحو حتى إنَّ البعض أصبح لا يعرف اسمه الأصلي، وبعضهم يختزل نسبه فيقول : عمرو بن قَنْبَر، بفتح القاف من قَنْبَر[3]؛ على أنَّ أبا سعيد السيرافي أوردها في كتاب أخبار النحويين البصريّين (قُنَبْر)، بضمّ القاف وفتح النون التي بعدها، « وهو فارسي الأصل، وينتمي بالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو ابن عُلة بن جَلْد

[1]ينظر: السيرافي، القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويّين البصريّين، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1955، ص37، وأبو الطيّب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، دط، دت، ص65.

[2]ينظر : ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، دط، دت، ج3، ص465.

[3]ينظر : ابن ماكولا، علي بن هبة الله، الإكمال في رفع الارتياب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990، ج7، ص78 .

بن مالك بن أدد »[1]، ورُوِي كذلك بأنَّه مولى بن الحارث بن كعب بن عمرو بن وعلة بن خالد بن مالك بن أدد، ومولى آل الربيع بن زياد الحارثي .[2]

ولا ندري أكان ولاء سيبويه لبني الحارث ولاء عتق أم ولاء إسلام؟ أي هل كان قومه رقيقا لهم فأعتقوهم، أو كانوا غير مسلمين فأسلموا على يد أحد منهم .[3] وأما أمّه فكانت فارسية كذلك بدليل أنها لقبت ابنها بهذا اللقب الفارسي الصريح الذي عرف به في التاريخ، وبدليل هجاء بشّار له بأنّه ابن الفارسيّة، وذلك لأنّه لم يستشهد كثيرا بأبياته في الكتاب، وما استشهد به من شعره قام بنقده، ومنه قول بشّار وهو يصف سفينة :

تُلاَعِبُ نِينَــانَ البُحــورِ ورُبَّمَــا رأيتَ نُفوسَ القوم من جَرْيها تَجْرِي[4]

فقال سيبويه في هذا البيت : لم يُسمَع بنُون ونِينان، فبلغ ذلك بشَّارًا، فغضب وهجاه بأبيات من الشعر نعته فيها بـ (ابن الفارسيّة) يقول فيها [5]:

أَسِيبُوهُ يا ابنَ الفارسيَّة ما الذي تَحَدَّثْتَ مِنْ شَتْمِي وما كنتَ تَنْبِذُ!؟

أَظَـلْـتَ تُغَنِّــي سَــادِرًا بِمَسَاتِي وأُمُّــكَ بِالمِـصْـرَيــنِ .....

وسار هذا اللقب معه أكثر من اسمه (عمرو)[6]؛ ولقد أثار اقتران اسمه بكلمات عربيّة، وهي: (عمرو، وبشر، وعثمان، والحسن) استغراب بعض المؤرّخين، ومنهم الأستاذ علي نجدي الذي كان يرى أنَّ اقتران لقب سيبويه بهذه الأسماء العربيّة الأمويّة المشهورة يثير الجدل فقد

[1]سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ج1،ص3.

[2]ينظر : ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دط، دت، ص76.

[3]ينظر: أحمد أمين، فجر الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ط2،2011، ص93.

[4]الأصفهاني، علي بن الحسين أبو الفرج، الأغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، 1994، ج3، 146.

[5]ينظر: المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1995، ص287.

[6]أحمد أحمد بدوي، سيبويه حياته وكتابه، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتّحدة، دط، دت، ص09.

يكون الأمر عفويا لا قصد معه ولا تدبير، أو هي رغبة في التقرّب والزّلفى إلى الدولة القائمة، كدأب الأقليات مع الأكثريات، والمغلوبين مع الغالبين، أو رغبة في التودّد للدولة العربية القائمة آنذاك، وخوفا من تأثيرات العصبيّة القوميّة التي عرف عنها إيثارها للعرب والعربيّة، والانتصار لها .[1]

وفي معنى تلقيبه بـ(سيبويه) فإنَّ مؤرّخي العرب يكادون يجمعون على أنّ معناه بالفارسية (رائحة التفاح)[2]، ثم يعللون سبب هذا التلقيب مدعين حيناً أنَّ هذا اللقب فارسي مركَّب من جزأين هما : (سيب) بمعنى التفّاح، و(ويه) بمعنى الرائحة،[3]وقال البعض الآخر إنَّ معنى سيبويه ليس رائحة التفّاح بل الثلاثون رائحة ، وفصّل ذلك أبو عبد الله بن طاهر العسكري بأنَّ (سي) بالفارسية معناه ثلاثون، و(بوي) أو (بويه)؛ أي الرائحة، وبجمعهما يكون معناه ذي الثلاثين رائحةً[4]، ويرى البعض الآخر أنَّه كان جميلا، وكانت وجنتاه تشبهان التفاح، وأنه كان جميل الرائحة أيضا حتى إنَّ من يمر بقربه كان يشم منه رائحة التفاح[5]، هو ما ذهب إليه كذلك المستشرق Huart في كتابه :La Littèrature arabe (الأدب العربي) : بأنَّ هذه الصيغة فارسيّة تدلّ على رائحة التفّاح[6]، وقيل كان يعتاد هو شمّ التفاح، وقيل إنَّ أمّه كانت تحبّ أن تراقصه وتدلله في صغره، وتنعته بهذا اللّقب.[7]

والملاحظ أنّ هذه الأقوال تشترك في مدلول لقب (سيبويه) الذي يدور حول التفاح، أو التفاحة الصغيرة، أو رائحتها، أو أنَّ وجنتيه تشبه التفاحة، أو أنَّ أمّه كانت تدلّله بهذا الاسم وفي كلّ ذلك دلالة على جماله الذي شابه به التفاح .

---

[1] ينظر: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النّحاة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، دت، ص73.

[2] ينظر : ابن النديم، الفهرست، ص76.

[3] ينظر: سيبويه، الكتاب، مقدمة المحقق، ج1، ص03.

[4] ينظر: المصدر نفسه، مقدمة المحقق، ج1، ص04.

[5] ينظر: أحمد أحمد بدوي، سيبويه حياته وكتابه، ص10 .

[6] Clément Huart, Littérature Arabe, Librairie Armand Colin, Paris, sé, 1902, p139.

[7] ينظر: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النّحاة، ص76.

مولده ونشأته :

ولد على أرجح الأقوال في مدينة البيضاء ببلاد فارس، وقال غيرهم أنه ولد في مدينة (شيراز) ببلاد فارس، ثم انتقل منها إلى البصرة أيّام الرشيد وفيها نشأ وتلقى علومه[1]، واختلف المؤرّخون في تحديد تاريخ ميلاده بالضبط، إلّا أنَّ الراجح أنّه في بدايات دولة العباسيين.

كان سيبويه غلاماً ذكياً أنيقاً جميلاً نظيفاً واسع العقل والإدراك، وروى ابن خلكان(681هـ) بأنَّ معاوية بن بكر العليمي قال لمّا ذُكر عنده سيبويه : « رأيته وكان حديث السن، وكنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبتُ من حمل عن الخليل بن أحمد، وقد سمعته يتكلم ويناظر في النحو، وكانت في لسانه حُبْسة، ونظرت في كتابه، فقلمه أبلغ من لسانه »[2] ، ويقول أبو زيد الأنصاري في شأنه : « كان سيبويه غلاما يأتي مجلسي وله ذؤابتان، فإذا سمعته يقول حدّثني من أثق بعربيّته فإنّما يعنيني »[3].

بدأ سيبويه في تلقّي علوم الفقه والحديث، وكان يستملي الحديث على حمّاد بن سلمة، قال القفطي عن سيبويه : « كان شديد الأخذ، فبينما هو يستملي قول النبي صلى الله عليه وسلم : « **ما من أصحابي إلّا من لو شئت لأخذت عنه علما ليس أبا الدرداء** »[4]، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، وظنّه اسم ليس، فقال حمَّاد : لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنّما (ليس) ها هنا استثناء ! فقال : لا جرم، سأطلب علماً لا تلحنني فيه . فلزم الخليل فبرع »[5]، وهذا ما أظهره فيما بعد في كتابه الذي ضمّنه آراء عديدة تخصّ أستاذه الخليل، واستند عليها في نظم الكتاب .

---

[1]ينظر: ابن النديم، الفهرست، ص76 .

[2]ابن خَلِّكَان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ج3، ص465.

[3]المصدر نفسه ، ج3 ، ص465 .

[4]حسن بن علي الكفراوي الأزهري، شرح الكفراوي على متن الأرجومية، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ص286 ،287.

[5]سيبويه، الكتاب، مقدمة المحقق، ج1، ص8 .

أساتذته وشيوخه :

كان سيبويه مولعا بعلم النحو، وكتابه أول كتاب يصل إلينا في ذلك العلم، وتتلمذ على يد العديد من كبار الشيوخ والعلماء الذين عاشوا في عصره إبان الدولة العباسية، ونخص منهم من علماء اللغة الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، الذي يعتبر من أعظم أساتذته تأثيرا فيه، وأكثرهم اتصالا به وأخذا عنه، فقد أخذ عنه النحو، وكان سيبويه من أبرع تلاميذه فيه، وأوثق من حمل عنه .[1] ويروي ابن النطّاح أنّه كان في مجلس الخليل بن أحمد يوما « فأقبل سيبويه، فقال الخليل : مرحبًا بزائر لا يُمَلُّ، قال أبو خمر المخزومي، وقد كان كثير الملازمة للخليل : ما سمعت الخليل يقولها لأحد إلّا سيبويه ».[2]

وثاني معلمي سيبويه هو أبو الخطاب الأخفش الكبير(177هـ) أستاذ أبي عبيدة معمر بن المثنى(209هـ)، وشيخ يونس بن حبيب(182هـ)، وهو غير أبي الحسن الأخفش(215هـ) تلميذ سيبويه، وكان صاحب الكتاب أكبر من أستاذه سنا، وقد روى سيبويه اللغة أيضا عن أبي عمرو بن العلاء (154هـ)، كما ذكر ذلك ياقوت(626هـ) في معجمه [3].

وثالث معلميه هو العلامة عيسى بن عمرو الثقفي(149هـ)، ورابعهم أبو زيد النحوي(215هـ)، كما إنَّه قد أخذ عن حمّاد بن سلمة بن دينار البصري(167هـ)، وكان مفتي البصرة آنذاك، وقيل إنّه كان أوّل معلّميه، كما أنّه أخذ العلم عن يونس بن حبيب(182هـ)، ويعقوب بن إسحاق(205هـ)[4]، وغيرهم من علماء الدولة العباسية وشيوخها في البصرة الذين دأبوا على تعليم سيبويه، وصقل موهبته وشحذ ذكائه وتغذية طموحه، وإشباع فهمه وتطلعه إلى المجد بالعلم النافع والأدب الجمّ، الذي كان من ثماره تأليف سيبويه لكتابه الشهير المسمى

[1] ينظر : أحمد أحمد بدوي الهنداوي ، سيبويه حياته وكتابه ، ص12، وابن النديم، الفهرست، ص76.

[2] ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ج3، ص463، 464 .

[3] أحمد أحمد بدوي الهنداوي ، سيبويه حياته وكتابه ، ص13.

[4] ينظر: سيبويه، الكتاب، مقدمة المحقق، ج1، ص09، 10.

(الكتاب) ، الذي قيل فيه بأنه قرآن النحو؛[1]وهو الذي كان ولا يزال من أهمّ مصادر اللغة والنحو، وأعظمها مكانة علميّة لما حواه من مادّة علميّة ولغويّة متنوعة أصبحت مرجعا لمعرفة خصائص العربية، ومعيارا للتقعيد اللغوي والنّحوي .

زملاؤه :

يذكر التاريخ من زملائه ثلاثة نبغوا على يد الخليل بن أحمد هم : النضْر بن شُمَيل المازني التّميمي(203هـ)، وكان أبرع تلاميذ الخليل في اللغة، وأبو فَيْدٍ مؤرِّج العِجْليّ بن عمرو السدوسي(195هـ)، الذي كان أبرعهم في الشعر واللغة، وعلي بن نصر بن علي الجهضمي(187هـ) وكان أبرعهم في الحديث[2]، وأمّا سيبويه فقد كان أبرعهم في النحو .

تلاميذه :

لا يكاد التاريخ يذكر من تلاميذ سيبويه إلَّا ثلاثة هم :

1-أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (215هـ) : وكان من أشهر تلاميذه، فقد أخذ عن سيبويه وعن شيوخه عدا الخليل بن أحمد، وكان أسنَّ من سيبويه، و« الأخفش أحذق أصحاب سيبويه وهو أسنّ منه، ولقي من لقيه من العلماء إلّا الخليل»[3]، ويرجع له الفضل في جمع وإخراج كتاب سيبويه .

2-الناشئ : وكان ممّن غمرهم التّاريخ فلم يذكر هذا الاسم إلّا عند ابن خلّكان في كتاب وفيات الأعيان، والذّي تبيّن بعد ذلك أنّه شخص آخر يتشابه معه في الاسم؛ لأنّ ابن خلّكان ذكر أنّه توفي سنة 293هـ؛ أي بعد وفاة سيبويه بأكثر من قرن من الزمان[4]، ويقول فيه أبو الطيّب في

---

[1]ينظر : كمال رقيق، المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، 2013 ، ص31، 32 .

[2]ينظر: السيرافي، أخبار النحويّين البصريّين، ص37، 38.

[3]جمال الدين القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحّاة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986، ج2، ص39.

[4]ينظر: سيبويه، الكتاب، مقدمة المحقق، ج1، ص16.

كتاب مراتب النحويّين : « وكان ممن أخذ عن سيبويه والأخفش، رجل يعرف بالناشئ، ووضع كتباً في النحو قبل أن يستتمّها وتؤخذ عنه، فأخبرنا محمّد بن يحي قال : سمعت محمّد بن يزيد يقول : لو خرج علم الناشئ إلى النّاس لما تقدّمه أحد »[1]، وهي إشارة إلى عظم قدره، ومكانته العلميّة آنذاك .

3-أبو علي محمّد بن المستنير البصري (قطرب النّحوي) : ويروى أنَّ سيبويه هو من أطلق عليه هذا اللقب، وذلك لأنّه كان ملازما لسيبويه وكان يدلج إليه فإذا خرج رآه على بابه، فقال : « إنّما أنت قطرب ليل »[2]، تشبيها له بدويبة تسعى وتدبّ دائما، وذلك لحرصه على العلم، ونشاطه في ذلك، وقد أخذ عن سيبويه النحو، وتوفي سنة 206هـ إبّان خلافة المأمون[3] .

وفاته :

توفي في مدينة البيضاء بشيراز وقد اختلف المؤرخون في السنة التي توفي فيها، وأرجح الأقوال إنّه توفي سنة 180هـ، وقد أورد ابن كثير قولا للخطيب البغدادي يشير فيه أنّه توفي وعمره اثنتان وثلاثون سنة[4]، وقيل إنّه توفي قبل الكسائي المتوفّى سنة 183هـ بفترة قليلة[5]، وانتقد البغدادي في كتاب تاريخ بغداد من زعم بأنّه توفي سنة 161هـ بقوله : « قال المزرباني : وهذا غلط قبيح؛ لأنّ سيبويه بقي بعد هذا مدّة طويلة »[6]، وأورد ابن النديم في كتابه (الفهرست) أنّه « توفي وله نيفٌ وأربعون سنة بفارس »[7]، وكان موته في زمن خلافة الرّشيد

[1]أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص85.

[2]ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985، ص77.

[3]ينظر: المصدر نفسه، ص77.

[4]ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط8، 1990، ج10 ، ص177.

[5]ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص58.

[6]الخطيب البغدادي، الحافظ أبو بكر أحمد، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ج12، ص198.

[7]ابن النديم، الفهرست، ص76.

للدولة العباسيّة . فقد شهد هذه الدولة إذا في زمن قوّتها وتمام أمرها، واجتماع السلطان في يدها، وشهدها وقد أقبلت على الرفاهيّة وفرغت للحضارة والمجد.[1]

ويروى أنّه لمّا مرض وضع رأسه في حجر أخيه، فبكى أخوه عليه، وقطرت منه دمعة على وجه سيبويه، فنظر إليه فوجد في عينيه دموعا فقال :

أُخَـيَّيْـن كنَّا، فَرّق الـدَّهْـرُ بيننـا إلى الأَمَدِ الأَقصَى ومَنْ يَأْمَن الدَّهْرَا![2]

وقيل إنّه تمثّل بهذين البيتين عندما وافته المنيّة[3] :

يُؤْمِـل دُنْـيـا لتبْقَـــى لـــه فـوَافَى المَنِيّـَةَ دون الأمـلْ

حَثيثاً يُرَوّي أُصُولَ الفَسِيــلِ فعاش الفَسِيلُ وماتَ الرَّجُلْ

آثــاره :

لم يذكر التاريخ من آثاره إلّا الكتاب الذي سميّ بهذا الاسم، وسمي كذلك بـ(كتاب سيبويه)، وهو أول كتاب في النحو[4]، وقيل أنَّ له كتابا مفقودًا اسمه "العروض"، ويعتبر كتاب سيبويه من أحد أهم المؤلفات اللغويّة والنحويّة، وأول كتاب منهجي ينسق قواعد اللغة العربية ويدونها، ولقد تمّ نعت كتابه بـ(قرآن النّحو)، و« ذكره الجاحظ يوما فقال : لم يكتب الناس في النحو كتابًا مثله، وجميع كُتُبِ الناس عيال، وقال الجاحظ : أردت الخروج إلى محمّد بن عبد الملك الزيّات وزير المعتصم ففكّرت في شيء أهديه له، فلم أجد شيئًا أشرفَ من كتاب سيبويه، فلمّا وصلت إليه قلت له : لم أجد شيئًا أهديه لك مثل هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث

---

[1]ينظر: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحّاة، ص49.

[2]الزبيدي، أبو بكر محمد بن حسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، 1984، ص72. وابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، دت، ج2،ص312. وابن الأنباري، نزهة الألباء، ص57 .

[3]ينظر: الفيروزآبادي، مجد الدين، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000، ج1، ص224.

[4]ينظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، لبنان، دط، دت، ج8، ص10.

الفرّاء، فقال : واللّه ما أهديتَ لي شيئًا أحبَّ إليَّ منه»[1]، وفي قول الجاحظ(255هـ) دلالة على قيمة الكتاب وعظم شأنه، فلقد صنع سيبويه للنحو ما لم يصنعه أحد حتى عدّ بحق أستاذه الأشهر وإمامه المقدم، ويعدّ كتابه في معيار اللغة العربية منبعا صافيا لمن يريد دراسة النحو والصرف[2]، ولقد ظلّ محافظا على هذه المكانة منذ عقود من الزمن .

وعلّق المازني عليه بمقولته المشهورة : من أراد أن يعمل كتابا كبيراً في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستح، وأمّا أبو العباس المبرّد(286هـ)، ورغم الانتقادات التي وجّهها للكتاب وصاحبه فقد روي عنه أنّه كان عندما يأتيه ليقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له المبرّد : ركبت البحر، وذلك تعظيما له واستعظاما لما فيه،[3]ويروي المبرّد كذلك أنَّ يونس بن حبيب قال في سيبويه عندما ذكر في مجلسه خبره وشأنه : « أظنُّ هذا الغلام يكذب على الخليل، فقيل له : قد رَوَى عنك أشياء، فانظر فيها، فنظر فقال : صدق في جميع ما قال، هو قولي»،[4]وروى الزّبيدي ذلك بقوله: « ولمّا مات سيبويه قيل ليونس: إنَّ سيبويه ألّف كتابًا من ألف ورقة في علم الخليل، فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كلّه؟ جيئوني بكتابه. فلمّا نظر في كتابه ورأى ما حكى قال : يجب أن يكون هذا الرّجُل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حكى عنّي »[5]، وفي هذا كلّه دلالة على عظم شأن الكتاب وارتفاع منزلته، وأمانة صاحبه فيما نقله عن أساتذته وشيوخه .

وقد أُلِّف الكتاب في القرن الثاني للهجرة الموافق للثامن من الميلاد حيث قسمه سيبويه إلى أبواب، وضم كل باب ما شاكله وما شابهه من أبواب النحو، وفي ما يأتي أهم الأبواب مأخوذة من الفهرس الخاص بكل مجلد من هذه المجلدات الخمسة التي حقّقها عبد السلام

---

[1]ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص463 .

[2]ينظر : خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965، ص60 .

[3]ينظر: ابن النديم، الفهرست، ص77.

[4]السيرافي، أخبار النحويّين البصريّين، ص37.

[5]الزبيدي، طبقات النحويين، ص52.

هارون، في الطبعة الخامسة سنة 2009 عن مكتبة الخانجي بالقاهرة، وحوت هذه النسخة المواضيع الآتية [1]:

فهرس الجزء الأول :

تحدث سيبويه في هذا الجزء عن الكلمة في اللغة العربية، وما ينضوي تحتها من تفصيلات الفاعل والمفعول به واسمِهِما، وأحوال الفعل، والاستفهام والحروف التي تجري مجرى الاستفهام، والمصادر والصفات والنكرات، وما اختلف فيه النحويّون عن العرب فاستكرهوه ووضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب، ثمّ تحدّث عن التوكيد والنعت والمنعوت والبدل مفصّلا الحديث في جميع الأبواب التي ذكرناها .

فهرس الجزء الثاني :

عطف سيبويه في الجزء الثاني من كتابه للحديث عن بدل المعرفة من النكرة، وكذلك النكرة من المعرفة، والمنصوبات على أنواعها سواء أكان ذلك حالا، أو ما نصب على سبيل المدح، أو ما يجري من الشتم على سبيل التعظيم، وحكى كذلك عن مسألة الابتداء والنداء وكذلك الندبة والترخيم، والنفي والاستثناء وما يلحق الزيادة في الاستفهام .

فهرس الجزء الثالث :

أما في الجزء الثالث فحكى فيه سيبويه عن الأفعال المضارعة، وعن كل ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وكذلك الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي، والجزاء مع ألف الاستفهام والقسم، وكذلك ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء، وما ينصرف في اللغة العربية وما يمتنع صرفه، ثم أتى في كلامه على باب الحكاية التي لا تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام، وباب إرادة اللّفظ بالحرف الواحد، وأطال في باب الإضافة والتثنية والجمع، كما

[1] ينظر: عفراء بكري، (25 فيفري2021)، نبذة عن كتاب سيبويه، سطور، www.sotor.com

أطال في باب التصغير والتحقير وفصَّل فيه، وحكى عن أحكام النّون الثقيلة والخفيفة والهمز، ثمّ تحدّث عن المقصور والممدود والتكسير.

فهرس الجزء الرابع :

أتى سيبويه في الجزء الرابع من كتابه على الحديث عن مسائل متفرقة في النحو، ومنها حديثه عمّا يكسر من أوائل الأحرف في الفعل المضارع وما يحذف من الأحرف في الكلمات، وما تمال فيه الألفات، وما يوقف عليه في أواخر الكلمات المتحركة عند الوصل، والإشباع في الرفع والجر وغير الإشباع والزيادات وإعراب الأسماء الأعجميّة، ثم حكى في كتابه عن المعتلّ وأحكامه، ثمَّ حكى عن التكسير والقلب والتضعيف، ويدخل هذا في باب ما أطلق عليه النحويون (علم التصريف أو الصّرف)، وعنون آخر أبواب الكتاب تحت اسم (الإدغام) جمع فيه المسائل الصوتية كعدد الحروف العربية ومخارجها وصفاتها، وأحكام الإدغام، وبعض المسائل الصوتيّة الأخرى التي أدخلها تحت هذا الباب .

فهرس الجزء الخامس :

خُصّص هذا الجزء لذكر الفهارس الخاصة بشواهد القرآن الكريم، والأمثال والأشعار، والأساليب والنماذج النحوية، ثمّ فهرس الأرجاز واللغة، والألفاظ المفسرة في الحواشي، ثم الأعلام والقبائل والبلدان، وتليها المقدمة وأبواب الكتاب، ثمّ مسائل النحو والصرف .

منهجه في الكتاب :

سار سيبويه في كتابه وفق منهج خاص غير الذي درج عليه المتأخرون في كتب النحو، فنجده مثلا لم يأت على ترتيب كتابه كما رتبت أبواب كتب النحو بحيث جمع المتشابهات إلى بعضها بعض، فتكون المرفوعات معاً والمنصوبات معاً، وكذلك حال المجرورات أيضا، ضف إلى ذلك ذكره للفاعل ثم المفعول به، وبعد ذكر أبواب كثيرة يأتي على ذكر المبتدأ والخبر، ولم يسر سيبويه سيرا دقيقا في كتابه، ولم يضع الكثير من الأمور في

موضعها الطبيعي؛ فقد قدم كثيرا من الأبواب التي من حقها التأخير...ثم عاد إلى ما كان حقه التقديم[1]، وفي تقديري أنَّ سبب ذلك ربّما يعود إلى أنَّ المنيَّة أدركت صاحب الكتاب قبل أن يُتِمَّ تنظيمه وترتيبه؛ إذ كيف لكتاب كقدر ومنزلة كتاب سيبويه يغفل صاحبه عن هذا فيؤخر الجانب الصوتي إلى آخر الكتاب، وكان الأولى به أن يقدّمه على بقية المباحث اللغوية، وربما لم يوفق تلميذه سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) في عملية التنظيم والترتيب؛ فقدَّمَ الكتاب على الصورة التي وصلت إلينا اليوم .

وباختصار فإنَّ هذا ما يميّز منهجه في تأليف كتابه، وقد تباينت أقوال العلماء القدماء فيه، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر موقف أبي جعفر أحمد بن محمد (321ه)، الذي يعتبر أن أهل اللغة قد فضّلوا كتاب عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه على باقي كتب النحو[2]، بالإضافة إلى أبي بكر بن شقير(317ه) الذي قال إنه صار يفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه منذ أن قرأه[3]. ولا ينسينا هذا موقف الجاحظ وأهل البصرة حيث اصطلح القول على تسميته الكتاب؛ وهم بذلك يقصدون كتاب سيبويه[4]، وأورد أبو الطيّب اللّغوي(351ه) في كتابه مراتب النحويّين رأي المازني في الكتاب بقوله : « قرأ عليَّ رجل كتاب سيبويه في مدّة طويلة، فلمّا بلغ آخره قال لي : أمّا أنت فجزاك الله خيرًا، وأمّا أنا فما فهمت منه حرفًا!».[5]

النقد اللغوي :

لم يشع اللحن في صدر الإسلام كما شاع بعد تعرُّب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية، وذلك ما فسح للتحريف في عربيّتهم التي كانوا ينطقون بها، كما فسح للحن شيوعا بينهم، ووصل الأمر إلى أبناء العربية أنفسهم بعد مخالطتهم

[1] ينظر: أحمد أحمد بدوي، سيبويه حياته وكتابه، ص28، 32 .

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص05 .

[3] ينظر: جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ص351 .

[4] ينظر: أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص39 .

[5] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص78.

الأعاجم فضعفت سليقتهم حتى عند بلغائهم وخطبائهم المفوهين[1]، وفي منتصف القرن الأول الهجري تقريبا[2]أحس علماء العرب من قرَّاءٍ ونحويين، وغيرهم بخطر يهدد لغتهم فهبّوا من أجل وضع معايير تحكم ناطق اللغة العربية من الوقوع في الزلل والخطأ صونا لكتاب الله الكريم من كل تحريف أو تصحيف من جهة، وحفاظا على مكانة اللغة العربية بين اللغات من جهة أخرى، ومن المحقّق أنّ اللغويين كانوا أصحاب الملاحظات الأولى التي مهدت الطريق أمام غيرهم .[3]

وقبل أن نتطرّق للحديث عن نشأة هذا النقد وخصائصه لا بد لنا من وقفة مع مصطلح النقد اللغوي من جانبه اللغوي والاصطلاحي، وتبيان الصلة بين المعنيين .

ففي اللغة :

إنّ تعريف النقد لغة هو : « تمييز الدراهم، وإعطاؤها إنسانا وأخذُها »[4]، والنَّقد والتَّنْقاد : تمييز الدراهم وإخراج الزّيف منها...ونقدَه إياها نقدا فانتقدها أي قبضها ...والنقد تمييز الدراهم وإعطاؤكها إنسانا...ونقد الرجل الشيء بنظره : اختلس النَّظر نحوه...وقال إن نَقَدت الناس نقدوك، ومعنى نَقَدتهم أي عِبْتَهم، ويعني تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ونقدها ينقدها نقدا أو تنقادا، إذا ميّز جيدها من رديئها[5]، وفي المعجم الوسيط النقد « فن تمييز جيد الكلام من رديئه، وصحيحه من فاسده »[6]، وذلك من حيث « الوحدات الصوتية والبنية الصرفية والتراكيب

[1]ينظر : شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت، ص11 .

[2]ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1995، ص15.

[3]ينظر: حسن عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، دط، 1966، ص72.

[4]الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون و محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، دت،ج9 ، مادة (نقد)، ص36 .

[5]ينظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دت، ج3، مادة (نقد)، ص425.

[6]مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، مادة (نقد)، ص944 .

النحوية ودلالة الألفاظ واستعمال الجذور وإهمالها »[1]، وهو الذي يجعل سلامة اللغة مقياسا للحكم على جودة النص الأدبي أو رداءته[2].

وأمّا في الاصطلاح : فهو الوقوف على النص سواء أكان نثرا أو شعرا، للكشف عن مواطن القوة والضعف فيه[3]، فهو بهذه الدلالة لا يبعد كثيرا عن معناه اللغوي، ومع أن النقد كان لدى العرب فطريا، إلّا أنّه كان لا بدّ أن يقوم على أسس لابد منها للوصول إلى الحكم، ذلك أنّ النقد مَهَمَّة ليست يسيرة، بل تحتاج إلى علم واسع، وذوق رفيع فضلاً على الإنصاف، وعلى الناقد الجمع بينهما جميعاً [4].

ومن المتعارف عليه « أنَّ اللغة منظومة للتعبير والتواصل اللفظي تتضمن أربعة أنظمة أو مستويات هي : النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي والنظام الدلالي، فالنقد اللغوي هو الذي يتخذ من هذه الأنظمة مرجعيته في التحليل والتقويم والحكم؛ فالجودة بمقتضى هذا النوع من النقد تعني سلامة التركيب النحوي وصحة البناء الصرفي وصواب الدلالة »[5]، ومن هنا نجد أن الصلة واضحة بين المعنى اللغوي للنقد والمعنى الاصطلاحي فكلاهما تمييز.

ومن أوائل العلماء الذين تمَّ تصنيف مؤلفاتهم على أنها لبنة النقد العربي : نقد الشعر ونقد النثر لقدامة بن جعفر(337هـ)، والموازنة بين الطائيين للآمدي(370هـ)، والوساطة للقاضي الجرجاني(391هـ)، ولقد وجدت هذه الحركة النقدية ومؤلفاتها صداها وامتدادها الطبيعي عند الشعراء والمثقفين الذين عاصروهم أو جاؤوا من بعدهم[6]، ويبيّن بعض الدارسين

---

[1]حمدي عبد الفتاح السيد بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر الشريف، 1999، ص20 .

[2]ينظر: ممدوح محمد خسارة، النقد اللغوي في التراث العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج 84، ج4، ص955 .

[3]ينظر: أحمد أمين، النقد الأدبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط3، 1913، ص1.

[4]ينظر: القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، دط، دت، ص413.

[5]ممدوح محمد خسارة، النقد اللغوي في التراث العربي، ص03 .

[6]ينظر: حسين مجيد رستم الحصونة وأزهار فنجان صدام، النقد اللغوي عند المعري في شرح ديوان المتنبي، مجلة أوروك للأبحاث الإنسانية، مج3، ع1، 2010، ص45.

أنَّ النقد نشأ وترعرع في كنف ثلاث بيئات أساسية، وكلّ واحدة منها لها دور مهم في اتساعه، وهي : بيئة اللغويين، ثم بيئة المتكلمين، ثم بيئة الفلاسفة ـ خاصة شرَّاح أرسطو ـ وتُعَدُّ بيئة اللغويين أقدم هذه البيئات الثلاث زمانيا؛ إذ إنَّ آثارها أخذت في الظهور منذ النصف الأول من القرن الثاني للهجرة تقريبا[1].

ولقد كان النقد اللغوي يمثل جانباً من جوانب عناية العرب بالعربية، ووسيلة من وسائل العلماء لبيان قيمتها ومكانتها والحفاظ عليها[2]؛ فهي لغة القرآن والحديث؛ ذلك لأنّه كان يبحث في الأسباب التي أدت إلى ظهور اللحن وتفشيه في لغة العرب بعد اختلاطهم بالأمم الأخرى[3]، كما يهدف النقد إلى إيجاد الأساليب التي يمكن من خلالها وضع ما هو صحيح وما هو خاطئ، « وبما أنّ النحو هو الركن الأساس في اللغة، فقد أصبح النقد النحوي أبرز جوانب النقد اللغوي؛ إذ يدور حول الحكم على توجيهات النحويين للمسائل النحوية بالحسن والجودة أو القبح والرداءة، وصولا إلى الرأي الأصوب الذي يتفق مع قواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغوي السليم، ويستند ذلك الحكم على أدلة وحجج مختلفة »[4].

ويظهر أنَّ بدايات هذا النقد كانت عند اللغويين الأوائل، أمثال : أبي عمرو بن العلاء، والخليل، ويونس، وابن أبي إسحاق الحضرمي(117هـ)، وسيبويه، وغيرهم، حين نشطوا إلى اللغة يجمعونها ويدوّنونها، ويضعون أصولها ورسومها، ويقيمون قواعدها؛ فبحثوا في فصاحتها، وحدوها بخلو لغة المتكلم من مستبشع اللهجات، إضافة إلى كثرة الاستعمال[5]،

---

[1]ينظر: جابر عصفور، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 1992، ص99 .

[2]ينظر : نعمة رحيم العزاوي، النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، مكتبتنا العربية، دت، دط، ص24.

[3]ينظر : سنية أحمد محمد، النقد عند اللغويين في القرن الثاني، دار الرسالة للطباعة، بغداد، دط، 1977، ص193.

[4]صبيحة حسن طعيس وسلام حسين علوان، النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصريّة، ع 68، 2011، ص30 .

[5]ينظر : ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص64،65. والخطابي، محمد بن إبراهيم وآخرون، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف ، مصر،ص41 .

وكمثال على ذلك فإنَّ بعض العلماء قدَّموا صفة الناقد اللغوي الحاذق على صفة الشاعر عند المعري(449هـ)، والشاهد في ذلك أنَّ معاصره وصاحبه ابن القارح(421هـ) بعث برسالة يقول فيها : إن الشيخ ـ يعني المعري ـ أدرى بالنحو من سيبويه، وباللّغة والعروض من الخليل[1]. ورغم ما تحويه هذه الرسالة من مبالغة في الحكم على أبي العلاء إلاَّ أنَّ ما يهمّنا منها أنَّ بعض الشعراء امتلكوا أدوات النقد اللغوي متمثلة في التمكّن من اللغة والنحو والعروض .

علم الأصوات :

تعد الأصوات الإطار الذي يشكّل البنى اللسانيّة الأخرى،« فهي ذرات الكلام المجتمعة في قاموس الفرد والمنطلقة من معجم اللغة، وهي الحاضنة الرمزية للغة التي نؤلف منها ما لا نهاية من الكلمات والعبارات المفهومة »[2]، ومن هذا المنطلق فإنَّ المستوى الصوتي – كما هو معروف – يعد الأساس المهم في الدراسات اللغوية، ولم تقتصر دراسة الجانب الصوتي في تحليلات البنويين والأسلوبيين بمختلف مشاربهم واتجاهاتهم، بل إننا نجد توسعا في دراسة هذا الجانب في منهج التحليل اللغوي الذي يرى أنصاره أنه : منهج لدراسة اللغة والأدب دراسة تحليلية من الجوانب الصوتية والصرفية والمعجمية والدلالية والإشارية، ويحاولون أن يفرقوا بين منهجهم هذا وبين البنويين والأسلوبيين في دراستهم النقدية[3].

لقد عاشت الدراسة الصوتية في كنف الدراسة اللغوية تابعة لها في البحث والتأليف، إذ لا نكاد نجد دراسة صوتية مستقلة في مؤلف مستقل؛ ويعد كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني(392هـ) من أوائل المصادر المستقلة في علم الأصوات. فقد نظر ابن جني إلى الصوت نظرة مختلفة عمّن سبقوه، إذ يكفيه أنه عرَّف اللغة من خلال الصوت بقوله : « أمَّا حدّها فإنّها

---

[1] ينظر: عبد الغني خماس، أبو العلاء المعري، شاعرا وناقدا، مكتبة النهضة، بغداد، دط، 1988، ص31، نقلا عن حسين مجيد رستم الحصونة وأزهار فنجان صدام، النقد اللغوي عند المعري في شرح ديوان المتنبي، ص45.

[2] اسكندر، عبد الواحد زيارة، النقد اللغوي بين المفهوم النظري وآليات التطبيق، مجلة أبحاث البصرة، مج30، ع2_أ، 2006، ص112.

[3] ينظر: سمير شريف أستيتية، منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي، دائرة اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، الأردن، ص240.

أصوات يعبّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم »[1]، ومع ذلك فإنَّ عمل ابن جني لا يجبّ جهد السابقين؛ لأنَّ نشأة الدراسات اللغوية في حدّ ذاتها بدأت صوتية مع أبي الأسود الدؤلي(69هـ)، ثم الخليل بن أحمد في معجمه العين ومن بعده سيبويه في الكتاب[2]؛ إذ إنَّنا وجدناه أفرد بابا في آخر كتابه لهذا العلم سماه الإدغام، وعرض فيه ما يتعلّق بالقضايا الصوتية .

وتظهر قيمة ما قدمه اللغويّون الأوائل في أبحاثهم من خلال قدرتهم الفائقة على التوصيف الذي يسبقه فهم وقدرة على استيعاب المفهوم من أجل صناعة المصطلحات وتوليد المفاهيم، فهذا أبو الأسود الدؤلي كان أول من استعان بالشفاه في نقط المصحف الشريف[3]؛ إذ قال لكاتبه : « إذا رأيتني لفظت بالحرف، فضممتُ شفتيَّ فاجعل أمام الحرف نقطة، فإذا ضممتُ شفتيَّ بغنّة فاجعل نقطتين، فإذا رأيتني قد كسرتُ شفتيّ فاجعل أسفل الحرف نقطة، فإذا كسرت شفتيّ بغنّة فاجعل نقطتين، فإذا رأيتني قد فتحتُ شفتي فاجعل على الحرف نقطة، فإذا فتحت شفتيّ بغنّة فاجعل نقطتين »[4] .

وتعتبر هذه المقولة بمثابة الشاهد على بدايات نشوء المصطلح اللغوي واستقراره، كما أنّها تحمل في طيّاتها أصل المصطلح اللغوي عامة، والصوتي بخاصة على أنّه مادي أكثر من كونه عقلي أو تجريدي، مما لا يفتح مجال للتشكيك في جهود الأوائل في صنع وبناء الدراسة الصوتية التي تطورت عبر القرون الأوائل مع الدرس اللغوي،[5]كما أنَّها تعتبر ولادة للحركات القصيرة والتي هي (الفتحة والضمّة والكسرة)، والتي إن مُدّت خرجت منها الحركات الطويلة وهي (الألف والواو والياء) .

---

[1]أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تحقيق محمّد علي النجّار، المكتبة العلميّة، دط، دت، ج1، ص33 .

[2]ينظر: بوعناني سعاد آمنة، المصطلح الصوتي بين علماء اللغة وعلماء التجويد، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم الآداب واللغات، جامعة وهران، ع20، جوان2018، ص68 . وعلاء جبر محمّد، المدارس الصوتيّة عند العرب(النشأة والتطور)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص51.

[3]ينظر : بوعناني سعاد آمنة، المصطلح الصوتي بين علماء اللغة وعلماء التجويد، ص68.

[4]أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان و دار الفكر، دمشق، سورية، ط2، 1997، ص7.

[5]ينظر: بوعناني سعاد آمنة، المصطلح الصوتي بين علماء اللغة وعلماء التجويد، ص68.

وأمّا سيبويه فإنَّ كتابه قد ضمَّ مادّة صوتيّة دقيقة استقى منها النحويّون الذين جاؤوا من بعده أسس علم الأصوات في قواعده وتطبيقاته[1]، ويتجلّى الدرس الصوتي عنده في باب الإدغام خاصة، وفي غيره من إشارات صوتية تناثرت في ثنايا الكتاب، ولقد كان هذا التصنيف موضع انتقاد العديد من الباحثين؛ إذ يرون بأنَّه قام بتضييق مجال دراسة الأصوات العربية بوضعها في باب واحد هو الإدغام؛ لأنه ليس جزءًا من النظام الصوتي، وإنما هو ظاهرة صوتية موقعية سياقية ترتبط بمواقع محددة يلتقي فيها صوتان الأول منهما ساكن والثاني متحرك[2]، ومع ذلك فإنَّه «يعدّ الرّائد الحقيقي في الدراسات الصوتية العربيّة، وإنّ أعماله في هذا المجال هي الأساس لكلّ الأعمال الصوتيّة من بعده »[3]، كما يرجع له الفضل في دراسة الأصوات العربية من حيث ترتيبها ومخارجها وصفاتها دراسة اتبعها جلّ من جاء بعده إلا نزرا قليلا منهم .

النقد الصوتي :

لم يكن النقد الصوتي معروفا ومتداولا بشكل مستقل إلا بعد تطور علم الأصوات، وبعد تعدد آلياته في العقود الأخيرة من هذا القرن، إذ أصبح واحدا من المناهج التي يعول عليها في الخطاب الأدبي وكشف جمالياته ودلالاته، ولذلك فإنّ التحليل الصوتي يعد جزءا مهما لا يستهان به في المناهج النقدية التي اتخذت علم اللغة أساسا في العملية النقدية ، كالبنيوية والأسلوبية ومناهج التحليل اللغوي[4]؛ فالظواهر الصوتية كانت منذ بداياتها مادية، وترعرعت في أحضان الدراسة النحوية، وكانت الغاية نحوية لا صوتية؛ لكنَّ ذلك لم يمنع علماء النحو واللغة الأوائل من الاهتمام بها؛ لأنّها جزء أساسيّ من أجزاء الدراسة اللغويّة، فقاموا بدراسة مخارج الأصوات وصفاتها وطرائق النطق بها، وأحوالها في درج الكلام، وغيرها من الظواهر الصوتيّة.

---

[1]ينظر: علاء جبر محمّد، المدارس الصوتيّة عند العرب (النشأة والتطور)، ص52.

[2]ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1994، ص50.

[3]أرتور شاده، علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، تصحيح، صبيح التميمي، صنعاء، ط1، 2000، ص18. نقلا عن علاء جبر محمد، المدارس الصوتية عند العرب النشأة والتطور، ص52 .

[4]ينظر: اسكندر، النقد اللغوي بين المفهوم النظري وآليات التطبيق، ص112.

وقد انطلقت الدراسة الصوتية مع بداية الدرس اللغوي عامة، ولكنَّ العناية بها، والتنبه لها كانت قبل النحو وعلومه؛ لأنَّ من بواعث هذا الاهتمام ظاهرة اللحن التي تعد أحد أهمِّ الأسباب الأساسية للدرس الصوتي العربي، « فقد انتبه العرب لوجود اللحن قبل الإسلام؛ لأنَّهم ألفوا بعض الموالي الذين عاشوا بينهم ولم يتقنوا نطق أصواتهم، وهذا لافتقار لغتهم الأصلية لأصوات اللغة العربية، ثم لصعوبة إخراجها والإلمام بصفاتها، وبانتشار الإسلام ودخول الأعاجم في هذا الدّين الجديد زاد انتشار اللّحن الصوتي ».[1]

وقد حظي علم الأصوات باهتمام علماء اللغة وعلماء التجويد، وإن تأخر علماء التجويد عن علماء اللغة في ذلك بأكثر من قرن ونصف من الزمان[2]، وربما يعود ذلك لدوافع كل فريق في دراسة أصوات اللغة العربية، إذ تطالعنا المصادر اللغوية القديمة أنه من بين أسباب دراسة الأصوات العربية في مجملها تصحيح النطق، ومحاولة رفع درجة الفصاحة عند الأعاجم، ولا يخرج هذا كله أبدا عن نطاق خدمة كتاب الله العزيز الحكيم . ويكمن الفرق بين علماء اللغة وعلماء التجويد في كون دراسة علماء التجويد للأصوات ترتبط « بشكل أساسي بمعاجلة ما سموه باللحن الخفي، فقسموا اللحن إلى قسمين هما : اللحن الجليّ، وهو الخطأ الظاهر في الحركات خاصة، وقالوا : بأنه ميدان عمل النحاة والصرفيين. واللحن الخفيّ هو الخلل الذي يطرأ على الأصوات من جراء عدم توفيتها حقوقها من المخارج أو الصفات، أو ما يطرأ لها من الأحكام عند تركيبها في الكلام المنطوق، وقالوا بأنّ هذا هو ميدان عمل علماء التجويد »[3].

وتجدر الإشارة إلى « أنَّ للتطور التقني السريع الذي قطعه علم الصوت وما أتيح له من وسائل علمية وأجهزة متطورة دورا مهما في ولادة النقد الصوتي ونشوئه؛ فضلا عن ذلك فدراسة

---

[1] بوعناني سعاد آمنة، الدرس الصوتي عند علماء القرن الخامس الهجري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2011، ص11.

[2] ينظر: غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار، عمان، ط2، 2007، ص45.

[3] المرجع نفسه، ص47، 48 .

الأصوات وتحليلها في الخطاب الإبداعي وبخاصة الشعر يجمع بين العلم والذوق، وهذا ما يجعل دراسة الجانب الصوتي تشكل ما يمكن أن يعد منهجا بمعناه الاصطلاحي» .[1]

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأنَّ ولادة النّقد الصوتي كانت نتيجة الحاجة إلى تصويب وتوجيه الألسن الناطقة باللغة العربيّة من الذين هم من أصول عربيّة، أو من غيرهم من الأعاجم، وأمّا بداياته فكانت مرتبطة أشدَّ الارتباط بدراسة الأوائل من النحويّين والبلاغيّين وعلماء التجويد، وغيرهم للصوت اللّغوي.

[1] اسكندر، النقد اللغوي بين المفهوم النظري وآليات التطبيق، ص114.

الفصل الأوّل

أساليب النقد الصوتي عند سيبويه

الفصل الأوَّل : أساليب النقد الصوتي عند سيبويه :

توطئة :

اهتم علماء اللغة والنحو اهتمامًا كبيرًا باللغة العربية من خلال إبراز مكانتها وقيمتها لأنّها لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وارتكزوا في ذلك على النقد اللغوي لأنّه يبحث في أسباب تفشي ظاهرة اللحن بعد الاختلاط بالأعاجم من جهة، ولبيان قيمة اللغة العربية وإبراز مكانتها من جهة أخرى [1].

والمتصفّح لكتاب سيبويه يجد أن معالم الممارسة النقدية عنده تبدأ في الظهور من خلال المصطلحات التي استعملها في عناوين أبواب مؤلَّفه، والتي منها :

- هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، وقد ذكر فيه سيبويه مراتب الكلام[2]: " فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب".
- باب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب .[3]
- باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن .[4]
- باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة .[5]
- باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه .[6]

---

[1]ينظر : سنية احمد محمد، النقد عند اللغويين في القرن الثاني، ص193.

[2]سيبويه، الكتاب، ج1، ص25.

[3]المصدر نفسه، ج1، ص334.

[4]المصدر نفسه، ج2، ص49.

[5]المصدر نفسه، ج2، ص141.

[6]المصدر نفسه، ج2، ص377.

- باب مالا تحسن فيه من كما تحسن فيما قبله .[1]
- باب مالا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة .[2]

وتظهر في عناوين هذه الأبواب مصطلحات وعبارات تظهر فيها النزعة النقديّة عند صاحب الكتاب، والتي منها : مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، واستكرهه، ويحسن، وأحسن، وما يقبح، وما يحسن، وما لا يحسن؛ وقد بيّن من خلالها الأحكام النقديّة التي أصدرها في خلال ممارسته النقدية الصوتية التي ظهرت في مؤلَّفه على شكل مصطلحات بيّن من خلالها وجهات نظره النقدية لما سمعه أو نقل إليه من أداءات وتعابير، فكان لها مستحسنا، أو رافضا، أو مرجِّحا، أو مستدركا ومصوّبا، ولا شكّ أنّ سيبويه كان « يستبطن قدرا كبيرا من الاستناد إلى رؤية لغوية شبه ثابتة »[3]عند إطلاقه لهذه الأحكام .

واللافت للنظر أنّ سيبويه قد اعتمد هذه المصطلحات عند تحدثه عن مستويات اللغة جميعها، صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وفي استعمالاتها اللغوية المختلفة، سواء أكانت قراءة قرآنية، أو شعرا، أو كلاما منثورا؛ ولأنَّ هدف البحث جعلنا نقتصر على ما جاء منها في المستوى الصوتي، محاولين من خلالها الكشف عن أساليب النقد الصوتي عند سيبويه .

---

[1]المصدر السابق،ج2، ص412.

[2]المصدر نفسه، ج3، ص566.

[3]لطيفة إبراهيم النجار، مفهوم الإحالة عند سيبويه، أبعاده وضوابطه، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج3، ع1، 2007، ص75 .

المبحث الأول : أسلوب الاستحسان والقبول الصوتي :

المطلب الأول– مفهوم الاستحسان الصوتي وأنواعه :

يعتمد علماء اللغة العرب على أسلوب الاستحسان الصوتي خلال ممارستهم النقدية الصوتية، وذلك بقبولهم لمجموعة من الأداءات الصوتية التي جرت عليها ألسنة العرب الفصيحة باعتبار أنّ النقد لا يحمل صفة الرفض والرد فحسب، بل إنه يشيد ويثمّن الكلام الجيد والسليم، و معنى كلمة (حسن) لغة : حَسُنَ – حُسْناً : جمُلَ فهو حسنٌ، وهي حسناء (ج) حِسان (للمذكر والمؤنث)، وحسّن الشيء: جعله حسنا وزينه، (استحسنه): عدّه حسنا،[1]ووردت كلمة حسن في لسان العرب بمعنى أنَّ الحسن « ضد القبح ونقيضه »[2]، ومن هنا يتبين لنا أن كلمة (حسن) ترتبط أشد الارتباط بكل ما هو جميل ومقبول عند الناس .

وقد بين سيبويه في كتابه أنَّ الاستحسان نوعان :

أولا – استحسان العرب :

وهو كل ما استحسنه العرب ونطقت به ألسنتهم، وقال عنه سيبويه : «فاستَحْسِنْ مِن هذا ما استَحسنَ العربُ، وأجِزْهُ كما أَجَازَتْه »[3]، وقال في موضع آخر : « فأَجْرِه كمَا أَجْرَتْهُ العربُ »[4]، ويمكن أن تلجأ العرب إلى استحسان المشاكلة، أو المناسبة اللفظية أو الجوار، أو نحو ذلك، ويذكر ابن الأثير بأنَّ الذي ينبغي أن نعلمه أنّ الذي نستحسنه نحن في زماننا هذا هو الذي كان عند العرب مستحسنا، والذي نستقبحه هو الذي كان عندهم مستقبحا[5]، وبهذا يكون استحسان العرب القدماء واستهجانهم من الأصول الثابتة التي لا يحيد عنها من جاء بعدهم .

---

[1]ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة: (حسن)، ص174.

[2]ابن منظور، لسان العرب، ج13، مادة: (حسن)، ص114.

[3]سيبويه، الكتاب، ج2، ص69.

[4]المصدر نفسه: ج2، ص124.

[5]ينظر: ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، دط، دت، ج1، ص173.

ثانيا – استحسان النحويين :

وهو ما رضيَه النحويُّون المؤسسون وقبلوه على أساس القياس والسماع والإجماع، ويعتدّ به لأنَّ لهؤلاء العلماء الفضل في التقعيد اللغوي من جهة، ولأنَّ ما جاؤوا به كان مستنبطاً من كلام العرب .

المطلب الثاني – مصطلحات الاستحسان والقبول الصوتي:

لقد وجدنا من خلال تتبعنا للسياقات النقدية الصوتية الواردة في كتاب سيبويه أنّ صاحب الكتاب لم يغفل عن استعمال هذا الأسلوب خلال نقده، فبيّن استحسانه لمجموعة من السياقات الصوتية التي تضمنت قراءات قرآنية، وكلام العرب من أشعار وخطب وأمثال وحكم، وآراء العلماء السابقين، وغيرها، واستخدم في ذلك مجموعة من الألفاظ والعبارات التي تناثرت في ثنايا الكتاب والتي لم يخصَّ بها الجانب الصوتي فحسب بل شملت جميع المستويات الأخرى الصرفية والنحوية والدلالية، وقد اقتصرنا في إحصائها على الجانب الصوتي لأنّ ذلك غاية هذا البحث، ونذكر منها : عربي جيد، وعربية جيدة، وعربي له مذهب، وحسن، وأحسن، وازداد حسنا، وأجدر أن يكون، والكلام الجيد، وأجود، ويصلح، وأقوى، وغيرها.

أولا- (عربيٌّ جيّد، وعربيّةٌ جيّدة، وعربيٌّ له مذهب) :

لقد أشار سيبويه عند حديثه في « باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه »[1] إلى ظاهرة التنوين الذي هو عبارة عن «حركة قصيرة بعدها نونٌ»[2]؛ وهي إشارة إلى اجتماع كل من الحركة والنون في التنوين، هذا ويظهر المستشرق الألماني برجشتراسر (bergestrasser) رأيا آخر بخصوص هذه الظاهرة فهو يرى « أَنَّ التنوينَ أصله ميمٌ كما كان في اللغة الأكدية والسبئية مثل بيتٌ baitun وبيتٍ baitin وبيتًا baitan ، أصلها بيتُم bitum ، وبيتِم bitam،

[1]سيبويه، الكتاب، ج1، ص194.

[2]ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1972، ص239 .

وبيتم baitam، وكلمة (إنْ) فإنّها في العبرية (im)»[1]، ثم نجده يذكر في كتابه مجموعة كبيرة من الكلمات أصل التنوين فيها ميم، ثم يستعرض الكثير من آراء النحويين واللغويين العرب فيها، ثم يخلص إلى القول بأنَّ أكثر ضلالات النحويين واللغويين القدماء نشأت عن جهلهم باللغات السامية[2] .

وما يستشهد به من مقولة برجشتراسر هو إشارته إلى عناية العرب بظاهرة التنوين باعتبارها ظاهرة صوتيّة بغضّ النّظر عن أصله إن كان ميما أو نونا، وما يُرَكَّزُ عليه في هذا البحث هو موقف سيبويه من التنوين، فجاء ذكره في باب الصفة المشبهة بالفاعل من خلال استحسانه له باستعمال كلمة (عربيٌّ جيّدٌ) حيث يقول :« والتنوينُ عربيٌّ جيّدٌ، ومع هذا أَنَّهم لو تركوا التنوينَ أو النونَ لم يكن أبداً إلّا نكرةً على حاله مُنَوَّناً، فلما كان تركُ التنوين فيه والنون لا يُجَاوَزُ به معنى النونِ والتنوينِ، كان تركُهما أخفَّ عليهم »[3]، ومعنى هذا أنَّ« الخفة تحصل في إضافة الصفة المشبّهة »[4]، وهي لا تخرجها عن التنكير من جهة، ولا تكسبها تعريفا من جهة أخرى، وهي مع التنوين والنون نكرة كذلك، فترك التنوين أو إلحاقه سواء، فاستخفوا ترك التنوين في ذلك لكونه لا يضيف شيئا جديدا[5]، كما أن الإضافة تقوى في ذلك لأنها تحقق التباعد بين قولنا (حَسَنُ الوَجْهِ) و(ضاربٌ زيدًا)[6]؛ أي أن الصفة المشبهة بالفاعل لم تقو لتعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، وإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه لأنَّهُ سببها ولا يمكن لها الاستغناء عنه فلو قلنا : (زيدٌ حسَنُ الوَجْهِ) فقد أوجبت أنَّ الحسن للوجه، وهو منقول إلى لفظ زيد، ولو حذفت فقلت : (زيدٌ حسنٌ) لتغيَّر المعنى وكان الحسن له دون

---

[1] جوتهلف برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح، القاهرة ، دط، 1929 ، ص17.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص33.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص194، 195 .

[4] رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ج3، ص436.

[5] ينظر: سيبويه، الكتاب (حاشية المحقق)، ج1، ص195 .

[6] ينظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ج2، ص54.

غيره، والإضافة والتنوين في(حسن الوجه) لا يختلفان في المعنى، فلأنَّهما لا يختلفان في المعنى مع طلب التباعد بين(حسنُ الوجهِ) و(ضاربٌ زيدًا) قويت الإضافة.

ولعلَّ حكم سيبويه في البداية على التنوين بأنَّه عربيٌّ جيِّدٌ لم ينشأ من فراغ، بل إنَّه كان يهدف من خلاله إلى تبرير استحسان العرب للإضافة في الصفة المشبهة طلبا للخفة من جهة، ولأنها جرت في كلامهم بكثرة من جهة أخرى، ولو لم يكن إيثار الخفة والكثرة لبقي التنوين هو الأصل، إلا أنَّ ذلك لم يمنع كون التنوين جيِّدًا لأنّه جاء في كلام العرب، وبيَّن صاحب الكتاب ذلك عندما استدل بما جاء منوَّنًا ببيت للنابغة يقول فيه :

ونَأُخُذْ بعدَه بذِنابِ عيْشٍ   أَجبَّ الظَّهرَ ليس له سَنامُ[1]

ويذكر النابغة في البيت مرض النّعمان، وأنه إن هلك صار الناس بعده في ضيق عيش، وقد شبههم بالجَمل الذي لا سنام له من الهزال[2]، ويظهر في البيت نصب (الظهر) بأجبَّ على نية التنوين فيه على مذهب (حسنٍ الوجهَ)، وقال عنه ابن الحاجب في أماليه : «ونصب الظهر كنصب الوجه في : مررت برجل حسنٍ الوجهَ، وهي لغة فصيحة على التشبيه بالمفعول »[3]، ولو كان غير منوي تنوينه لانجرَّ ما بعده بالإضافة، وجرّ هو أيضا بالكسرة باعتباره مضافا لما بعده على مذهب (حسنِ الوجهِ)، لكنه جُرَّ هنا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنَّه لم ينصب[4]، واختلفت الأوجه في الاستشهاد بقوله : (أَجَبَّ الظَهرَ) ، أما سيبويه فأنشده بنصب

---

[1]النابغة الذبياني، ديوان النابغة، تح: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر، دط، 1976، ص203. وابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت– لبنان، دط، دت،ج1، ص458. والبغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون ذ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988، ج9، ص363 .

[2]ينظر : سيبويه، الكتاب، (حاشية المحقق)، ج1، ص196.

[3]ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ص458.

[4]ينظر: سيبويه، الكتاب، (حاشية المحقق)، ج1، ص196.

الظهر بأجبٍ على أنَّ في أجبٍ تنوينا مقدرا لم يظهر، لأنَّه لا ينصرف[1]، وهو يبين من خلال استشهاده ببيت النابغة الذبياني وتوجيهه له ناصبا الظهر بأجبٍ على نية التنوين بأنَّ التنوين هو الأصل، وأنَّه عربيٌّ جيِّدٌ، وما منعه من الظهور هنا هو أنَّ أجبَّ لا ينصرف، ومن هنا فإنّ استغناء العرب عنه في هذا الموضع لا يعني استكراههم له، وإنّما كان ذلك طلبا للخفَّة.

هذا ونجد أنَّ سيبويه استعمل عبارة (عربيٌّ جيِّدٌ) بكثرة عند حديثه عن إدغام الحروف بعضها في بعض خاصة في (باب الإدغام)، حيث يذكر ذلك عند إدغام حروف طرف اللسان والثنايا حيث يقول :« ولا تُدغم في الصاد والسين والزاي لاستطالتها، يعني الضاد؛ كما امتَنَعت الشِّين . ولا تُدغَم الصاد وأختاها فيها لما ذكرت لك . فكلٌّ واحدةٍ منهما لها حاجز. ويكرهون أن يدغموها، يعني الضاد، فيما أدغم فيها من هذه الحروف، كما كرهوا الشين . والبيانُ عربيٌّ جيّدٌ، لبُعدِ الموضعين؛ فهو فيه أقوى منه فيما مضى من حروف الثنايا » .[2]

لقد بيَّن سيبويه كراهة الإدغام في هذا الموضع من خلال استحسان نقيضه ـ أي البيان ـ حيث بيَّن أنَّ الضاد لا تدغم في الصاد وأختيها؛ لئلا تذهب استطالة الضاد، وهي فضيلة لها ولا تُدغم الصاد وأختاها في الضاد؛ لئلا يذهب الصفير الذي فيهنَّ، وهو فضيلة لهنَّ، ففي كل واحد من الحيزين فضيلة هي حاجز له أن يدغم في الآخر[3]؛ أي أن الضاد تفقد صفتها إذا أدغمت في حروف الصفير، وكذلك الأمر بالنسبة لهذه الحروف إذا أدغمت في الضاد لأن حروف الصفير تدغم في بعضها ولا تدغم في غيرها، وحكمها كحكم الشين التي قال عنها سيبويه : « والشينُ لا تدغم في الجيمِ، لأنَّ الشين استطال مُخْرَجُها لرخاوتها حتَّى اتصل بمخرَج الطاء، فصارت منزلتُها منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع فيها هذا والتفشِّي، فكرهوا أن يُدغموها في الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء، فيما ذكرت لك . وذلك قولك : افْرِشْ

---

[1]اختلف النحاة فيها، فمنهم من قال : (أجبُّ الظَّهرَ) برفع أجب ونصب الظهر على تقدير : هو أَجب ، ومنهم من نصب أجب على الحالية ورفع الظهر ، ومنهم من جرّ أجب على الصفة لعيش ، وجر الظهر على الإضافة ، ومنهم من جعل الظهر على التمييز ، ومنهم من رفع الظهر على الفاعلية.ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج9، ص364، 365 .

[2]سيبويه، الكتاب، ج4، ص466.

[3]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص441.

جَبَلَةَ»[1]، ويمكن حدوث العكس بإدغام الجيم في الشين كما أدغمت اللام والنون في الراء؛ لأنَّ الأقل تفشيا يدغم في الأكثر تفشيا، ولأنَّ الضاد يدغم فيها سبعة أحرف وهي الطاء والتاء والدال والظاء والثاء والذال واللام، والضاد لا تدغم في شيء منهن لما فيها من الاستطالة، وهي بمنزلة الشين وفي إدغامها ذهاب الاستطالة كان البيان جيِّدا؛ أي أنَّ ما أدغم في الضاد من هذه الحروف بيانها مع الصاد أجود من بيانها مع غيرها من حروف طرف اللسان التي مضى ذكرها قبل الضاد لبعد الضاد من هذه الحروف.[2]

والبيان جيّد كذلك في الشين إذا أدغمنا فيها الظاء والذال والثاء « لأنَّهم قد أنزلوها منزلة الضاد، وذلك قولك : احْفَشَّنْبَاءَ، وابْعَشَّنْبَاءَ، وخُشَّنْباءَ . والبيانُ عربيٌّ جيِّدٌ »[3]، وهو كذلك لأنَّ «الضاد والشين بما فيهما من الاستطالة وليستا من حروف اللسان قد أدغم فيهما اللام، وأدغم في الضاد ما ذكرناه سوى اللام، وأدغم في الشين جميع ما أدغم في الصاد، والإدغام في الضاد أقوى؛ لأنها قد خالطت استطالتها الثنية، وهذه الحروف من الثنايا والضاد مع ذلك مطبقة والإطباق فضيلة، ولم تجاف الضاد عن الموضع الذي قربت منه الطاء تجافي الشين».[4]والبيان جيِّد هنا عند سيبويه لأنَّها أُجريت على الضّاد لبعد المخرجين وعدم وجود إطباق.

ومما جاء على (عربية جيدة) حديث سيبويه عن صيغة الأمر عند التقاء الثاء مع تاء الافتعال المزيدة قوله : « وإذا كانت هذه الحروفُ المتقاربة في حرفٍ واحد ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثِقَلًا واعتلالا، كما كان المثْلان إذْ لم يكونا منفصلين أثقلَ، لأنَّ الحرف لا يفارقه ما يستثقلون . فمن ذلك قولهم في مُثْتَرِدٍ : مُثَّرِدٌ لأنَّهما متقاربان مهموسان . والبيانُ حسنٌ. وبعضهم يقول : مُثْتَرِدٌ؛ وهي عربية جيِّدة . والقياس مُتَّرِدٌ؛ لأنَّ أصل الإدغام أن يدغم

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص448.

[2] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص419، 441.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص466.

[4] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص442.

الأَوَّل في الآخِرِ»[1]، ولقد فسر أبو سعيد ذلك بأنّ مُثّرد من الثريد وفيه ثلاث لغات : « مُثتَرَدٌ وهو الأصل، ومُتَّرد على إدغام التاء في التاء، وهو القياس والأولى؛ لأنَّ الأوّل إنمّا يدغم في الثاني ومُثَّردٌ بقلب الثاني إلى جنس الأول، وإدغام أحدهما في الآخر »[2]، وعلّة الإدغام في هذا هي اشتراك التاء والثاء في صفة الهمس بينهما وكذا تقاربهما مخرجا، وذلك مما يقوي إدغام أحدهما في الآخر[3]، وأما البيان الذي حكم عليه سيبويه بأنَّها لغة عربية جيدة؛ فلأنّهما ليسا بحرفين متجانسين يضطرُّ الناطق إلى الإدغام إذا سكن الأول منهما .

ولا شك أنَّ سيبويه كان يراعي مقياس الجودة من خلال طلب الخفة في الكلمات ذات الحروف المتقاربة لما تحدثه من ثقل واعتلال، وتكون لغة عربية جيدة في كلمة مُثْتَرِدٌ إذا كانت بغير إدغام، وقد بيَّن ذلك عندما قال : (البيان حسن)؛ لأنّ الإدغام في مُثْتَرِد يحوّلها إلى مُثَّرِد بتشديد الثاء التي أدغمت فيها تاء الافتعال، وهو يخالف القياس في الإدغام الذي يقول به سيبويه من إدغام الأول في الثاني؛ وسبب ذلك « أنَّ الثاء من أصول الكلمة والتاء مزيدة فيها، فسادت منزلة الحروف الأصول على القاعدة القياسية في الإدغام »[4].

ولعلَّ جنوح سيبويه إلى البيان كان سببه مخالفة القاعدة في قولنا : مُثَّرِد؛ إذ الأولى أن نقول مُتَّرِد بتشديد التاء إن أجريناها على القياس، لكنَّ استثقال تاء الافتعال المزيدة، ولجوء العرب لحذفها طلبا للخفة هو ما دعاهم لمخالفة القياس كما هو الحال في حذف تاء يَستَطيع فنقول : يَسْطيعُ، وذلك لكثرتها في الكلام، فلجأت العرب إلى حذف تاء الافتعال طلبا للخفة بدل الإبقاء عليها وإدغامها في الطاء فتحرّك بها السين لأنَّ هذا غير جائز .

ومما جاء على (عربي له مذهب) هو حديث سيبويه عن أحكام الإمالة إذا دخل حرفان بين الكسرة والألف الممالة حيث يقول : « وإذا كان أوّل الحرف مكسورًا وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن، والساكن أحد هذه الحروف، فإنَّ الإمالة تَدخل الألف، لأنَّك كنت سَتُمِيلُ

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج4، ص467.

[2]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص443.

[3]ينظر: المصدر نفسه، ج5، ص443 .

[4]عبد المنعم الناصر، شرح صوتيات سيبويه، دار الكتب العلمية، دط، دت، ص217 .

لو لم يَدخل الساكن للكسرة، فلما كان قَبْلَ الألف بحرفٍ مع حرف تمال معه الألف، صار كأنَّه هو المكسور، وصار بمنزلة القاف في قِفاف . وذلك قولك : ناقةٌ مِقلاتٌ، والمِصْبَاح، المِطْعان»[1]، ومعناه أن حرف الاستعلاء إذا كان ساكنا بين الكسرة وبين الحرف الذي يلي الألف، فبعضهم لا يعتد به لسكونه ويعتبره كحرف ميت، ويكون في جملة الحرف الأول الذي قبله فكأنَّ الكسرة فيه هو[2]، وبعضهم « من يقول قِفافٌ ويميل ألف مِفْعال وليس فيها شيءٌ من هذه الحروف ، يَنصب الألف في مِصْباحٍ ونحوه، لأنَّ حرف الاستعلاء جاء ساكناً غير مكسور وبعده الفتح، فلمَّا جاء مسكّناً تَليه الفتحة صار بمنزلتِه لو كان متحرِّكاً بعده الألف، وصار بمنزلة القاف في قوائِم وكِلاهما عربيٌّ له مذهبٌ ».[3]

ويبين أبو الحسن الرماني أنّ في القضية ثلاثة أوجه، « فحرف يوجب الإمالة وهو الكسرة، وحرف يمنع الإمالة وهو الضمة، وحرف لا يمنع الإمالة ولا يوجبها وهو الفتحة، فالفتحة تكون قبل الألف وهي ممالة فلا تمنعها ذلك، في نحو : نَاقة، ومِقلات، فتمال لأنَّ المستعلي ساكن، فكأنَّ الألف قد جاور الكسرة، فلمَّا كان السكون يضعِّف الحرف ضعُف المستعلي بسكونه هاهنا ...وهو في ذلك أضعف في الإمالة من باب (قِفاف وغِلابٍ)، لأنَّ في المستعلي الكسرة التي هي من أسباب الإمالة، وليس كذلك في مقلات وبابه، وكذلك سبيل المِصباح والمِطعان بالإمالة، وممن يميل (مِنْجاب) ونحوه، لا يميل (مِطْعان)؛ لأنَّ الحرف المستعلي لا كسرة فيه »[4].

وحكم سيبويه على من قال بإمالة الألف مع إسقاط حركة حرف الاستعلاء، واعتباره هو المكسور إذا كان ساكنا وكان قبله كسرة على مذهب من لا يعتدون بحرف الاستعلاء لأنّه مع السكون بمنزلة الحرف الميت المعدوم؛ بأنّه عربي له مذهب؛ لأنّ حكمه حكم قِفَاف، وكذلك

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص130.

[2] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص508.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص130، 131.

[4] الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، التعليقة على كتاب سيبويه، حاشية المحقق، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1990، ج4، ص187.

الأمر لمن ينصب الألف في مصباح معتدا بحرف الاستعلاء « لكونه أقربَ إلى الألف من الكسرة الطالبةِ للإمالةِ »[1].

ويظهر أنَّ إطلاق سيبويه في خلال نقده الصوتي للفظ "عربيٌّ" جاء على عدة أشكال فتارة نراه يقول : عربيّ جيد، وأخرى : عربية جيدة، وثالثة : عربيّ له مذهب، وقد وجدنا أنَّ إطلاقه لهذه المصطلحات لم يكن اعتباطا بل كان بطريقة واعية ومدروسة، فقد حكَّم في ذلك معيار كثرة الاستعمال والشيوع من جهة، ومعيار جودة الأداء وخفته على اللسان من جهة أخرى .

ثانيا-(حسن وأحسن) :

سبق وذكرنا أن مقياس الحسن في الكلام من أهم الأحكام التي سمعت عن العرب وقال بها العلماء المؤسسون، وصاحب الكتاب أورد ذلك في مصنفه في مواضع كثيرة وبكلمات مختلفة، فنجده استعمل كلمة (تستحسن) عند حديثه في باب الإدغام عن عدة الأحرف العربية التي هي عنده تسعة وعشرون حرفا، وعند إضافة الحروف المستحسنة « تكون خمسةً وثلاثين حرفا بحروفٍ هنَّ فُروعٌ ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهى كثيرةٌ يؤخَذ بها وتُستحسَن في قراءَةِ القرآن والأشعار، وهي : النون الخفيفة، والهمزة التي بَيْنَ بَيْنَ، والألف التي تُمال إمالةً شديدة، والشِّين التي كالجِيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يُعْنَى بلغة أهل الحجاز، في قولهم : الصَّلاة والزَّكاة والحَيَاة »[2]، فسيبويه هنا كان على مذهب الخليل في عدّة الحروف الأصول[3]؛ وهي التي لها أثر في معنى الكلمة التي تدخل في بنائها، بحيث إذا نُزِعَت منها وحلَّ محلَّها صوت آخر تغيَّر المعنى[4]، ورأيه رأي أغلب علماء اللغة والنحو، ولم يخرج عنهم

---

[1] الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ج3، ص17و18.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص432.

[3] ينظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دط، دت، ج1، ص48.

[4] ينظر : محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3، دت، ج1، ص39.

إلا المبرّد الذي رأى أنَّ عدّتها ثمانية وعشرون حرفا بإسقاط الهمزة، وأورد ذلك ابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة حيث يقول : « فحروف العربية تسعة وعشرون حرفًا، وهي : الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والضاد والجيم والشين والياء واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو هذا ترتيبها في المخارج »[1]، ثم نجده يبين رأي المبرد في عدَّة الحروف بقوله : « وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد لا يعتد بالهمزة ويجعل الحروف ثمانية وعشرين حرفا »[2].

وأما الحروف المستحسنة عند سيبويه التي هي فروع لما يعتريها من تبديل قليل جرّاء الموقعيّة في الكلمة أو ما جاورها من حروف[3]؛ ولا تحدث أثرا في المعنى فعدتها ستة أحرف فرعية ليس لها أثر خطي، وتحقق سماعا فلا تدرك إلا بالمشافهة والسماع، ووافقه ابن سنان الخفاجي في عدّة الأصوات المستحسنة التي هي عنده :« النون الخفيفة التي تخرج من الخيشوم، والهمزة المخففة، وألف الإمالة، وألف التفخيم؛ وهي التي بها ينحى نحو الواو، وذلك كقولهم في الزكاة : الزكوة، والصاد التي كالزاي نحو قولهم في مصدر : مزدر، والشين التي كالجيم، نحو قولهم في أشدق : أجدق »[4]، ويتفق معه ابن جني في ذلك حيث يقول : «وهذه الستة حسنة يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام، وهي النون الخفيفة ويقال النون الخفية، والهمزة المخففة، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي »[5]، وذلك لأنَّ العرب تلجأ إليها ضرورة بتحويلها إلى أقرب الحروف من مخارجها، فهي لا تختلف عن الحرف الأصلي في المخرج، إذ يمكن اعتبارها شكلا أو تلوينا صوتيا للحرف الأصلي لا يؤدي إلى تغيير في المعنى[6].

---

[1]ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص26.

[2]المصدر نفسه، ص26، 27.

[3]ينظر: خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ للنشر، بغداد، العراق، دط، 1983، ص107.

[4]ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص29.

[5]ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993، ج1، ص46.

[6]ينظر: مغاري لويزة، الحروف الفرعية عند سيبويه دراسة وصفية مخبرية لبعض الحروف، مجلة جسور المعرفة، مج5،ع4، ص419.

هذا ونجد أن من العلماء من خالف سيبويه في عدة الحروف المستحسنة، فزاد عبد الوهاب القرطبي على ما ذكره صاحب الكتاب ستة حروف هي : اللام المفخّمة التي هي فرع على المرقّقة، والراء المرقّة التي هي فرع على المغلّظة، والواو التي يُنحى بالضمة التي قبلها نحو الكسرة، والياء التي يُنحى بالكسرة التي قبلها نحو الضمة، وعدّ الهمزة المسهلة بَيْنَ بَيْنَ ثلاثة أصوات، وكان سيبويه قد عدَّها صوتا واحدا[1].

ويتبين هنا أنَّ أساس اعتبار هذه الأصوات مستحسنة هو كثرة الاستخدام وقلته، فما كثر استخدامه منها في لغة من تُرتضى عربيّته كان مستحسنا، وما قلّ استخدامه كان مستقبحا،[2]وبيّن سيبويه أنَّ سبب حكمه على هذه الحروف بأنَّها مستحسنة هو كونها مسموعة من العرب وجاءت في أشعارهم، وسمعت من قراء القرآن الكريم .

ونجد سيبويه في قسم آخر من كتابه هو : « باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد »[3]لا يستعمل كلمة واحدة للدلالة على الحسن بل يعبر عنه بمجموعة من الكلمات هي : (حَسَنٌ، وحُسْنًا، وأحسن، وازداد حسنا)، حيث يقول « والحروفُ المتقاربة مخارجُها إذا أُدْغمت فإنَّ حالها حالُ الحرفين اللَّذين هما سواءٌ في حُسْن الإدغام، وفيما يزداد البيان فيه حُسْنًا، وفيما لا يجوزُ فيه إلَّا الإخفاءُ وحده، وفيما يجوز فيه الإخفاءُ والإسكان . فالإظهار في الحروف التي من مُخْرَج واحد وليست بأمثالٍ سَواء أَحسَنُ، لأنَّها قد اختلفت . وهو في المختلفة المخَارج أحسنُ، لأنّها أشدّ تباعداً . وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارجُ ازداد حسناً »[4]، ويبين السيرافي(368هـ) أنَّ الإدغام على ضربين :

[1]ينظر: القرطبي، عبد الوهاب محمد، الموضح في التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2000، ص84.

[2]ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج3، ص453،452. وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ج1، ص16.

[3]سيبويه، الكتاب، ج4، ص445.

[4]المصدر نفسه، ج4، ص445، 446.

أحدهما : توجبه الضرورة وذلك بالتقاء حرفين من جنس واحد الأول منهما ساكن، والثاني متحرك من غير الهمز. فلم يكن لك فيهما إلّا الإدغام في حال وصلت الكلام ببعضه ولم تقف على الأول بسكتة ولو كانت قصيرة،[1]وذلك بإدخال الحرف الأول في الثاني كقولنا : لم تسمع عمر، ولم تمسك كلبا.

والآخر : يطلب به الخفة وهو على ضربين :

1- **الضرب الأول** : ويلتقي فيه حرفان متحركان من جنس واحد « فيسكّن الأول منهما تخفيفا، ويدغم في الآخر، وذلك إمَّا في كلمة أو كلمتين، ففي الكلمة نحو قولنا : ردَّ يَرُدُّ واحمَرَّ يحمَرُّ، وأصله رَدَدَ يَرْدُدُ واحمَرَرَ يحمَرِرُ، وأما في الكلمتين نحو : جعلْ لك، ويدْ داود والأصل جعلَ لَك ويدُ دَاود » .[2]

2-**الضرب الثاني** : من ضربي طلب التخفيف إدغام الحرف في غير جنسه بأن يقلب إلى جنس ما يدغم فيه[3]، والعرب مجمعون على الإدغام إذا ثقل عليهم النطق بحرفين من جنس واحد، الأول منهما ساكن والثاني متحرك في درج الكلام، وهو رأي سيبويه كما رأينا .

وأما إن كانت الحروف متقاربة من مخرج واحد أو مخارج متقاربة فإنّ سيبويه يفضل الإظهار، وهو الذي يستحسنه إذا كانت الحروف المختلفة من مخرج واحد، ويزيد حسن الإظهار عنده في الحروف المختلفة التي من مخارج مختلفة؛ وهكذا كلّما ازدادت الحروف تباعدا واختلافا في المخرج كان الإظهار أحسن .

ولم يكن هذا التدرج في الاستحسان من الحسن إلى الأحسن إلى الذي يزداد حسنا اعتباطيا بل نجد أنَّ صاحب الكتاب يشير فيه إلى الاختلاف بين الحروف وبين المخرج مما لا

[1]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص411.

[2]المصدر نفسه، ج5، ص411.

[3]ينظر : المصدر نفسه، ج5، ص411.

يدع لنا شكا أنَّ المعيار في ذلك هو مبدأ المخالفة، فكلما كان التماثل في الحروف والمخارج لم يكن من الإدغام بدٌّ، وكلَّما كان التخالف والتباعد في المخارج كان الإظهار أحسن .

ولقد فصَّل سيبويه الإدغام والبيان في الحروف المتقاربة تفصيلا دقيقا بيَّن من خلاله استحسانهما معا، أو استحسان واحد دون الآخر ويأتي تفصيلها كالآتي :

1- الهاء مع الحاء : ويقعان من حيث التقدم والتأخر على صورتين[1] :

أ – هـ ح = ح ح (اجْبَحَّمَلاً = اجْبَهْ حَمَلاً) :يقول سيبويه :« اجْبَهْ حَمَلاً، البيانُ أحسن لاختلاف المُخْرَجين، ولأَنَّ حروف الحَلْق ليست بأصلٍ للإدغام لقلَّتها . والإدغام فيها عربىٌّ حسنُ لقرب المخرجين، لأَنهما مهموسان رِخْوان، فقد اجتمع فيهما قربُ المُخْرَجين والهَمْسُ»[2]، وهنا تظهر المفاضلة بين البيان والإدغام، فترك البيان علته أن الحاء والهاء رِخوان مهموسان متقاربان من حيث المخرج، وهذا الذي كان سببا في حسن الإدغام، ولكن الأحسن هو البيان والإظهار لاختلاف المخرجين من جهة، ولأن حروف الحلق لقلتها تأبى على الإدغام من جهة أخرى .

ب – ح هـ = ح هـ (امْدَحْ هِلالاً)، وقال عنها سيبويه :« ولا تدغم الحاءُ في الهاء كما لم تدغَم الفاءُ في الباء لأَنَّ ما كان أقربَ إلى حروف الفم كان أَقوى على الإدغام . ومَثَلُ ذلك : امْدَحْ هلالاً، فلا تدغِم »[3]، لأنَّ ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أَقوى على الإدغام[4].

2- الهاء مع العين : ويقعان من حيث التقدم والتأخر على صورتين أيضا :

أ- هـ ع = ح ح (اجْبَحِّنَبَة= إجْبهْ عنبة) : ولكن البيان بعدم الإدغام أحسن؛ لأن الهاء لا تدغم في العين لمخالفتها إياها في الهمس والرخاوة، ولما سبق من أن حروف الحلق لقلتها تأبى على

---

[1]ينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ص285.

[2]سيبويه، الكتاب، ج4، ص449.

[3]المصدر نفسه، ج4، ص449.

[4]ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص285 .

الإدغام.

ب- ع هـ = ح ح (اقْطَحِّلالًا= اقطعْ هِلالًا) : يقول سيبويه : « اقْطَعْ هِلالاً، البيان أحسنُ . فإن أدغمتَ لقربِ المُخْرَجَين حوّلت الهاءَ حاءً والعينَ حاءً، ثم أدغمتَ الحاء في الحاءِ، لأنَّ الأقرب إلى الفم لا يدغَم في الذي قبله، فأبدلتَ مكانها أشبهَ الحرفين بها ثم أدغمتَه فيه كي لا يكون الإدغام في الذي فوقه، ولكن ليكون في الذي هو من مُخرَجه »[1]، وذلك لقرب المخرجين؛ ولأنَّ الأقرب إلى الفم لا يدغم فيما وراءه، ولكن البيان أحسن[2].

ويبين السيرافي أنّهم « لم يدغموا الهاء في العين، وإن كانت أقصى من العين واشتركتا في حروف الحلق لأنها خالفتها في الهمس والرخاوة، ولأنَّ العين لم يدغم ما هو من مخرجها فيها وهو الحاء فبعد إدغام ما ليس هو من مخرجها فيها مع ضعف الإدغام في حروف الحلق في لغة قوم وخفف عليهم النطق به، وقلَّ في لغة أخرى واستثقلها فالحاء أخف من العين، وإن كانتا من مخرج واحد؛ لأنَّ الحاء مهموسة وهي رخوة ».[3]

3- العين مع الحاء : ويقعان من حيث التقدم والتأخر كذلك على صورتين: أ- ع ح = ح ح (اقْطَحَّمَلًا= اقْطَعْ حَمَلًا) : تدغم العين في الحاء، ويمكنك الإظهار نحو « قولك : اقْطَع حَّمَلًا، الإدغام حسنٌ والبيانُ حسنٌ، لأَّنهما من مُخْرَج واحد »[4]، فالإدغام والبيان هنا حسنان لاشتراكهما في المخرج .

ب- ح ع = ح ح (امدَحَّرفة= امْدَحْ عَرفة): لا تدغم الحاء في العين كقولك : امدح عرفة ، « لأنَّ الحاء قد يَفرّون إليها إذا وقعت الهاء مع العين، وهى مثلُها في الهمس والرَّخاوة مع قرب المخُرجين... ولم تَقو العينُ على الحاء إذْ كانت هذه قِصَّتَها، وهما من المُخْرج الثاني من

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص449.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص285.
[3] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص419.
[4] سيبويه، الكتاب، ج4، ص451.

الحَلق، وليست حروفُ الحَلق بأصلٍ للإدغام »[1]، إلا أننا إذا قلبنا العين حاء بقولنا : في امْدَحْ عَرَفَةَ، امْدَحَّرَفة جاز، كقولنا : اجْبَحِّنَبَهُ، ونحن نُريد : اجْبَهْ عِنَبَهُ، حيث أدغمنا وحوّلنا العين حاءً ثم أدغمنا الهاء فيها[2]، ولكن البيان أحسن .

ويلاحظ أنَّ الحاءين المدغمتين أو بعبارة أخرى: الحاء المشددة هي الصورة التي تحققت بها المقاربات في خمس من الحالات الست الماضية، وأن اللهجات الحديثة العامية تفضِّل العين المشددة كلّما كانت العين ثانية المتقاربين، وذلك نحو: اجبَّعنبة= اجبة عنة، وامد عّرفة = امدح عرفة[3].

4- الغين مع الخاء: ونجدهما كذلك على صورتين :

أ- غ خ = خ خ (ادْمَخَّلَفَا= ادمغ خلفًا) : فالإدغام حسن والبيان أحسن، وذلك « قولك : ادْمَخَّلَفاً، كما فعلت ذلك في العين مع الحاء والخاء مع الغين »[4].

ب- خ غ = غ غ (اسْلُغَّنَمك= اسْلَخْ غَنَمَك): ولكن البيان أحسن؛ لأَنَّ الغين مجهورة، وهما من حروف الحلق التي تأبى على الإدغام[5].

ومن العرب من يجري الغين والخاء مجرى حروف الفم لقربهما من حروف المد جدا، فتخفي الحروف الساكنة معها كما تخفيها في حروف الفم واللسان فتقول : منخل ومنغل .[6]

5- القاف مع الكاف: وهما على صورتين:

أ- ق ك= ك ك (الْحَكَّلَدَةَ = الْحَقْ كَلَدَة) : يقول سيبويه : « الحَقْ كَلَدةَ . الإدغام حسنٌ والبيان حسنٌ، وإنَّما أدغمتَ لقرب المُخرجين، وأنَّهما من حروف اللسان، وهما مُتَّفِقان في الشدّة

---

[1] المصدر السابق، ج4، ص451.

[2] ينظر : المصدر نفسه، ج4، ص451.

[3] ينظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص285.

[4] سيبويه، الكتاب، ج4، ص451.

[5] ينظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص286.

[6] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص221.

»[1]، ويشير أبو سعيد السيرافي إلى أنَّه « لمَّا كان البيان والإدغام حسنين في الغين التي بعدها الخاء كذلك البيان والإدغام في القاف التي بعدها الكاف حسنان والجيم والشين والبيان والإدغام حسنان؛ لأنهما من مخرج واحد وهما من حروف وسط اللسان »[2]، وفيهما يتساوى البيان مع الإدغام في الحسن .

ب- ك ق = ق ق (انْهَقَّطنَا= انْهَكْ قَطنًا) : يقول سيبويه :« والكاف مع القاف، انْهَكْ قَطنًا، البيان أحسن والإدغام حسنٌ، وإنَّما كان البيان أحسنَ لأنَّ مُخرجهما أقربُ مخارج اللسان إلى الحَلق، فشبِّهت بالخاء مع الغين كما شُبِّهَ أقربُ مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان فيما ذكرنا من البيان والإدغام »[3]، ومعناه أنَّ القاف والكاف هما في أقصى الفم مما يلي الحلق والغين والخاء في طرف الحلق مما يلي الفم بالحيز فما يتجاوران . والقاف كالغين؛ لأنّ القاف والغين مجهوران . والكاف كالخاء؛ لأنهما مهموسان. فلما كان البيان في الخاء التي بعدها الغين أحسن كذلك البيان في الكاف التي بعدها الكاف[4]، وعلَّة سيبويه في استحسان البيان على الإدغام هنا قرب المخرج من الحلق، فهي تشبه الخاء مع العين .

6- الجيم مع الشين:

أ- أقرَّ سيبويه أنّ الشين مع الجيم (ش،ج) لا إدغام فيه نحو: "افْرَشْ جَبَلَة" [5]

ب- ج ش = ش ش (ابْعَشَّبَثًا= ابْعَجْ شَبَثًا): يقول سيبويه : « وإدغام الجيم مع الشين كقولك ابْعَجْ شَبَثًا، الإدغام والبيانُ حسنانِ؛ لأنَّهما من مُخْرَج واحد، وهما من حروف وَسَط اللسان »[6]، فالإدغام حسن؛ لأنهما من مخرج واحد وهما من حروف وسط اللسان، ولكن البيان يساوي ذلك في الحسن[7].

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج4، ص452.

[2]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص423، 424.

[3]سيبويه، الكتاب، ج4، ص452.

[4]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص323.

[5]ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص449.

[6]المصدر نفسه، ج4، ص452.

[7]ينظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص286.

7- اللام مع الراء:

أ- يمتنع إدغام الراء في اللام « وذلك قولك : اجْبُرْ لَبَطةَ، واخْتَرْ نَقَلًا »[1]، لأنَّ ما يميِّزها هو صفة التكرير .

ب- ل ر= ر ر (اشغَرَّجَبَةً= اشغَلْ رَجَبَة) : يقول سيبويه : « اللام مع الراء نحو : اشْغَلْ رَحَبَة لقرب المُخرجين؛ ولأنَّ فيهما انحرافًا نحوَ اللام قليلاً، وقاربَتْها في طَرَف اللسان . وهما في الشِّدَّةِ وجَرْيِ الصوت سواءٌ، وليس بين مُخْرَجيهما مُخْرَجٌ . والإدغام أحسنُ»[2]، فالإدغام والبيان هنا حسنان، ولكن الإدغام أحسن لقرب المخرجين .

8 - جميع الحروف ثم النون: فيها البيان دون الإدغام إلّا اللام في هنَّري= هلْ نَرى، فيجوز فيها الإدغام والبيان أحسن[3].

ويظهر من خلال المواضع السالفة الذّكر أنَّ الإدغام والبيان في الحروف يتفاوتان في درجة الحسن في مواقع، ويمتنع أحدهما في أخرى، والسبب في ذلك هو اجتماع كراهيّة الاستثقال مع طلب الخفّة ممّا يؤدّي بنا إلى اختيار الأنسب والأخفِّ على اللّسان عند تجاور هذه الحروف، وأظهر سيبويه أنَّ المعيار هنا قياس درجة تقارب هذه الحروف في المخرج؛ فكلّما تقاربت المخارج كان الإدغام حسنا، وكلَّما تباعدت حسن البيان .

ثالثا- (أجدر):

يتحدث سيبويه في « باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير»[4]عن أحكام الإمالة مع الهاء فيبين أنّ في لغة من أمالوا « في مَضْرِبِها، وبِها، وبِنا. وهذا أجدرُ أن

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص448.

[2] المصدر نفسه، ج4، ص452.

[3] ينظر : تمام حسان،اللغة العربية معناها ومبناها،، ص288.

[4] سيبويه، الكتاب، ج4، ص123.

يكون، لأنّه ليس بينه وبين الكسرة إلّا حرف واحد »[1] ، فهناك أناس من العرب يلغون الهاء ولا يعتدّون بها إذا اعترضت بين الذي يميل الألف وبين الألف؛ وذلك لخفائها[2]، وبيّن سيبويه تأييده لذلك وقبوله به مستعملا عبارة (أجدر أن يكون)؛ لأنه لم يكن بين الكسرة والألف إلّا حرف الهاء، ولأنّ الهاء خفية كان الأجدر أن تُمال، وعلَّل صاحب الكتاب رأيه بقوله : « فإذا كانت تُمال مع الهاء وبينها وبين الكسرة حرف، فهي إذا لم يكن بين الهاء وبين الكسرة شيءٌ أجدرُ أن تُمالَ . والهاءُ خفيّة، فكما تُقلَب الألفُ للكسرة ياءً كذلك أَمَلْتَها حيث قَرُبَتْ منها هذا القُرْب، وقالوا : بيني وبينها، فأمالوا في الياء كما أمالوا في الكسرة »[3].

ويبين أبو سعيد السيرافي أنّ الهاء وكأنها ليست في الكلام لخفائها فصار أن تضربها بمنزلة تضربِا، والكسرة إذا كانت بينهما وبين الألف حرف أميلت الألف كقولنا : صفِاف وجمِال وكلِاب وغيرها، ثم استدل على أنَّ الهاء بمنزلة الذي لا يعتد كقولهم : رُدَّها، ففتحوا الدال كأنَّ بعدها الألف، والألف توجب فتحها ولم يعتدوا بالهاء التي بعد الدَّال، والذين قالوا : رُدَّها فبعضهم يقول : رُدُّ ورُدُّهُ، بضمِّ الجميع؛ ولذلك فإنَّ فتح الدَّالِ كان من أجل الألف لا من أجل نفسها ولا من أجل الهاء، والإمالة في بِهَا، وبِنِا أقوى من الإمالة في يضربها لأنَّ قبل الهاء كسرة في هذا وقبل الهاء فتحة في يضربها [4].

ويظهر أن سيبويه لم يبين جدارة الإمالة في الكلمات التي بين الكسرة الموجبة للإمالة والألف إلا حرف الهاء في قولنا : بهِا وبنِا ومضربهِا إلا بعد أن أمال كثير من العرب في نحو: يضربها وينزعها مِع وجود حرف بين الهاء والكسرة، فإن كان هذا الحرف قد أبعد الكسرة الموجبة للإمالة عن ألف الإمالة مع وقوع الهاء بينهما، وإمالة هؤلاء القوم لها، فإنَّها أجدر أن تمال إذا لم يكن بين الهاء والكسرة حرف آخر .

---

[1]المصدر السابق، ج4، ص124.

[2]ينظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دط، دت، ج3، ص163.

[3]سيبويه، الكتاب، ج4، ص124.

[4]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص501.

والقرب للكسرة من ألف الإمالة عند سيبويه حسنٌ وقبول، وأما الضمة فالبعد فيها عن ألف الإمالة أحسن وأجود حيث « تقول : هذه دَنانِير كما قلت : كافِرٌ، فهذا أجدرُ لأنَّ الراء أبعدُ . وقد قال : بعضهم مَناشِيطُ، فذا أجدرُ، فإذا كنت في الجرّ فقصّتُها قصّة كافر»[1]، يعني الإمالة في قولك : (هذه دنانيرُ) أقوى من قولك : (هذا كافر)، لبعد الراء المضمومة من الألف الممالة، وقد قالوا : (مناشيط)، فأمالوا لبعد الطاء، فإذا كانت في الجر فقصتها قصة كافر[2]، ومعناه أنَّ الجرَّ الذي يحدث في (الدنانير) هو نفسه الذي يكون في (كافر).

رابعا ـ(الكلام الجيد الأكثر):

يتحدث سيبويه في باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات عن ذهاب الياء من (قاضي، وغازي، عمي)،« وذلك قولك : هذا قاضْ، وهذا غازْ، وهذا عَمْ، تريد العَمِي . أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل . ولم يريدوا أن تَظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل . فهذا الكلام الجيِّد الأكثر »[3]، وإذهابها في الوصل؛ « لأنّ الأصل هذا قاضي وغازي وعمي ومررت بقاضي وغازي وعمي، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء التي قبلها كسرة فسكنت والتقى ساكنان : الياء والتنوين، فحذفت الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين، فإذا وقفوا لم يردوا الياء وإن لم يكن تنوين، لأنّ التنوين في النية إذا وصلوه، وهذا أكثر كلام العرب »[4]؛ ولأنّه كثر في كلامهم أن لا يظهروا هذه الياء في الوقف كما لم يظهروها في الوصل.

لقد بَّين سيبويه استحسانه لهذه الياء محذوفة من خلال عبارة (الكلام الجيد الأكثر)؛ فمقياس الجودة إنَّما يكون إيثارا للخفّة واستثقالا للضمّة والكسرة على هذه الياء التي قبلها كسرة،

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج4، ص140.

[2]ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص07 .

[3]سيبويه، الكتاب، ج4، ص183.

[4]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص55.

وأمَّا الأكثر فهي إشارة إلى أنها اطردت وشاعت في كلامهم محذوفة في حال الوقف خشية اجتماعها والتنوين في حال أُظهرت .

ويشير سيبويه إلى أنّ هناك من يظهر هذه الياء في حال الوقف إن لم يكن هناك تنوين، فيقول :« حدّثنا أبو الخطاب ويونس أنّ بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول : هذا رامي وغازي، وعَمِي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يُضطَرّوا ههنا إلى مثل ما اضطُرّوا إليه في الوصل من الاستثقال . فإذا لم يكن في موضع تنوين فإنّ البيان أجودُ في الوقف . وذلك قولك : هذا القاضي، وهذا العَمِي، لأنَّها ثابتة في الوصل »[1]، وعلة جودة الإبقاء على هذه الياء في الوقف – على ما ذكر أبو الخطاب ويونس – هو عدم وجود التنوين وثباتها في الوصل .

خامساــ(أجود) :

استعمل سيبويه كلمة (أجود) في سياق نقده الصوتي، وهذا عند حديثه عن أحكام ثبات الياء والواو في الهاء وعدمه، وذلك قول بعضهم :« مِنْهُ يافتى، وأصابَتْهُ جائحة . والإتمامُ أجودُ؛ لأَنّ هذا الساكن ليس بحرفِ لينٍ، والهاءُ حرفٌ متحرِّك »[2]؛ فهو يفصل هنا بين الهاء التي قبلها ياء ساكنة أو واو ساكنة أو ألف، وقد جعلها متحرّكة غير موصولة بحرف، وجعل الهاء التي قبلها ساكن غير الياء والواو موصولة بالواو، فاختار أن يقال عليه وألقى عصاه وخذوه بغير حرف، كما اختار منهو آيات، وأصابتهو جائحة بوصلها بالواو، ولكن أبو العباس المبرّد حذف الصلة في منه وأصابته، ولم يفرق بين حرف اللين وغيره[3]، ولقد بيّن السيرافي موقفه من ذلك مؤيدا لما جاء به المبرد بقوله : «وهذا هو الصحيح»[4]، وحجته في ذلك أنّ أكثر

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج4، ص183.

[2]المصدر نفسه، ج4، ص190.

[3]ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص62.

[4]المصدر نفسه، ج5، ص62.

القراء والجمهور قرؤوا على : ﴿مِنْهُ آياتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾[1]، والعلَّةُ في هذا كالعلَّةِ في حروف اللين؛ لأنَّ الهاء حرف خفيٌّ بمنزلة الحرف الساكن، فإذا تمَّ وصلها بحرف ساكن في آخر الكلمة صارت كأنَّها ثلاثة سواكن.[2]

وربما كان رأي سيبويه بأنّ الإتمام في (منه وأصابته) بقولنا : (منهو وأصابتهو) مبني على إقراره بأنّ الياء والواو المتصلتين بالهاء في الاسم بمنزلة الألف منه بقولنا : (عليها وضربها)؛ فهي عنده أصلية كما كانت الألف فيها أصلية، وهو ما لا يراه أبو إسحاق الزجاج الذي زعم : « بأنّ مذهب سيبويه أنّ الواو والياء بمنزلة الألف من الاسم، وذكر أنّ مذهبه بأنهما ليسا من نفس الاسم . قال : والدليل على ذلك أنّ الواو والياء لا يوقف عليهما إذا قلت : ضربته ومررت به، ويوقف على الألف إذا قلت : ضربتها ».[3]

ويردّ أبو سعيد السيرافي على الزجاج بجواز الحذف في الوقف على ما هو من نفس الاسم في قولنا : هذا قاضْ، ويبيِّن أن لا حجّة لأبي إسحاق بعد هذا،[4]ويؤيد رأي السيرافي في الرد على الزجاج ما أورده الفارسي بأنَّ الحذف مما هو من الاسم في الوقف غير قاطع قال : « لأنّهم قد حذفوا في الوقف الواو في ضربكُمْ وهذا لكُم، والياء في علَيهم مع أنَّها من نفس الكلمة وليست بزيادة بدليل أنّ المؤنث الذي بحذائه ليست النون الثانية فيه بزيادة، ولكن إنما حُذِفتا في الوقف لأنهما حرفا علة قد حُذِفا في الوصل في عليه ومنه ونحوه، والوقف موضع يُحذف فيه ما يحذف في الوصل نحو: المتعالْ ويَسْر، فإذاً يكون ما حذف في الوصل أولى أن يلزم الحذْفَ في الوقف لأنَّهُ موضعُ تغيير » .[5]

---

[1]سورة آل عمران، الآية : 7.

[2]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص62.

[3]المصدر نفسه، ج5، ص61.

[4]ينظر : المصدر نفسه، ج5، ص61.

[5]الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، شرح الشاطبي لألفية ابن مالك المسمّى المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ج6، ص12، 13.

وقال السيرافي : « وبعض أصحابنا يذهب إلى أنّ مذهب سيبويه أنّ الواو والياء ليستا من الاسم »[1]، ولعله يشير إلى أبي الفارسي الذي بيّن أنَّ تشبيه سيبويه لهذه الواو بالألف مع ضمير المؤنث تشبيه لفظي يعني به أنَّ الواو ثابتة في الوصل كالألف، « ولقد رجَّح ابن الضائع أنها من نفس الاسم لأنّ ضمير المذكر ينبغي أن يكون كضمير المؤنث، وذلك أننا لم نجدهما يختلفان في موضع بحيث يكون أحدهما على حرف فالآخر يكون كذلك، وكذلك فيما زاد، ولذلك حكمنا في ميم جمع المذكر أن الأصل فيها الميم والواو معا، وإن كانت الواو تحذف في الوقف لأنّ ضمير المؤنث على ثلاثة أحرف فكذلك ينبغي أن يكون ضمير المذكر مثله»[2].

ويتبين أنّ الخلاف بين سيبويه والمبرد والزجاج والسيرافي يكمن في كون الواو والياء زائدة أو غير زائدة، وأما الألف فإنّ أغلب العلماء أقروا بأنّها من نفس الاسم، وبعيدا عن كون صاحب الكتاب قد اعتبر هذه الواو والياء زائدة أو غير زائدة، فإنّ رأيه واضح بأنّ الإتمام أجود وحجته في ذلك تحرك الهاء مع عدم وجود حرف اللين قبلها .

ونجد سيبويه يستعمل الكلمة نفسها عند حديثه عن إدغام حروف طرف اللسان والثنايا في الشين إذ إنّ البيان في قولنا احْفَظْ شَنْبَاء، وابْعَثْ شَنْبَاءَ، وخُذْ شَنْبَاءَ أحسن من الإدغام، حيث يقول : « والبيان عربيٌّ جيِّدٌ، وهو أجودُ منه في الضَّاد لبعد المُخرجين، وأنه ليس فيها إطباقٌ ولا ما ذكرت لك في الضاد »[3]. وتكمن جودة البيان عند سيبويه في الشّين في بعد المخرج وعدم وجود الإطباق فيها.

وأمَّا الإدغام فهو « في الضاد أقوى؛ لأنها قد خالطت استطالتها الثنية، وهذه الحروف من الثنايا والضاد مع ذلك مطبقة والإطباق فضيلة ، ولم تجاف الضاد عن الموضع الذي قربت منه الطاء تجافي الشين »[4]، فإدغام الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء في الشّين يحصل؛

---

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص61.

[2] الشاطبي، شرح الشاطبي لألفية ابن مالك، ج6، ص13.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص466.

[4] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص442.

لأنَّها –أي الشين– استطالت ، ولكنَّه في الضاد أحسن منه؛ لأنَّها أكثر اتِّصالاً بالسِتَّة، مع قربها منهُنَّ في الصِّفة؛ فهي في صفة الإطباق كالطّاء ولا تتحرّك من موضعها تحرّك الشِّين؛ لأنَّ الشّين بتفشّيها لا تكادُ تستقرُّ في اللّسان عند النطق بها[1]، ولذلك كان تعبير سيبويه عن حسن البيان بكلمة (أجود)؛ التي بيّن من خلالها حسن إدغام الطاء وأختيها، والظاء وأختيها في الضاد، كما بيّن أنَّ هذا الإدغام قد يحصل في الشّين كذلك لأنّهم أنزلوها منزلة الضّاد، لكنّ البيان في الشِّين أجود وأحسن للعلّة التي ذكرناها .

وختاما لما سبق ذكره يظهر لنا أنَّ صاحب الكتاب قد اعتمد أسلوب الاستحسان والقبول الصوتي في عدّة مواضع، واستعمل فيها كلمات وعبارات مختلفة دلَّت على موقفه النقدي من المسائل الصوتيّة التي طرحها في بعض أبواب الكتاب، ويظهر فيه سيبويه اعتماد مقياس الجودة والكثرة وملاءمة كلام العرب كأساس للقبول الصوتي عنده .

[1]ينظر : صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق خالد بن محمد التويجي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 2002، ج3، ص926.

المبحث الثاني – أسلوب الاستهجان والرفض الصوتي :

المطلب الأول– مفهوم الاستهجان الصوتي :

جاء في لسان العرب معنى (هجن) بأنّ : « الهُجنة من الكلام ما يعيبك والهَجين العربي ابن الأَمة لأنَّه مَعيبٌ »[1]، ويقصد بأسلوب الاستهجان الصوتي عند سيبويه العبارات النقدية التي استعملها في سياقات صوتية مختلفة للأنماط اللغوية التي أوردها في أبواب الكتاب، والتي احتوت موقفه النقدي من القراءات، وكلام العرب وأشعارهم، وآراء علماء اللغة والنحو القدماء، وغيرها .

المطلب الثاني– مصطلحات الاستهجان والرفض الصوتي :

إلى جانب مصطلحات القبول والاستحسان نجد صاحب الكتاب يستعمل طائفة من الألفاظ والعبارات التي يعبر بها عن رفضه أو تضعيفه لآراء النحويين والقراء، أو ما سمعه من العرب، أو ما رُوِيَ عنهم، ومنها : قبح، وكرهوا، واستقبحوا، ومستكرهة، وضعيف، ولم يجز، وليس في الكلام، ولا ينبغي، وخطأ، وغلط، وتنكبوا، ويخلطوا، وقليل رديء، وغير مستحسنة، ولغة رديئة، والتخليط، ولغة ضعيفة، ويستوحشون، وإجحاف، وهذا أبعد، وغيرها .

أولا– (غير مستحسنة) :

سبق وذكرنا أنَّ سيبويه قد قسم الحروف إلى أصول عدّتها تسعة وعشرون حرفا، وفروع مستحسنة في قراءة القرآن وفصيح الكلام، فيكون مجموعها خمسة وثلاثين حرفا، ثم نجده يشير إلى نوع آخر من الحروف الفروع هي : (الحروف المستهجنة) ولقد عبر عنها سيبويه بكلمة (غير مستحسنة) وهي إشارة إلى موقفه منها، « وتكون اثنَين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسَنةٍ ولا كثيرةٍ في لغة من تُرْتَضَى عربيّته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهى : الكاف التي بين الجيم والكافِ، والجيمُ التي كالكاف، والجيمُ التي كالشِّين، والضاد

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج13، مادة :(هجن)، ص433.

الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاءُ التي كالتاءِ، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء »[1]، ونقل أبو العلاء الهمذاني « أنَّ الأخفش قد أضاف حرفا آخر هو الذال التي كالتاء»[2]، وأما أبو حيان الأندلسي فذكر القاف التي كالكاف؛ كقولهم في القمح : الكمح .[3]

وذكر القرطبي زيادة على الأحرف التي ذكرها سيبويه السين التي كالزاي، والجيم التي كالزاي، والقاف التي بين القاف والكاف، وعدَّ الجيم التي كالكاف صوتين بينما عدّهما سيبويه صوتا واحدا[4].

ويتبين أنّ صاحب الكتاب لم يمثّل للأصوات الفرعية بل اكتفى بالقول أنّها فروع وانحرافات تخرج من الحروف الأصول فتماثلها وتشاكلها، ولا تعرف إلّا بالمشافهة لأنّ الحرف المكتوب لا يصل بها للقارئ، ويرجع سبب عدم التمثيل لها؛ لأنّ سيبويه استهجنها لكونها لا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وليست شائعة بين العرب الفصحاء، وأما سبب ذكرها واستهجانها عنده فهو تحذير القارئ من الوقوع فيها حتى ولو لم تذكر في قراءة القرآن ولا عند العرب .

ويرى أحمد مختار عمر أنَّ عدم استحسان هذه الأصوات الفرعية يعود إلى أنَّ معظمها لم تكن أصواتا (ألفونية) ناتجة عن البنية الصوتية السياقية التي تقع فيها الوحدة الصوتية الفونيمية الأصلية، وإنما يعود معظمها إلى كونه تنوعا نطقيا لهجيا (ديافونيا) diaphone؛ أو تنوعا نطقيا فرديا (فاريفونيا) variphone[5]، وفي هذا إشارة واضحة منه أنَّ سبب خروج هذه

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج4، ص432.

[2]ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد، التمهيد في التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986، ص143، نقلا عن مؤيد جاسم محمد حسين، الأصوات المستحسنة عند علماء العربية وعلماء القراءات القرآنية سيبويه والقرطبي، مجلة دواة، العراق، ص59.

[3]ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص16.

[4]ينظر: القرطبي، الموضح في التجويد، ص87.

[5]ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، دط ، 1997، ص261 ،262،263.

الأصوات الفرعية في لغة ما هو التنوعات اللفظية النطقية التي تختلف من شخص لآخر من جهة، واختلاف اللهجات بين الجماعات التي تتكلم لسانا مشتركا من جهة أخرى .

ويستعمل سيبويه كلمة (لا مستحسنة) كذلك في « باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى»،[1]وذلك عند حديثه عن أحكام الألف الممالة حيث يقول : « كما أنَّهم لم يقولوا : بال من بُلْتُ حيث لم تكن الإمالةُ قويّة في المال ولا مستحسنَةً عند العامّة »[2].

ويبيّن أبو سعيد السيرافي مقصود سيبويه بقوله : « يريد أن الذين أمالوا" هذا مال" و" رأيت بابا" وما جرى هذا المجرى على ضعف في ذلك لا يميلون إذا كان بعد الألف من هذا الجنس حرف مستعل أو قبله، نحو : " ساق" و" قار" و" غاب" وما أشبه ذلك، لأنه لم يبلغ من قوة الإمالة في" مال وباب" أن يمال مع حرف الاستعلاء »[3].

والملاحظ أنَّ سيبويه لم يشر إلى عدم استحسان الإمالة مباشرة عند مجاورة الألف لحرف من حروف الاستعلاء تجاورا تاما، أو غير تام كأن يفصل بينهما حرف أو أكثر، بل إنَّه بيَّنه من خلال ذِكْر الناس الذين هم أشدُّ إمالة، والذين لا ينصبون الألف في قولنا : هذا مالٍ ورأيت بابٍا، فهُمْ ورغم ميلهم للإمالة إلَّا أنّه يمتنع عليهم ذلك مع الحروف المستعليّة .

ثانيا ــ(كرهوا واستكرهوا) :

يرتبط مفهوم الاستهجان الصوتي عند سيبويه بمبدأ الكراهة أشد الارتباط، ووردت الكراهة بصيغ مختلفة كالتي جاءت بصيغة الماضي على (كرهوا) عند الحديث عن الحذف الذي يلحق الواو عند وقوعها بين الياء والكسرة، يقول سيبويه :« ...فلمّا صرفوه إليهِ كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنَّهم إنَّما يحذفونها من يَفْعِلُ . فعلى هذا بناء

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج4، ص128.

[2]المصدر نفسه، ج4، ص135 .

[3]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص512.

ما كان على فَعَل من هذا الباب »[1]، ومعلوم أن الواو تستثقل مع الياء، كما تستثقل الواو مع الضمة، ولذلك كانت الكراهة لوقوع الواو بين الياء والكسرة، « فإن قال قائل : فإذا كان سقوط الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فَلِمَ أسقطوها من يَهَب ويَضَع ويَطَأ ويَقَع؟ قيل : الأصل في ذلك يفعِل، وكان يوهِب ويوضِع ويوطِيء ويوقِع، ووَطِيء يوطِيء منه على فَعِل يفعِل، نحو : حسِب يحسِب، وفي المعتل : وثِق يَثِق، فسقطت الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة، فصار يَهِب ويَطِيء ويَضِع ويَقِع، ثم فتح من أجل حرف الحلق، كما قالوا : صَنَع يصنَع، وقَرَأ يقرَأ من أجل حرف الحلق، وما لم يكن فيه حرف الحلق في موضع عينه أو لامه لم نجز فيه ذلك »[2].

وورد لفظ (كرهوا) كذلك عندما كان الفتح في صيغة (يَفعَل)، إذا وقعت الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغين، أو الخاء، عينا للفعل، « وإنَّما فتحوا هذه الحروفَ لأنّها سَفلتْ في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف في حيِّزها وهو الألف، وإنَّما الحركاتُ من الألف والياء والواو »[3]؛ أي أنّ الفتح في قولنا مثلا : زأَر– يزأَر، وشهَق – يشهَق، ونعَت – ينعَت، ونحَب – ينحَب، ونغَص – ينغَص، ومخَر – يمخَر؛ هو لأنّ هذه الحروف الحلقية مستفلة عن اللسان، « والحركات ثلاث : الضم والكسر والفتح، وكل حركة منها مأخوذة من حرف من هذه الحروف، فالضمَّة مأخوذة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، ومخرج الواو من بين الشفتين، والياء من وسط اللسان، والألف من الحلق »[4]، ولأنَّها سفلت في الحلق والألف الذي من حيزها لم تناسبها إلا الفتحة؛ لأنّها من الألف .

ويتم تحريك هذه الحروف إذا « كُنَّ عيناتٍ، ولم يُفعَل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنَّهما من الحروف التي ارتَفعت، والحروفُ المرتفِعةُ حَيِّزٌ على حدةٍ، فإنّما تَتناول

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص52، 53.

[2] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص434.

[3] سيبويه، الكتاب ج4، ص101 .

[4] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص477.

للمرتفع حركةً من مرتفع، وكُره أن يُتناول للذي قد سَفل حركةً من هذا الحَيِّز»[1]، ويذكر السيرافي سبب استثقال سيبويه للضمّة أو الكسرة على حروف الحلق إذا كنَّ عينات أو لامات؛ « لأنَّهم إذا ضموا فقد تكلّفوا الضمة من بين الشفتين؛ لأنَّ منه مخرج الواو، وإن كسروا فقد تكلَّفوا الكسرة من وسَط اللسان، وإن فتحوا، فالفتحة من الحَلْق، فثَقُل الضمُّ والكسر، لأنَّ حرف الحلق مستعل والحركة عالية متباعدة منه، فحركوه بحركة من موضعه وهي الفتح، لأنَّ ذلك أخفُّ عليهم وأقلُّ مشقَّةً. وكان الأصل فيما كان الماضي منه على فَعَل أن يجيء مستقبله على يفعِل أو يفعُل، نحو : ضرَب يضرِب، وقتَل يقتُل، وإنما يجيء مفتوحًا فيما كان في موضع العين واللام منه حرفٌ من حروف الحلق لما ذكرتُه لك من العلة »[2].

والملاحظ هنا أنَّ سيبويه قد وزَّع الضمَّة والكسرة والفتحة على الأحياز، وذلك بجمع الضمّة والكسرة مع حروف الفم لارتفاعها، وجعل الفتحة مع حروف الحلق لأنّها مستفلة وهي من الألف، وبرَّرَ فتح عين المضارع للذي كانت عينه أو لامه حرفا حلقيا كقولنا : زأر–يزأَر، ونجَح–ينجَح على وزن : فعَل–يفعَل؛ لأنَّ هذه الحروف سفلت في الحلق، وأمّا حكمه بالكراهة إذا ضُمَّتْ أو كُسِرت فلأنّه لا يجوز أن نضع للمستفل حركة ليست من حيّزه، وإن كان في ذلك خروج عن قياس هذا الباب الذي الأصل فيه : فَعَلَ–يَفعِل، ولم يكن هذا الخروج عن الأصل اعتباطيًّا بل هو لطلب الخفَّة في النّطق الذي لا يحصل في قولنا : وهَبَ–يَوْهِب؛ لثقل الواو مع حروف الحلق، لكنّه يكون إذا حذفنا واوه لثقلها فنقول: يَهِب، ثمَّ نقلب الكسرة فتحة فنقول: يَهَب، فيصبح ميزانه الصّرفي: يَعَلُ .

كما جاء الاستهجان كذلك بلفظ (كرهوا) في حديث سيبويه عن أحكام الهمزة المتحرّكة إذا وقعت بعد واو أو ياء زائدة ساكنة، « وكرهوا أن يجعلوا الهمزة بَيْنَ بَيْنَ بعد هذه الياءات

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص101.

[2] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص477.

والواوات إذ كانت الياء والواو الساكنة قد تُحْذَف بعدها الهمزةُ المتحرّكة وتحرّك، فلم يكن بُدٌّ من الحذف أو البدل، وكرهوا الحذف لئلّا تصير هذه الواوات والياءات بمنزلة ما ذكرنا »[1] .

فلا يكون تخفيف الهمزة بعد الألف إلا بجعلها بين بين، وأما الواو والياء إذا كانت الهمزة بعد واحدة منهما_مع كراهة وقوع الهمزة بعدهما_ فتخفيفها على وجهين[2]:

1- أحدهما : أن تقلب الهمزة من جنس الواو إن كان قبلها واو ومن جنس الياء إن كان قبلها ياء ويدغم فيها ما قبلها.

2- ثانيهما : أن تلقي حركتها على ما قبلها من الواو والياء وتحذف كسائر الحروف، فأما الواو والياء اللتان تبدل الهمزة بعدهما من جنسهما وتدّغمان، فهي الواو الزائدة الساكنة المضموم ما قبلها في حشو الكلام كقولك في (مقرُوءة) و (مذروءة)، (مقرُوّة) و (مذروّة)، والياء الزائدة الساكنة المكسور ما قبلها في (حشو) الكلمة كقولنا في (بريئة) و (خطيئة) : (برّية) و (خطيّة).

ويتحدث سيبويه في باب آخر عن استكراه العرب لتوالي الياءات في بعض الأبنية الصرفية؛ وذلك للبعد عن المشقة النطقية فيها، فيلجؤون إلى قواعد أخرى طلبا للخفة كقولهم:« حَيَوَانٌ فإنَّهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة؛ ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غيرُ معتَّلة من موضعها، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوها في رَحَوِيّ حيث كرهوا الياءات، فصارت الأولى على الأصل، كما صارت اللام الأُولى في مُمِلّ ونحوه على الأصل، حين أُبدلت الياء من آخره »[3]؛ فالحكم بالكراهة هنا يشمل موضعين اثنين، أحدهما كراهة الياء الساكنة في (حيوان)، وثانيهما كراهة توالي الياءات كما في (رَحَوِيّ) .

ويعني ذلك أنَّ العرب كرهت اجتماع الياءين في (حيّان)؛ فلجؤوا إلى الإعلال بأن حرّكوا الياء الأولى، وكانت الأولى مصاحبة لإدغام الثانيّة، فلم يكونوا ليلزموا الأولى الحركة،

[1]سيبويه، الكتاب، ج3، ص547.

[2]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص283.

[3]سيبويه، الكتاب، ج4، ص409.

والأخرى على حالها وقد غيّروا الأولى، فأبدلوا الياء واواً؛ لكراهة اجتماع ياءين، وليُعلم أنَّ الحركة مغيّرة لوجود الواو في موضع الياء[1]، وهذا ما عبَّرَ عنه صاحب الكتاب بذكره لاستهجان العرب توالي الياءات، وأما كراهة أن تكون الياء في (حيوان) ساكنة، فلأبي العباس المبرد رأي يخالف فيه ما ذهب إليه سيبويه إذ يرى أنّ حيوان أصله (حَيّان) –ساكن العين–[2]؛ لأنَّ وزن (فَعَلاَنَ) يكون لما فيه اضطراب وحركة، كقولنا : (النَّزَوان والغَلَيان)، فلما قلبوا اللام واواً لزمها القلب، فتصير واوا قبلها ياء، فتعلّ إعلال (سَيِّد)، فيلزمها الإدغام فتصير (حَيَّان)، ثم قاموا بتحريك الياء الأولى وأبدلوا الثانية واواً لتصبح (حيَوَان)، وأمَّا سبب استثقالهم (حَيّان) فهو كاستثقالهم (حَيِيَ) .[3]

وأمّا رأي المازني في (حَيَوَان) فإنّه جاء على ما لا يُستعمل؛ لأنّه ليس في الكلام فعلٌ مستعملٌ موضع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقّوا منه فعلاً، وعلى ذلك جاء (حَيْوَة)، وهذا قولهم :" فاظ الميت يفيظ فيظاً "وفوظاً"[4]، ولا يشتقون من (فوظ) فعلا[5]، وأمَّا الخليل فقد حمل (الحيَوَان) على أنّه مضاعف الياء، وأنَّ الواو فيه مبدلة من الياء؛ وأنّه لم يجئ في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو.[6]ويبين ابن ولاد في كتاب الانتصار خلاصة المسألة، بأن الواو في حيوان مبدلة من ياء، كما كانت في مُمِل مبدلة من لام[7]، وما استكراه سيبويه لها على ما كانت عليه في الأصل إلا لتجنب توالي الياءات مما يحدث استثقالا على اللسان .

---

[1]ينظر : صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص781 .

[2]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص339 .

[3]ينظر : صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3 ، ص781.

[4]ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، دط، دت، ص285، 286.

[5]ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، مصر، ط1، 1954، ج2، ص284، 285.

[6]ينظر: المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، ج1، ص186.وابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص385.

[7]ابن ولّاد، أبو العباس أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1996، ص266.

واستعمل سيبويه كلمة (كرهوا) كذلك عند حديثه عن أحكام الهمزة، فـ« من العرب ناسٌ يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاءَ همزتين ففصلوا، كما قالوا : اخْشَيْنانّ ففصلوا بالألف كراهيةَ التقاء هذه الحروف المضَاعَفة »[1]، وهذا عند من يحققون الهمزة ،« وأمَّا أهل الحجاز فمنهم من يقول : آإنّك وآأنْت، وهي التي يَختار أبو عمرو، وذلك لأنهم يخفّفون الهمزة كما يخفّف بنو تميم في اجتماع الهمزتين، فكرهوا التقاء الهمزة والذي هو بين بين، فأدخلوا الألف كما أدخلتْه بنو تميم في التحقيق »[2]، فأهل الحجاز يدخلون ألفا بين الهمزتين كي لا تلتقي همزتان ويلينون الثانية، وأمَّا بنو تميم فيلينون الثانية من غير إدخال ألف بينهما إذ كانت همزة بين بين كالهمزة في النية.[3]ويستشهد هنا ببيت قالته العرب يقول فيه صاحبه[4]:

حـُزقّ إذا مـا الـقـومُ أبْدوا فكَـاهَـةً   تـفـكَّـــر أاإيَّـاه يَـعْنُـونَ أمْ قِــرْدَا [5]

والشاهد في البيت في (أاإيّاه، أو آإيَّاه)، وذلك بإدخال الألف بين همزة الاستفهام، وبين الهمزة من إيّاه، ولقد قرأ ابن عامر قوله تعالى : :﴿ آأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرهُمْ ﴾[6]، وقوله تعالى : :﴿آئِنَّكَ لأَنْتَ يوسُفُ﴾[7]، وفي كلِّ الأمثلة التي ذكرت ذلك إدخال للألف بين الهمزتين.

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج3، ص551.

[2]المصدر نفسه، ج3، ص551.

[3]ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص287، 288 .

[4]ينظر: ذو الرمّة، ديوانه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص273. والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص287. وابن جنيّ، الخصائص،ج2، ص458، وسر صناعة الإعراب، ص327.

[5]أنشده أبو زيد في نوادره قال: أنشدناه الأعراب وأنشده الجوهري في معجمه، والبيت لجامع بن عمرو، والحزق بوزن عتل: القصير الذي يقارب الخطو والفكاهة ما يتفكه به من الحديث، يقول: إذا تفاكه القوم وتمازحوا ووصفوا القصير ففكر هذا الرجل هل هو المعني؟ أم أمّ قردا؟. ينظر: محمد بن محمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص361.

[6]سورة البقرة، الآية : 06.

[7]سورة يوسف، الآية: 90.

ثالثا – (كراهية) :

مصطلح (كراهية) مشتق من (كره)، وصفة الكراهة تجمع بينهما وورد هذا المصطلح عند حديث سيبويه عن ظاهرة التنوين، فيقول سيبويه : « أمّا كلّ اسم منوَّن فإنَّه يَلحَقه في حال النصب في الوقف الألفُ، كراهيةَ أن يكون التنوينُ بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادةٍ فيه لم تجئ علامةً للمنصرف، فأرادوا أن يَفرقوا بين التنوين والنون »[1]؛ وسبب ذلك أنَّ العرب لا تقف على تنوين، لأنه ليس أصليا في الكلمة بل يزاد ليفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو كالإعراب لأنه يتبع الإعراب، ولأنه لا يوقف على الإعراب كما لا يوقف عليه، ومع هذا فهم أرادوا الفرق بين النون الأصلية وما جرى مجرى الأصلية، وبين هذا التنوين في الوقف فأما الأصلية فنحو حسن، وما جرى مجرى الأصلية فنحو رَعْشَن وخَلْبَن، فلو قالوا : زيدا لأشبه رعشَن في الوقف، ويقلبون من التنوين إذا كان بعد فتحة النصب ألفا في الوقف، فيقولون رأيت زيدا، وخالف الأخفش رأي أستاذه في وضع هذه الألف فقد حكى عن قوم يقولون : رأيت زيد بلا ألف[2].

وأما أبو العباس محمد بن زيد فيردُّ على ذلك بقوله : « من قال رأيت زيد بغير ألف يلزمه أن يقول في جَمَل جَمْل»[3]، ومعناه أنَّ الذي يقف على المنصوب بلا ألف بإجرائه مجرى المجرور والمرفوع، لزمه أن يسوي بين الفتح والضم والكسر، فيخفف الفتحة في جَمَل كما يخفف الضمة في عَضُد، فيقول : عَضْد، ويخفّف الكسرة في فَخِذ فيقول : فَخْذ وإنَّما أبدل من التنوين ألفًا إذا كان قبلها فتحة النصب؛ لأنَّ الألف والفتحة خفيفتان.[4]

[1]سيبويه، الكتاب، ج4، ص166.

[2]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص38.

[3]المصدر نفسه، ج5، ص38 .

[4]ينظر : المصدر نفسه، ج5، ص38.

وفي باب (إرادة اللفظ بالحرف الواحد)[1] بين سيبويه في مدخل هذا الباب موقفه وموقف أستاذه الخليل باستكراه أن تكون الكلمة على حرفين أحدهما التنوين، فلو « سمّيت رجلاً بأبْ قلت : هذا إِبٌ، وتقديره في الوصل : هذا آبٌ كما ترى، تريد الباء وألف الوصل من قولك : اضْرِبْ . وكذلك كلُّ شيء مثلُه لا تغيّره عن حاله؛ لأنّك تقول : إِبٌ، فيَبقى حرفان سوى التنوين . فإذا كان الاسم ههنا في الابتداء هكذا لم يَختلّ عندهم أن تَذهب ألفه في الوصل، وذلك أنَّ الحرف الذي يليه يقوم مقام الألف »[2]، وعلّل ذلك بأنهم يقولون : مَنِ آبٌ لك ؟ فلا يبقى إلا حرف واحد ولا يختلّ ذلك في الوصل، ولولا ذلك لم يجز « لأنّه ليس في الدنيا اسمٌ يكون على حرفين أحدُهما التنوين؛ لأنه لا يُستطاع أن يُتكلّم به في الوقف مبتدأً . فإن قلت: يغيَّر في الوقف . فليس في كلامهم أن يغيِّروا بناءَه في الوقف عمّا كان عليه في الوصل، ومن ثَمَّ تركوا أن يقولوا هذا في كراهيَة أن يكون الاسم على حرفين أحدهما التنوين فيوافق ما كان على حرف» .[3]

واختلف النحويون في مسألة تسميت الرجل ب: (أَبْ) وتعددت آراؤهم، فانقسمت إلى ستة آراء هي[4]:

1 – القول الأول : قول سيبويه في الابتداء به وذلك بوصله بهمزة الوصل وإسقاطها إذا اتصل بكلام ، فيقول في الوصل إذا ابتدأته : إِبْ" قد جاء"، وإذا وصلته بكلام أسقطت ألف الوصل وبقيت الباء وحدها فقال : هذا آب، وقام آب، وما أشبه ذلك. واستدل لذلك بأن تكون بعض الأسماء على حرف إذا اتصل بكلام وهو قولنا : من أَبَ لك؟ تريد: من أبْ؟ وتخفف الهمزة فتلقي حركتها على ما قبلها وتسقطها فجعل سقوط ألف الوصل كإلقاء الحركة، فيبقى الاسم على حرفين في كليهما .

[1]سيبويه، الكتاب، ج3، ص320 .
[2]المصدر نفسه، ج3، ص323، 324.
[3]المصدر نفسه، ج3، ص323.
[4]ينظر : المصدر نفسه، ج3، ص323. وشرح السيرافي 4 ص82 .

وردّ أبو العباس المبرد عليه ذلك ففرق بين تخفيف الهمزة وإسقاط ألف الوصل فقال: تخفيف الهمزة غير لازم، وألف الوصل إذا اتصلت سقطت في هذا الموضع ولم يكن مذهبه في هذا مذهب سيبويه .

2 – **القول الثاني** : أمّا المازني فيقول : إذا سمينا بالباء من اضرب رددنا الراء فقلنا : (رب)؛ لأن الراء كانت مكسورة .

3 – **القول الثالث** : وتقول على قياس قول الأخفش :(ضَبٌ) .

4 – **القول الرابع** : على قول المبرد (اضْربْ)، فتردّ الكلمة إلى أصلها.

5 – **القول الخامس** : كان الزجاج يقول : إب ويقطع الألف نحو (قام إِبٌ) و(هَذا إِبٌ).

قال : وإنّما أقطع الألف لأني لما نقلته من اللفظ به وهي حرف إلى التسمية به قطعت الألف ليكون فرقا بين الاسم والحرف، كما قطعت الألف في رجل يسمى ب" إضرب"؛ لأن الأصل في الأسماء أن لا يكون فيها ألفات وصل، وإنما تكون في الأفعال وتكون مع لام التعريف التي هي حرف .

6 – **القول السادس** : أنه لا يجوز أن يسمى ب" إبٌ"؛ لأنه يحتاج إلى تحريك الباء وتحريكها يمنع من ألف الوصل، وذكر في هذا الباب مع كلام سيبويه هذا وقيل بعده : هذا مذهب قوي.

ويذكر سيبويه في « باب ما أميل على غير قياس وإنّما هو شاذ »[1]أحكام الإمالة في (الحجّاج والناس)، فأمّا إمالة (الحجاِج) فإن كان صفة لكثير الحجّ فلا إمالة فيه، وأما إن كان علما فقد « أماله بعض أهل الإمالة في جميع وجوه الإعراب على غير قياس في الرفع والنصب»[2]، يقول سيبويه :« وذلك الحجَّاج إذا كان اسما لرجُل، وذلك لأنّه كَثُر في كلامهم

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج4، ص127.

[2]ينظر : الزبيدي، محمد أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، دار الهداية للطباعة والنشر، الكويت، دط، دت، ج5، ص466.

فحملوه على الأكثر، لأنَّ الإمالة أكثر في كلامهم . وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حَجّاج إذا كان صِفَة، يُجرونه على القياس»[1].

ويبين السيرافي أنّ إمالة ألف الحجاج شاذة؛ لأنه ليس فيها كسرة ولا ياء[2]، ولا نحوهما من أسباب الإمالة، كما أنّ معظم العرب لا تميل الألف في الرفع والنصب، وإنَّما كانت الإمالة فيه لكثرة الاستعمال، « وأمّا النَّاس فيميله من لا يقول هذا مالٌ بمنزلة الحجّاج، وهم أكثر العرب، لأنَّها كألف فاعِلٍ إذْ كانت ثانية، فلم تُمَلْ في غير الجرّ كراهيةَ أن تكون كباب رمَيْتُ وغَزَوْتُ، لأنَّ الواو والياءَ في قُلْتُ وبعْتُ أقربُ إلى غير المعتلّ وأقوى »[3]، وذلك أنّ الإمالة في الناس تشبه الإمالة في الحجّاج عند أصحاب الإمالة؛ والسبب كثرة الاستعمال، يقول ابن سيده : «وإنما مثلته به؛ لأنَّ ألف الحجاج زائدة غير منقلبة، ولا يجاورها مع ذلك ما يوجب الإمالة، وكذلك الناس؛ لأنّ الأصل إنما هو الأناس، فحذفوا الهمزة وجعلوا اللام خلفا عنها »[4]، فلا شيء يوجب الإمالة فيها إلاّ ما ذكرنا من كثرة الاستعمال، وفرّق صاحب الكتاب بين (الناس)، وبين (مال) لأنَّ من أمال الناس لا يقول : هذا مال؛ لأنّ الإمالة فيها تشذّ إلّا في حال كانت اللام مجرورة، وهذا معنى قوله :لأنَّها كألف فاعل إذا كانت ثانية ؛ «يعني ألف مال كألف فاعل إذا كان بعدها كسرة كالكسرة بعد ألف فاعل فلم يمل في غير الجر، يعني ألف مال»[5].

ولا تمال هذه الألف عند سيبويه كراهية أن تكون كرميت وغزوت؛ لأنّ ألف مال عين الفعل وهي منقلبة من واو، وأمّا رميت وغزوت الياء والواو فيهما لام الفعل، وعين الفعل أبعد من الاعتلال .

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص127.

[2] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص505.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص128.

[4] تاج العروس للزبيدي ، ج3 ، ص317.

[5] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص505.

وبيّن السيرافي أنّ أبا العباس محمد بن يزيد يقول بعدم جواز الإمالة في (باب ومال)؛ لأنّ لام الفعل قد تنقلب ياء ولا يكون ذلك في عين الفعل، ثمَّ نجد أبا سعيد السيرافي يبيّن موقفه من المسألة بقوله : « وليس الأمر على ما قال، والذي حكاه سيبويه صحيح وله وجه من القياس؛ لأنَّ عين الفعل إذا كانت واوا فقد تنقلب فيما لم يسمّ فاعله، وفي مستقبل ما يسمى فاعله إذا زيدت فيه زيادة، فأما ما لم يسمَّ فاعله فقولك قِيلَ وقِيدَ وما أشبه ذلك، وأمَّا ما سُمِي فاعله فقولك: أقام يقيم، وأجاد يُجيدُ »[1]، وهنا يظهر ترجيح السيرافي لرأي سيبويه على رأي المبرّد، وحجَّته في ذلك أنَّ ما قاله سيبويه له وجه من القياس .

رابعا – (يكرهون) :

سبق وذكرنا أنّ سيبويه قد عبر عن معنى الكراهة باستعمال كلمات مثل (كرهوا، وكره، وكراهية)، ولم يكتف بهذه الكلمات فحسب بل نجده استعمل مصطلحًا آخر يحمل معنى الكراهة هو : (يكرهون) بصيغة المضارع في عدة مواضع، منها ما جاء في « باب ما يكسَّر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه » .[2]

وورد ذلك عند حديث سيبويه عن الجمع فيما كانت عينه واوا أو ياء، ولجوء العرب إلى الهمز إذا اجتمعت ياءان عند الجمع، وذلك هروبا من الثقل من جهة، وعلى غرار الهمز فيما اجتمعت فيه واوان عند الجمع، حيث يقول سيبويه : « وكانت الياءان تستثقلان وتستثقل الياء مع الواو، أجريت مجراها في الهمز؛ لأنَّهم قد يكرهون من الياء مثل ما يكرهون من الواو».[3]ويضرب المثال على ذلك بـ:(قلت وبعت)، وذلك قولنا : « قَوائِلُ وبَيَائِعُ ، فهمزت الياء كما همزت الواوَ في فَعاوِلَ، فاتَّفقا في هذا الباب كما اتفقت الياء والواو فيما ذكرت لك، إذْ كان اجتماع الياءات يكره، والياء مع الواو مكروهتان »[4]، ومعناه استثقال اجتماع الواوان والياءان،

[1]المصدر السابق، ج4، ص505.
[2]سيبويه، الكتاب، ج4، ص369.
[3]المصدر نفسه، ج4، ص371.
[4] المصدر السابق، ج4، ص371.

أو الواو والياء في الكلمة فيكون اللجوء للهمز كما في (قوائل وبيائع) مع الياء، و(فَعَاوِل) مع الواو، وعلة ما أعلَّ إذا جمع وانقلبت عينه همزة من بنات الواو أو الياء هي : «أنّه اكتنف فيه ألف الجمع حرفا علّةٍ، والألف حاجز غير حصين فيجيء كأنّه يجتمع واوان، أو ياءان، أو واو وياء، وذلك مستثقل، مع قربها من الطّرف، ووقوعها بعد ألف زائدة، فهربوا من هذا الثقل بقلبها همزةً، حملا على الواو والياء المتطرفة التي قبلها ألف زائدة »[1] .

ولو لم يكن همز الياء هنا لكان الاستثقال، وهو ما أشار إليه أبو علي الفارسي بقوله : «ويقول : لو قيل : (حَوَايِي) فلم تهمز الياء لكان في الاستثقال (كقَوَاوِل) لو لم تهمز الواو»[2]، ولهذا كان إسقاط سيبويه لمصطلح الكراهة على الواو والياء معا لاشتراكهما في الحكم، وذلك لحدوث الثقل المستكره عند العرب إذا تكررتا في الكلمة عند الجمع .

خامسا – (يكره) :

لقد استعمل صاحب الكتاب في خلال ممارسته النقدية الصوتية مصطلح (يكره) على صيغة المضارع كذلك، وهو مشتق من مادة (يكرهون) نفسها التي ذكرناها في العنصر السابق، وهذا ما جاء في باب « ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملْتَها فيما مضى »[3] عند حديثه عن امتناع الإمالة في ألف (فَاعِلٌ ومُفَاعِلٌ)، وهذا « لأنّ الحرف الذي قبل الألف مفتوح، والحرف الذي بعد الألف ساكن لا كسرة فيه، فليس هنا ما يميله . وذلك قولك : هذا جَادٌّ ومادٌّ ، وجَوادٌّ : جمعُ جادّةٍ ، ومررتُ برجُلٍ جَادٍّ ، فلا يميل، يُكْرَه أن ينحوَ نحوَ الكسرة فلا يميل ، لأنَّه فَرّ ممّا يحقِّق فيه الكسرة، ولا يميل للجرّ، لأنّه إنَّما كان يميل في هذا للكسرة التي بعد الألف، فلمَّا فقَدها لم يُمِلْ »[4].

---

[1]صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص632.

[2]الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص65.

[3]سيبويه، الكتاب، ج4، ص128 .

[4]المصدر السابق، ج4، ص132.

ويتبين لنا أنَّ سبب استكراه سيبويه للإمالة في (جَادٍّ) ونحوه أنّه فرَّ مما تتحقق فيه الكسرة عند إظهار التضعيف؛ لأنّه إن ظهر نقول : جَادِدٌ بتحقيق الكسرة، وإذا أمال فهو لا يميل للجر يعني (جَادِدٌ)؛ لأنه إنما كان يميل في هذا للكسرة التي بعد الألف[1]، ولأنَّ الكسرة التي كانت توجب الإمالة قد ذهبت، مع انفتاح الحرف الذي قبل الألف وسكون الذي بعده بطلت الإمالة .

ويشرح أبو علي الفارسي هذا الاستكراه بقوله :«...يعني أنه لا يقول : مَرَرْتُ بِجَادٌ فيُميل الألف إذا جر، وإن لم يمله في النصب والرفع، كما أمال قوم : مررت بمال زيد في الجر للكسر ».[2]ويشير ابن يعيش في المفصل إلى سبب هذا الاستكراه إلى أنّ (جادّ ومارّ) وما كان نحوهما، و(جوادّ وموارّ) في الجمع لا تمال لأنّ الكسرة التي كانت فيه توجب الإمالة تمّ حذفها للإدغام[3]، وقد أمال قوم ذلك لأنَّ الكسرة مقدرة، كما أمالوا خاف وإن لم تكن في اللفظ كسرة لتقدير خوف أو لأنه يرجع إلى خفت[4]، يقول ابن يعيش :«وقد أمال قوم ذلك فقالوا (جاد وجواد) قالوا لأنّ الكسرة مقدرة وأصلها جادِد وجوادِد فأمالوه كما أمالوا خاف؛ لأنّ تقديره خوف أو لأنّه يرجع إلى خفت وإن لم تكن الكسرة في اللفظ، ومثل ذلك هذا (ماش) أمالوا مع الوقف ولا كسرة فيه؛ لأنه إذا وصل الكلام يكسر فتقوى الإمالة للكسرة »[5].

وبيّن سيبويه أنّ من أمال في الجرّ قد « شبَّهوها بمالِكَ إذا جعلت الكاف اسمَ المضاف إليه »[6]، ووجه احتجاج سيبويه بمالك لتبيين حكم مادّ وجواد أنَّ الكسرة في مالك كسرة إعراب لا تثبت ولا يعتد بها، ولقد أميل الألف من أجلها، فكذلك أيضا كسرة جواد وجاد المقدرة تمال من أجلها وإن ذهبت في اللفظ، وأصل جادّ جَادِد وجَواد وجَوَادِد؛ لأنه فاعل وفواعل .[7]

---

[1]ينظر : الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه ،ج4، ص189 .

[2]المصدر نفسه، ج4، ص190.

[3]ينظر : ابن يعيش، موفّق الدين أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، دت ، ج5، ص203 .

[4]ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص509.

[5]ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص203 .

[6]سيبويه، الكتاب، ج4، ص132.

[7]ينظر : المصدر السابق، حاشية المحقق، ج4، ص132 .

ومجمل القول أنّ حكم الإمالة في (جادّ) على ثلاثة مذاهب :[1]

1_ منهم من لا يميل (جادّ)، لذهاب الكسرة في اللفظ مع أنّه من المتحرك بقربٍ فلا ينحو نحو الحركة ولا يميل في الجرِّ؛ لأنه إنما كان يميل للكسرة التي بعد الألف التي تليها، لا لغيرها مما يليها، وقد ذهبت تلك فلا يُميل .

2 _ ومنهم من أمالها في الجرّ، شبهها بـ(مالك) ووجه الشبه أنّ (مالكا) أميلت الألف للكسرة التي الألف، وإن كانت حركة إعراب، كذلك فعل في (جادّ)؛ لأنّها حركة إعراب مثلها في (مالِكَ) التي الكاف فيه اسم مضاف، وجعل الكسرة المقدرة في (جادٍّ) بمنزلة الملفوظ بها في (مالك) .

3_ ومنهم من أمال على كلِّ حال مراعيا الأصل، ولم يعتدَّ بالعارض على اعتبار أنَّ «الغرض من الإمالة مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض، وهذا موجود في الحركة كما هو موجود في الحرف»[2]، ومذهب سيبويه هو الأوَّل على ما رأينا .

سادسا – (رديء ولغة رديئة):

لقد حكى سيبويه عن بعض الناس من أهل الحجاز أنهم يميلون إلى تحقيق الهمز في (نبيء، وبريئة) حيث يقول : « وقد بلغنا أنَّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقّقون نبيءٌ وبَريئةٌ، وذلك قليلٌ رديء . فالبدلُ ههنا كالبدل في مِنْساةٍ وليس بدَلَ التخفيف، وإن كان اللفظُ واحداً »[3]، فلقد نسب سيبويه هذا التحقيق للهمز إلى الرداءة، وخصّ بها أهل الحجاز وهي دلالة على حصر هذا التحقيق للهمز على أهل الحجاز؛ لذلك نجده أردف كلمة (قليل) بكلمة (رديء)، وهي دلالة على ندرته؛ ولذلك قال بعضهم : إنَّ الهمز لغة أهل مكة فهم على نقيض

[1] ينظر : صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج1 ، ص47 .
[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص204 .
[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص555.

غيرهم من العرب فهم يميلون إلى الهمز، لذلك نجدهم يهمزون : (النبي) و(البريّة) و(الذريّة) لأنهم يشبعون في الكلام[1].

ويدعم عدم همز (البريّة) في قوله تعالى: ﴿أولئِكَ هُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ﴾[2]رأي الفراء الذي يبيّن فيه أنَّ بعض أهل الحجاز همزها على معنى أنَّ الله برأكم وبرأ الخلق، ثم اجتمعوا على ترك همزها؛ لأنَّ هذا المعنى يكون حتّى مع عدم همزها، كما اجتمعوا على يرى، وترى، ونرى، إنْ أُخذت من البَرَى كانت غير مهموزة، وقال بعضهم من لم يهمزها –أعني البريّة– أخذها من البري وهو التراب، فضلا عمّا قاله الفرّاء في النص السابق عندما بيّن أنها إنما أخذت من البرى فكانت غير مهموزة[3]، وعقّب ابن عطية على اشتقاق النحويين للبرية باعتبارها مشتقة من البرى؛ أي التراب رغم إجماع أغلب الرؤى على ذلك، وقال بأنه « همز خطأ وغلطاً، وهو اشتقاق غير مرضي»[4]، ويشرح أبو علي الفارسي المغزى عند سيبويه من إطلاق عبارة (قليل رديء) بأنه مخالف لما عليه الاستعمال؛ لأنّ أصله غير الهمزة، فرداءة هذا كرداءة (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ) كما قال أبو الأسود الدؤلي :

لَيْتَ شَعْرِي عَنْ خَلِيلِي ما الذي   غَالَـه فـي الحـبِّ حتَّـى وَدَعَـهْ[5]

والشاهد في البيت فهو الفعل الماضي (ودع) بمعنى ترك، والمضارع (يدع)، والمشهور أنَّ العرب قد أهملت الماضي الثلاثي من هذه المادة، واستعملت الفعل المضارع والأمر منها .[1]

---

[1]ينظر : السيوطي، عبد الرحمان جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق أحمد جاد المولى وآخرون، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، دط، 1986، ج2، ص252. ومكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدّين رمضان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1984،ج2، ص385. وابن السكيت، إصلاح المنطق، ص159 .

[2]سورة البينة، الآية: 07.

[3]ينظر: الفرَّاء، أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجّار وآخرون، دار المصريَّة للتأليف والترجمة، مصر، ط1، دت، ج3، ص282.

[4]ابن عطيّة، أبو محمد عبد الحق من غالب، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج5، ص508 .

[5]أبو الأسود الدؤلي، ديوانه، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط2، 1964، ص42. والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص287 .

أما عن تشبيه سيبويه للبدل في نَبِيء وبريئة بالبدل في مِنْسَأة؛ فإنَّه يريد أنّ الهمزة في (نبيء، وبريئة) أبدلت بدلا كما أبدلت من مِنْسَأة بدلا، وإن كان لفظ التخفيف في (نبي) كلغة الإبدال، فأما لفظ التخفيف في منسأة فمخالف للفظ الإبدال؛ لأن الإبدال ألف محضة والتخفيف فيه بين الألف والهمزة، والفصل بينهما واضح جليّ[2]، وبيّن السيرافي في شرحه للكتاب مذهب سيبويه في (نَبِيّ) أنّه مأخوذ من النبأ، وأصله نبيء وأبدلوا من الهمزة ياءً لازمة كما أبدلوا الألف في مِنْسَاة فقالوا مِنْسَأَة، وليس ذلك على تخفيف الهمزة إنّما هي على البدل، وأنّ ذلك لغة عامة العرب، وأنّ همزه رديء لقلته في كلام العرب لا لرداءته في القياس، وهي قراءة نافع وأهل المدينة .[3]

وذكر ابن منظور في لسان العرب قولا نسبه للفراء بين فيه رداءة الهمز في نبيء حيث قال : « النبيّ هو الذي أنبأ عن الله، فترك همزه، قال : وإن أخذ النبيّ من النَّبوة والنّباوة، وهي الارتفاعُ عن الأرض؛ أي أنّه أشرف على سائر الخلق، فأصله غير الهمز »[4]، وهذا الرأي يدعّم ما ذهب إليه صاحب الكتاب من استكراه لهمز نبيء وبريئة ورداءة تحقيقه .

وعلى هذا النسق في التعبير عن الاستهجان الصوتي عند سيبويه نجده يستعمل عبارة (لغة رديئة) في مواضع مختلفة من الكتاب، فقد جاءت في سياق نقد سيبويه لقوم من ربيعة حيث يقول :« واعلم أن قوماً من ربيعةَ يقولون : مِنْهِمْ، أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكَّنُ حاجزاً حصيناً عندهم . وهذه لغة رديئة، إذا فصلتَ بين الهاء والكسرة فالْزَمِ الأصل »[5]، ولعلّ وصف صاحب الكتاب لهم بهذا الوصف؛ لأنهم لا يعتدّون بالنون التي هي حاجز بين الميم والهاء فلهذا يكسرون الهاء، وإنما ذلك إلحاقا بكسرة الميم التي قبل النون، وأورد السيرافي مثالا يبين

---

[1]ينظر : محمد حسن شرّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، ج2، ص67.

[2]ينظر : الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج4، ص57 .

[3]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص200.

[4]ابن منظور، لسان العرب، ج1، مادة (نبأ)، ص163.

[5]سيبويه، الكتاب، ج4، ص196.

فيه أنهم يقولون : « هو ابنُ عمِّي دِنيا، والأصل دِنْوَا لأنّه من الدُّنُو»[1]، وفيه شبه بما جاء به سيبويه في (مِنْهِمْ)، فهم في هذا المثال يعاملون في كسر الدال في (دِنيا) ما قبل النون الساكنة معاملة ما بعدها .

ثم إنّنا نجده في السياق ذاته يعيد نعت من لا يعتد بالحاجز بين الميم والهاء بأنَّهم (أهل اللغة الرديئة) بقوله : « ألا ترى أنّك إذا حرّكت الصاد فقلت صَدَقَ كان من يحقِّق الصاد أكثر، لأنَّ بينهما حركةً، وإذا قال مَصادِرُ فَجعل بينهما حرفًا ازداد التحقيق كَثْرة، فكذلك هذا. وأمّا أهْلُ اللغة الرديئة فجعلوها بمنزلة مِنْتِنٍ، لمَّا رأوها تَتْبَعها وليس بينهما حاجز جعلوا الحاجز بمنزلة نون مِنْتِنٍ، وإنما أُجرى هذا مجرى الإدغام »[2]، وبيان ذلك أنّ تحقيق حركة الصاد في (مصادر) أكثر من تحقيقها في (صدق)، وما زاد التحقيق إنما هو الألف في مصادر؛ لأنّه في صدق محقّق بتحرك الصاد بالفتحة، أما في مصادر فهو بزيادة الألف مع تحرك الصاد بالفتح.

وأما أصحاب اللغة الرديئة – على حدّ وصف سيبويه لهم – فإنهم قاسوا على «مِنْتِن فكسروا الميم لكسرة التاء وأتبعوها إياها وكأنه ليس بينهما نون»[3]، وبيّن سيبويه أنّ هذا قد أجري على الإدغام، وذلك « بتحريك الهاء بالكسر إذا وقعت بعد كسرة أو ياء كالإدغام؛ لأنّ الحرف قُرِّب من شبيهه كما قرّب في باب الإدغام الحرف من الحرف»[4]، أما أبو عمرو فقد بيّن أنّ من قال: نَتُنَ الشيء قال هو مِنتِن بكسر الميم والتاء، ومن قال أَنْتَنَ الشيء قال مُنتِن، بضم الميم وكسر التاء، والنتن الرائحة الكريهة، وقد نتُن الشيء بالضم وأنتن بمعنى فهو مُنْتِن، ومِنتِن كسرت الميم إتباعا لكسرة التاء؛ لأنّ مفعلا ليس من الأبنية[5].

---

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص68.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص196،197.

[3] المصدر نفسه، حاشية المحقق، ج4، ص196.

[4] الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج4، ص230.

[5] ينظر: ابن الحاجب ، مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2014، ص316.

ولم يكتف صاحب الكتاب بوصف من أتبع كسرة الميم بكسرة التاء بنعتهم بأنهم أصحاب اللغة الرديئة من قبيلة ربيعة، بل إنه تدرج في صفة الرداءة التي تزيد عند قوم من قبيلة بكر بن وائل؛ فنعتهم بأنهم أصحاب اللغة الرديئة جدا؛ لأنهم يقولون : « من أَحْلَامِكِمْ، وبِكِم، شبهها بالهاء لأنها عَلَمُ إضمارٍ وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرةَ الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخفَّ عليهم من أن يَضُمَّ بعد أن يَكسر»[1]، وفي هذا كسر للكاف في الجمع عند انكسار ما قبلها حملا على الهاء في قولنا : به، وقال فيها سيبويه : « وهي رديئة جدًا »[2]؛ لأنَّهم يستشهدون بقول الحطيئة:

وإنْ قَالَ مَوْلاهمْ عَلَى جُلِّ حادِثٍ مِن الدّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلامِكِمْ رَدُّوا[3]

والشاهد في البيت كسر الكاف من أحلامكم تشبيها لها بهاء أحلامهم، لأنها أختها في الإضمار ومناسبة لها في الهمس، وهي لغة ضعيفة عند سيبويه؛ لأن أصل الهاء الضم، والكسر عارض عليها بخلاف الكاف، فحمل الكاف عليها بعيد ضعيف؛ لأنها أبين منها وأشد[4]، وربما كان استهجان سيبويه لأصحاب هذه اللغة من ربيعة، ووصفها بالرديئة جدا لسببين اثنين هما :

1_ أنّه حسن بهم أنّ الهاء مشابهة للياء والكسرة لموافقتها إياها في الخفاء، وأنه من مخرج ما يشبه الياء، وهو الألف ولغير ذلك مما بينهما من الموافقة، فأتبع الهاء الكسرة أو الياء في (عليهي، وبهي) للموافقة بينهن، كما كان تقريب الألف من الياء في الإمالة، وتقريب الحرف

[1]سيبويه، الكتاب،ج4 ،ص197.

[2]المصدر نفسه، ج4، ص196، 197.

[3]يمدح الحطيئة في هذا البيت آل قريع، وهم حيّ من تميم. والمولى هنا ابن العم، وجلّ حادث؛ أي حادث جليل، وهم إذا احتاجهم المولى عادوا إليه بفضل حلومهم ولم يخذلوه. ينظر: محمد حسن شرّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، ج1، ص353.

[4]ينظر: سيبويه، الكتاب، حاشية المحقق، ج4، ص196، 197 .

من الذي يقرب منه في الإدغام، وليس هذا في الكاف؛ لأنه ليس بينها وبين الياء والكسرة من المناسبة كما توجد مع الهاء؛ فلهذا حسن إتباع الهاء إياهما، وقبح ذلك في الكاف[1] .

2_ إنَّ علماء النحو قد عابوا على بعض الشعراء الأخطاء اللغوية في أبياتهم وسموها (سقطات الشعراء)، وفيها دلالة على« أنَّ الشاعر غير متمكن من المادة التي يصوغ منها كلامه، فيوقع السامع في القلق؛ لأنّه خرج على المألوف وما اعتادت الأذن أن تسمعه »؛[2] ولهذا فإنَّ استشهاد أصحاب هذه اللغة بهذا البيت مردود ولا يمكن القول به لتعارضه مع سلامة اللغة .

سابعا – (أبعد) :

جاء في باب الإدغام استهجان سيبويه بصيغة أبعد عند الحديث عن عدم جواز إدغام الياء في الجيم، يقول سيبويه :« ولا تُدغِم في هذه الياء الجيمَ وإن كانت لا تحرَّكُ، لأنَّك تُدخِل اللين في غير ما يكون فيه اللين، وذلك قولك : أَخْرِجْ يَاسِرًا، فلا تُدخِلْ مالا يكون فيه اللين على ما يكون فيه اللين كما لم تفعل ذلك بالألف »[3]، وذلك أنّ الجيم إذا كانت ساكنة لا يجوز إدغامها؛ لأنّ في ذلك إدغام ما ليس لينا في حروف اللين، « وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياءُ قبلها كسرة فهو أبعدُ للإدغام لأنّهما حينئذ أشبه بالألف، وهذا ما يقوِّي ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح؛ لأنَّهما يكونان كالألف في المدّ والمَطْل، وذلك قولك : ظَلَموا مالِكاً واظْلِمِي جابراً».[4]

وبيّن أبو سعيد أن سيبويه يقول بعدم جواز إدغام الياء المفتوح ما قبلها في الجيم، والواو المفتوح ما قبلها في الميم ثم قال : وإذا كان ما قبل الواو أبعد لإدغامهما في الميم والجيم ومثلهما يظلموا مالكا واظلمي جابرا، وأمّا قوله : وهذا مما يقوي ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح يعني أنّ الواو والياء المفتوح ما قبلهما مد لا يدغمان في الميم والجيم كما تدغم الواو

[1]ينظر : الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج4، ص231.
[2]أحمد أحمد بدوي، أسس النقد الأدبي عند العرب، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 1996، ص470.
[3]سيبويه، الكتاب، ج4، ص447.
[4]المصدر نفسه، ج4، ص447.

المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها في الميم والجيم لاشتراكهن في المد، وأمّا قوله : لأنهما يكونان كالألف في المد والطول راجع إلى الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها.[1]

وهذه المسألة من المسائل التي اعترض فيها المبرد على سيبويه ثم تراجع عنها حيث نجده في المقتضب يوافق سيبويه في عدم إجازة إدغام الجيم في الياء والواو؛ وذلك لأنّ الياء حرف لين وليست الجيم كذلك[2]، وأما أحمد بن ولّاد فذكر في الانتصار لسيبويه أنّ « الجيم من الحروف الشديدة التي تمنع الصوت، فأمّا النون فإنّها وإن كانت مجهورة فليست مما يمنع الصوت، فلمّا ضارعت حروف اللين بالصوت التي تمتد به إلى الخياشيم جاز الإدغام فيها ولم يجز ذلك في الجيم لشدتها وامتناع الصوت معها »[3]، ويرى أبو علي عدم جواز الإدغام في الواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها كسرة فيقول :« امتناعهما من أن يدغما فيما قاربهما إذا جانستهما الحركة التي قبلها، يقوي ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح؛ لأنهما إذا انفتح ما قبلهما فهما الحرفان اللذان إذا انضم ما قبل أحدهما أو انكسر امتنع فيهما الإدغام » .[4]

ومجمل الحديث أن علماء اللغة مجمعون مع سيبويه على عدم جواز إدغام الياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها في الجيم والميم كما امتنع ذلك في الواو المفتوح ما قبلها في الميم، والياء المفتوح ما قبلها في الجيم، وذلك لأنّهما يكونان كالألف فلا يحسن الإدغام في هذه المواضع التي تكون حالها فيها كالألف .

[1]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص11.

[2]المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، ج1، ص210 .

[3]ابن ولّاد، الانتصار، ص268.

[4]الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص174.

ثامنا – (يستوحشون) :

من خلال تتبعنا للمصطلحات النقدية الصوتية في الكتاب نجد أنّ صاحبه لم يستعمل هذا المصطلح إلا في موضع واحد، وذلك في باب الإدغام عند الحديث عن إدغام اللام في النون حيث يقول سيبويه : « وأما اللام فقد تدغَم فيها، وذلك قولك : هَنَّرى، فتدغم في النون. والبيانُ أحسنُ، لأنَّه قد امتُنع أن يدغم في النون ما أُدغمت فيه سوى اللام، فكأنَّهم يَستوحشون من الإدغام فيها »[1]، ولعلَّ سيبويه يرمي من خلال استعماله لكلمة (يستوحشون) إلى تبيين استكراه العرب للإدغام في النون، ولقد بين السيرافي أنَّ سبب ذلك هو تغيّر النون، وخروجها مرة من الفم ومرة من الخيشوم، فصار ذلك طريقا لإدغامها فيما بَعُد من مُخرجها، وقلبها إلى غيرها من غير إدغام كنحو قلبها في (عَنبَرٍ ، ومَنْ بِكَ) فلم يدغموا شيئا من الحروف التي معها من الخياشيم لبعدهن منها، ولأن النون لم تدغم فيهن لبعدها منهن .[2]

ويؤيد رأي سيبويه في استكراه الإدغام فيها قول أبي علي الفارسي : « لم يدغم في النون الميم ولا الياء ولا الواو ولا الباء ولا الراء، وقد أدغمت هي في هذه الحروف، فكذلك كُرِهَ أن تُدغم اللام فيها وإن أدغمت هي في اللام »[3]، وهذا لأنّه لا يدغم في النون إلا اللام، ومع ذلك فالبيان أحسن كقولنا : (هل نَّرى)، وأمّا السيرافي فيُظهر سبب قبول إدغام اللام في النون بأنّ اللام حرف وقع التعريف به مع الألف؛ ولأن التعريف يكثر في الكلام أدغمت في حروف كثيرة حتى أدغمت فيما بَعُدَ من مخرجها وهو الضاد والشين، ولذلك كان الأولى إدغامها في النون التي من مخرجها، كما يجوز إدغام اللام في النون في حال التعريف وفي غيره، والبيان أحسن في هذا لضعف النون عن الإدغام فيها، ولأنّ النون قد أدغمت في أحرف لم يدغم فيها شيء منهُنَّ، فكأنهم يستوحشون من الإدغام فيها لخروجها عن نظائرها[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص456.

[2] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص435.

[3] الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص189.

[4] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص434.

ويظهر ممّا سبق ذكره استعمال صاحب الكتاب في ممارسته النقديّة لطائفة من المصطلحات الدّالة على الرّفض والاستهجان الصوتي، وشملّت الردَّ على بعض القواعد التي قال بها العلماء والتي لا تتلاءم مع ما سمع من كلام العرب، أو ردِّ بعض الأداءات الصوتيّة التي سمعت من بعض القبائل، أو قيلت في أبيات الشعر؛ وذلك لأنَّها لا تتناسب مع القواعد الصوتيّة واللغويّة التي وضعها اللغويّون والنحّاة .

المبحث الثالث – أسلوب الموازنة والترجيح :

المطلب الأوّل– مفهوم الموازنة والترجيح :

من الأساليب التي اعتمدها سيبويه في ممارسته النقدية الصوتية أسلوب الموازنة بين الآراء والأقوال، حيث يعتبر من الطرائق التي استعملها في نقده للآراء الصوتية، فهو كثيرا ما كان يعرض رأيين أو أكثر في المسألة الواحدة التي يتناولها بالذّكر، ثم نجده يناقش تلك الآراء ثم يذكر في كثير من الأحيان موقفه من هذه الأقوال مؤيدا أو معارضا، أو مرجحا لأحدها بالاستناد إلى الحجج العقلية والنقلية والمنطقية وغيرها من الحجج .

المطلب الثاني – مصطلحات الموازنة والترجيح :

استعمل صاحب الكتاب طائفة من الكلمات والتعابير مبينا ترجيحه لبعض الآراء ومنها: الوجه الجيد، وهذان قولان والأول أقيس، والأضعف، وأحسن القراءتين، وأجود اللغتين، وتقوية لمن زعم، وغيرها .

أولا – (أقوى) :

يعرض سيبويه رأي أستاذه الخليل، ورأي يونس في«باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات»[1]، وذلك في إظهار الياء من عدمه في حال الوقف، ويقول سيبويه مخاطبا أستاذه : « وسألت الخليل عن القاضي في النّداء فقال : أَخْتارُ يا قاضي، لأنَّه ليس بمُنوَّن، كما أَختارُ هذا القاضي، وأمّا يونس فقال : يا قاضْ »[2].

وما نلحظه هنا أنَّ في المسألة التي أوردها سيبويه قولين، الأول يبقي على ياء (قاضي) في النداء والحجة في ذلك هي عدم وجود التنوين وهو رأي الخليل، وأما حذف الياء في النداء فهو رأي يونس، وأمّا ما يؤيد رأي الخليل « أنّهم يحذفون التنوين في النداء حذفا

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص183.

[2] المصدر نفسه، ج4، ص184.

مطرداً، فهذا الذي دعانا إلى أن ندع الياء ولا نحذفها؛ لأنّ حذف التنوين في هذا الباب قد أُمِن فيه السبب الموجب لحذفها، كما وجب ردّها مع الألف واللام إذا قلت : هذا القاضي؛ لأنّ التنوين قد أُمِن فيه مع الألف واللام كما أُمِن في النداء، فلزم الرد في الوجهين »[1]، وأما قول يونس بحذف الياء فهو الذي أيده سيبويه بقوله : « وقولُ يونس أقوَى، لأنّه لمَّا كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدَر، لأنَّ النداء موضعُ حذفٍ، يحذفون التنوين ويقولون : يا حارِ، ويا صاحِ، ويا غُلامُ أقْبِلْ »[2]، والملاحظ أنّ سيبويه قد بين موقفه من المسألة باستعمال كلمة (أقوى)، التي هي إشارة واضحة على ترجيحه لرأي يونس على رأي أستاذه الخليل، وأما أبو العباس المبرد فخالف رأي سيبويه ويونس، وذهب مع رأي الخليل بقوله : « القياس عندي قول الخليل؛ لأنَّ الياءات إنَّما يُختار حذفها في الوقف إذا أذهبها التنوين في الوصل كما تقول : هاذي في الوقف من قولك : هاذي أمةُ الله »[3].

ثم نجد أبا سعيد السيرافي يبين أنّ هناك من أصحابهم من يختار قول الخليل « والحجة في ذلك أنّ المنادى المعرفة لا يدخله تنوين في وقف ولا وصل، والذي يُسقط الياء هو التنوين، فوجب أن تثبت الياء لأنها لام الفعل كما يثبت غيرها من سائر الحروف، وأجمع يونس والخليل جميعا على ثبوت الياء في الوقف في قولنا : أرى يرى فهو مُرَ إذا وقفت فقلت : هذا مَرِي، ومررت بمَرِي، وكرهوا أن يقولوا : هذا مُر يا فتى، ومررتُ بمُر يا فتى، لأنك لو أسقطت الياء في الوقف لأخللت بالكلمة لحذف بعد حذف، وذلك أنّ أصله مَرْئِي وأصل الفعل أرأي يرئي، فلينوا الهمزة أسقطوها وحذفوا الحركة من الياء. فإذا وصلوا حذفوا الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين، وإذا وقفوا ردوا الياء لئلا تختل الكلمة بحذف بعد حذف فصار الياء عوضا ».[4]ومن خلال رأي أبو سعيد نرى أنّ أغلب العلماء كانوا مؤيدين لرأي الخليل في إبقاء ياء (قاضي) في

---

[1]صالح بن محمد ، شرح كتاب سيبويه، ج1 ، ص143.

[2]سيبويه، الكتاب، ج4، ص184.

[3]ابن، ولّاد، الانتصار، ص252.

[4]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص56.

النداء على خلاف ما ذهب إليه سيبويه ويونس من حذف لهذه الياء بحجة أنّ النداء موضع تخفيف؛ ولذلك كان أجدر أن يكون فيه الحذف كما حذف فيه التنوين ووضع له الترخيم .

ثانيا – (أقيس) :

من مصطلحات الموازنة التي أشار إليها سيبويه كلمة (أقيس) عند حديثه عن الأحرف التي تحذف عند التصغير في الكلمات التي تنتمي إلى ما بناؤه خمسة أحرف فلقد أورد رأي أستاذه الخليل في بداية الباب قائلا : «زعم الخليل : أنَّه يقول في سَفَرْجَلٍ : سُفَيْرِجٌ حتَّى يصير على مثال فُعَيْعِلٍ، وإن شئت قلت : سُفَيْرِيجٌ»[1]، وحجة الخليل في التصغير على صيغة (فُعَيعِل) هي أنَّ ترتيب التصغير فيها يسلم إلى أن تنقضي أربعة أحرف، ويكون هذا الترتيب بضم أوله وفتح الثاني، ثم دخول ياء التصغير ثالثة وكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، ثم دخول الإعراب على الحرف الذي بعده، فيصير كقولنا : جُعَيفِر ومُرَيْجِل وما أشبههما، وكذلك الحال في الجمع نحو : جَعَافِر ومَرَاجِل، فأخذوا من هذه الخمسة الأحرف الأصلية الأربعة الأولى منها فقالوا في جَرَدْحَل : جُرَيْدِح، وفي شَمَرْدَل : شُمَيْرِد، وفي سَفَرجل : سُفَيْرِج، جَحَمْرَش : جُحَيْمِر، وفي فَرَزْدَق : فُرَيْزِد، وأسقطوا من قُبَعْثَرى حرفين هما الراء والألف الأخيرة حتى أصبح على أربعة أحرف؛ لأنَّه تركيب سداسي[2]، ويؤيد رأي الخليل ما ذهب إليه الرماني في مسألة تحقير بنات الخمسة بقوله : « يجوز في تحقير بنات الخمسة حذف حرف حتى يصير إلى بنات الأربعة، وتجري على مثال التحقير من (فُعَيعِيل أو فُعَيْعِل) ».[3]

وفي هذا القول اتفاق مع الخليل في أخذ الأحرف الأولى الأصلية من الاسم الخماسي المراد تصغيره وطرح الحرف الأخير، وأما القول الثاني فهو بأنّ بعض العرب يحذف الحرف الرابع من الاسم الخماسي فيقول في فَرَزْدَق : « فُرَيْزِقٌ؛ لأنَّ الدال تُشْبِه التاء، والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها، فلمّا كانت أقربَ الحروف من الآخِر كان حذفُ الدال أحبَّ

[1]سيبويه، الكتاب، ج3، ص448.

[2]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص191.

[3]الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، حاشية المحقق، ج3، ص298 .

إليه، إِذْ أَشبهتْ حرفَ الزيادة، وصارت عنده بمنزلة الزيادة . وكذلك خَدَرْنَقٌ خُدَيْرِقٌ فيمن قال : فُرَيْزِقٌ ، ومن قال، فُرَيْزِدٌ قال : خُدَيْرِنٌ»[1]، ولقد بين أبو سعيد أنَّ حجة أصحاب هذا المذهب في قولهم تصغيرا لفرزدق : (فُرَيزِق) بحذف الحرف الرابع الأصلي الذي هو (الدال)؛ « لأنها تشبه التاء وهي من مخرجها والتاء من حروف الزيادة ... والقاف حرف قوي بعيد من الزيادة، ولها (قلقلة) وزيادة في الصوت »[2]؛ ولهذا فقد قوي عندهم حذف الدال وترك القاف بحجة قوة القاف من جهة، ولشبه الدال بالتاء التي هي من حروف الزيادة والأولى حذفها من جهة أخرى.

ولقد بين سيبويه موقفه من القولين بعبارة (فهذان قولان، والأوَّل أقيسُ) ، وذلك في قوله: « فهذان قولان، والأوَّل أقيسُ؛ لأنَّ ما يُشبِه الزوائد ههنا بمنزلة ما لا يُشبِه الزوائد»[3]؛ أي أنَّ من قال بحذف آخر الاسم الخماسي في التحقير أحسن ممن حذف الحرف الرابع منه؛ وهذا لأنَّ الذي يقول : « (خُدَيْرِق) و (فُرَيْزِق) فيحذف الحرف الذي قبل الأخير لما ذكرناه لا يحذف الميم من (جَحَمْرَش) فيقول : " جُحَيْرِش"؛ لأن الميم قد بعدت من الطرف وهي ثالثة والحرف الثالث في التصغير يؤتى به ضرورة، والحرف الرابع الذي هو الدال من" فرزدق" والنون من (خَدَرنَق) هما رابعان. وقد يكون في التصغير ما ليس له رابع، فلما كان الحرف الرابع قد يجوز أن يوجد ويجوز أن لا يوجد شبّه بالحروف الزوائد إذا كانت من جنسها أو كانت من مخرجها»[4]، ولهذا السبب كان اختيار سيبويه لحذف الحرف الأخير من الاسم السداسي دون الذي قبله، وحجته في ذلك عدم التباسه بالحروف الزائدة، وما كان غير ذلك فهو شاذ .

ونجد أنَّ سيبويه استعمل المصطلح نفسه عند حديثه عن حذف الياءات والواوات من عدمه، فقد بيّن أنَّ في الكلام « ما لا يُحذف، وما يُختار فيه أن لا يُحذفَ، يُحذَفُ في الفواصل والقوافي »[5]، ثم يقول : « وإثبات الياءات والواوات أقيسُ الكلامين، وهذا جائز عربيٌّ كثير»[1]،

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص449.

[2] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص194.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص449.

[4] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص191، 192.

[5] سيبويه، الكتاب، ج4، ص184، 185.

وهو بذلك يشير إلى أنَّ الكلام العربي الفصيح يختار فيه الإتمام وعدم حذف الواوات والياءات من آخره، وقد يجوز فيه الحذف في الفواصل القرآنية، ومثّل لها سيبويه بقوله :« فالفواصلُ قولُ الله عزَّ وجلَّ : ﴿واللَّيْلِ إذا يَسْرْ﴾[2]و ﴿ما كُنَّا نَبْغْ ﴾[3]، و ﴿ يَوْمَ التَّنادْ ﴾[4]، و﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعالْ﴾[5]» [6]، وهو يقصد بالفواصل، رؤوس الآيات ومقاطع الكلام، ويجوز الحذف كذلك في القوافي، واستشهد سيبويه ببيت لزُهَيْر يقول فيه :

وأراكَ تَفْرِي ما خلِقْتَ وبَعْـ ضُ القوم يَخْلُقُ ثمّ لا يَفْرْ

ولقد حذف ياء (يفري) لمن يسكن الراء ولا يطلق القافية، وإثبات الياء أكثر وأقيس؛ لأنه فعل لا يدخله التنوين ويعاقب ياءه في الوصل فيحذف لذلك كقاض وغاز وما أشبههما[7]؛ فإثبات الياءات والواوات هو الذي يقاس عليه؛ لأنَّ الإثبات يكثر استعماله في كلام العرب[8]، وأما الحذف فهو في الأسماء أولى من الأفعال، ويقوى فيها لأنه يلحقها التنوين في الكلام فيحذف منها الياء[9].

ويبين الأستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب أنَّ سبب عدم حذف الواو والياء الساكنين في (يغزو ، ويرمي) في حال الوقف؛ هو عدم ثبوت حذفهما في الوصل لئلا يلتبس بالمجزوم، وأما حذفهما للضرورة فيكون في فواصل الآيات وقوافي الشعر مراعاةً للتجانس والازدواج،

---

[1] المصدر السابق، ج4، ص185.
[2] سورة الفجر، الآية : 04.
[3] سورة الكهف، الآية : 64.
[4] سورة غافر، الآية : 32.
[5] سورة الرعد، الآية : 09.
[6] سيبويه، الكتاب، ج4، ص185.
[7] ينظر: سيبويه، الكتاب، حاشية المحقق، ج4، ص185 .
[8] ينظر: المثنى عبد الفتاح محمود، الفاصلة القرآنية والسجع، دراسات علوم الشريعة والقانون، مج37، عد1، 2010، ص138.
[9] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص57.

ويجب عندها حذفهما إذا وقفت على تلك الفواصل أو القوافي[1]، ولا يعتبر الحذف من القوافي والفواصل بأقيس الكلامين عند صاحب الكتاب لأنَّ الأصل هو الإتمام .

ثالثا – (القياس والصواب) :

أورد سيبويه مسألة اختلف فيها النحويون في باب التصغير في الأسماء التي لامها ياء أو واو كقولنا : (أَحوى وأَحمر) التي لا تنصرف في النكرة لأنها صفات جاءت على وزن الفعل، والتصغير فيها يكون على طريقتين :

1_ الطريقة الأولى : ويكون بتصغير (أحوى) بقولنا : أُحَيْوٍ قياسا على أُسَيُوِدُ؛ وذلك بجعله منقوصا، ودون حذف الياء لأنّه لم يجتمع في آخره ثلاثُ ياءات[2]، وهذه الطريقة في التصغير لا خلاف فيها بين النحويين .

2_الطريقة الثانية : وذلك بقولنا : (أُحَيٌّ) قياسا على أُسَيِّد، ومذهب سيبويه هو بحذف لام الفعل لاجتماع ثلاث ياءات بسبب قلب عينه ياء، ولا يجوز صرفه، وإن حذفت لامه؛ لأنَّ الزيادة التي شابه بها الفعل هي الهمزة، وهي ثابتة حتى مع حذف لامه لعلَّة التصغير كما كان حذف لام الفعل لعلَّة الجزم في نحو: (لم أَرْمِ) ولم يخرجه ذلك أن يكون فعلا؛ فكذلك إذا حذفت مما أشبه الفعل لم تزل عن مشابهة الفعل، كما لم تزل بحذفها الفعلية من الفعل، فلا يخرج هذا عن مشابهة الفعل، وإن حُذفت من اللام كما لا يخرج (يَضَعُ) إذا سمَّيت به رجلاً عن مشابهة (يّذهَبُ) وإن حذفت منه الفاء[3].

ثم نجد أنَّ سيبويه يجري موازنة بين آراء النحويين في المسألة فيبدأ بتخطئة رأي عيسى بقوله : « وأمّا عيسى فكان يقول : أُحَيٌّ ويَصرف . وهذا خطأ . لو جاز ذا لصرفتَ أَصَمَّ لأنَّه

---

[1]ينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص302.

[2]ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، 415.

[3]ينظر : الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج3، ص327.

أخفّ من أَحْمَرَ، وصرفتَ أَرْأَس إذا سمّيتَ به ولم تَهمز فقلت : أَرَسَ»[1]؛ وذلك أنَّ عيسى بن عمر كان يحذف منه حرفا ويصرفه، وردَّ عليه سيبويه ب(أصمَّ) و (أَرْأَسَ)؛ لأنَّ (أحيُّ) عند سيبويه تصغير لـ (أَحوى) وهو « غير مصروف، وذلك أنَّك زدت ياء التصغير ثالثة، فاجتمعت مع الواو التي هي عينٌ، فانقلبت ياء...وكانت الياء المبدلة من لام الكلمة، فاجتمع ثلاثُ ياءات، فحذفت الأخيرة، ولم يُعتَدّ بالنقص؛ لأنّ ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به »[2]؛ ولذلك كان ردُّ سيبويه على عيسى بن عمر ب(أَصم)؛ لأنَّ صاحب الكتاب قاس (أحيُّ) عليه؛ « لأنّه لا ينصرف، وإن كان نقص عن بنية " أفعل" . ألا ترى أنَّ الأصل " أصمَمُ"، فلما أريد الإدغام نقلوا حركة العين إلى الفاء ففارَقَ بناءَ " أَفْعَلُ" . ومع ذلك فهو لا ينصرف »[3].

وردَّ أبو العباس المبرّد قياس سيبويه أحيُّ على أصم في ردّه على عيسى بن عمر، فيقول : « أُحَيُّ قد ذهبت لامه، وتغيَّرت بنيته، فصار إلى زنة " أفَيْعُ، وأصَمُّ لم يذهب منه شيء، وإنما نُقلت حركة ميمه إلى الصاد، فهي موجودة في الكلمة غير محذوفة منها »[4]، ولقد ضعَّف صاحب شرح المفصل رأي المبرد، وحجته أنّنا لو سمينا ب"يَعِدُ"، و"يَضَعُ" رجلا، فإنّه يمتنع من الصرف، وإن كان محذوفا منه؛ فكذلك الحال هنا[5].

وأما السيرافي فعبّر عن رفضه لتفسير المبرد بقوله : « وليس هذا بشيء؛ لأنَّ سيبويه إنَّما أراد أنَّ الخفة مع ثبوت الزائد والمانع من الصرف لا توجب صرفه، وأَصَمّ أخف من (أَصْمَمَ) الذي هو الأصل ولم يجب صرفه، وكذلك لو سمينا رجلا بـ (يَضَع) و(يعِد) لم نصرفه، وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل »[6].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص472.
[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص414، 415.
[3] المصدر نفسه، ج3، ص415.
[4] المصدر نفسه، ج3، ص415.
[5] ينظر : المصدر نفسه، ج3، ص415.
[6] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص209.

وبعد تخطئة سيبويه لرأي عيسى بن عمر نجده يرد رأي أبي عمرو بن العلاء في المسألة بقوله : « وأمّا أبو عمرٍو فكان يقول : أُحَيٍّ، ولو جاز ذا لقلت في عَطاء : عُطَيٍّ لأنَّها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سِقايةٍ : سُقَيِّية وشاوٍ : شُوَيٍّ »[1]؛ والملاحظ أنّ سيبويه قد ألزمه هنا أن يقول في عطاءٍ : عُطَيّ، وفي سَقايةٍ : سُقَيِّية وشاوٍ : شُوَيٍّ وذلك مخالف لما قالته العرب، وهذا ما بينه الأستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب بقوله : « وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسْيًا، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذْفَ ياء قاضْ ومع اللام والإضافة يردّها كالأُحَيِّ »[2].

ويظهر سبب ردّ سيبويه لرأي أبي عمرو كونه يجعل كلمة (أحيّ) بالإدغام وحذف الثالثة اعتدادا بحذف ياء قاضْ كأنه منقوص؛ لأننا نقول : عُطَيٌّ، ولم نجعله منقوصا وإن كان في آخره ياء قبلها مكسور، بل إنَّ الحذف كان لتوالي الياءات .

ثم إننا نجد سيبويه يرجح قول يونس ويؤيده بقوله : « وأمّا يونس فقوله : هذا أُحَيُّ كما ترى ، وهو القياس والصواب »[3]؛ ومعناه أنّ يونس يمنع الصرف في (أحيّ)، وهو مذهب سيبويه كما رأينا سابقا، ولقد عبر صاحب الكتاب عن ترجيحه لهذا الرأي باستعمال عبارة (هو القياس والصواب)، ولقد أيّد رأي سيبويه في تصغير أحوي على (أحيّ) دون صرفه وبحذف الياء الثالثة كراهية توالي الياءات في الكلمة قول السيرافي : « ويدل على صحة قول سيبويه في (أحيّ) بحذف الياء الأخيرة تصغير العرب (معيّة) »[4]؛ واستدل أبو سعيد بقول الشاعر:

وفَاءُ يـا مُعيـّةَ مِنْ أبـِيـه[5]

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج3، ص472.

[2]الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب،ج1 ، ص233.

[3]سيبويه، الكتاب، ج3، ص472.

[4]ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص209.

[5]ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص414 .

والشاهد في البيت ذكر كلمة (مُعَيَّة) تصغيرا لكلمة (معاويّة) على مذهب من يقول : (أُسَيِّد)؛ لأنَّ واوها انقلبت وصارت ياء، وعند توالي الياءات لجأ العرب لحذف الأخيرة، وهذا برهان على صحة ما ذهب إليه سيبويه ويونس .

رابعا – (أجودهما) :

تحدث سيبويه في الكتاب بصيغة (أجودهما) للتعبير عن المفاضلة بين الأقوال باتخاذ مقياس الجودة معيارا لها، وذلك في قلب التاء طاء، وأورد سيبويه في ذلك بيتا من الشعر لعلقمة بن عَبَدة يقول فيه :

وفي كلِّ حَيّ قد خَبَطَّ بنعمَةٍ   فحُـقَّ لِشَـأْسٍ مِـنْ نـَداكَ ذَنـوبُ[1]

والشاهد في البيت إبدال تاء (خَبَطْت) طاء لمجاورتها الطاء، ولمناسبتها لها في الجهر والإطباق، وهذا مطرد في تاء مفتعل للزومها، لكنه غير مطرد في تاء (خبطت) ، ولبيّن سيبويه موقفه من إبدال هذه التاء بقوله : « وأعربُ اللغتين وأجودُهما أن لا تَقلبها طاء، لأنَّ هذه التاء علامةُ الإضمار، وإنَّما تجيء لمعنىً»[2]؛ وهو يريد أن من العرب من يقلب تاء المتكلم، والمخاطب التي هي ضمير الفاعل طاء إذا كان قبلها هذه الحروف الأربعة كما فعل بتاء الافتعال؛ لأن التاء لما اتصلت بما قبلها وسكن لها ما قبلها ولم يمكن فصلها من الفعل صارت ككلمة واحدة، وأشبهت تاء افتعل، ولقد بيَّن أنَّ أجود اللغتين أن لا تقلب التاء طاء في فعلت؛ لأن التاء علامة إضمار، وإنما تجيء لمعنى وتلزم الفعل؛ ولا تقلب لأنها ليست كتاء الافتعال[3].

وممّا سبق ذكره يظهر لنا أنَّ صاحب الكتاب قد اعتمد على أسلوب الموازنة بين آراء العلماء والنحويّين، وترجيح رأي على الآخر باستعمال الحجج والعلل لهذا الترجيح، أو تضعيف

[1] يقال: (خبطه بخير) أعطاه من غير معرفة بينهما، وشأس هو أخو علقمة بن عبدة، والذَّنوب بفتح الذال: الدلو. أراد حظا ونصيبا. المفضّل الضبّي، المفضليات، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط6، دت، ص396.

[2] سيبويه، الكتاب، ج 4، ص472.

[3] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص446.

لرأي ما بذكر العلّة من ذلك مع إقامة البرهان استنادا على السماع أو القياس، أو أقوال وأقيسة غيره من العلماء .

المبحث الرابع – أسلوب الاستدراك والتصويب :

المطلب الأول – مفهوم الاستدراك والتصويب :

من خلال استقصائنا للسياقات النقدية الصوتية في كتاب سيبويه وجدنا حرص صاحب الكتاب على المحافظة على سلامة وجودة اللغة، وقد عمد في ذلك إلى « تغليط النحويين وبيان هفواتهم، وهو يشنع عليهم بعض تصرفاتهم في القول »[1]بحجة عدم موافقتها لما تواضعت عليه العرب، وهي إشارة منه إلى أنّ سلطة النحويين لا تعلو على منزلة المنقول الصحيح من كلام العرب[2]، كما أننا نجده يرد كثيرا من الأقوال _التي لم يذكر قائلها_ كونها لا تستقيم مع ما نقل عن العرب الفصحاء .

المطلب الثاني – مصطلحات الاستدراك والتصويب :

إنَّ تتبعنا للسياقات النقدية الواردة في الكتاب أظهر لنا الكثير من العبارات الدالة على استدراك سيبويه وتصويبه لكلام العرب أو آراء النحويين الذين لزمهم . وعبّر عن ذلك بقوله: زعم يونس، وهذا بعيد، وينبغي لهذا ألا يقول، وأقلّ اللغتين، وهذا لم تقله العرب، وشبيه بالغلط، وخطأ، ولا يكون ذا، وغيرها .

أولا – (زعم يونس) :

ورد هذا التعبير عندما استدرك سيبويه على يونس في زعمه أنَّ من نوَّنَ في (ألا رَجُلًا) كان مضطرا، واستند في ذلك لرأي أستاذه الخليل حيث يقول : « وسألتُ الخليل عن قوله:

ألا رجـلاً جـزَاه اللهُ خيراً يَـدلُّ علـى مُحَصِّلـةٍ تبَيـتُ[3]

---

[1]هيد الله مولود مزايط، رسالة كتاب سيبويه وامتداداتها النقدية والبلاغية، مجلة الخطاب، مج 14، عد 2، ص18.

[2]ينظر : المصدر نفسه، مج 14، عد2، ص18 .

[3]المحصّلة هي التي تحصل الذهب فتميزه من تراب المعدن، وتخلصه منه، وتبيت هي في معنى الزواج أي أنّه يطلبها للزواج. ينظر: محمد حسن شرّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، ج1، ص214.

فزعَمَ أنه ليس على التمنّي، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلّا خيراً من ذلك، كأنه قال : ألا تُرونِي رَجلًا جَزاه الله خيرا . وأمّا يونس فزعم أنه نوَّن مضطرًّا، وزعم أنّ قوله :

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً

على الاضطرار . وأمَّا غيره فوجَّهَه على ما ذكرتُ لك . والذي قال مذْهَبٌ»[1]؛ فتقدير الخليل وسيبويه في هذا البيت هو أنَّ نصب رجل حملاً على إضمار فعل هو (ترونني)، واعتبار (ألا) حرف تحضيض وحجتهما في ذلك أنَّ (ألا) لو كانت للتمني لنصب الذي بعدها بغير تنوين، وأما يونس فهو يرى أنَّ (ألا) للتمني وما نصب بعدها منصوب للتمني، وبيّن سيبويه سبب عدم اعتداده برأي يونس؛ لأنَّ « الأول أولى لأنه لا ضرورة فيه، وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها»[2]، ولأنَّ إضمار الخليل أولى من إضمار غيره؛ فهو لم يسقط صفة على رجل يدعوه بل إنَّ مراده طلب هذا الرجل .

2 ثانيا – (هذا بعيد) :

لقد عقّب صاحب الكتاب على يونس تنوينه (من) وإعرابه لها واستدرك عليه بقوله :« وزعم يونسُ أنَّه سمع أعرابيًّا يقول : ضَرَبَ مَنٌ مَنًا ؟ وهذا بعيد لا تَكَلَّمُ به العربُ ولا يَستعمله منهم ناسٌ كثير »[3]، فقد استنكر سيبويه ما حكاه يونس من إعراب (من) وتنوينه واستبعده لشذوذه وعدم وروده في كلام العرب[4]، وفسّر السيرافي سبب استبعاد سيبويه لرأي يونس بقوله :« واستبعد سيبويه ما حكاه، وهو لَعَمري بعيد جدّا؛ لأن قوله : ضرب مَنٌ منًا استفهام عن الضارب وعن المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام، وقد قدّم الفعل على الاستفهامَين جميعا،

[1]سيبويه، الكتاب، ج2، ص308.

[2]البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج11 ص203.

[3]سيبويه، الكتاب، ج2، ص411.

[4]ينظر : مصطفى محمود حسين شعبان، اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2014، ص134.

والاسم المُستفهَم به يتضمن حرفَ الاستفهام ولا يكون إلا صدرًا، ولو رَدَدناهما إلى ما تضمّناهُ من حرف الاستفهام لصار تقديره : ضربَ أزيدٌ أَعمرًا، وهذا باطلُ مضمحلٌّ » .[1]

وهو في هذا يبين موافقته لما ذهب إليه سيبويه واستنكاره لما زعمه يونس، وعبّر عن ذلك باستعمال عبارة (هذا باطل مضمحل) في تعليله النحوي لظاهرة تنوين (من) باجتماع اسمي استفهام هما (من) و (منا) وتضمين الاسم المستفهم حرف الاستفهام، ولقد قلَّل ابن مالك كذلك رأي يونس بقوله : «وربما قيل : ضَرَبَ منٌ مَنَه ؟ ومَنُو مَنَا؟ لمن قال : ضرب رجل امرأة ، ورجلٌ رجلاً »[2]، ويعلّق ابن جني في الخصائص على رواية يونس بقوله : «ضرب مَنُ مَنًا، أي إنسان إنسانا، أو رجل رجلا؛ أفلا تراه كيف جرَّد (مَنْ) من الاستفهام، ولذلك أعربها»[3].

إنَّ الملاحظ لآراء النحويين وتعليلاتهم يجد من الاستنكار فيها لما رواه يونس ما لا يترك شكاً في أنَّ سيبويه كان محقا في استدراكه عليه وعدم أخذه بروايته في تنوين (من) وإعرابها، ويظهر أنَّ سبب استبعاده لرواية يونس هو شذوذها وعدم ورودها في كلام العرب .

ثالثا – (ينبغي لهذا أن لا يقول) :

نذكر من باب استدراك سيبويه على يونس ما ذكره الفارسي في التعليقة على الكتاب من « زعم يونس أنّه سمع أعرابيًا مرَّة يقول : (مَنُو) في الوَقف »[4]، وذلك لأنَّ من قال : مّنُونَ أَنتم، وضَرَبَ مَنٌ مَنًا، وجب عليه القول في جواب هذا رجل ومررت برجل : مَنْ؟ فلا يلحقه واوا أو ياء في حالة الوقف بقوله : مَنُو وَمَنِي[5]، وقد عبّر سيبويه عن ردّه لمن زعم ذلك بأنه « ينبغي لهذا أنْ لا يقول مَنُو في الوقف، ولكن يجعله كأَيّ »[6]؛ وذلك أنّه لا تنوين في (من) كما زعم

---

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص176.

[2] ابن مالك، محمد بن عبد الله ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة، دط، 1967، ص249. وابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1980، ج3، ص280 .

[3] ابن جني، الخصائص، ج2، ص179.

[4] الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج2، ص115.

[5] ينظر : المصدر نفسه، ج2، ص115.

[6] سيبويه، الكتاب، ج2، ص411.

يونس؛ ولذلك لم تكن الواو والياء والألف بدلا من التنوين في مَنو ومَني ومَنا، وإنّما أدخلوا الضمّة على من، ولم يجز الوقوف على الضمّة إذا وقفوا؛ لأنه لا يوقف على متحرك، ولم يجز أيضا ضمّ النّون إذا وصلوا؛ لأنّ من مبنيّة على السكون، فاحتاجوا إلى وصلها بالواو، ووصل المفتوح والمكسور منها بالألف والياء كوصل حرف الرّويّ إذا كان مضموما بالواو، وإذا كان مفتوحا بالألف، وإذا كان مكسورا بالياء، كقولك في القافية الرَّجُلا والرَّجُلو والرَّجُلي، وأمّا (أيٌّ) فلم يصلوها بالواو والياء والألف في الوقف؛ لأنه معرب جار مجرى زيد وعمرو وفرس، فيعمل فيه في الوقف ما يعمل بزيد وفرس[1].

ويظهر من تعبير سيبويه بعبارة (ينبغي لهذا أن لا يقول) أنَّ من قال: (مَنُو) في الوقف مردود عند سيبويه، إذ إنَّ الأصل عنده قولنا (من) في الوقف قياسا على قولنا (أي)، وأجاز المبرد الحكاية على الوصل للضرورة الشعرية مع استهجانه لذلك فيقول :« فإن اضطر شاعر جاز أن يصل بالعلامة، وليس ذلك بحسن»[2]، ويبرّر أبو العباس المبرد علّة تحريك النون في (مَنُو، ومَنِي) حيث يقول : « فأمّا قولك : مَنُو ومَنِي فإنّما حرّكت معها النون لعلّتين، إحداهما : قولك في النّصب : مَنَا؛ لأنّ الألف لا تقع إلا بعد مفتوح، فلمّا حرّكت في النصب حرّكت في الخفض والرفع ليكون المجرى واحدا، والعلّة الأخرى أنّ الياء والواو خفيّتان فإذا جعلت قبل كلّ واحدة منهما الحركة التي هي منها ظهرتا وتبيّنتا »[3]، وهو في ذلك يظهر أنَّ تحريك النون بالضمة كان بسبب الواو التي بعدها في (مَنُو)، وأما تحريكها بالكسرة في (مَنِي) فهو بسبب الياء، وهذا ما عقّب عليه السيرافي بقوله : « والذي عندي أنّهم أدخلوا الضمة والكسرة والفتحة أولا كما يدخلونها في أيّ وفي المعربات، وتتبعها الحروف لما ذكرته لك من العلّة في ذلك »[4].

---

[1]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص175.

[2]المبرد، المقتضب، ج2، ص307.

[3]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص175، 176.

[4]المصدر نفسه، ج3، ص175، 176.

رابعا – (هذا لم تقله العرب) :

تعتبر من بين العبارات التي استعملها صاحب الكتاب، وذلك عند حديثه مثلا عن أحكام النون الخفيفة والثقيلة في الوقف والوصل إذا أردنا جمع المؤنث، ولقد اختلف في المسألة الكثير من النحويين وتعددت آراؤهم، فمذهب سيبويه والخليل ومن أخذ بقولهما إنَّ النون الخفيفة لا يجوز إدخالها على فعل جماعة النساء؛ لأنَّها لو دخلت لوجب جعلها في موضع النون المشددة، ولو فعل ذلك بها لوجب إدخالنا ألف بين نونين فنقول : (اضربنَانْ زيدا)؛ وذلك كراهية توالي النونات، ولو فعلنا ذلك لوقعت النون الأخيرة ساكنة بعد ألف فتصير بمنزلتها في فعل الاثنين وهذا مذهب فاسد عند سيبويه[1]، وردَّ سيبويه رأي يونس وغيره ممن تبع مذهبه في تثنية وجمع المؤنث بقوله :« وأمَّا يونس وناسٌ من النحويّين فيقولون : اضْرِبانْ زيدا واضْرِبْنانْ زيدًا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها . لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلّا أن يُدغَم . ويقولون في الوقف : اضْرِبَا واضْرِبْنَا فيمدّون، وهو قياس قولهم، لأنَّها تصير ألفًا، فإذا اجتمعتْ ألفان مُدَّ الحرف »[2]، وسبب ذلك أنَّ النون الخفيفة لا تثبت بعد الألف لمن قال : (اضْرِبَنَانِّ) ؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان، كما لم تثبت في فعل الاثنين في قولنا : (هل تضربان زيدًا) ونحن نريد الخفيفة لالتقاء الساكنين[3]، وأما من يقول : اضرِبَا ، واضْرِبْنَا فإنَّ سيبويه يقصد يونس، ومن وافق رأيه فإنَّهم « يجيزون النون الخفيفة بعد الألف في الاثنين وجمع النساء، فالقياس أن يبدلوا منها في الوقف ألفًا، فيقولون : (اضربَاْاْ)، أو (اضربناْاْ)، فكما ثبتت النون بعد الألف عندهم، يجب أن تثبت علامته، وما هو بدلٌ منه، ومثله »[4].

وكان المازني والمبرد يتبعان سيبويه في تفسير قول يونس ويقولان : إنّه يكون في الوقف ألفان، ويقول المازني : قياس قولهم أن يبدلوا منها في الوقف ألفا فيقول (اضربا) و (اضرِبْنَا)

---

[1]ينظر: المصدر السابق، ج3، ص175.

[2]سيبويه، الكتاب، ج3، ص527.

[3]ينظر: الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج4، ص34 .

[4]المصدر نفسه، ج4، ص34، 35.

وكان الزجاج لهذا منكرا، ويقول : لو مدت الألف الواحدة وطال مدها ما زادت على الألف؛ لأن الألف حرف لا تكرر، ولا يؤتى بعدها بمثلها.

والذي قاله سيبويه على قياس قول القوم : إنه يجتمع ألفان، وليس هذا بمنكر وهو أن يقدر أن ذلك المد الذي زاد بعد النطق بالألف الأولى يرام به ألف أخرى وإن لم تنكشف في اللفظ كل الانكشاف، وقد رأيناهم بنوا من الممدود شعرا من السريع، وضربه مفعولات، وحروف الروي منه همزة ساكنة وقبل الروي ردف (ألف) كنحو قولهم :

رِدِي رِدِن وِرْدَ قَطَاةٍ صَمَّا   كُدْرِيَّةٍ أعْجَبها بَرْد الـمَـا[1]

فهذه حروف، الروي منها همزة وهي تخفف وتخفيفها في الوقف يعسر، وإذا خففوها لم تكن إلا ألفًا[2].

ويشير سيبويه إلى أنّ الذي يقول : اضربان زيدا، قال في الوقف : اضربا، على صيغة المثنى بدون نون؛ لأنّها بمنزلة أضربن، التي حذفت النون منها لالتقاء الساكنين عند دخول ألف الوصل عليها.

خامسا – (أقل اللغتين) :

يذكر سيبويه في «باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف»[3]، أحكام الحذف من الفعل الناقص في حال الجزم والأمر، ويُظهر أنَّه يتم تعويض المحذوف من الحروف بالهاء، وذلك « لأنّ إدخال الهاء يوجب تبقية حركة ما قبل المحذوف، وذلك قولك : ارمه، ولم يرضه، لأنّ الأصل ارم ولم يرض، فحذفت الياء والألف وكذلك الواو من يغزو إذا قلت لم يغزه، فلو لم تأت بالهاء وجب سكون الميم والضاد والزاي، فكرهوا أن يخلوا بحذف الحرف والحركة

[1] يقولون للقطاةِ صمّاء لسَكَكِ أُذنيها، وقيل لصممها إذا عطشت.ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج12، مادة: (صمم)، ص344.

[2] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص261، 262.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص159.

فادخلوا الهاء لتبقى الحركة على حالها، وهم قد يدخلون الهاء فيما لم يختل هذا الاختلال، كقولك ماليه وحسابيه، فكان هذا أوجب وألزم .

ثم نجده يبين أنَّ بعض العرب يقولون : « ارمْ في الوقف، واغْزْ، واخْشْ . حدَّثنا بذلك عيسى بن عُمر، ويونس . وهذه اللغةُ أقلّ اللغتين، جعلوا آخِرَ الكلمة حيث وصلوا إلى التكلّم بها، بمنزلة الأواخر التي تُحرّك ممّا لم يُحذَف منه شيءٌ، لأنَّ من كلامهم أن يشبّهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثلَه في جميع ما هو فيه ».[1]

وردَّ صاحب الكتاب رواية عيسى بن عمرو ويونس بقوله : (أقلُّ اللغتين)؛ لأنَّ أصحابها سكّنوا بغير ذكر الهاء التي سميت فيما بعد بـ(هاء السكت)، وذلك « لأن الكلمة على أكثر من حرف، فصار بمنزلة ما كان على حرفين أو ثلاثة من الكلام، فأمكن أن يُبتدأ بمتحرك ويوقف على ساكن، وذكر سيبويه أنّ من وقف بالهاء فيما ذكر إذا وصل الكلام، أسقط الهاء، لأن الهاء هاء وقف يراد بإدخالها بيان حركة ما قبلها، فإذا وصلوا الكلام تحرك الحرف الذي قبل الهاء بما وصل به من الكلام الذي بعده واستغني عن الهاء، كقولك : ارم زيدا واغز بلد الروم واخش عمرا وما أشبه ذلك » .[2]

سادسا – (خطأ) :

لقد استعمل سيبويه هذا اللفظ في الكتاب، وورد هذا في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياءِ والواو التي الياءَات والواوات منهن لامات »[3]عند حديث سيبويه عن مسألة تنوين العوض وتنوين الصرف، وذلك أنَّ التنوين ظاهرة صوتية تساهم مساهمة كبيرة في الاختزال اللغوي أو التركيبي عند المحدثين، وهو عند القدماء يسمى (العوض) فيكون بديلا عن حرف، أو كلمة، أو جملة . ويكون مثلا « في الأسماء الممنوعة من الصرف المعتلة

---

[1]المصدر السابق، ج4، ص159.

[2]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص29.

[3]سيبويه، الكتاب، ج3، ص308.

الآخر، وذلك في مثل : غواش، وجوار، ودواع، ونواه، وقد جاء التنوين هنا بديلا عن حرف الياء »[1]، ويكون في الكلمات بعد لفظتي (كل أو بعض)؛ إذ يؤتى بالتنوين ويحذف المضاف إليه وذلك في مثل : كلٌّ هالك؛ إذ إنَّ التقدير هو : كل إنسان هالك، ومثله : ظهرت نتيجة امتحان الطلبة فبعضٌ ناجحٌ وبعضٌ راسب؛ أي بعضهم ناجح وبعضهم راسب . والملاحظ أنَّ التنوين الذي يلي (كل وبعض) حلَّ محل كلمة (إنسان) في المثال الأول، وكلمة (الطلبة) في المثال الثاني[2]. ويكون التنوين في الجمل مثلا بعد إذ التي تأتي مضافا إليه كقوله تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[3]، يقول ابن يعيش : فالأصل يومئذْ تزلزل الأرض زلزالها، وتخرج الأرض أثقالها، ويقول الإنسان ما لها، فحذفت هذه الجمل الثلاث وناب منابها التنوين.[4]

ونجد سيبويه يورد أحكام التنوين في الاسم المنقوص في نحو كلمة (جواري) وذلك بعرض رأي يونس في المسألة بقوله :« وأمّا يونس فكان ينظر إلى كلّ شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حالُ نظيره من غير المعتل معرفةً، فإذا كان لا ينصرف لم يَصرف، يقول : هذا جَوارِي قد جاء، ومررتُ بِجَوَارِيَ قبلُ »[5]؛ فلقد بين صاحب الكتاب أنَّ الأمر هنا متعلق بالمعرّفات من الأسماء لا النكرات، ومذهبه في ذلك أنه « كان يعتبر بـ(جوارٍ) ونحوه من المنقوص، فكل ما كان له نظير من الصحيح مصروفٌ صَرَفَهُ، وما لم يكن نظيره مصروفا لم يصرفه وفتحه في الجر كما يفعل في الصحيح »[6]، فهو يحمل في كل ما في هذا الباب من غير الصحيح في المعرفة على نظيره من الصحيح في المعرفة؛ لأنَّ التعريف فيه ينقله،

[1]ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك، دار الجيل ، بيروت ، ط5 ، 1979 ، 1ج، ص15. وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط16 ، 1979 ، ج1، ص18 .

[2]ينظر : عوض المرسي جهاوي : ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ودار الرفاعي ، الرياض، ط1، 1982 ، ص99، 100. وينظر : أحمد كشك ، من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي ، مطبعة المدينة ، القاهرة ، ط1 ، 1983 ، ص14.

[3]سورة الزلزلة، الآية: 04.

[4]ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص155 .

[5]سيبويه، الكتاب، ج3، ص312.

[6]مصطفى محمود حسين شعبان، اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين، ص149، 150 .

ويقتضي له أن يقاس على نظيره في الثقل، فإذا كان (قاضي) اسم امرأة قلنا : (هذا قاضي، ورأيت قاضيَ، ومررت بقاضيَ)، وكذلك هو حال كل معرفة من المعتل لا تتصرف .[1]

ويردُّ صاحب الكتاب برأي الخليل ما ذهب إليه يونس بقوله : « وقال الخليل : هذا خطأٌ لو كان منْ شأنهم أنْ يقولوا هذا في موضع الجرّ لكانوا خُلقاءَ أن يُلْزِموه الرفع والجرّ، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتلّ في موضع الجرّ، ولكانوا خُلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجرّ، فيقولوا : مررتُ بجَوارِيَ قبلُ، لأنَّ ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حالٍ واحدة »[2].

ويظهر أنّ سبب الخلاف هو أنّ التنوين الذي للعوض كالذي في (جوار) ونحوه كالتنوين الذي للصرف في نحو (خيرٍ منه)[3]، فمذهب سيبويه ومذهب الخليل واحد في (جوار) إذا سمّينا به فأصبح علما فإنه يبقى على ما كان عليه قبل العلمية في التعريف والتنكير على السواء[4]، وقال عنه الرماني: وهو القياس الصحيح [5] .

وأما مذهب يونس ومن تبعه فإنه كان يحمل هذا الباب في المعرفة على نظيره من الصحيح، وكان يوافق سيبويه والخليل ومن تبعهم على ذلك في النكرات ويخالفهم في المعارف، ويبسط الفارسي رأي يونس ومن وافقه بقوله : «وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال : كان عيسى بن عمر ويونس وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى باب (جَوَارٍ) فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوينُ لم يحذفوه، وما لحقه التنوينُ في نظيره من الصحيح

---

[1]ينظر: الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، حاشية المحقق، ج3، ص127.

[2]سيبويه، الكتاب، ج3، ص312.

[3]ينظر: الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه ،حاشية المحقق، ج3، ص127 .

[4]ينظر : مصطفى محمود حسين شعبان، اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين، ص149.

[5]ينظر: الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، حاشية المحقق، ج3، ص127.

نوّنوه، فكانوا يقولون : هَؤلاء جوارِي، ومَرَرْتُ بِجَوَارِي، فلا يحذفون الياء ولا ينوِّنون، لأن نظيره من الصحيح لا يُنَوِّنُ ».[1]

وهذا ما ردّ عليه الخليل واعتبره خطأً، ووافقه في ذلك سيبويه وطائفة من علماء المدرسة البصرية كأبي عمرو بن العلاء، وابن أبي إسحاق، والمبرد، وابن السراج في الاعتراض على مذهب يونس ومن تبعه، وحجة الخليل في ذلك كما أوردها الفارسي بقوله : « لو كان حكم المعتل الصحيح لكان تحرك في موضع الرفع والجرّ كما تحرك الصحيح، فإذا جاز في المعتلّ ألّا يحرك في هذين الموضعين ويخالف الصحيح فيهما، فلا ينكر أن يخالفه في حذف الياء منه، وفي بيان التنوين فيه عوضا منه »[2].

ويظهر أنَّ استدراك سيبويه على يونس بنقل موقف أستاذه الخليل الذي استعمل فيه كلمة (خطأ) لم يكن حكما عابرا، بل نجده مدعما بالحجج والبراهين التي جاء بها الخليل، وأبرز هذه الحجج التي قدمها ودحض بها رأي يونس أنّهم إن كانوا يقيسون على الصحيح في هذا الباب فيجرون الحركة في حال الجر في المعتل عليه، لكان لزاما عليهم أن يرفعوا في حال الرفع ومثاله أنه كما يلزم أن نقول : (التقيت بقاضِيَ) إذا كان اسم امرأة، لزم أن نقول : (هذا قاضيُ)؛ بإجراء المعتل على الصحيح .

سابعا – (شبيه بالغلط) :

جاء هذا المصطلح النقدي عند حديث سيبويه عن إبدال الذال دالا حيث يقول : « وأمّا الدِّكَرُ فإنّهم كانوا يَقلبونها في مَدَّكِرٍ وشِبْهِهِ، فقلبوها هنا، وقلبُها شاذٌّ شبيهٌ بالغَلَط »[3]، و(الذِّكَرُ) جمع (ذِكْرَةٍ) مثل (كسرةٍ) و(كِسَرٍ)، وقد أبدلت الذال دالا، فأصبحت (الدِّكَرُ)؛ وقد شدّدت لدخول لام التعريف عليها وإدّغامها فيها، والقلب فيها شبيه بالقلب في (مُدَّكِرٍ)، والواجب فيها ما يوجب

---

[1]المصدر السابق، ج3، ص120.

[2]المصدر نفسه، ج3، ص127.

[3]سيبويه، الكتاب، ج4، ص477.

في (مُدَّكِرٍ) من قلبها ذالا لوقوعها قبل تاء الافتعال، وإبدال التاء حرفًا من مخرجها أشبه الحروف بالذال وليس في (ذِكَرٍ) شيء من ذاك، إنما أبدلت دالا كإبدال الحرف من مقاربه مخرجا كقولنا : (بنات بَخْر، وبَنَاتِ مَخْرٍ)[1]؛ وذلك بإبدال الباء ميما، و(إيَّاكَ، وهيَّاكَ) وما أشبهه[2].

وبيَّن السيرافي سبب هذا الاستدراك على من أبدل الذال دالا في (الدِّكَرِ) بقوله : « الدِّكَر جمع ذِكْره ولا طريق لقلبها دالا إلا من وجه يبعد، وهو أنهم قد قلبوا الدال من مدّكر وأصلها مذتكر»[3]. وهذا يبين أنَّ سبيل من قلبوا الذال دالا هو أنهم شبهوا الإبدال فيها بالإبدال في مذتكر على صيغة افتعل؛ وهذا بسبب الاستثقال فتصير مذدكر بإبدال التاء دالا ثم تقلب الذال دالا وتدغم في الأولى فتصبح مدّكَر على وزن مفتعل، ولقد ورد في القرآن قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[4] . ونقل ابن عصفور عن أبي علي مثل هذا الرأي مستشهدا ببيت من الشعر لابن مقبل يقول فيه :

يَا لَيْتَ لِي سَلْوَة تُشْفَى النُّفُوسُ بِها   مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدِّكَرِ[5]

ويبين أبو علي « أنَّ الذي سهّل لهم إبدال الذال في (ذكر) دالا قلبهم لها في (ادَّكَرَ) و(مُدَّكِرٍ) وأنه قد ألف فيها القلب».[6]وما يظهر لنا أنّ سبب تخطئة سيبويه لمن قال : الدّكر في جمع ذكرة ووصفه بالشذوذ والشبه بالغلط هو أنّ قياس أصحاب هذا الرأي على الإبدال في (ادَّكَر ومُدَّكِر) بعيد تماما؛ لأنّ من قلب في (ادَّكَر ومُدَّكِر) كان لعلة ، وأما (الدِّكَر) فلا علة فيه .

[1](بنات بَخْر ، وبَنَاتِ مَخْرٍ) سحائب يأتينٌ قُبُلَ الصيف ، بيضٌ منتصبات في السماء ، قال عنهم طرفة :

كبنَات المخر يمأدن كما   أنبت الصيف عساليج الخضر

والشاهد في البيت جعل الباء الأصل لأن (البخر) مشتق من البخار ؛ لأن السحاب إنما ينشأ عن بخار البحر ، فأبدلت الميم من الباء ، ينظر: الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص206 .

[2]ينظر : المصدر نفسه، ج5، ص206، 207.

[3]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص451.

[4]سورة يوسف، الآية: 45.

[5]الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص207 .

[6]المصدر نفسه، ج5، ص207.

ثامنا – (لا يكون ذا) :

ورد هذا التعبير عند حديث سيبويه عن أحكام الإمالة، حيث يقول سيبويه : « من قال : مِنْ عَمْرٍو، ومِنَ النُّغر فأمال، لم يُمِلْ مِنَ الشّرِقِ، لأنَّ بعد الراء حرفًا مستعلِيًا، فلا يكون ذا كما لم يكن : هذا مارِقٌ »[1]، فسيبويه في حديثه « يريد أنَّ حرف الاستعلاء إذا كان بعد الراء المكسورة منع من إمالة ما قبل الراء، وهو إمالة الشين في الشرق، كما منع من إمالة الألف في مارق »[2]. وما نراه أنَّ سيبويه يصدر حكما توجيهيا لمن أمال ما قبل الكسرة في (مِنْ عَمْرٍو، ومِنَ النُّغر)؛ لأنَّ الأمر سيكون ممنوعا في كلمة (الشّرِقِ)؛ ولأنَّ بعد هذه الراء المكسورة حرفاً من صفاته الاستعلاء كالقاف التي تمتنع معها إمالة هذا الحرف، وهذا قياسا على منعنا إمالة الألف في كلمة (مَارِق)؛ لأنَّ عينه ولامه حرف استعلاء .

وختاما لما سبق ذكره فإنَّ المتأمِّل في هذه الكلمات والمصطلحات التي ذكرناها سابقا يجد فيها ملامح الممارسة النقديّة الصوتيّة عند سيبويه، والتّي لم تظهر في كتابه تحت عنوان أو باب واحد، ولم يفرد لها فصلا مخصّصا أو جزءا من أجزاء الكتاب بل كانت متناثرة في ثناياه، ومتداخلة مع باقي المصطلحات الأخرى في مستويات اللّغة الأربعة، ولعلَّ دراستها دراسة تعتمد على تتبّع ورودها في أجزاء الكتاب، وفهم المقصود منها في كل موقع وردت فيه سواء أكان صوتيا أو صرفيا أو نحويا أو دلاليا منحنا قدرة على فهم معالم الممارسة النقديَّة الصوتيّة وأساليبها عند صاحب الكتاب، والتّي يبرز فيها محورين جوهريّين، أحدهما هو الاستحسان والاستهجان الصوتي، وثانيهما هو الموازنة بين الآراء والاستدراك عليها.

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج4، ص144.

[2]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص10.

الفصل الثاني

أسس النقد الصوتي عند سيبويه

الفصل الثاني– أسس النقد الصوتي عند سيبويه :

توطئــة :

من خلال تتبعنا للسياقات النقدية الصوتية الواردة في كتاب سيبويه، وكذا المصطلحات النقدية التي استعان بها صاحب الكتاب في نقده الصوتي، وجدنا ملامح النزعة النقدية ظاهرة عنده في كثير من القضايا الصوتيّة التي طرحها في أبواب كتابه، وهو ما دفعنا إلى التساؤل عن طبيعة هذا النقد أكان اعتباطيا؟ أم أنّه مبني على أسس ودعائم؟

وبعد تصنيف هذه السياقات النقديّة وتحليلها تبيّن أنَّ صاحب الكتاب كان يستعين في كثير من الأحيان عند عرض آرائه أو شرح معانيه بالقرآن الكريم، أو كلام العرب، أو أقوال علماء اللغة المؤسسين، أو الذوق اللغوي؛ ولقد عددنا ذلك مقومات وأسسًا للنقد عند سيبويه .

وسنبسط الحديث فيما يأتي في هذه الأسس النقدية من خلال عرض مجموعة من القضايا الصوتية وإظهار طريقة استناد سيبويه فيها على هذه الأسس والمقومات في ممارساته النقدية الصوتية .

المبحث الأول – القرآن الكريم وقراءاته :

لقد نال القرآن الكريم قسطا كبيرا من اهتمام الفقهاء والمفسرين وعلماء اللغة والنحو وغيرهم، فقد نزل باللغة العربية على أشرف الخلق، فكان « معجزة له، ودستورا لدعوته، وهدى ورحمة للعالمين، فأعرضوا عنه، وجحدوا به، ثمّ أقبلوا عليه، واستمعوا له، واتّبعوا سبيله فصنع لهم ما لم يصنع كتاب لأمّة : ألّف بين قلوبهم، وغيّر ما بهم، وجعل منهم أمّة ذات حضارة باذخة وملك كبير»[1] وقد انصب جهد علماء اللغة على الاستشهاد بآياته البيّنات وسوره المفصلات.

وكان سيبويه من أبرز العلماء الذين اعتمدوا الاستدلال بالشواهد القرآنية؛ فمنها أخذ الكثير من أصوله ووضع العديد من قواعده، ويشهد بذلك عمر الجرمي النحوي حيث يقول في شأن كتاب سيبويه : « أنا مُذ ثلاثين سنة أُفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه »[2]، كما أنَّ القراءات القرآنية قد لعبت دورا محوريا في توجيه النقد الصوتي عند سيبويه، وهي : « اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيّتها؛ من تخفيف وتثقيل وغيرها »[3]، يقول سيّدنا عمر–رضي الله عنه–: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان النبي– صلى الله عليه وسلم– أقرأنيها فأتيت به إلى النبيّ فأخبرته فقال : اقرأ : فقرأ تلك القراءة . فقال : هكذا أنزلت . ثمّ قال لي : اقرأ، فقرأت . فقال : هكذا أنزلت . ثمّ قال النبيّ الكريم–صلى الله عليه وسلم–: « **إنَّ القرآن أُنزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مِنْهُ مَا تيَسَّرَ**»[4]، وقد اختلف المفسّرون والقرّاء في تفسير هذا الحديث، وناقش ابن قتيبة آراء سابقيه في هذا الحديث، ورأى أنَّ المقصود منه أنّه أنزل على سبعة أوجه من اللّغات متفرّقة في القرآن.

---

[1] علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص07.

[2] الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص75.

[3] الزّركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط، دت، ج1، ص318.

[4] البخاري، محمد بم إسماعيل، أبو عبد الله، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 2001، ج3، ص122.

ومن خلال عملية إحصائية لشواهد القرآن الكريم في الكتاب قام بها الأستاذ أحمد راتب النفاخ في فهرست نظم فيه هذه الآيات، فوجد أنَّ عدتها ستة وتسعون وثلاثمائة شاهدا، منها سبعة وخمسون ومائة شاهدا في القراءات[1]. وهذا ما يجعلنا نعتبر القرآن الكريم وتوجيه القراءات من أسس النقد الصوتي عنده .

واستدل سيبويه أيضا بآي القرآن لإيضاح المعنى وتوضيح المقاصد، وكان مصدرا من مصادر الاستشهاد عنده، كما قام بعرض الكثير من آيات القرآن الحكيم، وحرص على توجيه القراءة التي استدلَّ بها توجيها صحيحا دقيقا؛ إذ يقول سيبويه :« إلاَّ أَنَّ القراءة لا تُخَالَفُ؛ لأنَّ القراءة السُنَّةُ »[2]، ويظهر اعتماد سيبويه على هذا الأساس في نقده الصوتي من خلال المسائل النقدية الآتية :

المطلب الأول – كراهية الضمة بعد الكسرة :

ورد استكراه سيبويه للضمة التي بعد الكسرة عند حديثه عن هاء الإضمار والمواطن التي تكسر فيها، وهاء الضمير« أصلها الضم، ولا يجوز كسرها إلا أن يكون قبلها كسرة أو ياء ساكنة، فإنّه يجوز في هذه الحال كسرها للياء والكسرة، ويجوز ضمُّها على الأصل »[3]، ولقد بين سيبويه أنَّ « أهل الحجاز يقولون : مررت بِهُو قبل، ولَدَيْهُو مالٌ »[4]؛ فهم بذلك يرفعون الهاء التي للإضمار فيتلون قوله تعالى في سورة القصص :﴿ فَخَسَفْنَا بِهِ وبِدَارِهِ الأَرْضَ﴾[5]بضم هاء الضمير في كل الآية، ويبيّن أبو سعيد السيرافي أنَّ أبا شهاب الزهري المدني الحجازي

[1]ينظر: نخلة محمود أحمد، أصول النحو العربي ، دار العلوم العربية ، بيروت ، 1987، ص34 .

[2]سيبويه، الكتاب، ج1، ص148.

[3]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص67.

[4]سيبويه، الكتاب، ج4، ص195.

[5]سورة القصص، الآية: 81.

يضم هاء الضمير في جميع القرآن، وهذا ما يثبته سيبويه بنسبة هذا القول لأهل الحجاز حيث يقول : «... ويقرؤون:﴿ فَخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارِهُو الأَرْضَ﴾»[1].

ويظهر أنَّ سيبويه استند على قراءة أهل الحجاز ليثبت أنَّ الضمَّ هو الأصل في هاء الضمير،« وإنّما جاز كسرها لكسر ما قبلها أو للياء لأنَّها أشبه الحروف بالألف، فكما أمالوا الألف وَنَحوا بها نَحْوَ الكسرة للكسرة بعدها أو قبلها أو للياء...كسروا الهاء أيضا من أجل ذلك»[2].

وأما وجه الاستكراه عند سيبويه يحصل في الضمة بعد الكسرة عند لحاق ميم الجمع هذه الكلمات التي أجريت على الأصل لأنَّه ليس في موازين العرب (فِعُل)، حيث يقول صاحب الكتاب:« فإن لحقت الهاءَ الميمُ في علامة الجمع كسرتها كراهية الضمَّة بعد الكسرة، ألا ترى أنهما لا يلزمان حرفًا أبدًا . فإذا كسرتَ الميم قلبتَ الواو ياءً كما فعلت ذلك في الهاء، ومن قال:﴿ وبِدَارِهُو الأَرضَ ﴾ قال : عَلَيْهُمُو مال وبِهُمُو ذلك، وقال بعضهم : عَلَيْهِمُو، أَتبع الياءَ ما أشبهها كما أمال الألف لما ذكرت لك وتَرَكَ ما لا يشبه الياء ولا الألف على الأصل، وهو الميم»[3]؛ فالذي يقول عليهمو أتبع الهاء كسرة الهاء، لأن الهاء كالألف وترك الميم على ضمتها لأنها لا تشبه الياء ولا الألف.[4]

واحتج أبو علي الفارسي لمن قرأ : ﴿عليهِم﴾[5]بكسر الهاء أنّ الهاء من مخرج الألف وهي في الخفاء نحوها، فكما أنَّ الكسرة أو الياء إذا وقعت إحداهما قبل الألف أميلت الألف نحوها، وقرَبت منها كذلك إذا وقعت قبل الهاء قرّبت الهاء منها بإبدال ضمتها كسرة، كإمالتهم الألف نحو الياء، ومما يؤكد شبهها بالألف أنّهم قالوا : أخذتُ أَخذَه، وضربتُ ضَرْبَه، وأمالوا الفتحة قبل الهاء نحو الكسرة، كما أمالوها إذا كانت قبل الألف نحو الكسرة لتُميل الألف نحو

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص195.

[2] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص67.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص195،196.

[4] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص67.

[5] سورة الفاتحة، الآية : 06، 07. وفي مواضع أخرى من القرآن الكريم.

الياء[1]، وسيبويه يبيّن هنا أنّه من الجيّد أن نأتي بهاء الضمير على الأصل الذي هو الضمُّ، وإن كان قبلها كسرة أو ياء كان الأحسن أن تبدل من الضمة كسرة لثقل الضمَّة بعد الكسرة والياء من جهة، وطلبا لمماثلة الحركة للحركة التي تحصل بهذا الإبدال من جهة أخرى.

المطلب الثاني – زعم هارون بإشمام الصاد الزاي :

ذكر سيبويه الصاد التي تكون كالزاي في جملة الحروف التي يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، حيث يقول : «كما أنَّك تقول في باب الإدغام: مُصْدَرٍ، فَتُقَرِّبها من أشبه الحروف من موضعها بالدال وهي الزاي، ولا تفعل ذلك بالصاد مع الراء والقاف ونحوهما؛ لأنَّ موضعهما لم يقرب من الصاد كقرب الدال »[2]، ويقول أبو سعيد في شرح ذلك :« أراد سيبويه أنَّ الحروف قد تُقرَّب إلى ما يجاورها كتقريب الصاد إلى الدال بأن جُعلتْ كالزاي، لأنَّ الزاي تشبه الدال بالجهْر والصاد قريبة من الدال في المخرج والزاي من مخرج الصاد، فقرِّبتْ منها بأن جُعلتْ بين الصاد والزاي لمناسبة الدال للزاي، وكذلك كسر الهاء لما ذكرناه».[3]

ثم يبين سيبويه أنَّ هذا الرأي مستند على زعم هارون أنَّها « قراءة الأعرج وقراءةُ أهل مكّة اليوم : ﴿ حَتَّى يَصْدُرَ الرِّعَاءُ ﴾[4] بين الصاد والزاي »[5]؛ حيث يميل المتكلم لنطقها شبيهة بالزاي كقولنا في يصدق، يزدق مع بعض الاستعلاء في حرف الزاي الملفوظة؛ لأنّ الأصل فيها صاد وهي صوت مستعل مطبق.[6]

والملاحظ أنَّ سيبويه قد برّر استحسانه للنطق بالصاد التي كالزّاي والتي تعتبر من الحروف التي تستحسن في الشعر وقراءة القرآن من خلال ذكره لرواية هارون نقلا عن الأعرج

---

[1]ينظر :الفارسي، الحجة للقراء السبع، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرون، دار المأمون للتراث، بيروت، ط2، 1993، ج1، ص63.

[2]سيبويه، الكتاب، ج4، ص196.

[3]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص67.

[4]سورة القصص ، الآية 23.

[5]سيبويه، الكتاب، ج4، ص196.

[6]عبد المنعم الناصر ، المنهج العلمي في دراسة قواعد التلاوة، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1971، ص84.

وأهل مكَّة، ولم يشر سيبويه لهذه الرواية مباشرة بل ضمّنها نوعا من التقليل أو التكثير الذي يظهر في كثير من القضايا الصوتيّة التي ذكرها في كتابه باستعمال كلمة (زعم) التي يفهم من خلال السياق الذي وردت فيه أنَّ صاحب الكتاب تقبّلها على استحسان؛ لأنّ هذه الصّاد التي أُشمَّت شيئا من الزّاي عنده مقبولة في قراءة القرآن كما ذكرنا سابقا .

المطلب الثالث – استكراه أهل مكة تبيين التاءين :

يترك سيبويه الخيار في قراءة قوله تعالى : ﴿ فَلا تَتَناجَوْا ﴾[1]، « فإن شئتَ أسكنت الأوّل للمدّ، وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحرِّكا »[2]؛ فهو هنا « يمنحنا رخصة النطق بالتاء ساكنة من أجل المد، أو أن ننطق بالتاءين مخفاتين »[3]؛ فيكون في الأولى بتسكين التاء لوقوعها بعد حرف مدٍّ هو ألف (فَلَا) وإدغامها في التاء الثانية، ثم نجده يظهر زعمهم بأنَّ أهل مكة لا يذكرون إلا تاءً واحدة بقوله : « وزعموا أنّ أهل مكة لا يبينون التاءين»[4]؛ أي أنّهم يقولون : (تَنَاجوا)، ومن الواضح أنَّ صاحب الكتاب لم يناقش في هذا المثال ما يلتقي فيه ساكنان فيكونان محظورين عنده بتعبيره عن ذلك بكلمة (زعموا)؛ وذلك لأنَّ هذه القاعدة تنطبق على التي قبلها حرف مد، وأما غيرها فمردود .

وهذا ما يوضحه السيرافي بقوله : « وأما ما كان قبله ساكن من غير حروف المد، فقوله عزَّ وجل : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخافُ عَلَيْكُمْ عَذابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴾[5]و﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[6]، فسيبويه ومن اتَّبعه لا يجيزون إسكان هذه التاء في تتكلمون ونحوها؛ لأنَّهم إذا أسكنوها احتاجوا إلى إدخال ألف الوصل، وألف الوصل إنما تلحق ويختص بها ما كان في معنى فعل وافعل في

---

[1] سورة المجادلة، الآية : 09 .

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص440.

[3] عبد الصبور شاهين ، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987، ص395.

[4] المرجع نفسه، ص395.

[5] سورة هود، الآية : 03.

[6] سورة النور، الآية : 15.

الأمر يعني أنّ ألف الوصل إنما تدخل على الفعل الماضي نحو : انطلق واستغفر وفعل الأمر نحو : اجلس واقعد وانطلق واستغفر ولم يدخلوا ألف الوصل على فعل مضارع في أوله أحد الزوائد الأربع »[1].

ويظهر سيبويه أنَّ البيان يزداد حسنا في غير الألف قائلا : « وتقول : هذا ثَوْبُ بَكْرِ، البيانُ في هذا أحسنُ منه في الألف، لأنَّ حركة ما قبله ليس منه فيكون بمنزلة الألف، وكذلك : هذا جَيْبُ بَكْرٍ؛ أَلا ترى أنَّك تقول : أَخْشَو وَّاقِدًا فتدغم، واخْشْى يَّاسِرًا، وتجريه مجرى غير الواو والياءِ »[2]، وسبيل ذلك عند أبي علي الفارسي أنَّ « حركة ما قبل الألف من الألف لأنَّها فتحة، وحركة ما قبل الواو والياء لا يكون منهما إذا انفتح نحو : (جَيْبُ بَكْرٍ، وثَوْبُ بَكْرٍ)»[3]؛ ويبين السيرافي أنَّ الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما لا يكون فيهما مدّ كالذي يكون إذا انضم ما قبل الواو أو انكسر ما قبل الياء، ويجري ألف المد هذا المجرى إلا أنه يختلف عنهما كونه لا يأتي إلا بعد الفتحة؛ لأنها من الألف، فإذا كان قبل الواو الساكنة ضمة وقبل الياء كسرة فهما على منهاج الألف فلذلك يستحسن الإدغام في قولك : هذا كوب بكرٍ، وجيب بكرٍ، كما يستحسن المال لك، واحتج سيبويه بأنّ المفتوح قبل الواو والياء ليس كالمضموم قبل الواو والمكسور قبل الياء بأنك تقول : أَخْشَو وَّاقِدًا فتدغم، واخْشْى يَّاسِرًا وتدغم ياء (أخشى ياسرا) : وذلك لنقصان المد لأجل الفتحة، ومثاله إدغام واو تولوا في واو واستغنى الله المفتوحة في قوله تعالى : ﴿ تَوَلَّوْا وَاسْتَغْنَى اللهُ ﴾[4]، وعدم إدغام واو قالوا في واو اقبلوا في قوله تعالى :﴿قالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ ﴾[5]، وعلى هذا تقول : وأكرمي ياسرا؛ فلا تدغم.[6]

---

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص476 .

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص440.

[3] الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص 165.

[4] سورة التغابن، الآية : 06.

[5] سورة يوسف، الآية : 71.

[6] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص402.

ومجمل الحديث في المسألة أنَّ الكلمة المعتلة كـ : (جَيْبُ بَكْرٍ، وثوْبُ بَكْرٍ)، تكون حركة الجيم التي قبل الياء في (جَيْبُ) مفتوحة وكذلك الحال في حركة الثاء في (ثوْبُ)، وهي ليست منها لذلك أجاز سيبويه الإدغام فيه، وبيَّن أن البيان أحسن، وإن سبقت الواو بضمة والياء كسرة كان فيهما من المد ما كان في الألف، وهو زائد عن المد الذي في (جَيْبُ، وثَوْبُ).

المطلب الرابع – زعم الخليل بضم الواو الساكنة لانفتاح ما قبلها :

وجاء ذلك في تعليل حركة الواو التي هي علامة للإضمار، ولقد استند سيبويه في تفسيره على القرآن الكريم، حيث يقول : « وذلك الحرفُ الواو التي هي علامة الإضمار، إذا كان ما قبلها مفتوحا، وذلك قوله عز وجل : ﴿ وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[1]...فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليُفصلَ بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو واو: لَوْ، وأَوْ »[2]

وسبيل ذلك في اختيارهم الضم هو وجود ضمّة محذوفة كانت قبل واو الجمع، فلما احتاجوا إلى التحريك حركوه بمثل تلك الضمة؛ لأنَّ الأصل" لا تنسيُوا الفضل" و" رميُوا ابنك"، فاستثقلوا الضمة على الياء وقلبوا الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الألف لاجتماع ساكنين في الكلمة ثم حركوا الواو لاجتماع الساكنين في الكلمتين وضموا للضمة المقدرة [3]، ولقد كسر قوم آخرون هذه الواو فقرؤوا : ﴿ وَلا تَنْسَوِا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[4]، وقد قال عنها صاحب الكتاب : « جعلوها بمنزلة ما كسَروا من السواكن، وهي قليلة »[5]، ثم نجده يورد قراءة قوم آخرين بضم الواو قائلا : « وقد قال قوم : ﴿ لَوُ اسْتَطَعْنا ﴾[6] شبّهوها بواو اخشَوُا الرّجل

[1] سورة البقرة، الآية : 237.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص155.

[3] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص24.

[4] هي قراءة يحي بن يعمر؛ بكسر الواو على أصل التخلص من التقاء الساكنين . ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، دط، 2010، ج2، ص540.

[5] سيبويه، الكتاب، ج4، ص155.

[6] سورة التوبة، الآية : 42. وهي قراءة الأعمش وزيد بن علي. ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير،ج5، ص424.

ونحوها، حيث كانت ساكنة مفتوحا ما قبلها . وهي في القلَّة بمنزلة : ﴿ ولا تَنْسَوِا الفَضْلَ بَيْنَكم﴾ »[1].

ومن خلال هذا التحليل الذي أورده سيبويه معلِّلا زعم أستاذه الخليل، ومستندا على القرآن الكريم نجده يؤكد رأي أستاذه الخليل من جهة، ويظهر أنَّ قراءة يحي بن يعمر بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين بأنّها (قليلة) من جهة أخرى، وكذلك هي حال قراءة الأعمش وزيد بن علي : (لَوُ اسْتَطَعْنَا) بضم الواو، ولقد وصفها سيبويه بأنّ منزلتها في القلة كمنزلة (وَلا تَنْسَوِا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) .

المطلب الخامس– استثقال تضعيف النونات :

تلجأ العرب إلى الاقتصاد اللغوي فرارا من الثقل، ويظهر ذلك في عدة مواطن منها استثقالهم للنون الخفيفة والثقيلة، وقد ذكر سيبويه هذا عند إرادتها للجمع حيث يقول : « إذا كان فعلُ الجميع مرفوعًا ثم أدخلتَ فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفتَ نون الرفع، وذلك قولك : لَتَفْعَلُنَّ ولَتَذْهَبُنَّ؛ لأنَّه اجتَمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالا. وتقول هَلْ تَفْعَلُنَّ ذاك، تَحذف نون الرفع لأنَّك ضاعفتَ النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذْ كانت تُحذف، وهم في ذا الموضع أشدّ استثقالًا للنونات »[2]؛ إذْ إنَّ في المسالة أمرين يبطلان توالي النونات هما[3]:

أولا – جانب نحوي : وذلك لأجل النون إذا كانت في موضع رفع في تثنية أو جمع أو فعل مؤنث حذفت هذه النون التي هي علامة الرفع لبطلان الإعراب عند دخول نون التوكيد؛ ولأن فعل المذكر المفرد إذا دخلت عليه النون وانفتح ما قبلها من الفعل، صار بالفتح كأنه منصوب والفعل المنصوب لا تدخل عليه النون التي هي علامة الرفع .

[1]سيبويه، الكتاب، ج4، ص155.

[2]المصدر نفسه، ج3، ص519، 520.

[3]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص254.

ثانيا – جانب صوتي : من أجل استثقال اجتماع النونات؛ لأنك لو أثبت النون التي هي للإعراب لقلت : (هل تتّبعانّ)، و(هل تضربونّ زيدا)، فتجتمع في هذا ثلاث نونات فحذفوها استثقالا لها ثم أسقطوا الواو في الجمع لاجتماع الساكنين وأسقطوا الياء في المؤنث لذلك فقالوا: (هل تضربنّ زيدا يا قوم)، و (هل تضربنّ زيدا يا هند) .

ويشير سيبويه بعد ذلك إلى أنَّهم قد حذفوها في النونات الثلاثة المتوالية، وحذفوها في أشد من ذلك فيقول : « بلغنا أنّ بعض القُرَّاء قرأ :﴿ أَتُحَاجُّونِي﴾[1]، وكان يَقرأ ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾[2]، وهي قراءة أهل المدينة؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف »[3]؛ فهو هنا يؤكد حذف النون إذا توالت النونات استثقالا؛ وذلك من خلال احتجاجه بقراءة أهل المدينة والمراد من ذلك أنَّ الاستثقال لا يطال النونات الثلاثة فحسب بل يمتد لأبعد من ذلك عند استثقال نونين فقط كما ورد في قراءة أهل المدينة .

ولقد اعترض أبو العباس المبرد على سيبويه زعمه بالقول : هل تَضرِبُنَّ زيدًا؟ إذا أراد الجماعة، وهل تَضْرِبِنَّ زيدا؟ إذا قصد المرأة؛ لأنهم كرهوا اجتماع نونين، وقياسه ذلك على الباب كلّه؛ حيث يقول المبرد : « هذا اعتلال فاسد، لأنَّ الجمع بين نونين في تضربونني وثلاث نونات في قولهم : إنَّني، غير مستنكر، ولكنَّ القول في هذا : إنَّهم بنوا الفعل المذكر مع النون على الفتح فقالوا : هل تَخشَيَنَّ زيدًا للواحد، واضرِبَنَّ زيدًا، وسقوط النون من الجميع والمؤنث نظير الفتحة في الواحد كما كان ذلك في نصبها، فهذا القياس، وهو قول أبي عثمان»[4]، ولقد ردَّ عليه ابن ولّاد في كتاب الانتصار مظهرا تأييده لصاحب الكتاب بقوله : « قولُ سيبويه : إنَّهم كرهوا اجتماع النونين كلامٌ صحيحٌ، من أجل أنَّ تضعيف الحرف وتكرّره

---

[1]سورة الأنعام، الآية : 80. القراءة بتخفيف النون هي قراءة نافع من السبعة، وقرأ بها أبو جعفر وابن ذكوان وهشام الداجوني. ينظر: البنّاء، أحمد بن محمد الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006، ص267.

[2]سورة الحجر، الآية 54. قراءة التخفيف لنافع، وقرأ ابن كثير بتشديد النون، بإدغام نون الرفع في نون الوقاية؛ لأنَّ نون النسوة ضمير. البنّاء، إتحاف فضلاء البشر، ص275.

[3]سيبويه، الكتاب، ج3، ص519.

[4]المبرد، المقتضب، ج3، ص20.

ثقيل على اللسان»[1]، ولقد بيَّن ابن ولّاد أنَّ العلَّة في ذلك استهجان العرب للثقل وطلبها السهولة والخفة، واستند في ذلك إلى رأي الخليل الذي يقول فيه : «وزعم الخليل أنَّ اللسان إذا انتقل من حرف إلى غيره فهو سهلٌ كسهولة الرِّجل إذا انتقلت من موضع إلى سواه، فإذا نطق اللسان بحرفٍ ثم رجع إليه كان كمشي المقيّد »[2].

ويظهر أنَّ كلام سيبويه وابن ولاد والخليل، ومن سار على رأيهم يجري على طباع العرب في استثقال الكلام الذي يكون ثقيلا على اللسان، ومما يدل على صحة ما ذهب إليه من كراهة اجتماع النونات مستندا في ذلك على القرآن الكريم وكلام العرب قولهم في الأمر لجماعة النسوة : اضرِبْنانٌ، بإدخال الألف للفصل بين النونين، وليست الكراهة تعني استحالة النطق بهذه النونات متوالية، بل هي متعلقة بصعوبة النطق لهذا الاستثقال الذي هو ممتنع وواجب وجائز فيه الوجهان وتفصيله كالآتي :

أولا- قد يتحملونه في مواضع من كلامهم لمعانٍ تعرض فيه ولا يجوز غيره .

ثانيا- قد يدعونه في مواضع ولا يجيزونه البتة .

ثالثا- يجوز فيه الوجهان التضعيف والترك ويكون كما يلي :

1 - الترك : وهو ما ألزموه الإدغام كراهة التضعيف وذلك قولهم في الفعل : ردَّ وعضَّ؛ فلا يقولون : ردَدَ أو عضَضَ إلا بإسكان أوله .

2- التضعيف : وذلك بترك الإدغام كقولهم في الاسم : شَرَر وطَلَل[3] .

وأما وجه الموازنة بين مذهب المازني والمبرد، وبين مذهب سيبويه وأصحابه فقد حكم ابن ولّاد على مذهب سيبويه أنّه مأخوذ من قاعدة أقرَّها بنفسه، وذلك أنَّ المازني قد بيّنَ أنَّ فعل

---

[1] ابن ولّاد، الانتصار، ص234.

[2] المصدر نفسه، ص234 .

[3] ينظر : المصدر نفسه ص235.

الواحد لمَّا كان مع نون التوكيد مفتوحا كقولنا : تَفعلَنَّ، ضارع هذا المنصوب إذا قلنا : لن يفعَلَ، وهذا بحذف النون في التثنية والجمع ممَّا فيه النون كما حُذِفَت في تثنية المنصوب وجمعه فقالوا : هل تفعلُنّ، فحذفوا نون الجميع كما حذفوا من قولك : لم تفعلوا .

ويشير ابن ولّاد إلى أنَّ هذا التعليل مستخرج من قول سيبويه منتزع من مذهبه؛ وذلك أنَّ العرب فعلت بلام (فَعَلَ) كما تفعل بلام (يفعل) في البناء على السكون في قولك : فَعَلْنَ ويَفْعَلنَ، وعلى الفتحة في قولك : فَعَلَ وهل يَفْعلَنَّ، ووجب حذف النون في المثنى والجمع في المضارع عند دخول نون التوكيد المبنية على الفتح، وذلك لما دخلها من الإعراب؛ فإذا ثنَّينا واحدها زال الإعراب من تثنيتها ومن جمعها، كما لم يدخلوا النون في ضَرَبَا وضَرَبوا، وفي الأمر : اضرِبا واضرِبوا؛ لأنَّ فعل الواحد مبنيٌّ على الوقف، وكل موضع بنيت فيه الفعل فإنَّك تحذف النون من تثنيته وجمعه [1].

فهذا التعليل على مذهب سيبويه من باب حمل الشيء على نظيره كما قال ابن ولَّاد؛ أي حمل المبنيّ على المبنيّ، وهو أولى من تشبيه المازني المبني بالمعرب عندما بيَّن أنَّ المفرد مع نون التوكيد كقولنا : تّفعلَنَّ يضارع المضارع الذي دخلته أداة النصب بقولنا : لَن يَفعلَ .

المطلب السادس- كراهة إدغام الذَّال في التَّاء :

يبين سيبويه في باب الإدغام مسألة هامة تتعلق بعلاقة الحروف بعضها ببعض، وأحكام إدخال بعضها في الآخر، ويشير هنا إلى حرف (الذال) مع حرف (التاء) حيث يقول : « تبدل للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها؛ لأنّهما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن لا يُبيَّنا إذْ كانا يُدغمان منفصلين، فكرهوا هذا الإجحاف، وليكون الإدغام في حرفٍ مثله في الجهر . وذلك قولك مُذَّكِر، كقولك مُطَّلِمٌ، ومن قال مُظَّعِنٌ قال مُذَّكر »؛ وهو يريد أنَّ الدال والتاء إن كانتا في كلمتين مختلفتين جاز إدخال إحديهما في الأخرى كقولنا : لم يعد تمام، وكذلك هو حال الدال

[1] ينظر : المصدر السابق، ص236،237 .

مع الدال كقولنا : لم يقعد داود، وتكونان في الكلمة أثقل لذلك كان الأولى والواجب الإدغام والقلب لاسيما مع تاء الافتعال لكثرتها في الكلام، وأشبه الحروف بالذال من موضع التاء الدال؛ لأنّ الذال والدال مجهوران، والقياس مذَّكر .[1]

ويظهر أنَّ مصدر الكراهة والإجحاف هو « الاعتلال بقلب التّاء دالاً؛ أي : كرهوا إدخال الذال في التّاء؛ لأنَّ هذا إجحاف بالذال؛ لكونها مجهورة، والتاء مهموسة، فأرادوا أن يكون الإدغام في حرف مثله في الجهر »[2]، ويبين أبو علي الفارسي أنّ معنى الإجحاف الذي يريده سيبويه « ما ينقص من الصوت في إدغام المجهور في المهموس لو لم يبدل من مكان التاء حرف مجهور»[3].

ويدعم سيبويه موقفه مما سمعه من كلام العرب، ومن القرآن الكريم فيقول : « قد سمعناهم يقولون ذلك . والأخرى في القرآن، في قوله : ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴾[4]. وإنَّما منعهم من أن يقولوا مُذْدَكِرٌ كما قالوا مُزْدَانٌ : أنَّ كلَّ واحد منهما يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلَّا الإدغام . والزاي لا تدغم فيها على حالٍ فلم يشبِّهوها بها »[5]؛ فالقياس فيه كما ورد في الآية الكريمة (مُدَّكِرٌ) بالدّال، ويجوز فيه (مُذَّكِرٌ) بالذال كذلك، وما منعهم أن يقولوا (مذْدَكِر) كما قالوا مُزْدَانٌ إلّا لأنَّ كل واحد منهما قد يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يكن في الكلمة الواحدة إلا الإدغام .[6]

وأمَّا من قال مُزْدَان، لم يقل : مُذْدّكِر، وكذلك الصّاد مع التّاء، والضّاد معها؛ لأنّ في هذه الحروف فضلا لم يريدوا إذهابه مع ما ليس له فضل، لذلك أظهروها في (مُزْدَان)، ولم

---

[1]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص425، 426.

[2]صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص935.

[3]الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص196.

[4]سورة القمر: الآيات : 50،40،32،22،17،15. والقراءة بالدال المهملة قراءة الجمهور . وقرأ قتادة (مذكر) بالذال المعجمة، أبو حيان، البحر المحيط، ج10، ص40.

[5]سيبويه، الكتاب، ج4، ص469، 470.

[6]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص426.

يظهروها في مُذْدّكِر، وقد ثبت في بعض النسخ : (والزاي لا تدغم فيها إلّا على حال)؛ أي : لا تدغم في الدال إلاَّ على حال هو قلب الدّال زايا فيقولون : مُزّان، ولم يشبهوها؛ أي الذال مع الدال بالزاي مع الدّال للقرب الذي بينهما .[1]

ويرد أبو العباس المبرد على سيبويه قياسه ذلك على القراءة بالدال المهملة، واستهجان أن يقال : مذْدَكر بذكر رأي أبي عمر الجرمي (ت 225 هـ)، فيقول المبرد : «أبو عمر يقول : (مذْدَكر) وهو القياس الجيِّد البالغ»[2]، وأمّا (مُذَّكِرٌ)[3] فيقول عنها الفراء : «المعنى : مُذْتَكِرٌ، وإذا قلت : (مُفْتَعَل) فيما أوّله ذالٌ، صارت الذالُ وتاءُ الافتعال دالًا مُشَدَّدَة وبعض بني أسد يقولون: مُذكر، فيغلبون الذَّال فتصير ذالا مشددة » .[4]

وأما الرماني فيقارن بين ما ذهب إليه سيبويه، وما ذهب إليه أبو عمرو والمبرد فيقول : « ولا يجوز عند سيبويه (مذدكر) بالإظهار، ويجوز عند أبي عمرو، وأبي العباس (مذدكر) على قياس (مظطلم)، ووجه قول سيبويه أنّه لما تقاربا قربًا شديدًا وكانا من الحروف التي هما منهما، كما يقوى الإدغام في حروف طرف اللسان لكثرتها، ولا يقوى في حروف الحلق لقلتها، ولقول أبي عمرو وجه صحيح في قياسه على النظير، إلا أنّ الإدغام أخف وأولى، وبه جاء القرآن في (هَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ) »[5]، وفي قول الرماني احتجاج لمذهب سيبويه وهذا لكثرة الإدغام في حروف اللسان لكثرتها وقلته في حروف الحلق لقلتها .

ويذهب أبو علي الفارسي لأبعد من ذلك؛ إذ نراه يقلّل من رأي أبي العباس فيقول : «ليس هذا بردٍّ على سيبويه، لأنّه قال : وإنَّما منعهم أن يقولوا : (مُذْدَكِر)، أي لم يقولوه فيسمع

---

[1]صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص935.

[2]الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص197.

[3]مُذَّكِرٌ بالذال المعجمة فهي قراءة ابن مسعود وعيسى وابن عباس عن أبي عمرو . الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه،ج5، ص197.

[4]الفرّاء، معاني القرآن، ج3، ص107.

[5]الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص197.

منهم . والجرميّ يجيزه قياسًا، وقد يجيز القياس أشياء لا تستعمل، كإجازته في ماضي (يَذَدُ : وَذَدَ) وهو مع ذلك غير مسموع ».[1]

ومما سبق نلاحظ أنَّ في المسألة خلافًا بين علماء اللّغة في كلمة (مُدَّكر) بالإدغام أو الإظهار، ويظهر إيثار سيبويه للإدغام الذي فرضته الخفّة على اللّسان، والتي وجدنا أنَّ صاحب الكتاب يميل إليها كثيرا في المسائل الصوتيّة التي ذكرها في كتابه، والذي يدعم رأيه هو استشهاده بالقرآن الكريم في قراءة أغلب الجمهور (مُدَّكِر) بالإدغام، ولقد أكّد ذلك شرّاح كتاب سيبويه من خلال ردّهم على أبي العبّاس في زعمه القيّاس على قول أبو عمرو :(مُذْدَكر) .

المطلب السابع – كراهة تخفيف الهمزة تخفيفا يخرجها عن بابها :

يتحدث سيبويه عن أحكام الهمزة مبينا أنَّ فيها « ثلاثة أشياء التحقيقُ، والتخفيف، والبدل. فالتحقيق قولك : قَرَأْتُ، ورَأْسٌ، وسَأَلَ، ولَؤُمَ، وبئْسَ، وأشباه ذلك، وأمّا التخفيف فتصير الهمزةُ فيه بَيْنَ بَيْنَ وتُبدَل، وتُحذَف »[2]، فيكون التحقيق بقولنا مثلا : فأس، ورأس، ولَؤُمَ، وغيرها، وفي أول الكلمة مثل : أب، وأم، وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه (بَيْنَ بَيْنَ)؛ أي بجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة، وهنا تبدل، وتحذف وهنا تكون إمّا[3]:

أولا– مفتوحة : فنجعلها متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف بتضعيف الصوت وإخفائه وعدم إتمامه تقريبا لها من الألف؛ وهذا لأنَّ الفتحة حركة من الألف، ومثال ذلك في لغة أهل الحجاز : سال تخفيفا لسأل، وقرا تخفيفا لقرأ .

[1]المصدر السابق، ج5، ص197.

[2]سيبويه، الكتاب، ج3، ص541.

[3]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص274.

ثانيا– مضمومة : فنجعلها متوسطة بين الهمزة والواو؛ وذلك لأنَّ الضمة من الواو كقولنا : لوم تخفيفا للؤم .

ثالثا– مكسورة : فنجعلها بين الياء وبين الهمزة؛ لأنَّ الكسرة من الياء كقولنا : برِيٌّ تخفيفا لبريء .

ويبيّن سيبويه أنَّ سبب وضع الهمزة بين بين مع هذه الحروف بقوله : « فإنما جُعلتْ هذه الحروف بَيْنَ بَيْنَ ولم تُجْعَل ألفاتٍ ولا ياءاتٍ ولا واواتٍ؛ لأنَّ أصلَهَا الهَمْز، فكرهوا أن يخفّفوا على غير ذلك فتحوَّلُ عن بابها، فجعلوها بَيْنَ بَيْنَ ليَعلموا أنَّ أصلها عندهم الهَمْز »[1]، ويبين هنا أنَّ الغاية من جعل هذه بين بين هو كراهة التخفيف الذي يؤدي بناطقها أو سامعها إلى جهل أنَّ أصلها همزة .

ويحتج صاحب الكتاب لما قاله من تخفيف الهمز بقوله تعالى : ﴿ وإذ قال ابْراهيم﴾[2]؛ ففي الأية تخفيف لهمزة (إبراهيم)، وهي مكسورة وما قبلها مفتوح فتجيء بين الهمزة والياء .

المطلب الثامن– كراهة جعل الهمزة بين بين بعد الساكن :

يبين سيبويه أنَّ الهمزة إن كان قبلها ساكن لم يجز جعلها بين بين؛ وذلك لما رأيناه في المسألة السابقة من أنَّ الهمزة التي بين بين تكون من مخرج الهمزة، ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة، وخوفا من أن ننحو بها نحو الساكن الذي قبلها، فلو جعلناها بين بين فكأنّنا جمعنا بين ساكنين[3]، واستدل في ذلك بقراءة عيسى بن عمر الثقفي قائلا : « وقد قال الذين

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص542.

[2] سورة البقرة، الآية : 260،126، سورة الأنعام، الآية : 74، سورة إبراهيم، الآية : 35، سورة الزخرف، الآية : 26 .

[3] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص279.

يخفِّفون : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَ فِي السَّماواتِ ﴾[1]، حدّثنا بذلك عيسى، وإنَّما حذفتَ ههنا لأنك لم ترد أن تُتِمّ وأردت إخفاءَ الصوت »[2] وفي الاستشهاد بهذه القراءة تبيين لتخفيف الهمزةِ بالحذف؛ والعلة في ذلك الخشية من التقاء الساكنين من جهة، واستكراه الإبدال كي لا تدخل فيما كانت لامه واوا أو ياء من جهة أخرى، ويقول سيبويه في ذلك : « فلم يكن ليَلتقي ساكن وحرفٌ هذه قصّتُه كما لم يكن ليَلتقيَ ساكنان . ألا ترى أنَّ الهمزة إذا كانت مبتدأةً مُحَقَّقَةً في كل لغة فلا تَبتدىءُ بحرف قد أوهنَته؛ لأنَّه بمنزلة الساكن، كما لا تَبتدىءُ بساكن . وذلك قولك: أُمُرْ . فكما لم يجز أن تُبتدأَ فكذلك لم يجز أن تكون بعد ساكن . ولم يُبدِلوا لأنَّهم كرهوا أن يدخِلوها في بنات الياء والواو اللّتين هما لامان، فإنَّما تحتمل الهمزةُ أن تكون بَيْنَ بَيْنَ في موضع لو كان مكانَها ساكنٌ جاز، إلَّا الألفَ وحدَها فإنه يجوز ذلك بعدها، فجاز ذلك فيها »[3]، ومعنى ذلك أنّ الهمزة لا تكون في أول الكلمة إلاَّ محققة لأنها لو خففت لكانت بمنزلة من يبتدأ بساكن؛ والعرب لا تبتدئ بساكن ؛ فكما امتنع ذلك في الابتداء فإنَّ الهمزة لا تكون بين بين إذا كان قبلها ساكن .

ويذكر سيبويه سبب استكراه العرب الإبدال في هذه المسألة؛ لأنهم كرهوا أن يدخلوها في الكلمات التي لامها واو أو ياء، فهم لم يقولوا (الخبْوَ) ولا (الخَبْيَ) وكذلك ما كان من نحو هذا كـ (دِفْء) و (مِلْء) و (رِفْء) لا يقال فيها عند سيبويه : " دِفْو" ولا" دِفْي" بل يلقى حركة الهمزة على الحرف الذي قبلها ثم يحذفها . ويستثني سيبويه من حكمه_ بأنَّ الهمزة لا تكون بين بين بعد الساكن_ حرفَ الألف؛ وذلك لأنَّ الألف ليس كبقيَّة الحروف؛ إذ إنّنا لا يمكن أن نلقي عليه الحركة كقولنا في (قائل) إذا خفّفناها : (قايل) .

---

[1]سورة النمل ، الآية : 25 وهي قراءة عكرمة ومالك بن دينار وابن مسعود . ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1987، ج3، ص362. والقرطبي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر شمس الدين، تفسير القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964، ج13، ص188.

[2]سيبويه، الكتاب، ج3، ص545.

[3]المصدر السابق، ج3، ص545.

وعلى خلاف رأي سيبويه في استكراهه لإبدال هذه الهمزة أجاز الكوفيون وبعض البصريين كأبي زيد ذلك فمنهم من يبدلها واوا ومنهم من يبدلها ياء على غير قياس فيقولون في (رِفـء) مصدر (رَفَأت الثوبَ رفْو) وفي (خَبْء) : (خَبْي) كما قالوا في (رَفَأت) : (رَفَوْت) وفي (نَشَأْتَ) : (نَشَوْت) وفي (خبَأْتَ) (خَبَيْت)، وفي (قرَأْتَ) : (قَرَيْت)[1].

وردَّ سيبويه جميع هذه الأقوال وحجته في ذلك أنّه لا وجود لأصل أو قياس يطرد عليه ذلك، ولهذا كان حذف هذه الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها هو الصواب في جميع ذلك.

المطلب التاسع – استحسان حذف الياء والواو من الهاء بعد الحرف اللين :

جاء في « باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما »[2] ذِكْرُ سيبويه لمسألة اختلف فيها النحويون واللغويون، وفي هذا الخلاف شقَان هما :

أولا– ثبات الواو والياء التي بعد الهاء : فيقول سيبويه : « فأمَّا الثبات فقولك : ضَرَبَهُو زيدٌ، وعَلَيْهَا مالٌ، ولَدَيْهُو رجلٌ . جاءت الهاءُ مع ما بعدها ههنا في المذكّر كما جاءت وبعدها الألفُ في المؤنَّث، وذلك قولك : ضَرَبَهَا زيدٌ، وعلَيهَا مالٌ »[3]، ولقد اختلف العلماء في الواو والياء المتصلتين بالهاء في الآخر، وذلك في (ضربه، وعليه) : بعضهم جعلها من نفس الاسم، وبعضهم جعلها زائدة، ولا خلاف بينهم أنَّ الألف في (عليها، وضربها) باعتبارهما من نفس الاسم .[4]

ويورد السيرافي في شرح الكتاب قول أبي إسحاق الزجاج في المسألة الذي يقول فيه : مذهب سيبويه أن الواو والياء بمنزلة الألف وإنهما من الاسم كالألف، وذكر أنّ مذهبه بأنهما

---

[1] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص280.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص189.

[3] المصدر نفسه، ج4، ص189.

[4] ينظر: صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص149.

ليستا من نفس الاسم. قال : والدليل على ذلك أنّ الواو والياء لا يوقف عليهما إذا قلت : ضربته ومررت به، ويوقف على الألف إذا قلت : ضربتُهَا.[1]

ويردَّ السيرافي على الزجاج مفندا ما زعمه بقوله : « وللقائل أن يقول : قد يجوز أن يحذف في الوقف ما هو من نفس الاسم في قولنا : هذا قاض، فلا يكون لأبي إسحاق في ذلك حجة »[2]، ويذهب البعض الآخر إلى أنَّ مذهب سيبويه بأنَّهما ليستا من الاسم لأنّهما يحذفان في الوقف، ودليلهم في ذلك قول سيبويه : « هاء الإضمار»[3]؛ وهي التي يعتبرها علامة إضمار وليست أصلية فتذهب في الوقف وتذهب معها الياء أو الواو التي بعدها، ودليل آخر مستدلين فيه بقول سيبويه : « وأمَّا هاء هذِه فإنّهم أجروها مجرى الهاء التي هي علامة الإضمار، إضمار المذكّر؛ لأنّها علامةٌ للتأنيث كما أنَّ هذه علامةٌ للمذكّر، فهي مثلُها في أنَّها علامة، وأنَّها ليست من الكلمة التي قبلها »[4]، ويظهر هنا مذهب سيبويه بأنَّ هذه الواو والياء زائدة لأنَّها تشبه هاء (هذه) باعتبارها علامة للتأنيث وليست أصلية في الكلمة .

ثانيا – استحسان حذف هذه الواو والياء : بعد حديث سيبويه في العنصر السابق عن مسألة تتعلق بحكم الواو والياء التي بعد هاء الإضمار أهي أصلية، أم زائدة نجده يتطرق إلى حذف هذه الحروف التي بعد الهاء حيث يقول : « فإذا كان قبل الهاء حرفُ لينٍ فإنَّ حذف الياء والواوِ في الوصل أحسنُ، لأنَّ الهاء من مَخْرَج الألف، والألف تُشبِه الياء والواو، تُشبههما في المدّ، وهي أختُهما، فلمّا اجتَمعت حروفٌ متشابِهةٌ حذفُوا . وهو أحسنُ وأكثر . وذلك قولك : عَلَيْهِ يا فتى، ولَدَيْهِ فُلان، ورَأَيْتُ أباهُ قبلُ، وهذا أبوهُ كما ترى »[5]. فعلَّة التشابه بين الألف والهاء كونهما من مخرج واحد وتشابه الألف مع الياء والواو في صفة المدّ موجبتان لحذف الياء والواو التي بعد هذه الهاء إذا كان قبل الهاء حرف ليّن وهذا ما استحسنه سيبويه بكلمة

---

[1] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص61 .

[2] المصدر السابق، ج5، ص61.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص292 ،295.

[4] المصدر ع نفسه، ج4، ص198.

[5] المصدر نفسه، ج4، ص189.

(أحسن)، ولقد استند في استحسانه القراءة بحذف الواو والياء بقوله : « وأحسنُ القراءَتين ﴿ ونزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴾[1]، و﴿ إِنْ تحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ﴾[2]، و﴿ شَرَوْه بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾[3]، و﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾[4]، والإتمام عربيٌّ، ولا تَحْذف الألف في المؤنَّثِ فيَلتبسَ المؤنَّث بالمذكّر»[5]؛ وهو هنا يصف إحدى القراءتين بأنّها أحسن من الأخرى، ويقصد من قرأ بالهاء دون وصلها بالواو أو الياء في (نزّلناه، وعليه، وشروه، وخذوه) والحجة أنَّ هذه الهاء قد سبقت بحرف ليّن .

وأمَّا منعه حذف الألف في المؤنث فهو « يعني أنك لو حذفت الألف لوجب أن تسكن الهاء في الوقف فيقع لبس بين المذكر والمؤنث في الوقف، فيصير ضربته للمؤنث والمذكر »[6]، وهذا سبب لإبقاء هذه الهاء مضمومة في الآيات السابقة؛ حيث تدل على المذكر وعلى الواو أو الياء المحذوفة .

وفصّل سيبويه في هذه المسألة بين الهاء التي قبلها حرف لين واستحسن فيها أن تحرّك ولا توصل بحرف نحو : خذُوه، ونزّلناه، واختار في الهاء التي قبلها ساكن غير الواو والياء والألف أن توصل بالواو نحو : ﴿ مِنْهُو آيات﴾[7]، وأمّا المبرّد فقد اختار حذف هذه الصّلة التي أجازها سيبويه، ولم يفرّق بين حرف ليّن وغيره، ووافقه السيرافي بقوله : وهذا هو الصحيح ؛ وحجّته في ذلك أنَّ أغلب القرَّاء قرؤوا : ﴿مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ﴾[8]، والعلة في هذا كالعلة في حروف اللين، حيث إنَّ الهاء خفيّة، وإذا وصلت بحرف ساكن اجتمعت السواكن[9]، وفي هذا الاجتماع ثقل على اللّسان، وحذف الوصل يغني عن هذا الاستثقال .

---

[1]سورة الإسراء، الآية : 106.

[2]سورة الأعراف، الآية : 176.

[3]سورة يوسف، الآية : 20.

[4]سورة الحاقة، الآية : 30.

[5]سيبويه، الكتاب، ج4، ص189، 190.

[6]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص61.

[7]سيبويه، الكتاب، حاشية المحقق، ج4، ص189.

[8]آل عمران : الآية 07.

[9]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص62.

المطلب العاشر– ترك الياء في الوقف أقيس من إبقائها :

جاء في « باب ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في الوصل ولا يلحقها تنوين »[1]، تبيين سيبويه لموقفه النقدي في هذه المسألة بقوله : « وتركها في الوقف أقيس وأكثر، لأنَّها في هذه الحال، ولأنَّها ياءٌ لا يلحقها التنوينُ على كلّ حال، فشبَّهوها بياء قاضي، لأنها ياءٌ بعد كسرة ساكنة في اسم، وذلك قولك : هذا غلامٌ وأنت تريد : هذا غُلامي وقد أسْقانْ، وأسْقِنْ وأنت تريد : أسْقانِي وأسقِنِي، لأنّ (نِي) اسمٌ »، ويبن أبو سعيد السيرافي أنَّ سيبويه يقصد في ذلك ياء المتكلم، ويحسن فيها أن تحذف من الفعل لأنّها لا تكون إلا وقبلها نون، فالنون تدل عليها ولا لبس فيها، ولذلك كثر في القرآن[2]؛ فنجد أنَّ صاحب الكتاب يستدل في تفسير موقفه بقراءة أبي عمرو فيقول : « وقد قرأ أبو عمرٍو : ﴿فيقولُ رَبِّي أَكْرَمَنْ﴾[3] و﴿رَبِّي أهَانَنْ ﴾[4]على الوقف »[5]، فالنون والياء ليستا الضمير وإنَّما الضمير الياء، والنون وقاية للفعل من الكسر، وإنَّما اصطلح عليها اسم ضمير مجازا لملازمتها الياء؛ ودليل ذلك أنَّنا نستغني عن هذه النون في اسم المفعول بقولنا : (الضَّارِبِي) وشبهه، وأمّا ياء المتكلم فالحذف فيها حسن؛ لأنَّ النون التي قبلها تدل عليها ولا لبس فيها[6]، فإن قال بعضهم إنَّ هناك لبسا في زعم سيبويه إذ إنَّه بيّن موقفه من ترك هذه الياء بأنّه أقيس ومن ثمّ حذفها وألقى حركتها على الحرف الذي قبلها ولم يصرح بها؛ إذ إنّ « قولك : هذا غلامي، لا لبس فيه، وأمّأ قولك : هذا غلامْ فلا يجيزه بعض النحويين لأجل اللبس، وقد أجازه سيبويه، وهو الصحيح؛ لأنَّ الوصل يبيّنه بكسر

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص185.

[2] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص48.

[3] سورة الفجر، الآية : 15.

[4] سورة الفجر، الآية : 16.

[5] سيبويه، الكتاب، ج4، ص186.

[6] ينظر : صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص145.

الميم، واكتفاء بدلالة الحال على ما حذف، وهذا الحذف في هذه الياء إنّما هو على لغة من أسكنها لضعفها بالسكون، فيسهل حذفها لذلك »[1].

ويظهر السيرافي أنَّ : (هذا غلامْ) بتسكين الميم عند الوقف جائز؛ لأنَّ الوصل يبيّنه بكسر الميم أو الياء[2]، وأما الرضي فسعى لإزالة هذا اللبس في شرح الشافية فيقول الرضي : «وإن كانت في اسم فبعض النحويين لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان نحو : غلامْ، كما جاز في المنقوص؛ حذرا من الالتباس، وأجازه سيبويه اعتمادا في إزالة اللبس على حال الوصل...لأنَّها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف، بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره »[3].

ممّا سبق ذكره يظهر لنا بأنَّ سيبويه قد استشهد بالقرآن الكريم وقراءاته في نقده الصوتي، والدليل على ذلك هو أنّه كان يعلّل الكثير من القضايا الصوتيّة التي انتقدها بالاستناد على القرآن والقراءات، وكثيرا ما نجده يسوق في المسألة الواحدة عدّة شواهد قرآنيّة لتبرير موقفه، وإنّما يدلّ ذلك على صلة صاحب الكتاب بالقرآن والقرّاء، واعتبارهما مجتمعين من أهمّ مرجعيّات النقد الصوتي عنده .

---

[1] المصدر نفسه، ج1، ص145، 146.

[2] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص58.

[3] صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، حاشية المحقق، ج1، ص145 .

المبحث الثاني – كلام العرب :

يعدّ كلام العرب المنبع الثاني من منابع النقد الصوتي عند سيبويه بعد القرآن الكريم، ويقصد بكلام العرب : « كلام القبائل العربيّة الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم قبل بعثته– صلى الله عليه وسلّم – وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولّدين وفشوّ اللّحن »[1]، ويعتبر السَّماع الأصل الأوَّل من أصول النَّحو العربي، وهو الكلام المنقول عمَّن يُوثَق في فصاحته، وقد فصَّل بعض علماء اللغة في السّماع، فهذا ابن جنِّي كان يعتدُّ بالكلام المنقول عن الأفراد المُحافِظين على عربيَّة صحيحة وسليقة لغوية خالية من التأثيرات الخارجيَّة، ولا قيمة عنده للمعيار الزماني أو المكاني، فهو يأخذ المرويَّات من عصر الجاهليَّة ومن الذين خالطهم من الأعراب في زمنه، كما أنَّه يقبل الاحتجاج من أهل البادية وأهل الحضر على حدٍّ سواء طالما تحقَّقت فيهم شروط الفصاحة والمحافظة على الموروث اللغوي.[2]

والنماذج اللغويّة التي استعملها سيبويه تدلّ على محاولته تقديم النموذج الموثوق به في عصره وفي المنطقة المحيطة ببلدته (البصرة)، فأورد منها ما سمعه بنفسه، ولقد روى أكثرها عن أستاذه الخليل، الذي رأينا أنه بقي مدة طويلة في قبائل العرب المعتمدة في نجد والحجاز وتهامة يجمع المادة اللغوية من العرب، ثم إنّ سيبويه في كتابته عن العرب قام بعملية انتقاء معتمدا فيها على آراء الخليل وابن أبي إسحاق ويونس، وأبي الخطاب الأخفش الكبير، وعلى آرائه الشخصية[3]، وشمل اعتماد صاحب الكتاب على كلام العرب _في نقده الصوتي_ على عنصرين هامّين: أحدهما لغات العرب، والآخر الشعر، وتفصيل ذلك ك ما يلي :

---

[1] خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، دط، دت، ص71 .

[2] ينظر : فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، دط، 1969، ص257.

[3] محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008، ص85.

المطلب الأول – لغات العرب :

لقد احتجَّ علماء العربية بكلام القبائل التي عرفت بفصاحتها وأول هذه اللغات لغة قريش؛ ويبيّن أبو علي الفارسي في كتابه الصاحبي في فقه اللغة ذلك بقوله : أجمع علماؤنا بكلام العرب والروّاة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيّامهم ومحالهم أنَّ قريشا أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة. وذلك أنّ الله– جلَّ ثناؤه– اختارهم من بين جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبيَّ الرحمة محمدا– صلى اللّه عليه وسلّم– وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنّك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ولا عجرفية قيس ولا كشكشة أسد ولا كسكسة ربيعة ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس[1]، فلغة قريش كانت من أجود لغات العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق بها طلبا للخفّة، وأحسنها مسموعاً وإبانة عمّا في نفس المتكلّم[2].

وسئل أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ) عما سماه عربيا أيدخل فيه جميع كلام العرب؟ فقال لا، فقال كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ فقال : أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات[3]، ورغم ما تحويه هذه العبارة من دلالات فإنَّ الذي يهمّنا منها هو أنَّ في كلام العرب اختلافات كثيرة، ويرجع ذلك إلى تنوّع اللّهجات الذي تتحكّم فيه عدّة عوامل جغرافية وثقافيّة وسياسيّة وغيرها، والمقياس اللغوي لا يكون إلاّ بعد تحصيل المروي، واستقصاء ما قالته العرب، كما أنَّ النّقد الصوتي عند سيبويه قد نهل من هذه اللّغات ويظهر ذلك في المسائل التاليّة :

---

[1] ينظر: ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون للنشر، ط1، 1997، ص28.

[2] ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989، ص90.

[3] ينظر: شوقي ضيف، المدراس النحوية، ص27، 28.

أولا – الأجود ترك السين دون تصعيد :

يشير سيبويه إلى أنَّ السين تقلب صادا في بعض اللغات، وخصّ بالذّكر (بني العنبر)، وأشار إلى لغتهم عندما كان يظهر موقفه النقدي من هذه الظاهرة الصوتية؛ حيث يقول : « ...فإذا قلت زَقَا أو زَلَقَ لم تغيِّرها، لأنَّها حرف مجهور، ولا تَتصعَّد كما تَصعَّدت الصاد من السين، وهي مهموسة مثلُها، فلم يبلغوا هذا إذْ كان الأعرَبُ الأكثر الأجودُ في كلامهم تَرْكَ السِّين على حالها . وإنَّما يقولها من العرب بنو العَنْبَر»[1]؛ فالسين تقلب صادا في رأي سيبويه إذا كانت بعدها القاف، وهذا لأنَّ القاف تعتمد على الحنك الأعلى لذلك كانت أشدّ استعلاء من غيرها، وأمّا السين فهي مستفلة، فأرادوا تقريب السين المستفلة من القاف المستعلية، فقلبوا السين صادا لأنّها توافق الصاد في المخرج والصفة، وتوافق القاف في الاستعلاء[2].

وإذا قلت : « زَقَا أو زَنُوا لم يغيرها؛ لأنَّها حرف مجهور لا يتصعد وإنَّما تصعدت الصاد من السين وهي مهموسة مثلها؛ فلم يبلغوا هذا إذ كان الأعرب الأجود الأكثر في كلامهم ترك السين على حالها، وإنما يقولها من العرب بنو العنبر يريد أنّ الزاي وهي من مخرج السين إذا كان بعدها قاف لم تقلب صادا كما قلبت السين؛ لأنّ السين والصاد مهموستان فقلب السين صادا على اتفاقهما في المخرج واتفاقهما في الهمس والرخاوة أقوى من قلب الزاي صادا وهما مختلفان في الهمس والجهر وقوله : لأنها حرف مجهور لا يتصعد يريد أنها لا تجعل مطبقة مثل الصاد في الاستعلاء لاختلافهما في الجهر والهمس، وإنما تصعدت الصاد من السين أي انقلبت منها، والصاد مستعلية فكأنّ السين قد استعلت بهذا الانقلاب، ولم يبلغ من تنافر الزاي والقاف أن يقلبوها صادا على بعد ما بين الصاد والزاي في الجهر والهمس وترك القلب في السين هو الأعرب الأكثر وإنما يقلبها بنو العنبر »[3]، ويبين الفارسي أنَّ هذا الإبدال في هذا

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص480.

[2] ينظر : صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص959.

[3] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص456.

المخرج تختص به السين مع الصاد لتقريبها من القاف، فلا تبدل التاء مع الطاء، والتاء مع الظاء، والذال مع الظاء تقريبا لهنَّ من القاف؛ وذلك للأسباب الآتية :

1 ـ لأنّهن أبعد من القاف، والسين أقرب إليها، فالظاء والطاء أشد خروجا من الفم، وأما السين والصاد والزاي أشد دخولا فيه وأقرب لمخرج القاف منهنَّ .

2 ـ أنَّ السين مخرج حرف ضُورع به حرفان قريبان من مخرج القاف هما : الزاي، والزاي من مخرج السين، وليس بين القاف والجيم في المخرج إلاّ مخرج واحد هو الكاف، فكما ضورع بما هو من مخرج القاف ما هو من مخرج السين، كذلك ضورع بالسين بإبدالها صادًا لتصعَّد إلى القاف .[1]

وسيبويه يستبعد حدوث المضارعة الصوتية إن جاءت الزاي مكان السين، في نحو قولك: زقا وزلق، لأنّ القاف لم تغير الزاي كونها حرفا مجهورا ولا تتصعّد كما تصعّدت الصاد من السين وهي مهموسة مثلها[2]، أمّا إبدال بني العنبر السين صادا مضارعة للقاف فهي لغة استند عليها في نقده، وإن كان قد بيّن أنَّ الأجود والأعرب والأكثر عنده هو عدم تغيير هذه السين وإبقاؤها على حالها .

ثانيا – لغة البيان في المثلين عربية جيدة :

يذكر سيبويه في « باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا »[3] قضية الإدغام في الفعل المجزوم، ويبيّن أنّ من العرب من لا يدغم في هذا المقام، وهم أهل الحجاز، فيقول : « ودعاهم سكونُ الآخِرِ في المِثْلين أَن بَيَّنَ أهلُ الحجاز في الجزم فقالوا : أُرْدُدْ ولا تَرْدد . وهي اللغة العربيَّةُ القديمة الجيّدة » .[4]

---

[1]ينظر : الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص212.

[2]ينظر: عبد المنعم الناصر، شرح صوتيات سيبويه، ص211.

[3]سيبويه، الكتاب، ج4، ص460.

[4]المصدر نفسه، ج4، ص473.

ويظهر سيبويه موقفه من لغة أهل الحجاز، وينعتها بأنها لغة عربية، ثمَّ يذكر كونها قديمة لها السبق والشرف فهي ليست مستحدثة، وهي في كل هذا جيدة عنده؛ فهي التي نزل بها القرآن، ويعلّل ذلك بأنّ سبب البيان في أُردد ولا تردد هو سكون الآخر، والإدغام إنَّما يكون في المتحرك .

ثم نجده يذكر لغة أخرى هي لغة تميم التي تخالف لغة أهل الحجاز، والفرق بينهما أنَّ بني تميم يأخذون بمبدأ التماس الخفة فيدغمون المثلين المتجاورين، وهذا يتطلب إسكان الأول منهما، فيضطرون لتحريك الآخر هربا من التقاء الساكنين؛ إذ «لا يخلو التقاء الساكنين من حذف إحديهما أو تحريكه وهو الأصل؛ لأنَّه أقل إخلالا بالكلمة، ولذلك لا يعدل إليه إلا بعد تعذّره بوجه ما»[1].

وأمّا ما يقوله أهل الحجاز فهم يلتزمون بالقاعدة النحوية التي تفرض جزم آخر الفعل إن جاء بصيغة الأمر، أو لغير ذلك من قوانين النحو مثل جزاء الشرط وجوابه، كقولهم : إن تستعدد اليوم استعدد[2]، ويقول عنهم سيبويه : « ولكنَّ بني تميم أدغموا ولم يشبِّهوها بِرَدَدتُّ، لأنّه يدركها التثنيةُ، والنون الخفيفة والثقيلة، والألف واللام وألف الوصل، فتُحَرّك لهنَّ »[3]، ثمَّ نجده يوجه قول بني تميم دون أن يعقب مبينا أنَّ (أُرْدُدْ)[4]يثنى ويجمع، وتدخله النون الثقيلة والخفيفة، والألف واللام، وألف الوصل؛ فتقول : رُدّا في المثنّى، ورُدُّوا في الجمع، ورُدَّنْ مع الخفيفة، ورُدَنَّ مع الثقيلة، ورُدَّ الباب مع الألف واللام، ومع « ألف الوصل في قولك : اردد ابنك ولا تردد ابنتك »[5]، بخلاف (رددت) الذي لا يصله من الحركة شيء .

[1] السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج3 ، ص408 .

[2] ينظر : عبد المنعم الناصر ، شرح صوتيات سيبويه، ص218 .

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص473.

[4] صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3،ص941 .

[5] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص447.

ثالثا – ضعف الإمالة فيما لا تلزمه الكسرة :

يذكر صاحب الكتاب في « باب ما تمال فيه الألفات »[1] أحكام إمالة الألف فيما كانت فيه الكسرة غير لازمة حيث يقول : « وممَّا يميلون ألفه قولهم : مررتُ ببابه، وأخذتُ مِن ماله. هذا في موضع الجرّ وشبّهوه بفاعلٍ نحو كاتبٍ وساجِدٍ . والإمالة في هذا أضعفُ لأنّ الكسرة لا تَلزم »[2]، وهو يبين أنَّ إمالة الألف في نحو (مررت ببابه وأخذت من ماله) تضعف؛ لأنَّ كسرة الباء واللام شبهت بكسرة عين فاعل اللازمة والتي تقوى فيها الإمالة، وأمّا كسرة (بابه، وماله) تزول في الرفع والنصب[3].

ثم يتحدث عن موضع آخر تضعف فيه الإمالة، وذلك قولهم : « رأيت زَيدا، فأمالوا كما فعلوا ذلك بغَيْلانَ . والإمالةُ في زَيْد أضعفُ، لأنّه يدخله الرفع »[4]، وهذا يشبه الحكم النقدي الذي سبق ذكره في (مررتُ ببابهِ وأخذتُ من مالهِ)، والفرق بينهما أنّ الأوّل يتعلق بالحركة، والثاني يتعلق بألف (زيدٍ) التي لا تثبت إلا في النصب الذي يعتبر عارضا غير لازم وما الإمالة فيه إلاّ من أجل الياء، وشبّهوه بألف (غيلان) اللازمة، كما شبهوا كسرة (بابه، وماله) بكسرة (فاعل) .

ونجد أنَّ صاحب الكتاب يتحدَّث عن موقفه النقدي من الضعف الحاصل في الإمالة فيما ذكرناه سابقا بالاستناد إلى أقوال العرب وأقيستهم؛ فهو كثير الإشارة إليهم بقوله : (أمالوا، ويميلون، وقولهم)، وفي هذا دلالة على أنَّ كلام العرب من أهم الدعائم التي يتأسس عليها النقد عنده .

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص117.

[2] المصدر نفسه، ج4، ص122، 123.

[3] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص499.

[4] سيبويه، الكتاب، ج4، ص122، 123.

رابعا– امتناع الإمالة في الحروف المستعلية :

جاء في « باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملْتَها فيما مضى »[1]سبعة حروف تمنعها الإمالة إذا كان واحد منها قبل الألف، وهي : « الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، إذا كان حرفٌ منها قبل الألف والألفُ تليه . وذلك قولك : قَاعِدٌ، وغَائِبٌ، وخَامِدٌ، وصَاعِدٌ، وطَائِفٌ، وضَامِنٌ، وظَالم » .[2]

ويبيّن صاحب الكتاب أنَّ سبب منع هذه الحروف الإمالة؛ لأنّها مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف كذلك في الاستعلاء إذا خرجت من موضعها، فهما بذلك متقاربان؛ فكما كان رفع اللسان من موضع واحد أخفَّ عليهم فيلجؤون إلى قلب أحدهما إلى الآخر ويدغمونه فيه ليكون اللفظ على وجه واحد؛ كان هذا مثله في أن يكون اللفظ من وجه واحد في الاستعلاء.[3]

ثم نجد سيبويه يصف من أمال هذه الألفات التي قبلها هذه الحروف السبعة المستعلية بأنّه « لا يؤخَذ بلغته . وكذلك إذا كان الحرفُ من هذه الحروف بعد ألف تليها، وذلك قولك : نَاقدٌ، وعَاطِسٌ، وعاصمٌ، وعاضدٌ، وعاظِلٌ، وناخِلٌ، وواغِلٌ ... وكذلك إن كانت بعد الألف بحرف، وذلك قولك : نافِخٌ، ونابغٌ، ونافِقٌ، وشَاحِطٌ، وعَالِطٌ، وناهِضٌ، وناشِطٌ ...واعلم أن هذه الألِفات لا يُميلها أحدٌ إلّا من لا يؤخذ بلغته؛ لأنَّها إذا كانت ممّا يُنصَب في غير هذه الحروف لزمها النصب، فلم يفارقها في هذه الحروف إذْ كان يدخُلها مع غير هذه الحروف، وكذلك إن كان شيء منها بعد الألف بحرفين، وذلك قولك : مَنَّاشِيط ومَنَافيخُ، ومَعالِيقُ ومَقَارِيضُ، ومَوَاعِيظُ ومَبَالِيغُ »[4]. ولا شكّ أنّ صاحب الكتاب قد أشار هنا إلى المواضع التي تكون فيها هذه الحروف في الكلمة، وموقع الألف منها؛ فهي إن كانت قبله أو بعده مباشرة، أو بعده

---

[1]المصدر السابق، ج4، ص128.

[2]المصدر نفسه، ج4، ص128.

[3]ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص129. والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص506. والفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج4، ص183 .

[4]سيبويه، الكتاب، ج4، ص129.

وبينهما حرف، أو بعده وبينهما حرفان، فلا إمالة فيها عند سيبويه ولقد بيَن أنّ من قال بإمالتها لا يؤخذ بلغته .

خامسا – لغات العرب في الوقف على الهمز :

يذكر سيبويه أنَّ من العرب من يستحسنون إظهار الهمزة وتبيينها، فيقول : « واعلم أنَّ ناساً من العرب كثيرًا يُلقُون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأَسَدٍ، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أَبينُ لها إذا وَلِيتْ صوتاً، والساكنُ لا تَرفع لسانك عنه بصوت لو رفعتَ بصوتٍ حرَّكته، فلمّا كانت الهمزة أبعدَ الحروف وأَخْفاها في الوقف حرّكُوا ما قبلها ليكون أبينَ لها . وذلك قولهم : هو الوثُؤْ، ومِنَ الوَثِىءْ »[1]، وسيبويه هنا يبيّن أنَّ هذه لغة سمعها من تميم وأسد، وهي لغة منتشرة وكثيرة؛ « فهؤلاء من العرب خالفوا بين ما كان آخره همزة قبلها ساكن وما كان آخره غير همزة، فألقوا الحركات في الهمز على الساكن قبلها ضمة كانت أو فتحة أو كسرة، وسووا بين ما كان أوله مفتوحا أو مضموما أو مكسورا ولم يفعلوا ذلك في غير الهمز ... وإنما فرقوا بين الهمزة وغيرها لأنها تخفى جدا إذا كان قبلها ساكن، فدعاهم ذلك إلى تحريك ما قبلها بأكثر ما يدعو إلى تحريك ما قبل غيرها واستجازوا الردؤ والبطيء وإن لم يكن في الكلام فعل ولا في الأسماء فعل، لأنّ هذا ليس ببناء للكلمة، وإذا وصل تغير»[2]، ويتبيّن من ذلك أنّ غاية هؤلاء هو إظهار الهمز مهما كانت حركة ما قبله .

ويستثني سيبويه ممن يقولون بهذا، « ناسا من بني تميم فيقولون هو الرِّدِىءْ، كرهوا الضمَّة بعد الكسرة، لأنه ليس في الكلام فِعُل، فتَنَكَّبوا هذا اللفظَ لاستنكار هذا في كلامهم»[3]، وهم بذلك يجعلون حركة الثاني كالأولّ وهذا ما يظهر في حركة الهمزة في آخر كلمة (الرديءْ) الساكنة إتباعا لحركة الياء التي قبلها؛ وذلك لكراهيتهم الضمة بعد الكسرة، ولأنّه ليس هناك من الأوزان (فِعُل) بكسر الأول وضمّ الثاني .

[1] المصدر السابق، ج4، ص177.
[2] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص50.
[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص177.

سادسا – استثقال الهمزة بين ألفين :

تقلب الهمزة ياء في خطايا وهي جمع خطيئة، وفي هذه المسألة خلاف كبير بين البصريين والكوفيين، ويوجه سيبويه ذلك بقوله : « وأمَّا خَطَايَا فكأنَّهم قلبوا ياءً أُبدلتْ من آخر خَطَايَا أَلفًا؛ لأنَّ ما قبل آخرها مكسور ... وأبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخرِ ياءً، وفُتِحتْ للأَلف..فلمَّا أَبدلوا من الحرف الآخر أَلفًا استثقلوا همزةً بين أَلفين، لقرب الألفينِ من الهمزة »[1]، ومذهب سيبويه والخليل واحد هنا؛ فخطايا بمنزلة مطايا ودنايا وهي جموع لخطيئة وبريئة ودنيئة، ووزنها فعائل جمعا لفعيلة، بوقوع همزة بعد ألف الجمع، ولمّا كانت الهمزة عارضة فيه، وكانت لام مفرده أصلها همزة، فذهب سيبويه إلى قلب الهمزة العارضة ياءً، ويخالفه الخليل بالقلب المكاني فيجعل الياء موضع الهمزة، والهمزة موضع الياء .

ويشترك سيبويه مع الخليل في أصل خطايا عندهما فهي : (خطايئ) بياء مكسورة هي ياء (خطيئة) تليها همزة تعتبر لامها، وعند سيبويه تبدل الياء المكسورة همزة لوقوعها بعد ألف الجمع كإبدالها في (صحائف)، فتصير (خطائِئ) بهمزتين : الأولى مبدلة من الياء، والثانية لام الكلمة، ثم أبدلت هذه الهمزة الثانية ياءً؛ لأنَّ الهمزة المتطرفة بعد همزة تقلب ياءً مطلقًا، وهي أولى بعد المكسور، لتصير (خطايِئ)، وأمَّا الخليل فيختصر كل ما قام به سيبويه بتقديم الهمزة على الياء فتصير (خطائِي)، ويتفقان في باقي الخطوات، وذلك بقلب كسرة الهمزة الأولى فتحة تخفيفا لتصبح (خطائَي)، ثم تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتصبح (خطاءا) بألفين بينهما همزة، ولأنّ الهمزة تشبه الألف، فصارت كأنّها ثلاث ألفات[2].

وذهب الجمهور مع مذهب سيبويه؛« لأنّ الخليل اعترض عليه بأنّهم نطقوا باجتماع الهمزتين، ممّا يدل على صحة مذهب سيبويه، إذ قال بعض العرب : اللَّهُمَّ اغفر لي خطائِئ ـ

[1] المصدر السابق، ج3، ص553.

[2] ينظر : أحمد بن محمد القرشيّ، الخلاف بين سيبويه والخليل في الصوت والبنية ، مجلة أم القرى 19 – 24، ج11، ص27.

بهمزتين ـ على الأصل، وهو شاذ »[1]، ومن الجمهور الذين قالوا بهذا الرأي ابن جني الذي يؤيّد عدم قلب (خطايا) .

ويرى سيبويه أنَّ العرب تستكره توالي هذه المتشابهات، ولقد عبَّر عن هذا بكلمة (استثقلوا)، فيلجؤون إلى إبدال الهمزة ياءً لتصير (خطايا)، ولم تكن (خطاوا) بالواو لأنَّ الياء أخفُّ منها، واستدلَّ في الإبدال على من يحقق الهمز من العرب قائلا : « ألا ترى أَنَّ ناسًا يُحقِّقون الهمزة، فإذا صارت بين ألفينِ خَفَّفُوا، وذلك قولك : كِساءَانِ، ورأَيتُ كِسَاءً، وأَصبتُ هنَاءً، فيخفّفون كما يخفّفون إذا التقت الهمزتان؛ لأنّ الألف أقربُ الحروف الى الهمزة »[2].

وردَّ المبرّد على سيبويه في هذا الاستدلال بقوله : « وهذا نقض لقوله في غير هذا الموضع، وخطأ فاحش، وذلك لأنَّهم إنَّما خفّفوا فيما زعم لأنّ الهمزة المخففة قريبة من الألف، ففرّوا من وقوعها مع ألفين، وكان بمنزلة اجتماع ثلاث ألفات، فهم إذا خفَّفوا قرَّبوها من الألف بأكثر من قربها وهي محققة، فإنَّما تقرَّبوا ممّا يكرهون، فهذا من أكبر الغلط »[3]، وردَّ عليه أحمد بن ولاَّد بأنَّ مقصود سيبويه من تقريب الهمزة من الألف يعني في الموضع؛ لأنّهما من حروف الحلق لا في الشدّة والثقل، كما أنَّ تقريبها من الألف ليس مما يستثقل لأنّهم إنّما يقربونها من حرف يدانيها في المخرج، وهو ألين منها[4]، وعلى هذا فإنَّ رأي سيبويه هو المرجح؛ وذلك أنَّ مقصد استدلاله في هذا الموضع هو أنّ العرب تلجأ إلى تغيير الحروف المتشابهة هروبا من الاستثقال وذلك في خطايا، كما كان الاستثقال في التقاء الهمزتين في (كساء، وكساءان) عند أهل التحقيق .

---

[1] خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، دار الفكر، دمشق، دط، دت، ج2، ص371 .

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص553.

[3] ابن ولّاد، الانتصار، ص237.

[4] ينظر : المصدر نفسه، ص238.

سابعا- كراهة التقاء همزتين :

يستدل سيبويه في هذه المسألة كذلك بلغات العرب؛ وهذا لأنَّ « من العرب ناسٌ يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاءَ همزتين ففصلوا، كما قالوا: اخْشَيْنانّ ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضَاعَفة »[1]، وقياسهم في إدخال هذه الألف هو على إدخال الألف بين النونات كما في : (اخشيانّ)، ثم نجده يستدل ببيت لذي الرمة يقول فيه : [2]

فيا ظَبْيَـةَ الوَعْسَـاء بين جُلَاجِـلٍ وبيـن النَّقَا آأنْت أمْ أُمُّ سالـم[3]

ففي البيت الذي استشهد به سيبويه إدخالٌ للألف بين الهمزتين في (أأنت)، وذلك كراهية اجتماعها، ثمَّ يعلق سيبويه عليهم بقوله : « هؤلاء أهل التحقيق، وأمّا أهل الحجاز فمنهم من يقول : آإنّك وآأنْت، وهي التي يَختار أبو عمرو، وذلك لأنهم يخفّفون الهمزة كما يخفّف بنو تميم في اجتماع الهمزتين، فكرهوا التقاء الهمزة والذي هو بين بين، فأدخلوا الألف كما أدخلتْه بنو تميم في التحقيق، ومنهم من يقول : إنَّ بني تميم الذين يُدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفًا، وأمَّا الذين لا يخفّفون الهمزة فيحقّقونهما جميعًا ولا يُدخلون بينهما ألفًا، وإن جاءت ألفُ الاستفهام وليس قبلها شيءٌ لم يكن من تحقيقها بُدٌّ وخفَّفوا الثانية على لغتهم ».[4] فهو يعني أنَّ لغة أهل الحجاز بإدخال ألف بين الهمزتين لئلا تلتقي همزتان ثم يلينون الثانية، وأمَّا بنو تميم فقد لينوا الثانية من غير إدخال ألف بينهما إذ كانت همزة بين بين كالهمزة في النية[5]، وعبَّر سيبويه عن استكراه أهل الحجاز لالتقاء همزة الاستفهام مع التي هي بين بين؛ لأنَّ التخفيف

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص551.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص284.

[3] والوعساء رملة لينة ، وجلاجل موضع بعينه ، ويروى بالحاء غير معجمة ، والنقاء الكثيب من الرمل ، وأراد شدة تقارب الشبه بين الظبية والمرأة فالاستفهام استفهام شاك مبالغة في التشبيه. سيبويه، الكتاب، ج3، ص551.

[4] المصدر نفسه، ج3، ص551.

[5] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص287، 288.

الذي يميلون إليه يدعوهم لإدخال ألف بين الهمزتين هروبا من التحقيق المستثقل عندهم عند التقاء الهمزتين .

المطلب الثاني – الشعر :

كان الشعر ثانيَ الأسس التي ارتكز عليها سيبويه رغم ما قد يكتنفه من عيوب وأخطاء، ولقد أورد الفيروزأبادي قولا ينقد فيه شعر النابغة وبشر بن أبي حازم لأنَّ أقوى الشعر: « ما خالف قوافيه، برفع بيت وجر آخر، وقلت قصيدة لهم بلا إقواء »[1]، وقد يكون الفيروزأبادي مغاليا في ادعائه قلة القصائد الخالية من الإقواء في شعر النابغة وبشر بن أبي حازم وكلامه يشير إلى أنّ الخطأ النحوي كان يقع في شعر الفحول كذلك إلاّ أنَّ الشعر بعيوبه، والشعراء بسقطاتهم لم يمنعا النحويين واللغويين من الاستشهاد به وعدّه أصلا من أصول السّماع والقياس، وهذا ما نثبته من تأثير الشعر في التفكير اللغوي عند سيبويه في تقعيده للقواعد اللغوية لأنَّ الشعر قد فتح بابا للترجيح والتوجيه بالاعتماد على أوجه الاستدلال والقياس، ومدى انسجام المروي والمسموع من الشعر مع القرآن والحديث وكلام العرب المنثور، إذ لا تسليم للرواية مطلقا إذا خالفت الأصول أو تجاوزت الثوابت، ويظهر اعتماد سيبويه على الشعر كأساس من أسس الممارسة النقديّة في ما يلي:

أولا – حسن إخفاء الهاء في الحاء :

يتحدث سيبويه عن الإدغام في حروف الحلق مبيّنا ضعفه فيها؛ لأنّها ليست أصلا للإدغام، لكنّه يبين أنَّ التقاء الحاءين أخفُّ في الكلام من التقاء العينين؛ لأنَّ المهموس أخفّ من المجهور[2]، ويقول سيبويه : « فكلُّ هذا يباعدُ العينَ من الإدغام، إذ كانت هي والهاءُ من حروف الحَلْق، ومثّل ذلك : اجبَهْ عنَبَهُ في الإدغام والبيان، وإذا أردت الإدغام حوّلت العين

---

[1] الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقشوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005، ج1، ص327.

[2] ينظر : سيبويه، الكتاب، ج4، ص450.

حاء ثم أدغمت الهاءَ فيها فصارتا حاءيْن . والبيانُ أحسنُ»[1]، فالهاء هنا لا تدغم في العين إلاَّ إذا قلبناها حاء وأدغمناها في الهاء مراعاة لمبدأ الخفة الذي ذكرنا أنّه لا يكون في العين رغم أنهما من المخرج نفسه، ولقد استحسن الإدغام في (اجَبْه عِنَبَهُ) لكنَّه بيّن أنَّ البيان أحسن عنده، ثم نجده يستدل في توضيح هذا الإدغام بالسماع من قول العرب من بني تميم : « مَحُّمْ، يريدون : مَعَهُمْ، ومَحَّاؤُلَاءِ، يريدون : معَ هؤلاء »[2]، وهنا يظهر ثقل النطق بين حروف الحلق، ويظهر التنافر جليًّا بين الهاء والعين لما فيهما من اختلاف في الهمس والجهر، والشدة والرخاوة، فطلبوا حرفا متوسطا بينهما هو الحاء، فقلبوا إليه لأنّه من مخرجهما، ويوافق الهاء في الهمس والرخاوة .

ويضيف على استشهاده لهذا الإدغام بلغة تميم بيتا يقول فيه الراجز:

كَـأَنَّهَا بَعـدَ كـلال الزّاجـر ومسحيَ مـرّ عقـاب كاسـر[3]

والشاهد في البيت أنّهم يريدون : ومَسحِه؛ وذلك بإخفاء الهاء عند الحاء، وهذا ما عابه النحويّون على سيبويه في استشهاده بهذا البيت؛ إذ لا إدغام فيه؛ فيقول أبو الحسن الأخفش : لا يجوز الإدغام في مسحه؛ ولكنَّ الإخفاء جائز[4]، ويؤكّد السيرافي ذلك بقوله : « أما إدغام الهاء في الحاء إذا كانت قبلها بأن تقلبها حاء وإدغام الحاء فيها إذا كانت بعد الحاء بأن تقلب حاء فصحيح قد ذكرناه وأما الاستشهاد بهذا الشعر فسهو أو غلط؛ لأنّ الإدغام لا يصح في البيت من أجل اجتماع الساكنين لأنّ السين ساكنة، والحرف الأوَّل من المدغم، وهو الحاء الأولى بعد السين ساكن أيضا، ولا يدغم حرف بعد ساكن في مثله إلا أن يكون الساكن من حروف المد واللين نحو دابة وأصم وثمود الثوب، ويبطله أيضا أنّ الإدغام فيه يكسر البيت

---

[1] المصدر السابق، ج4، ص450.

[2] المصدر نفسه، ج4، ص450.

[3] يذكر ناقة كأنّها بعد سير طويل وكلال الزاجر لها ليستحثها على السير، عقاب كسرت جناحيها وقبضتهما عند انقضاضها. والمسح هنا عبارة عن ذرع الأرض بالسير. ينظر: سيبويه، الكتاب، حاشية المحقق، ج4، ص450.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص450. والفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص177 .

ويبطله أيضا أنه قال : ومما أدغمت العرب الهاء فيه في الحاء وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ الحاء قبل الهاء في الكلمة فكيف يدغم الثاني في الأول » .[1]

ولقد أثار الاستشهاد بهذا البيت انتباه المبرّد فردّ معقبا عليه بقوله : وهذا خطأ، لا يجوز إدغامه، لأنّ السين ساكنة، وكيف تسكن الحاء بعدها، فهذا من الخطأ الفاحش، ولكنَّ الإخفاء حسن ، ولكنَّ ابن ولّاد ردَّ عليه ذلك بقوله : إنّما جاز التقاءُ الساكنين في هذا البيت على ضعفه، لأنَّه لا يلزم الإدغام، ثم نجد أحمد بن ولّاد يقدم وجهين يعلّل فيهما رأيه[2]:

1 ـ أحدهما : قد تكون الهاء في موضع لا تدغم فيه الحاء؛ لأنّ الهاء ليست من الكلمة بل هي كناية، فقد تضيف هذا الاسم إلى الكاف المضمرة والاسم الظاهر وقد لا تضيفها .

2 ـ الثاني : أنّ هذا الإدغام وضع استحسانا من قائله في لغته لا على أنّه لازم في اللغات، واجتماع الساكنين هنا كاجتماعه في الوقف إلاّ أنّه وصَلَ فتركه على حاله في الوقف، ومن هاهنا صار قبيحا .

ويبيّن الرمّاني عدم جواز الإدغام في البيت من ثلاثة أوجه [3]:

1 ـ انكسار الشعر لو أدغمنا .

2 ـ امتناع الإدغام لأنَّ الذي قبل الأوّل ساكن ليس بحرف مد أو لين .

3 ـأنَّ الحاء لا تدغم في الهاء، وإنّما يكون فيها الإخفاء .

ولقد أعطى ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) العذر لسيبويه أنّه لم يرد باستدلاله بالبيت الإدغام بل أراد الإخفاء لأنّه قريب من الإدغام، فجعله إدغاما[4].

---

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص419.

[2] ينظر : ابن ولّاد، الانتصار، ص269.

[3] ينظر : الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، حاشية المحقق، ج5، ص177.

[4] ينظر : ابن جني، سر صناعة، ج1، ص58 . والمحتسب ج1، ص62.

ثانيا– زعم الشعراء الإبدال للضرورة :

يتحدث سيبويه عن الضرورات الشعرية؛ حيث يضطرّ الشاعر إلى إبدال الحروف بعضها مكان بعض؛ وهذا استكراه للوقوف على حرف لا يحسن الوقوف عنده، ولقد استدل صاحب الكتاب ببيت نسبه لرجل من بني يشكر يقول فيه[1] :

لهـا أشـاريـرُ منْ لَحْـمٍ تُتَمِّرُهُ مـن الثَّعـالِـي ووَخْـزٌ مـن أَرانِـيهَا

ويبيّن سيبويه أنَّ الشاعر قد زعم أنّه اضطر لإبدال الياء مكان الباء في قوله (الثعالي) والتي أصلها (الثعالب)، كما فعل في (الأراني) والتي أصلها (الأرانب)، ويريد بذكر هذا الشاهد كي لا يُتَوهّم أنّ ما فيه من باب الترخيم وأنّ الياء قد زيدت للعوض؛ لأنَّ الترخيم مبني على التخفيف ولو عوّضنا فيه لنقل من الخفة إلى الثقل، والأمر هنا إنّما هو إبدال للضرورة الشعرية فحسب؛ لأنَّ الوزن يقتضي إسكان هاتين الياءين [2].

كما يستدل ببيت آخر يقول فيه الشاعر:

ومَنْهَـلٍ ليـس لـه حَـوازِقُ ولِـضَفادِي جَـمِّـهِ نـقَـانـِقُ[3]

ويعلّق سيبويه على استكراه الشاعر لهذا الوقف بقوله : « وإنما أراد ضفادع، فلما اضطُرَّ إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفًا لا يَدخله الوقفُ في هذا الموضع، فأبدل مكانَه حرفا يوقَفُ في الجرّ والرفع . وليس هذا لأنَّه حَذف شيئًا فجعل الياء عوضًا منه؛ لو كان

[1]عزاه سيبويه لرجل من بني يشكر ، وقيل أنه مصنوع لخلف الأحمر، والأشاريرِ: جمع إشرارة، وهي قطعة من اللحم تتمّر؛ أي تجفف للادّخار. ينظر: سيبويه، الكتاب، حاشية المحقق، ج4، ص450.

[2]ينظر: المصدر نفسه، حاشية المحقق، ج2، ص273 .

[3]الشاهد فيه إبدال الياء من العين في الضفادع ضرورة وعلته كعلة الذي قبله والمنهل المورد ، والحوازق الجماعات، واحدتها حزيقة فجمعها جمع فاعلة كأن واحدتها حازفة؛ لأن الجمع قد يبني على غير واحده أي هو منهل مقفر لا وارد له ، والجمّ جمع جمّة، وهي معظم الماء ومجتمعه ، والنقانق أصوات الضفادع، واحدتها نقنقة. المصدر نفسه، ج2، ص273.

ذلك لَعوَّضتَ حارثًا الياء حيث حذفتَ الثاء وجعلتَ البقيَّةَ بمنزلة اسم يَتصرّف في الكلام على ثلاثة أحرف، وذلك حين قلت يا حارُ »[1].

ويظهر أنَّ الشعراء قد يضطرّون إلى الإبدال بين الحروف إذا لم تكن مناسبة لموضع الوقف، ويزعمون أنَّ ذلك إصلاحٌ للوزن، وأمّا سيبويه فيبين أنَّ ذلك إنّما هو إبدال في البيتين ليس حذف للترخيم وجعل الياء عوضا عن المحذوف؛ لأنّه لم يسمع : (يا حاري) بتعويض الثاء التي ذهبت للمنادى المرخّم من (حارث)، واضطرار من الشاعر عند الوقف أن يبدل مكان الحرف الذي يكره الوقوف عليه حرفا آخر يوقف عليه في الرفع والجر، وكلّ ذلك من الضرورات الشعرية إصلاحا للوزن .

ثالثا– استحسان الترخيم في الشعر :

ثم يتحدث عن ترخيم الأسماء التي استعملتها العرب كثيرا في أشعارها كحارث وعامر ومالك، حيث يقول سيبويه : « واعلم أنّ الأسماء التي ليس في أواخرها هاءٌ لا يُحذف منها أكثرُ، لأنَّهم كرهوا أن يُخِلُّوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يَتَغيَّر في الوصل ولا يزول، وإنْ حذفتَ فحسنٌ . وليس الحذف لشيءٍ من هذه الأسماء أَلزمَ منه لحارثٍ ومالك وعامر، وذلك لأنَّهم استعملوها كثيراً في الشعر، وأكثَرُوا التسميةَ بها للرجال »[2].

ثم نجده يستدل في قوله بأبيات من الشعر، كقول المهلهل بن ربيعة [3]:

يا حارِ لا تَجْهَلْ على أَشْياخِنا   إنــّا ذَوُو السَّــوْراتِ والأَحْــلامِ

---

[1] المصدر السابق، ج2، ص274 .

[2] ومعناه: أنّ الجهل: الحمق، والسورة بالفتح: الحدّة والخفّة عند الغضب، وهو يبيّن أنَّ فيهم إباء وحدة عند الغضب، وفيهم الحلم والرزانة عند الرضا. ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص251.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص22.

ويظهر في هذا البيت ترخيم (حارث) بنزع الثاء منها؛ لأنّه اسم علم كثر استعماله، ولهذا فقد استحسن سيبويه ترخيم مثل هذه الأسماء مراعاة لمبدأ الكثرة، كما أنَّ صاحب الكتاب استشهد لذلك ببيت المهلهل لإظهار هذا الحسن .

رابعا– جواز حذف الوصل من الهاء في الشعر :

يذهب سيبويه إلى أنّه يجب أن توصل الهاء التي قبلها حركة، كما تثبت الألف في التأنيث، ولا يجوز حذفها إلاَّ إذا اضطرَّ الشاعر إلى ذلك، وهذا قياسا على حذف الشاعر للضرورة ياء (الأيدي) في قوله :

فَطِـرْتُ بِمُنْصُـلِي فـي يَعْمَـلاَتٍ   دَوامِـى الأَيْـدِ يـخبِطْـنَ السَّرِيحَـا [1]

ويظهر سيبويه أنّ حذف هذه الصلة لا يكون إلا إذا اضطرَّ الشاعر لذلك؛ لأنَّ الأولى إثباتها حيث يقول : « وهذه أجدرُ أن تحذف في الشعر لأنَّها قد تحذف في مواضع من الكلام، وهي المواضع التي ذكرتُ لك في حروف اللِّين نحو : عليه، واليهِ، والساكن نحو مِنْهُ . ولو أثبتوا لكَان أصلًا وكلامًا حسنًا من كلامهم، فإذا حذفوها على هذه الحال كانت في الشعر في تلك المواضع أَجْدَرَ أن تحذف؛ إذْ حُذِفتْ مما لا يُحذف منه في الكلام على حال »[2].

فإن قيل لما كان هذا في الشعر أجدر، قلنا إنّ للشعر ضرورات تمكن الشاعر من استعمالها للترنّم وإصلاح البيت؛ ولأنَّ هذه الصلة « قد تحذف في الكلام من : عليه ومنه، ولا تحذف من : هي وهو لأن الياء والواو مع الهاء التي قبلهما هما الاسم، ولأنّ الواو والياء في هو وهي يوقف عليهما وليس ذلك في ضربته ولا مررت به وكذلك ضعّف الوصل فقال : الهاء

---

[1]يقول : إنَّه قام بسيفه مسرعا إلى نوق فعقرهنّ ودميت أيديهن فخبطن السّيور المشدودة على أرجلهنَّ. الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمان، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص240.

[2]ينظر : سيبويه، الكتاب، ج4، ص190 .

هي هاء الإضمار، الياء التي بعدها مع هذا أضعف لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة»[1]، وأمّا تركها على الأصل في الثبات في غير الشعر فهو ما يستحسنه سيبويه ، ويقول به .

خامسا- تعليل العرب لما استكرهوا عليه :

جاء في باب «ما يحتمل من الشعر»[2] بحث العرب عن العلل لما استكرهوا عليه، يقول سيبويه :« وليس شيء يضْطَرُّون إليه إلا وهمْ يحاولون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأنَّ هذا موضع جُمَلٍ، وسنبيِّن ذلك فيما نَسْتقبِلُ إن شاء الله »[3]، ومعناه أنّ العرب تلجأ للضرورة في مواقع كثيرة من الكلام إلى تكسير القواعد السماعية والقياسية المعروفة، محكمين في ذلك الملكة العقلية والذوق الحسي، فيتحتم عليهم إيجاد أساليب عديدة لتبرير ما قاموا به، ويظهر ذلك في الشعر أكثر منه في الكلام العادي كالزيادة والحذف على غير قياس، والمدّ الزائد، والإبدال، ونقل الحركة وغيرها؛ وهذا لأنّ الشعر يعتبر من المصادر الأساسية التي استمد منها النحويون واللغويون أصولهم وقواعدهم المعياريَّة، ومع ذلك فإنّهم كانوا يتعاملون مع ما شذَّ منها عن معاييرهم وضوابطهم بنوع من التدبّر والتمعّن والتماس العلل حفاظا على هذه اللغة، ويعترض الفارسي على النحويين بما أسموه ضرورة، فعلى الشاعر أن يقول بما له وجه في العربية ولا ضرورة فيه حينئذ، فإن لم يكن ثمة وجه منها ردّ وسميّ باسمه الحقيقي وهو الغلط أو الخطأ ولا داعيَ للتكلف واصطناع الحيل للتخريج .[4]

ويقول الفارسي في كتابه الصاحبي : «وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود »[5]، ولعل موقفه هذا

---

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص62.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص26.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص32.

[4] ابراهيم بن صالح الحندود، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، عد110، 2001، ج1، ص408.

[5] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص469.

يبيّن نزعته النقدية للشعراء فقد ألّف فيهم كتابا سمّاه (ذمّ الخطأ في الشعر)، الذي يستنكر فيه تكسير قواعد اللغة العربية بحجة إصلاح الوزن والقافية .

وختاما لما سبق ذكره من سياقات نقديّة شملت الاستحسان والاستهجان الصوتيين، وكذا المقارنة والموازنة بين اللغات واللهجات العربيّة، وخاصّة لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم في قراءتهم للقرآن أو في حديثهم اليومي، وكذا استشهاد صاحب الكتاب بأبيات من الشعر؛ ما فيه دلالة على اعتماد سيبويه لهذين المبدأين كأساس من أسس النقد الصوتي عنده، والذي يظهر من خلال تحليله للقضايا الصوتية؛ إذ نجده يشفع النقد الصوتي في كثير من الأحيان بشواهد من لهجات العرب كلهجة أهل الحجاز، أو بني تميم، أو بني العنبر، أو أسد مبيّنا قبولهم أو رفضهم الصوتي؛ وأحيانا أخرى نجده يستشهد بأبيات الشّعر من أجل تعليل استحسان أو استهجان صوتيٍّ .

ويلاحظ كذلك استعمال صاحب الكتاب لكلمات وعبارات نقديّة غير منسوبة لشخص ما، أو لهجة معيّنة مثل : كرهوا، وتنكّبوا، ولكراهيتهم، واستثقلوا، ويكرهون؛ ولكنَّ السياق الذي ذكرت فيه والصيغة التي جاءت عليها تدلُّ على أنَّ سيبويه يقصد أنَّ مصدرها هو كلام العرب.

المبحث الثالث – آراء النحويين القدماء وأقوالهم:

كان علماء اللغة والنحو كالمشرعين تماما يرجعون إلى الأصول ويصدرون الأحكام، فيخطئون ويصوبون مستندين في ذلك على علمهم الواسع باللغة العربية، وإلى فهمهم العميق لروحها ومميزاتها وأساليبها، فيميزون بين الصحيح والفاسد ويشيرون إلى كل لفظ مشوب بالعجمة أو باللكنة أو متنافر الحروف إلى ما هناك من العيوب التي تضر الكلام وتحط من قدره[1]، ولقد اعتمد سيبويه اعتمادا كبيرا على آراء سابقيه ومعاصريه كيونس والخليل وأبو الخطاب وهارون وعيسى وأبو العلاء وابن أبي إسحاق والحسن وغيرهم في نقده الصوتي وهذا في المسائل الآتية:

المطلب الأول – الخليل بن أحمد الفراهيدي :

أولا– زعم الخليل في الترخيم :

يتحدث سيبويه عن موقف أستاذه الخليل من قضية ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف حيث يقول : « واعلم أنَّ كلّ اسمٍ على ثلاثة أحرف لا يُحذَف منه شيءٌ إذا لم تكن آخِرَه الهاء. فزعم الخليل رحمه الله أنهم خفَّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرُها الهاء ليَجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة . فإنَّما أرادوا أن يقرّبوا الاسمَ من الثلاثة أو يصيِّروه إليها، وكان غايةَ التخفيف عندهم؛ لأنَّه أخفُّ شيء عندهم في كلامهم ما لم يُنتقص، فكرهوا أن يَحذفوه إذْ صار قُصارهم أن يَنتهوا إليه »[2].

ولقد أجمع علماء البصرة كلهم ومعهم الكسائي وبعض أصحابه من أهل الكوفة في هذه المسألة على أنّ الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف وليس الحرف الثالث منه هاء تأنيث لم يرخم، سواء أكان وسطه متحركا أو ساكنا، كرجل اسمه بكْر أو عمْرو، ويظهر أنَّ سيبويه قد تبع رأي أستاذه الخليل في مسألة منع ترخيم الثلاثي سواء تحرّك وسطه كـ(نجْد)، أوتحرك كـ (عُمَر)؛

---

[1] ينظر: جميل علواش، مناظرات في اللغة والنحو، مركز الحضارة العربيّة، القاهرة، ط1، 2003، ص28.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص255،256 .

لأنَّ الترخيم عندهم فيما زاد على ثلاثة أحرف، كما أنَّ ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط يخرج عن حيّز الأصول؛ إذ إنَّ أكثرها خمسة وأقلّها ثلاثة .

وأجاز علماء الكوفة ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف، وكان أوسطها متحركا كقولنا في حجَر : يا حجَ؛ واحتجّوا بأنَّ في الأسماء ما يكون على حرفين مثل يَد ودَم، وأماَّ بقيّة الكوفيين ومعهم الأخفش فقد أجازوا ذلك أيضا، وحجتهم هي بزعمهم « أنَّ حركة أوسطه قامت مقام الحرف الرابع، كما قامت حركة القاف في سَقَرَ مقام الحرف الرابع من زَينَبَ، ففارق بذلك الثلاثي الساكن الأوسط، كهِنْد، ودِعْد، فيجوز عندهم في (أسَدٍ، ونمِر، وزفَرَ) : يا أسَ، ويا نَمِ، ويا زُفَ »[1]، فحركة الحرف الأوسط التي حلت محل الحرف الرابع، وأنَّ في الأسماء المعربة ما يماثله ويضاهيه مما هو على حرفين هي حجة أصحاب الكوفة .

ويردَّ الفارسي عليهم هذا التعليل؛ لأنّهم احتجوا بما لا يصح القياس عليه في هذا؛ حيث يقول : « لا دلالة لمن أجاز الترخيم في الأسماء الثلاثية بقولهم : (يَدْ، وغَدْ) ونحو ذلك، وذلك أنّ للمعتل نحوًا ليس للصحيح، ألا ترى أنّه قد يحذف منه حتى يصير على حرف نحو : (عِهْ) كلامًا، وقد تحذف في مواضع الحركات لاماتُها، وتختص بأبنية لا تكون في الصحيح، وكما جاز فيه هذه الأشياء التي لم تجز في الصحيح كذلك استجيز فيه أن تكون على حرفين ولم يستجيزوا في غيره من الصحيح في الترخيم، فإذا لم يسغ له ذلك الحذف لما ذكرنا صار حاذفًا له بغير دليل، ولا شيء يعضده من تشبيه ولا قياس، وإذا كان كذلك وضح فساد القول»[2].

وما اعتمده سيبويه مستدلا برأي أستاذه الخليل من تخفيف للأسماء بجعل ما كان على خمسة على أربعة، وما على أربعة على ثلاثة، وما أورده علماء البصرة، وما ردّ به الفارسي على علماء الكوفة لترخيمهم الثلاثي، فيه من قوّة القياس والتعليل ما فيه إذ إنّ المراد من ذلك

---

[1]مصطفى محمود حسين شعبان، اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين، ص441.

[2]المرجع نفسه، ص442 .

هو تخفيف النطق بالأبنية الطويلة، وما التخفيف مما بناؤه على ثلاثة أحرف إلاّ اعتداء عليه؛ لأنَّ أقلَّ الأصول ما كان على ثلاثة أحرف، ولا حجة للتخفيف منها .

ثانيا- قياس قول الخليل في التسميّة :

جاء في « باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد »[1] حديث سيبويه عن التسمية، وذلك أنّك « إن سمّيت رجلاً بالضاد من ضَرَبَ قلت : ضاءٌ، وإن سمّيته بها من ضِرَابِ قلت : ضِيٌّ، وإن سمّيته بها من ضُحَى قلت : ضُوٌّ، وكذلك هذا الباب كلّه . وهذا قياس قول الخليل . ومَنْ خالفه ردّ الحرف الذي يليه »[2]، وما أضيف لمن سمى بالضاد من (ضرب) هو الألف التي من جنس فتحة الضاد، وألف أخرى لتمام الاسم حتى يكون على ثلاثة أحرف، وأمّا الألف فهي لا تتحرّك فوضعت مكانها الهمزة [3].

لقد صرح سيبويه بأنَّ هذا الاستدلال مأخوذ من رأي أستاذه الخليل، وذلك من خلال عبارة (وهذا قياس قول الخليل)، وبّين في آخر حديثه أنَّ هناك من يخالف رأي الخليل فلا يبقي على حرف واحد بل يزيد آخر، وأورد السيرافي في شرحه للكتاب أربعة أقاويل أشار فيها إلى هذا الخلاف بين العلماء في التسمية من (ضرب) نفصلها كالآتي[4] :

1 ـ قول الخليل : الإبقاء على الضاد وحذف جميع الحروف الأخرى مع مدّ حركتها بإضافة ألف، وألف أخرى لتمام الاسم على ثلاثة أحرف، والألف لا تتحرك فوضعت مكانها الهمزة .

2 ـ قول الأخفش : إذا سميناه بالباء من" ضرب" فالضرورة تدعو إلى أن نزيد عليه ما يصيره بمنزلة اسم من الأسماء المعربة، وفى الأسماء المعربة ما يكون على حرفين، ك" دم" و" يد" وأولى ما نرده إليه ما كان في الكلمة التي منها هذه الباء، فترد إليها الضاد فنقول : ضب، ولا

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج3، ص320.
[2]المصدر نفسه، ج3، ص325، 326.
[3]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص81.
[4]ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص82.

نحتاج إلى أن تتكلف أكثر من ذلك؛ لأنّ الضرورة تزول برد الضاد، وهو في ذلك يرد مع الحرف الأول من (ضرب) الحرف الثالث .

3 ـ قول المازني : « أرد أقرب الحروف إليه وهو الراء، فأقول : رب »[1]، قياسا على من حذف منه فاء الفعل، فبقيت عينه ولامه مثل عدة، وزنة .

4 ـ قول أبو العباس المبرد : أرد الحروف كلها فأقول : ضرب .

ثالثا – زعم الخليل فيما كانت فاؤه واوا :

وهذا عندما استدل صاحب الكتاب بقول الخليل في «باب ما كانت الواو فيه أوّلا وكانت فاءً، عن أصل قولهم لكلمة (تَيْقُورٌ) حيث أورد زعمه أنها من الوَقار، كأنه حيث قال، العجاج:

فإن يَكُنْ أَمْسَى البِلَى تَيْقُورِي

أراد : فإن يكن أَمْسَى البِلَى وقارى . وهو فَيْعُولٌ»[2]

والشاهد في البيت الذي استدل به سيبويه هو بدل التاء من الواو في التَّيْقُورِ، وهو فيعول من الوقار، وأصله وَيْقُور فأبدلت التاء من الواو استثقالا لها وكراهية للابتداء بها؛ لأنَّها من أثقل الحروف ولا يطرد بدلها في هذه الحال . ولقد أراد وَقَارِي، وأراد بالبِلَى الكِبَر والشيخوخة، وأصل تَيْقُورِي فَيْعُول من الوقار[3]، فسيبويه بنى وزن (فَيْعول)؛ الذي هو من الوقار على زعم الخليل في (تَيْقور) بإبدال الواو تاءً؛ لثقلها وكراهية الابتداء بها .

ثم يبين صاحب الكتاب أنه « إذا التقت الواوان أوّلاً أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلَّا ذلك، لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مُطَّرداً، إن شئت أبدلت وإن شئت لم تبدل، لم يجعلوا في الواوين إلَّا البدل، لأنهما أثقل من الواو والضمة . فكما اطَّرد البدل

---

[1] المصدر السابق، ج4، ص82.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص333.

[3] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص222.

في المضموم كذلك لزم البدل في هذا، وربما أبدلوا التاء إذا التقت الواوان، كما أبدلوا التاء فيما مضى . وليس ذلك بمطّرد »[1]، وهو هنا يبيّن أنّه قد تمّ البدل في (تَيْقور) كما اطّرد البدل في المبدوء بواوين لثقلهما .

رابعا– زعم الخليل وأبو الخطاب في تخفيف (يَرَى) :

يتفق أهل الحجاز وبنو تميم فيما كان آخره راءً من ناحية ضمّها أو كسرها ويبين سيبويه رأي الخليل فيها بقوله : « فأمّا ما كان آخِره راءً فإِنَّ أهل الحجاز وبني تميم فيه متّفقون، ويَختار بنو تميم فيه لغة أَهل الحجاز كما اتّفقوا في يَرَى، والحجازيّةُ هي اللغة الأُولى القُدْمى، فزعم الخليل : أنّ إجناح الألف أخفُّ عليهم، يعني : الإمالة، ليكون العملُ من وجهٍ واحد، فكرهوا ترك الخفّة وعلموا أنَّهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وأنَّهم إن رفعوا لم يصلوا »[2].

ويبيّن السيرافي أنَّ بني تميم تركوا لغتهم في قولهم : « هذه" حَضَارِ" و" سَفَار" وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء، وذلك أنَّ بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفت الإمالة أكثر من خفتها في غير الراء؛ لأنَّ الراء حرف مكرر والكسرة فيها مكررة، كأنها كسرتان، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضم الراء في منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف، فلذلك اختاروا موافقة أهل الحجاز، كما وافقوهم في (بَرَى)، وبنو تميم من لغتهم تخفيف الهمزة، وأهل الحجاز يخففون فوافقوهم في تخفيف الهمز من" برى"»[3].

ويبيّن الفارسي أنَّ (يَرَى) خففت فيه الهمزة؛ لأنَّ أصله (يَرْأى)، والهمزة إذا خفّفت وكان ما قبلها ساكنًا حذفت وألقيت حركتها على الساكن؛ فصارت (يَرَى)؛ لأنّنا حركنا الراء بحركة الهمزة، وهذا سبب الاتفاق بين بني تميم، وأهل الحجاز [4].

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج4، ص333.

[2]المصدر نفسه، ج3، ص278.

[3]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص44.

[4]ينظر : الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج3، ص 88.

وممّا جاء في الكتاب في موضع آخر ذكر سيبويه لرأي أبي الخطاب في هذه اللغة بقوله : « وحدّثني أبو الخطّاب أنّه سمع من يقول : قد أرآهم، يجيء بالفعل من رأيت على الأصل، من العرب الموثوق بهم »[1]، وذلك قليل لأنَّ العرب أجمعت على تخفيف المضارع من رأيت لكثرة الاستعمال فيقولون (أراه)، ولا يقولون أرآه كما زعم أبو الخطاب .

خامسا– زعم الخليل في إدغام (ردّن) :

يشير سيبويه إلى من يشدّدون الدّال في (ردَّنَ، ومدَّنَ)،« وزعم الخليل أنَّ ناسًا من بكر بن وائل يقولون : رَدَّنَ ومَدَّنَ ورَدَّتُ، جعلوه بمنزلة رَدَّ ومَدَّ، وكذلك جميع المضاعف يجري كما ذكرتُ لك في لغة أهل الحجاز وغيرهم والبكريّينَ »[2]، ونقل هذا الكلام ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو)[3]كذلك، لكنّه لم يعقب عليه، وأمّا أبو سعيد السيرافي وطائفة أخرى من النحويين، فقد نعتوا هذه اللغة بأنَّها رديئة فاشية في عوام أهل بغداد؛ لأنَّهم كرهوا نقض بنية الحرف الذي أدغم في الذي قبله بإدخالهم النون والتاء عليه[4]، ويشير أبو عمر الجرمي إلى سبب ذلك بقوله : «كأنَّهم عندي قدَّرُوا الإدغام قبل دخول النون والتاء »[5]؛ ويكون ذلك بإدغام الحرف الذي يريدون إدغامه ثم يضيفون له النون أو التاء دون أن يغيّروا منه شيئا؛ فهم « يعنون به استصحاب الأصل؛ إذ لم يعتدّوا بالعارض هنا »[6].

وأمَّا الفارسي فاعترض على الخليل هذا الزعم لسببين هما :

1 ـ شذوذ هذه اللغة في الاستعمال؛ لأنَّ هذه اللغة غير شائعة، والدليل قول السيرافي عنها بأنّها رديئة وفاشية في عوام أهل بغداد، وحصر الخليل لها في ناس من بكر بن وائل دون أن يعممها .

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج3، ص546 .

[2]المصدر نفسه، ج3، ص535.

[3]ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص364.

[4]ينظر : سيبويه، الكتاب، ج4، ص268.

[5]الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج4، ص40

[6]مصطفى محمود حسين شعبان، اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين، ص88.

2 ـ شذوذ هذه اللغة في القياس؛ لأنَّ أهل الحجاز إن كانوا قد أظهروا التضعيف في مثل : (اردُدْ) ،و (مَنْ يرتَدِدْ) وهذا النحو، ولم يدغموا مع تعاقب الحركات التي هي للبناء عليها؛ وذلك نحو حركة التقاء الساكنين في : اردُد ابنك، وإلقاء حركة الهمزة في نحو : ظلموا أخاهُ، بدخول النون في نحو رَدَّنَّ، فأَنْ لا يُدغم نحو : حَمَّتْ، وردَّتْ التي لا تصل إليها الحركة على حال من الأحوال أولى بالإظهار[1].

والظاهر أنَّ سيبويه لم يكن إلاَّ ناقلا لقول أستاذه الخليل مستندا عليها في تبيين أحكام الإدغام في الفعل المضعّف؛ إذ لم يعقب عليه، وأمَّا الخليل فهو هنا ناقل لهذا القول مما سمعه أو حكي له من كلام البكريّين، ولا يمكن بأيِّ حال من الأحوال أن ننقده لذلك لأنَّه لم يعقّب عليها استحسانا أو استهجانا، بل من حقِّ الناقد أن ينتقد اللغة في حدِّ ذاتها وليس ناقلها .

سادسا– زعم الخليل في الوقف على الألف والهمزة :

يصف صاحب الكتاب حروف المد واللين، وهي : الواو والياء والألف، « وهذه الحروفُ غيرُ مهموسات، وهى حروف لِينٍ ومدٍّ، ومخَارِجُها متّسعة لهواء الصوت؛ وليس شيء من الحروف أَوسَعَ مَخارِجِ منها؛ ولا أَمَدّ للصَّوتِ؛ فإذا وقَفْتَ عندها لم تَضمَّها بشفَةٍ ولا لسانٍ ولا حَلْقٍ كضمّ غيرها؛ فيهوِي الصوتُ إذا وجد مُتَّسَعاً حتّى ينقطع آخرُه في موضع الهمزة . وإذا تَفَطّنتَ وَجدتَ مَسَّ ذلك . وذلك قولك : ظَلَموا ورَمَوا، وعَمِي وحُبلَى »[2]؛ فهي تختلف عن غيرها من الحروف عند الوقوف عليها، ولا يدخلها روْمٌ ولا إشمام ولا تشديد؛ لأنَّ امتدادها أغنى عن ذلك، لأنَّه لما اتَّسع مخرجها امتدَّ الصوت فيها[3]، ويقول عنها أبو فارس : « إذا وقفت على هذه الحروف، راجِعُ الصوت يتّصل بمخرج الهمز » .[4]

---

[1]ينظر : الفارسي، أبو علي، المسائل العضديات، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت، ص84، 85. والفارسي، أبو علي، التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرهود، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1981، ص6.

[2]سيبويه، الكتاب، ج4، ص176.

[3]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص48 .

[4]الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج4، ص219.

ويشرح الرماني أحكام الوقف على هذه الحروف بأنّ « الذي يجوز في الوقف على حروف المدِّ واللّين السكون، ولا يجوز الإشمام ولا رَوْمُ الحركة، لأنّ هذه الأحرف من جنس الحركات، فلا يقتضي ذلك تعريتها من الحركات بما يجري مجرى التضعيف في الموضع الذي الأصل فيه السكون، بل إجراؤها على الأصل أحقّ بها مع أنّها لما انفردت بهذا الوجه الذي ليس لغيرها من الحروف عوملت بمقتضاه، لأنّه أدل على توفيتها حقَّها وأخفّ فيها، وقد جمع الأمرين من يوفيه الحقّ والخفة في اللفظ . وإنّما ذكر سيبويه المد واللين واتساع المخرج ليبيّن به خاصة هذه الحروف بما ليس لغيرها، وهو الذي اقتضى لها هذا الحكم من الوقف على السكون دون التقريب من الحركة »[1].

ويبيّن سيبويه أنّه من أجل الفصل بين ما كان آخره أحد هذه الأحرف، وبين بقية الأحرف بقوله: « وزعم الخليل أنهم لذلك قالوا : ظَلَموا ورَمَوا؛ فكتبوا بعد الواو ألفاً، وزعم الخليل أنّ بعضهم يقول : رأَيتُ رجُلَأْ فيَهمز؛ وهذه حُبْلَأْ، وتقديرهما : رجُلَعْ وحُبْلَعْ؛ فهمزَ لقرب الألف من الهمزة حيث عَلِمَ أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخفَّ عليهم . وسمعناهم يقولون : هو يَضْرِبُهَأْ؛ فيهمز كل ألف في الوقف كما يستخفُّون في الإدغام؛ فإذا وصلتَ لم يكن هذا؛ لأنَّ أَخذَك في ابتداءِ صوت آخَرَ يَمنع الصوتَ أن يبلغ تلك الغاية في السَّمعْ »[2]، وفي هذا المعنى تأكيد لقول الفارسي بأنَّ راجع الصوت يتّصل بمخرج الهمز؛ لاتساع مخرجها وامتداد الصوت فيها مما يغنيها عن الإشمام والروم والتشديد . وفي مسألة رسم الألف بعد الواو أقوال هي[3] :

1 ـ قول الخليل بإثبات الألف في الخط في قولهم كفروا وظلموا؛ لأنَّ منقطع صوت الواو عند مخرج الألف .

2 ـ قول الأخفش بأنَّ إثبات هذه الألف إنَّما هو للفصل بين واو العطف، وواو الجمع .

---

[1] المصدر السابق، ج4، ص219 .

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص176، 177.

[3] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص48.

3 ـ قول غيرهما : إنّما زادوا الألف ليفصلوا بين ما اتصل به ضمير مفعول وبين ما لم يتصل به كقولك في ضمير المنصوب ظلموهم وظلموكم يكتب بغير ألف، وإذا قلت ظلموا هم فجعلت هم توكيدا للواو، كقولك : قاموا هم، أثبت الألف وكذلك حمل قوله عز وجلَّ : ﴿ لَوْ اسْتَطَعْنا﴾[1] ﴿ وَإِذا كالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[2]، أنَّ (هم) في موضع مفعول؛ لأنَّ الخطَّ في المصحف بغير ألف .

وأما من جعل مكان الألف همزة فلأنّ الهمزة إذا كان قبلها متحرك فهي أبين من الألف، ومعنى قول سيبويه : (همزة واحدة)؛ يريد أنهم لم يشددوا الهمزة كما قالوا في جعفر في الوقف، وكان ذلك أخف عليهم من أن يتكلفوا للوقف إحدى العلامات التي تقدم ذكرها، وشبهوا ذلك بالإدغام؛ لأنَّ الإدغام يقع فيه تغيير الحرف الأول من أجل الحرف الثاني، فتغير علما أنهم يصيرون إلى موضعه، وكذلك غير الألف إلى الهمزة حيث علموا أنهم يصيرون إلى موضع الهمزة، وكان في الهمزة تبيان أتم من تبيان الألف، فإذا وصل بشيء استغنوا عن التغيير وصيروه ألفا[3].

وذكر ابن جني في الخصائص ـ عند حديثه عن شواذ الهمز ـ نوعا من الهمز جاء من غير أصل له، ولا إبدال قياسي[4]، قائلا : « وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في (بَأْز، وسَأْق، وتَأْبَل) ونحو ذلك إنّما هو عن تطرق وصنعة، وليس اعتباطًا هكذا من غير مُسْكة. وذلك أنّه قد ثبت عندنا من عدّة أوجه أنّ الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيرا ما تجريها العرب مجراها فيه، فيصير لجواره إياها كأنّه محرّك بها. فإذا كان كذلك فكأنّ فتحة باء بَازَ إنّما هي في نفس الألف. فالألف لذلك وعلى هذا التنزيل كأنّها محرّكة، وإذا تحرّكت الألف

---

[1]سورة التوبة، الآية : 42.

[2]سورة المطففين، الآية : 03.

[3]ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص48، 49.

[4]ينظر : مصطفى محمود حسين شعبان، اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين، ص62.

انقلبت همزة »[1]، وعلّق عليها السمين الحلبي بقوله : « والظاهر أنّها لغة مطّردة »[2].وهذا الذي ذكره ابن جني والحلبي شبيه بما زعمه الخليل من همز (رَجُلَأْ ، وحُبْلَأْ) .

ويشبه همز هذه الألف هنا قراءة عمرو بين عبيد قوله تعالى : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾[3] بهمز (جانٍّ) هكذا (جَأْنٌّ) حيث تحرّكت الألف لالتقاء الساكنين، فصارت همزة، وهذا الوجه حكاه أبو زيد عن عمرو بن عبيد، وحكى ابن جني في المحتسب عن أبي العباس محمد بن زيد عن أبي عثمان عن أبي زيد، قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ قال أبو زيد : فظننته قد لحن إلى أن سمعت العرب تقول : دَأْبَّةً وَمَأْدَّةً وَشَأْبَّةً [4]، وأمّا الفارسي فرفض ذلك لعدم شيوعه ولم يقس عليه، ولقد نقل لذلك قولا للمازني ذكره أبو العباس المبرد يقول فيه : « قلت أنا لأبي عثمان : أتقيسُ هذَا ؟ فقال : لا، ولا أقبله »[5] وعقّب أبو علي الفارسي على ذلك بقوله : « والقول فيه ما قال أبو عثمان »[6].

ونجد أبا عليٍّ الفارسي يذكر في موضع آخر زعم الخليل الذي أورده سيبويه في الكتاب من همز (رجُلَأ، وحَبلأ)، وهذا لإثبات وجود هذا الهمز، ثمَّ يجيب بأنَّ هذه اللغة التي حكاها سيبويه أقوى في الاستعمال والقياس من قولهم (دَأَبَّةً) ونحوها؛ لأنّه موضع وقف، والحرف الموقوف عليه تلحقه ضروب من التغيير لا تلحق في الإدراج، وليس حرف اللين في (دَابَّة)

[1]ابن جني، الخصائص، ج3، ص147.

[2]السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، القاهرة، دط، دت، ج1، ص75.

[3]سورة الرحمان، الآية : 39.

[4]ينظر : ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح الشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط، 1999، ص47.

[5]الفارسي، أبو علي، المسائل الشيرازيات، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية، دط، 2004، ج2، ص574.

[6]المصدر نفسه، ج2، ص575.

ونحوها في موضع وقف فيستجاز فيه هذا التغيير بالبدل.[1] وفي هذا القول تقويّة لقول أبي زيد الذي نقله عن الخليل بن أحمد .

سابعا – قول الخليل ويونس:

« وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك : قَرَأَ أَبوك، وأَقْرِيءْ أَباك، لأنَّك لا يجوز لَك أن تقول قَرَأَ أَبوك فتحقِّقَهما فتصير كأنَّك إنَّما أدغمت ما يجوز فيه البيان، لأنَّ المنفصلين يجوز فيهما البيان أَبدًا، فلا يجريان مجرى ذلك، وكذلك قالته العرب، وهو قول الخليل ويونس ».[2]وذلك أنَّ العرب لا تجمع بين همزتين، وتلجأ إلى حذف أو تليين إحديهما تخفيفا لها، وكراهة للاستثقال، وإذا كان ذلك فما الدَّافع وراء طلب الإدغام؟ .

ويعلّل سيبويه سبب استكراه الإدغام « بأنَّ الإدغام هنا كان يكون فرعا على البيان، والبيان لا يكون، فلمّا لم يكن لم يكن الإدغام »[3]، ويبيّن ابن الأثير ذلك في كتابه البديع بقوله : « أمّا الهمزة فلا تدغم في مثلها إلّا أن تكون عينا مضاعفة، نحو : سأل، وسأل، وسؤل جمع سائل، لأنّهم إذا التقت همزتان في كلامهم ألزموا الثانيّة التخفيف، فتنقلب واوا أو ياء أو ألفا، فتبعد عنها»[4]،واستدلَّ سيبويه تقوية لقوله بأنَّ هذا القول هو للعرب، وليونس والخليل في أنَّ التخفيف أو الحذف أولى في هذا الموضع من الإدغام .

المطلب الثاني– يونس بن حبيب :

أولا – زعم يونس في التشديد بياءين :

يحكي سيبويه عن ناس يشدّدون ياءين في النسبة إلى (أميّة) مستدلا بما أورده يونس عما سمعه من العرب؛ فقد « زعم يونس أنَّ ناسًا من العرب يقولون : أُمَيِّيٌّ، فلا يغيِّرون لمَّا

[1]ينظر: المصدر السابق، ج2، ص578،579.

[2]سيبويه، الكتاب، ج4، ص443.

[3]صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3،ص879.

[4]ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، كتاب البديع في علم العربية، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1999، ج2، ص532.

صار إعرابُها كإعراب ما لا يعتل، شبّهوه به كما قالوا طَيِّئِيٌّ . وأمَّا عَدِيِّيٌّ فيقال وهذا أثقلُ، لأنَّه صارت مع الياءات كسرة »[1]، ولقد كانت النسبة في أميّة بياءين مشددتين، وهذا يثقل على اللسان رغم أنَّ بعض النحويين يذكرون أنَّ استعمالها يكثر؛ فهذا الأستراباذي يذكر ذلك في شرح شافية ابن الحاجب بقوله : « كان استعمال نحو أميّيّ بياءين مشدّدتين أكثر من استعمال نحو عديِّي »[2].

وعلّق سيبويه على قول يونس في تشبيه (أُمَيِّيٌّ) بـ(طَيِّئِيٌّ، وعَدِيِّيٌّ) بقوله : (هذا أثقل) ؛ لأنَّ فيها توالي الياءين المشدّدتين كسرتين، ولم يكثر استعماله كما كثر (أُمَيِّيٌّ)، والوجه في النسبة إليه « حذف ياء فعيل وفتح العين منه وحذف ياء فعيل وقلب الياء واوا؛ كقولك في عدي عدويّ، وفي غنيّ غَنَويّ، وفى قصيّ قَصَوِيّ وفى أمية أمويّ »[3]، وسبب هذا الإبدال والتغيير عند سيبويه هو توالي أربع ياءات وهذا يثقل على اللسان فيكون حذف الياء من فعيل وقلب الياء واوا أخف على اللسان من تركها على حالها وتشديد الياءين .

ثانيا – قول يونس في ثبات الهمز في التصغير :

جاء في ذكر صاحب الكتاب لأحكام تصغير الكلمات التي فيها حروف مبدلة، إيراده لقولٍ استدلَّ في آخره بقول يونس حيث يقول : « وأمّا ألاءةٌ وأشاءةٌ فأُلَيِّئَةٌ وأُشَيِّئَةٌ؛ لأنّ هذه الهمزة ليست مبدَلة، ولو كانت كذلك لكان الحرفُ خليقًا أن تكون فيه ألايةٌ كما كانت في عَباءةٍ عَبايةٌ، وصَلاءَةٍ صَلايةٌ، وسِحاءة سِحايةٌ، فليس له شاهد من الياء والواو، فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولا تُخرِجُها إلَّا بأمرٍ واضح، وكذلك قول العرب ويونس »[4]؛ فهو يخرج هذا القول عن باب تصغير ما كان فيه حروف مبدلة؛ لأنَّ الهمزة في (ألاءةٌ، وأشاءةٌ) أصلية

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص344،345.

[2] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص23.

[3] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص101.

[4] سيبويه، الكتاب، ج3، ص459.

وليست منقلبة من واو أو ياء كما في (عَباءةٍ، وصَلاءَةٍ، وسِحاءة)، وهو في ذلك يحتج بقول يونس والعرب .

ثالثا – قول يونس في (حَيِيَ) :

جاء في « باب التضعيف في بنات الياء »[1]استشهاد سيبويه بقول يونس بقوله : « وقال ناسٌ كثير من العرب : قد حَيِيَ الرجل وحَيِيَتِ المرأة، فبيّن . ولم يجعلوها بمنزلة المضاعف من غير الياء . وأخبرنا بهذه اللغة يونس »[2]، و(حَيِيَ) أصلها مضمومة ثمّ أدغمت، وتأتي مكسورة أو مضمومة، والكسر أكثر في اللغة لخفته، وهي لغة شائعة منقولة عن يونس كما قال سيبويه، وسمع عن بعض العرب قولهم : « أعْيِيَاءُ وأَحْيِيَةٌ؛ فيبيّن. وأحسنُ ذلك أن تُخفيَها وتكون بمنزلتها متحركة » .[3]

وفي هذا استحسان للإدغام على الإظهار في (أَعْيِيَاء)، فنقول (أعِيَّاءُ)، ويبيّن أبو عثمان هذا بقوله : « وهذا لا يُضبط إلاّ بالمشافهة، ولكنَّكَ تعلم أنَّ الإخفاء ليس بمنزلة الإعلان، وهو الاختلاس يقرب من الإدغام، وهو بزنته معلناً »[4]، وسبب الإدغام هو اجتماع الياءين للزوم الفتحة الثانية، وذلك كمن قرأ قوله تعالى : (وَيَحْيى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ)[5]، وإن شئت الإظهار على زعم يونس في التبيين .

رابعا – قول يونس في (معايا، ومعاي) :

يقول سيبويه : « وسألته عن قولهم مَعايَا فقال : الوجه مَعايٍ وهو المطَّرِد، وكذلك قولُ يونس . وإنَّما قالوا مَعايَا كما قالوا مَدَارى وصَحارَى، وكانت مع الياءِ أثقلَ إذْ كانت تستثقل

---

[1] المصدر السابق، ج4، ص395.

[2] المصدر نفسه، ج4، ص397.

[3] المصدر نفسه، ج4، ص397.

[4] صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص725 .

[5] الأنفال : 42.

وَحْدَها »[1]، ويظهر أنَّ سبب قوله بأنَّ الوجه (معاي) أنَّ أصله (معيِي) بياءين متتاليّتين، الأولى منهما مكسورة ثمّ حذفت الثانية بعد حذف حركتها، وفي (معايا) فتحوا الياء الأولى فانقلبت الثانيّة ألفا وانفتح ما قبلها كما في مداري وصحاري؛ طلبا للتخفيف الذي لا يكون مع الياء التي تستثقل كسرتها في ياء (معايي) أكثر منها وحدها في صحار ومدار؛ لأنَّ بعدها ياء أخرى[2] ويشير أبو سعيد السيرافي إلى أنَّ « معايا جمع معيى أو معية، فنقول : جمل معيى، وجمال معايا، ونقول : وناقة معيية ونوق معايا، وكان الأصل معاي، والوجه أن يقال معاي وذلك أنَّه لمَّا أُدخِلت ألف الجمع على معيي فوقعت بعد العين ثم كسرت الياء الأولى بعد ألف الجمع؛ لأنها قد صحت في أعيي يعيي فهو معيي وجرت مجرى الحروف الصحيحة، فصار بمنزلة الطاء في معطي ومعطية واللام في مبتلى ومبتلية ولم تكن فيه علة توجب تغييره وجب أن يقال معاي كما يقال معاط ومثال، وعلى أن عين الفعل إذا كانت معتلة في الواحد صحت في الجمع كقولك معونة ومعاون ومقاوم ومعيشة ومعايش وتلك الألف عندهم أخف من الياء فقلبوا الياء الثانية ألفا »[3]، ويرجع ذلك إلى سببين اثنين هما :

1- لأنَّ الألف أخف من الياء .

2- لأنَّ الياء يلحقها التنوين فتسقط إذا قلت هذه معايي ومررت بمعايي، ولما قلبوا الياء في مدارى وصحارى ألفا وليس قبلها ياء كان قلبها في معايي أولى لاجتماع الياءين[4].

ويظهر أنَّ هذا القول هو للخليل؛ لأنَّ سيبويه استهلّه بكلمة (وسألته)، والتي وردت في الكتاب في مواضع عديدة تدلُّ على الحوار بينه وبين أستاذه، ثمَّ عطف عليه بنسبة هذا القول ليونس كذلك في قوله : (وكذلك قول يونس)، وبيَّن من خلاله استكراههما للياءين في جمع معيي أو معية .

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص405.

[2] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص148.

[3] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص331.

[4] ينظر: المصدر نفسه، ج5، ص331.

خامسا – رأي يونس في (أحيّ) :

يؤيّد سيبويه رأي يونس في تصغير ما كانت لامه ياء أو واوا بقوله : « وأمّا يونس فقوله : هذا أُحَيٌّ كما ترى، وهو القياس والصواب »[1].

ومعناه أنّ يونس يمنع الصرف في (أحيّ)، وهو مذهب سيبويه كما رأينا سابقا، وعبَّر صاحب الكتاب عن ترجيحه لهذا الرأي باستعمال عبارة (هو القياس والصواب)، ولقد أيّد رأي سيبويه في تصغير أحوي على (أحيّ) دون صرفه وبحذف الياء الثالثة كراهية توالي الياءات في الكلمة قول السيرافي : « ويدل على صحة قول سيبويه في (أحيّ) بحذف الياء الأخيرة تصغير العرب (معيّة) »[2]؛ واستدل أبو سعيد ببيت من الشعر يقول فيه الشاعر:

وَفَاءُ مَا مُعَيَّةَ مِنْ أَبِيه لِمَن أَوْفَى بِعَهْدٍ أَوْ بِعَقْدِ[3]

ويظهر في البيت تصغير (مُعاويّة) على (مُعَيَّة)، وحكمها هنا حكم (أُحَيٌّ)؛ لأنَّها اجتمعت فيها ثلاث ياءات بعد قلب الواو ياء للتصغير، فتلجأ العرب إلى حذف الياء الأخيرة لكراهيّة التقاء وتوالي هذه الياءات .

سادسا – زعم يونس الفتح في (غُضَّ) :

يشير سيبويه في مسألة اختلاف العرب في تحريك آخر الكلمات إلى زعم يونس أنَّه سمعهم يقولون:

غُضَّ الطَّرْفَ إنَّك من نُمَيْرٍ[4]

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص472.

[2] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص209.

[3] المصدر نفسه، ج4، ص209.

[4] سيبويه، الكتاب، ج3، ص533

وسبب استشهاد يونس بهذا البيت هو فتح الفعل المضعّف (غُضَّ)، وفي هذا المثال الذي استدل به يونس ثلاثة أقوال [1]:

1 ـ بالكسر : وذلك على الأصل للتخلص من التقاء الساكنين ووذلك بقولنا على الأصل : (اغْضِضْ الطّرف) و بالتضعيف (غُضِّ الطّرف) .

2 ـ بالضم : وهذا بإتباعها حركة الغين التي قبلها، بقولنا : (غُضُّ) .

3 ـ بالفتح : قصد التخفيف بإلزامها الفتحة التي هي أخف الحركات كما رأينا ذلك .

ونسب الزمخشري في كتابه المفصّل الفتح لبني أسد، حيث يقول : « ومنهم من فتح وهم بنو أسد »[2]، ومجمل القول في ذكر صاحب الكتاب لزعم يونس واستشهاده بهذا البيت هو ميله إلى إلزام الفتحة آخر الفعل كونها أخفَّ الحركات؛ وذلك تخفيفا على اللسان .

المطلب الثالث – أبو عمرو بن العلاء :

أولا – قول أبي عمرو في تخفيف الهمز :

لقد استدل سيبويه برأيه في باب الهمز، حيث بيّن أنّ قراءة أبي عمرو كانت بتخفيف الهمزة الأولى وتحقيق الثانية في قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ جَا أَشْرَاطها ﴾[3]، و﴿ يا زَكَرِيَّا إنا نُبَشِّرُكَ﴾[4]، وبيّن سيبويه أنّ « من كلام العرب تخفيفُ الأولى وتحقيقُ الآخِرة، وهو قول أبي عمرو»[5]، وذلك ليبيّن أنَّ العرب تستكره تحقيق همزتين معا في كلمة واحدة فيلجؤون إلى تخفيف الهمزة الأولى وتحقيق الثانية طلبا للخفّة، وقد أسقط البعض الآخر الثانيّة.

---

[1] ينظر :المبرّد، المقتضب، ج1، ص216.

[2] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب،ج4، ص164.

[3] سورة محمد، الآية : 18. (رواية قالون).

[4] سورة مريم، الآية : 07.

[5] سيبويه، الكتاب، ج3، ص549.

ثانيا – قول أبي عمرو فيما اجتمعت فيه ثلاث ياءات :

ويستشهد سيبويه برأي أبي عمرو كذلك عند تبيينه الخلاف الذي كان بين النحويين في تصغير الاسم الذي اجتمعت فيه ثلاث ياءات كتصغير (أحوى)[1] مبيّنا أنَّه كان يقول: « أُحَيٍّ »[2]، وذلك بإدغام الياء في أختها وحذف الياء الثالثة قياسا على حذف الياء من المنقوص كياء (قاضي) .

وعقّب سيبويه على رأي أبي عمرو بأنّه لو جاز قول هذا لقيل في عطاءٍ : عُطَيّ، وفي سَقايةٍ : سُقَيِّة، وفي شاوٍ : شُوَىٍّ[3]، وهو مخالف لما قالته العرب، وما كان الحذف فيها إلّا بسبب الثقل الذي يحدث عند توالي الياءات .

ثالثا – قول أبي عمرو في تنوين (غدوة ، وبكرة) :

جاء في حديث سيبويه عن أحكام المعرفة والنكرة ذكر قول ليونس يزعم أنّه أخذه من عند أبي عمرو بن العلاء بحمل (غدوة، وبكرة) على المعرفة ونطقها بغير تنوين، يقول سيبويه : « وزعم يونسُ عن أبي عمرو، وهو قوله أيضا وهو القياس، أنَّك إذا قلت : لقيتُه العامَ الأوّلَ، أو يوماً من الأيّام، ثم قلت : غُدْوَةَ أو بُكْرَةَ، وأنت تريد المعرفة لم تنوّن »[4]، والغرض الذي يريده أبو عمرو هو ترك التنوين باعتبارنا نريد في (غدوة، وبكرة) نية المعرفة، ويبين السيرافي هذا بقوله : « يريد أنه يجوز أن ينكر اليوم، وتعرف" غدوة" و" بكرة" فتقول" رأيته يوما غدوة؛ لأن" غدوة" وقتها في اليوم معروف، فكأنك قلت : رأيته يوما في هذا الوقت منه، وأما" ضحوة" وعشية وغيرهما من ساعات اليوم والليلة فكله نكرات إلا سحر يومك. هذا هو المعروف الكثير

[1] ذكر تصغير (أحوى) في المبحث الثالث من الفصل الأول.
[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص472.
[3] ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص472.
[4] المصدر نفسه، ج3، ص293.

في كلام العرب »[1]، ولقد أيّد سيبويه زعم يونس وأبا عمرو في عدم تنوين هذا حملا على المعرفة، وعبّر عن ذلك بعبارة : (وهو القياس)، والذي فيه دلالة على صحّة مذهبهما .

المطلب الرابع – أبو الخطاب عبد الحميد (الأخفش الأكبر):

أولا – زعم أبي الخطاب في الإبدال كراهية التضعيف :

يبيّن سيبويه في « باب ما شَذَّ فأُبدل مكان اللام الياءَ لكراهية التضعيف، وليس بمطّرد»[2]، أنَّ (كِلَا، كُلُّ) ليستا مأخوذتين من لفظ واحد رغم تشابههما في المعنى، ويستند في تعليل ذلك بقول لأبي الخطاب في المسألة يقول فيه : « وزعم أبو الخطاب أنَّهم يقولون : هَنانَانِ، يريدون هَنَيْنِ . فهذا نظيره »[3]، وأمَّا أبو علي الفارسي فأورد « زعم المازني أنّه لا يعرف (هَنَانَيْن)، ولا رأى من يعرفه »[4]ويعلّق ابن سيده في المخصص على هذا بقوله : « وحكى سيبويه، عن أبي الخطاب أنهم يقولون هَنانانِ، يريدون هَنَيْنِ ذكره مستشهدا على أنَّ كلا ليس من لفظ كلّ وشرحِ ذلك أنّ قولهم هنانان ليس بتثنية هن وهو في معناه كسِبَطْر لَيْسَ من لفظ سَبِط وَهُوَ في مَعْنَاهُ »[5]، ويؤيد قول أبي الخطاب ما جاء أبو حيّان في ذِكره لأصل مادة هذه الكلمة بقوله : « ولو ذهب ذاهب إلى أصل " هـ . ن . ن " مستدلا بما حكاه أبو الخطاب من قولهم : " يا هنانان " في التثنية يريد : : يا هنان " لكان مذهبا »[6] .

وأورد السيرافي فيما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب مذهبين[7]:

---

[1]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص60.

[2]سيبويه، الكتاب، ج4، ص424.

[3]المصدر نفسه، ج4، ص424.

[4]الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص150.

[5]ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل، المخصص، تحقيق خليل ابراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ج1، ص164.

[6]المرادي، أبو محمد بدر الدين ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، تحقيق عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008، ج3، ص1104.

[7]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص290،291.

1 ـ المذهب الأوّل : يقال إنَّ سيبويه أراد أن (هَنَانَيْنِ)، وإن كان بمعنى (هَنَيْنِ) فهو لفظ على حياله، ليس بمشتق من (هَنٍ)، كما أن (كِلَا) ليس بمأخوذ من لفظ (كُلٍّ) ، وكـ(سِبَطْر) الذي ليس من لفظ (سَبَطَ) ولكنَّه في معناه .

2 ـ المذهب الثاني : أنَّ (هَنًا) لام الفعل منه واو ويجمع (هَنَوَات)، ولام الفعل من (هَنَانَانِ) نون، فصار كأنه في الواحد (هَنَنٌ) وأبدلت النون الثانية واوا.

ويريد صاحب الكتاب بعبارة (هذا نظيره)؛ أي نظير (كِلاَ وكُلٌّ) التي كل واحدة منها من لفظ لأنّنا نقول : رافَقْتُ كِلا صاحِبَيْهِ، ولا يكون في ذلك تضعيف؛ و« لأنَّ (هنايين) من تركيب (هـ ن ن)، و(هَنَيْن) من تركيب (هـ ن و)؛ لأنَّه تثنية (هن)، و(هن) لامه واو؛ لقولهم : هنوات... وكذلك (كلا) تركيبها من (ك ل و)، و(كلّ) تركيبها من (ك ل ل)، وهذا مراده »[1].

والملاحظ أنَّ سيبويه استند على زعم أبي الخطّاب في (هَنَيْنِ) لتعليل الفرق الحاصل بين (كِلا)، و(كلّ) المضعَّفة، ولقد بيّن ذلك بعبارة (هذا نظيره)، وفي هذا القياس دلالة على أنَّ كلمة (زعم) هنا، تحمل استحسانا وقبولا عند سيبويه لموقف أستاذه الأخفش الأكبر؛ إذ إنَّنا نجده اختتم هذا الباب بهذه العبارة ليبرّر أنَّ ما أورده من تعليل كان على هذا القياس .

ثانيا – قول أبي الخطاب في إمالة بنات الواو :

يشير سيبويه إلى عدم إجازة إمالة الألف في المنقوص الذي على ثلاثة أحرف، وكانت لامه واوا مثل عشا؛ لأنَّ أصلها واو فنقول : عشوان، وفي الوقت نفسه يذكر سيبويه أنَّ الإمالة قد تحصل في ألف المنقوص الذي أصله واو، واستدلَّ في هذا المعنى بما نقله عن أبي الخطاب بقوله : « وإذا علمتَ أنه من بنات الواو وكانت الإمالةُ تجوز في الألف أظهرتَ الواو، لأنَّها ألف مكانَ الواو، فإذا ذهبت الألف فالتي الألفُ بدلٌ منها أولى . يدلّك على ذلك أنَّهم يقولون : غزَا فيُميلون الألف، ثم يقولون : غَزَوَا، وقَالوا : الكِبَا ثم قالوا : الكِبَوانِ ، حدَّثنا بذلك

[1] صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص827، 828.

أبو الخطّاب عن أهل الحجاز »[1] ، وأبو الخطاب هنا كان ناقلا للغة أهل الحجاز في تثنية الكبا بقولهم : كبوان .

ويذكر الزبيدي في تاج العروس الأصل في ألف (كبوان) نقلا عن سيبويه بقوله : « قال سيبويه (يثني كبوان) بكسر ففتح يذهب إلى أنّ ألفها واو، قال وأمّا إمالتهم الكبا فليس لأنّ ألفها من الياء، ولكن على التشبيه بما يمال من الأفعال من ذوات الواو نحو غزا »[2]، وسبب تعليل سيبويه في إمالة الألف في (الكبا)، ثمَّ قولهم (كبوا) أنَّ الياء على اللامات أغلب من الواو، والعرب تقلب ما زاد على ثلاثة أحرف إلى الياء مطلقا، وإن كان من ذوات الواو، فلما كثرت الياء هنالك حكموا مع الإمالة على الألف بالياء دون الواو مع الاستبهام، حتى يتبين لك أمرها بتصريف أو غيره، فتعمل عليه[3]، ويتبيّن لنا أنَّ سيبويه لا يجيز الإمالة في بنات الواو من المنقوص، « فإن قلت: فقد زعم أنّهم أمالوا (العَشَا)و(الكِبَا)و(الْمَكَا)، فذلك من القلّة بحيث لا يسوغ الاعتراض به »[4]، ويشير سيبويه إلى لزوم إظهار الواو من (الكبا) في التثنيّة لأنّنا إذا حرّكنا أخر الحرف في التثنيّة وجب إدخال ياء أو واو؛ لأنَّ الألف لا تحتمل الحركة، ويكون إدخال هذه الواو حتّى وإن أميلت هذه الألف .

ثالثا – نقل أبي الخطاب قول من يكسر عين (ادعه) :

يلجأ النحويون من أجل تعليل الظاهرة النحوية إلى تقدير الحركات، ويبيّن سيبويه ذلك بقوله : « وزعم أبو الخطَّاب أنَّ ناساً من العرب يقولون : ادْعِهْ من دَعَوْتُ، فيكسرون العين، كأنها لمَّا كانت في موضع الجزم توهَّموا أنّها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنَّه لا يَلتقي ساكنان، كما قالوا : رُدَّ يافتى . وهذه لغةٌ

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص386، 387.

[2] الزبيدي، تاج العروس، ج1، ص8565.

[3] ينظر: الشاطبي، شرح ألفية ابن مالك، ج6، 433 ،434.

[4] الفارسي، الحجة للقراء السبع، ج4، ص560.

رديئة »[1]، فهو هنا ينتقد زعم أبي الخطاب في هذه اللغة ويجعلها في باب التوهم والخطأ في التقدير، ويقول السيرافي في هذا : « وكذلك جعل ادعه كأنهم توهموا إسكان العين، ثم حركوها بالكسر لاجتماع الساكنين. وفيه عندي وجه آخر وذلك أنّ من العرب من يسكن الحرف الذي يبقى بعد المحذوف من المجزوم فيقول : اشترْ ثوبا واتقْ زيدا، فيحذف الياء ثم يسكن المتحرك الذي قبل الياء المحذوفة قال الشاعر :

وَمـنْ يَتَّـق فَـإنَّ اللهَ مَعْـه ورِزقَ اللهِ مُـؤنـاب وغـادِ

وقال آخر:

قالت سُليمَى اشْتَرِ لنا دَقِيقًا وهاتِ خُبْزَ البُرِّ أو سَوِيقَا

فلما كان هذا قد يسكن قدر إسكان العين من ادعه على هذه اللغة فاجتمع ساكنان وهو الذي نحاه سيبويه عندي وإن لم يلفظ به وقد حكى أبو زيد عن القشيري : لم يأل عن ذلك بكسر اللام، وهو من ألا يالو، وقالوا ادعه واغزه فكسر في الجزم»[2]، ويظهر أنَّ سيبويه يردُّ على زعم أبي الخطاب عن أصحاب هذه اللغة، وينعتها بالرديئة؛ لأنَّ أصحابها غيّروا الحركات فكسروا لالتقاء الساكنين، ثم ألحقوا الهاء بعد تقديرهم للسّكون الذي على العين، والذي اتّخذ سيبويه منه موقفا نقديّا؛ لأنّه يعتبره تقديرا خاطئا .

رابعا – نقل أبي الخطاب قراءة (نعمّا) على مذهب التحريك :

يستكره سيبويه جمع ما لا يدغم في المفرد كالذي أدغم مفرده ويذكر شاهدا من القراءات القرآنية، حيث يقول : « وأما قول بعضهم في القراءة : ﴿ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾[3] فحرّك العين فليس على لغة من قال نِعْمَ فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال نِعِمَ فحرّك العين »[4] ، ويردف حديثه بنسبة هذا القول لقبيلة هذيل نقلا عن أبي الخطاب، فيقول سيبويه : « وحدّثنا

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص160.

[2] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص30، 31.

[3] سورة النساء، الآية : 58.

[4] سيبويه، الكتاب، ج4، ص439، 440.

أبو الخطاب أنَّها لغة هُذَيْلٍ، وكسروا كما قالوا لِعِبٌ »[1]، وهو يريد بكسر النون كما قالوا : لعب أنّ الذي يقول : نعم لا يدغم ميمها في مم كما لم يدغم اسم موسى وابن نوح؛ لأنّ العين قبل الميم ساكنة وإنّما تدغم على لغة من قال : نعم، وفيما كان على فعل، والثاني منه حرف من حروف الحلق أربع لغات »[2]، وتفصيل ذلك أنَّ في (نعم) أربعة أوجه هي :

1_نِعْم : بكسر النون وتسكين العين .

2_نَعْم : بفتح النون وتسكين العين .

3_ نَعِم : بفتح النون وكسر العين .

4_نِعِم : بكسر النون والعين .

وأرشد سيبويه المتوهّم في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾[3]، بأنَّ هذه القراءة إنّما تكون قياسا على الوجه الرّابع بتحريك العين والنون بالكسر كما رأينا ذلك فيما سبق، وليس على مذهب من أسكن العين وكسر النون، وهي لغة هذيل على زعم أبي الخطاب .

خامسا – زعم أبي الخطاب تنوين (مِعْزًى) :

يبيّن سيبويه أنَّ « مِعْزَى لا يُصَرف إذا حقّرتَها اسم رجل، من أجل التأنيث . ومن العرب من يؤنّث عَلْقَي فلا ينوِّن، وزعموا أنَّ ناسًا يُذكِّرون مِعْزًى، زعم أبو الخطّاب أنه سمعهم يقولون :

ومِعْــزًى هَـدِبـاً يَعلـو قِـــرانَ الأرضِ سُـودانَـا[4]

---

[1] المصدر السابق، ج4، ص439، 440.

[2] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص401.

[3] سورة النساء، الآية : 58.

[4] الهدب : الكثير الهدب، ويعني به الشعر، والقران جمع قرن بالفتح، وهو المشرف من الأرضين والجبال. سيبويه، الكتاب، حاشية المحقق، ج3، ص219.

وانقسم العرب في (معزى) إلى مذهبين هما [1]:

1_منهم من يجعل (معزى) مؤنثا بالألف كما يجعل إبل، وغنم مؤنثا؛ فمن ذهب هذا المذهب وسمى به رجلا، ثم صغره لم يصرفه فقال : هذا" مُعَيْزٌ" ومررت بِمُعَيزٍ، ورأيت مُعَيْزَى بغير تنوين في المنصوب، كما فعل ذلك بـ : هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جواريَ .

2_ ومن العرب من يذكِّره، وهو الذي ذكره سيبويه عن أبي الخطاب، وعلى هذا المذهب إذا سمي به لا ينصرف في التكبير من أجل الألف ويصرفه في التصغير كما يصرف حُبَيطٍ .

ويذهب ابن جنِّي في كتاب المنصف إلى أنَّ (معزى) اسم مذكر وذلك لأربعة أسباب هي[2] :

1- أنَّ الألف في معزى للإلحاق؛ فهي تلحق بنات الثلاثة آخرا ببنات الأربعة من الأسماء فمعزى ملحق بهجرع، وأرطى ملحق بجعفر.

2- أنَّ ألفها تذهب في الاشتقاق فهم يقولون في معناها : مَعَز، ومَعْز، ومَعِيز.

3- أنَّ ألفها تنوّن، فلو كانت للتأنيث لما نوّنت كما لم تنوّن حُبْلى وجُمادى وسَكرى.

4- أنّها تلحقها علامة التأنيث فنقول : معزاة، وأرطاة، فلو كانت مؤنثة لما لحقتها هذه العلامة؛ لئلّا تجتمع في الاسم علامتا تأنيث، وتمتنع هذه العلامة في حُبْلى وسَكرى، فلا نقول : حبلاة وسكراة .

المطلب الخامس – عيسى بن عمرو :

أولا : زعم عيسى في حذف التنوين لالتقاء الساكنين:

يتحدّث سيبويه عن استكراه التقاء الساكنين ويستند في تعليله لهذا الاستكراه بـ « زعم عيسى أنّ بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدّؤلي:

---

[1] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص484.

[2] ينظر : ابن جني، المنصف، ص36 .

فـأَلْفَيْتُـــــه غيــرَ مُـسْتَعْتِــبٍ   ولا ذاكِــرِ اللَّــهِ إلَّا قَلِيـلًا[1]

لم يَحذف التنوينَ استخفافًا ليُعاقِبَ المجرورَ، ولكنه حَذَفَه لالتقاء الساكنينِ »[2].

والشاهد في البيت حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده وإن كان الوجه الإضافة . قال الشمنتري : وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان[3] :

1 ـ الوجه الأوّل : أن يشبّه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك اضربَ الرجل، تريد اضربَن .

2 ـ الوجه الثاني : أن يشبّه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم ، كقولك رأيت زيد بن عمرو . وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل هذا قولك: هذا زيدُ الطويلُ؛ لأنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه.

ثانيا – قول عيسى بتنوين (يا مطرا) :

التنوين ظاهرة صوتية تختص بها النكرة دون المعرفة، وهي في النداء مع النكرة غير المقصودة، كقولنا : يا غلاما، على الإطلاق ولكنَّ عيسى بن عمر كان يقول : « يا مَطَرًا، يشبِّهه بقوله يا رجلا، يجعله إذا نُوِّن وطال كالنكرة . ولم نَسمع عربيًا يقوله، وله وجهٌ من القياس إذا نُوّن وطال كالنكرة . ويا عشرين رجلاً كقوله : يا ضارِبًا رجلا »[4]، ولقد كان عيسى يقيس ذلك على نصب كلمة (يا رجلا) باعتبارها نكرة غير مقصودة .[5]

لكنَّ سيبويه يبيّن أنَّ كلمة (مَطَرٍ) قد اطّرد فيه الرّفع في النداء كحال أمثاله، وقد كان يقيس رفعه على قول الأحوص :

---

[1]سيبويه، الكتاب، حاشية المحقق، ج1، ص169.

[2]ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص169.

[3]المصدر نفسه، حاشية المحقق، ج1، ص169.

[4]المصدر نفسه، ج2، ص203. والمزرباني، الموشح، ص41.

[5]ينظر: شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص25.

سـلامُ الله يـَا مَطَــرُ عليـهــا وليـس عليـكَ يَا مَطَـرُ السّلامُ[1]

ويظهر أنَّ صاحب الكتاب يستدلّ في تعليل حكمه برأي عيسى بن عمر في نصب وتنوين (مطرًا)، وفي الآن نفسه نجده ينتقده ويبيّن أنَّ ما اطّرد فيه هو الرفع في النّداء، واستشهد في ذلك ببيت الأحوص في رفع المنادى دون تنوين على أنّه نكرة مقصودة .

ثالثا – زعم عيسى تسكين الآخر دون هاء :

جاء في باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف، تبيين سيبويه أنّ هاء السكت تدخل آخر الفعل المضارع المعتل الآخر في حال الجزم كما في قولنا : واخشَه، ولم يسعَه؛ وتتحمل هذه الهاء السكون كي لا يفسد بناء الفعل إن ألقي السكون على ما قبلها من الحرف الصحيح فلا يعلم أنّ أصل الفعل اعتلال الآخر، وبيّن سيبويه أنّ عيسى بن عمرو، ويونس يذكران حذف هذه الهاء عند بعض العرب، فيقول : « وقد يقول بعض العرب ارمْ في الوقف، واغْزْ، واخْشْ . حدَّثنا بذلك عيسى بن عُمر، ويونس . وهذه اللغةُ أقلّ اللغتين »[2].

والملاحظ أنَّ سيبويه قد استشهد برواية يونس وعيسى بن عمر للحكم بتقليل واستهجان هذه اللّغة التي تحذف آخر الفعل المعتلّ بالواو أو الياء في حال الجزم ولا تُلحقه الهاء بحجّة تمكّنهم بالنطق بها على هذه الحال كما تمكّنوا من ذلك في الفعل الصحيح، وعدم حاجتهم لإدخال هذه الهاء ، ويظهر سيبويه سبب هذا الاستهجان هو أنَّ فيها من اللبس ما يجعلنا لا نعرف صحّة الفعل من اعتلاله إذا لم ندخل عليه هاء السكت، كما أنَّ قياسهم على الفعل الصحيح في تسكين آخر الفعل المعتلّ في حال الجزم قياس فاسد .

[1] سيبويه، الكتاب، ج2، ص202.

[2] المصدر نفسه، ج4، ص159.

المطلب السادس – هارون بن موسى النحوي (ت 170 هـ) :

أولا – حديث هارون عن إتباع الضمّة أختها :

يشير صاحب الكتاب إلى سماعه عن هارون والخليل لقراءة أهل مكة بقوله : « وحدَّثني الخليل وهارون أنَّ ناساً يقولون : ﴿ مُرُدِّفِين ﴾[1] . فمن قال هذا فإنه يريد مُرْتَدِفِينَ . وإنما أتبعوا الضمة الضَمَّة حيث حرّكوا، وهي قراءةٌ لأهل مكة كما قالوا رُدُّ يافَتَى، فضمُّوا لضمة الراء . فهذه الراء أقرب، ومن قال هذا قال مُقُتِّلِينَ، وهذا أقلُّ اللغات . ومن قال قَتَّلَ قال رَدِّفَ في ارْتَدَفَ يجري مجرى اقْتَتَلَ ونحوه »[2]، وذلك بضم الميم والراء وتشديد الدال، «وقد رويت عن الخليل (مُرِدِّفين) بكسر الراء إتباعا لكسرة الدال . وأصلها (مرتدفين)»[3]، ولقد صنفت هذه القراءة مع الشواذ .

يقول أبو الفتح : (مُرَدّفِيْنَ) قراءة رجل من أهل مكة، زعم الخليل أنه سمعه يقرأ (مُرَدّفِيْنَ)، واختلفت الرواية عن الخليل في هذا الحرف فقال بعضهم : (مُرُدّفِيْنَ) وقال آخر : (مُرِدِّفِينَ) . قال أبو الفتح : أصله (مُرْتَدِفِينَ) مُفْتَعِلين من الرِّدْف، فآثر إدغام التاء في الدال، فأسكنها وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان وهما الراء والدال حرّك الراء لالتقاء الساكنين، فتارة ضمّها إتباعا لضمة الميم، وأخرى كسرها إتباعًا لكسرة الدال [4].

وأما أبو علي فيقول : « وزعموا أنّ قوما من العرب قالوا : (مُرُدِّفِيْنَ)، أرادوا : (مُرْتَدِفِينَ)، فأدغموا وأتبعوا الراء التي كانت تلقى عليها حركة ما بعدها، أو تحرك لالتقاء الساكنين حركة الميم، فقياس هؤلاء أن يقولوا (مُقُتِّلين) »[5]، ويظهر أنَّ سبب تقليل سيبويه لهذه القراءة هو رفضه إتباع الضمّة الضمّة لما فيه من الثقل على اللّسان .

---

[1] سورة الأنفال، الآية : 09.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص444.

[3] المصدر نفسه، حاشية المحقق، ج4، ص444.

[4] الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، حاشية المحقق، ج5، ص170 .

[5] المصدر نفسه، ج5، ص170.

ثانيا – زعم هارون في قراءة الأعرج :

يستدل صاحب الكتاب بزعم هارون أنَّ القراءة بحرف الزّاي الذي يكون بين الزّاي والصّاد بأنّها قراءة الأعرج وقراءة أهل مكة اليوم[1]، وذلك في قوله تعالى :﴿ حَتَّى يَصْدُرَ الرِّعَاءُ﴾[2]، كما ذكر التزدير بالزاي، وهم يريدون التصدير، وقال عنها سيبويه : « وسمعنا من العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة...وذلك قولك في التَّصْدِير : التزْدِير، وفي الفَصْد : الفَزْد، وفي أَصْدَرْتُ : أَزْدَرْتُ » .[3]ويظهر أنَّ سيبويه يجيز تقريب الحروف من بعضها البعض كتقريب الصاد من الدّال لقربهما في المخرج، فتُصيَّر كأنّها زاي؛ لأنّ الزاي من مخرج الصّاد، فيصبح نطق هذه الصّاد شبيها بالزَّاي .

ثالثا – تعضيد امتناع إدخال الصّاد في الطاء بحكاية هارون :

يبيّن أنَّ (مصطبرا) يُتَكلّم به، ولا يكون ذلك مع (مُصتبرا)، ويمنع سيبويه إدغام الصاد في الطّاء، ولمّا امتنع ذلك قلبوا الطاء صادا فقالوا : مُصَّبِرٌ[4]، ويدعم رأيه برواية هارون أنّه سمع من يقرأ قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهما أنْ يَصَّلِحَا بينهُما صُلحًا﴾[5]، وهي قراءة عاصم الجحدري بالإدغام في (يَصَّلِحَا)، والأصل فيها (يتصالحا)[6]، وسبب هذا القيّاس هو تبيين لجوء العرب للإبدال من أجل تقريب الحرف من أخيه تحضيرا للإدغام الذي لا يحصل عند إبقاء الطاء على حالها .

---

[1]ينظر : سيبويه، الكتاب، ج4، ص196.

[2]سورة القصص، الآية : 23.

[3]سيبويه، الكتاب، ج4، ص478.

[4]ينظر : المصدر نفسه، ج4، ص467.

[5]سورة النساء، الآية : 128.

[6]سيبويه، الكتاب، حاشية المحقق، ج4، ص467 .

المطلب السابع – ابن أبي إسحاق :

لم نقف إلا على قول واحد في الجانب النقدي الصوتي عنده، وهو قول صاحب الكتاب بأنَّ بعضهم زعم « أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقِّق الهمزتين وأناسٌ معه . وقد تكلّم ببعضه العربُ، وهو رديءٌ » .[1]

وردَّ سيبويه على ابن أبي إسحاق تحقيقه الهمزتين؛ لأنَّ المطّرد عند العرب حذف أحدهما أو تليينها إذا اجتمعتا، ومذهب سيبويه وكثير من النحويين أنّه إذا اجتمعت الهمزتان وكانت الأولى ساكنة وحققهما محقق فبالضرورة تدغم الأولى في الثانية، ولقد توهّم بعض القراء أنّ سيبويه أنكر إدغام الهمزة وليس الأمر على ما توهمه، وإنّما أنكره على مذهب من خفف الهمزة، وذكر عن الذين يحققون الهمزتين بأنه يجوز الإدغام في قول هؤلاء وذلك أنه إذا حقق الهمزتين وجمع بينهما فقد صيرهما كحرفين يلتقيان دالين أو ميمين، وما أشبه ذلك .[2]

ومما سبق ذكره من استدلالات صاحب الكتاب بآراء العلماء عند إصدار أحكامه النقدية الصوتية يتبيّن لنا أنَّ سيبويه اعتمد على هذه الأقوال اعتمادا كبيرا في تعليل أحكامه، وكثيرا ما نجد أنَّ هذه الأحكام تتداخل مع آراء هؤلاء العلماء، فلا نكاد نفرّق بين رأيه ورأي هؤلاء العلماء، إضافة إلى أنّه في كثير من الأحيان كان يوثّق سماعه عن العرب عن طريق هذه الأقوال، وفي هذا دليل واضح على اعتداد سيبويه بهذه الآراء وتأييده لها .

ومن جهة أخرى نجد أنَّ سيبويه يكون رافضا لبعض الرؤى والأقوال التي جاء بها سابقوه أو معاصروه إن خالفت السماع أو القياس أو غيرها من قواعد تعليل الظواهر الصوتيّة .

[1] المصدر السابق، ج4، ص443.

[2] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص406.

المبحث الرابع – الذوق اللغوي :

يعتبر الذوق من المعايير المهمّة التي اعتمد عليها النحّاة واللغويّون في توجيهاتهم اللغويّة، ولقد ارتبط هذا المعيار بتعليل الظواهر اللغويّة وتقريرها، أو رفضها، أو ترجيحها؛ لأنّه يمكّننا من الغوص في معاني الأشياء لاستجلاء خصائصها ومميّزاتها، كما تظهر أهميّته كدليل من الأدلّة اللغويّة كونه يعتمد على الحسّ اللغوي الذي لا يكون إلّا عند إنسان فصيح، أو عارف باللغة العربية .

وأثار الذوق اهتمام علماء اللغة فقد عقد ابن خلدون للذوق فصلا مستقلا في مقدّمته ضمّنه تفصيلا دقيقا لمعناه وأهميّته[1]، ولقد اعتمد المعري على حسه الذوقي وملكته الإبداعية المدربة في ضوء ذائقته الأدبية عالية الإحساس المرهف والتشخيص الدقيق في نقده لنتاج المتنبي الشعري، فهو يرفض الرواية التي لا تتلاءم مع المعنى الدقيق والذوق الرفيع الذي جاء به الشاعر، وفي أحايين أخرى نجده يلتمس الأعذار لبعض الهفوات والأخطاء التي وقع فيها المتنبّي بتوجيهها إلى لغات قديمة؛ تجسيدا لمبدأ الذوق اللغوي، وهو بذلك يقتفي آثار ابن جني في الدفاع عن أبي الطيب[2]، ولقد روي عن الأصمعي أنَّه كان يحكّم ذوقه وحسّه اللغوي عند تعامله مع الروايات .

وقبل تبيين قيمة هذا الأصل عند سيبويه في ممارسته النقديّة الصوتيّة كان لزاما علينا أن نذكر تعريفه اللغوي والاصطلاحي .

---

[1] ينظر: ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد، المقدمة، دار النهضة، مصر، دط، 2012، ص634.

[2] رستم الحصونة، النقد اللغوي عند المعري في شرحه لديوان المتنبي، ص 43.

المطلب الأول – مفهوم الذوق اللغوي :

جاء في معجم مقاييس اللّغة تعريف الذوق بأنّه : « اختبار الشيء من جهة تَطَعُّم »[1]، وجاء في لسان العرب أنَّ الذوق « مصدر ذاق الشيء يذوقه ذوقا، وذواقا، ومذاقا؛ فالذوّاق والمذاق يكونان مصدرين، ويكونان طعما، كما تقول ذواقه ومذاقه طيّب، والمذاق : طعم الشيء، والذوّاق : هو المأكول والمشروب »[2]، وأمّا في المعجم الوسيط فالذوق حاسة معنوية يصدر عنها انبساط النفس أو انقباضها لدى النظر في أثر من آثار العاطفة أو الفكر، ويقال هو حسن الذوق للشعر، فهّامه له، خبير بنقده .[3]

ومن خلال التعريفات المذكورة للذوق يتبين لنا أنّ الذوق في معناه اللغوي ذا جانب حسي مرتبط أشد الارتباط باللسان الذي يختبر الطعام والشراب ليميِّز جيده من رديئه .

لقد انتقلت كلمة (الذوق) من « المعنى الحسي الذي هو اختبار الأشياء باللسان لتمييز طعمها إلى المعنى الاصطلاحي الذي يعني اختبار الأشياء بالنفس لتحديد خصائصها الجميلة أو القبيحة، كجمال الألوان وتناسقها، ورونق الألفاظ وبلاغتها »[4]. وأورد صاحب المثل السائر هذا المعنى بقوله : « من له أدنى بصيرة يعلم أنّ للألفاظ في الأذن نغمة لذيذة كنغمة أوتار، وصوتاً منكراً كصوت حمار، وأنّ لها في الفم أيضا حلاوةً كحلاوة العسل، وأنّ له لمرارة كمرارة الحنظل، وهي على ذلك تجري مجرى النغمات والطّعوم ».[5]

ويلتقي التعريف اللغوي بالاصطلاحي في كونهما يرتبطان باختبار الأشياء عن طريق الحواس، أو بواسطة النفس لتمييز الحسن منها والقبيح .

---

[1] أحمد ابن فارس؛ مقاييس اللغة، تحـ : عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1979، مجـ2، ص364 .

[2] ابن منظور؛ لسان العرب، م 10، مادة : (ذوق)، ص111.

[3] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة: (ذاق)، 318.

[4] ينظر : عمر محمد عوني؛ الذوق اللغوي وأثره في اللغة، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مجـ7، ع4، 2008، ص156.

[5] ابن الأثير، المثل السائر، ص171.

المطلب الثاني– الذوق اللغوي والنقد الصوتي :

إنّ مسألة الذوق اللغوي تحتاج في دراستها للعودة إلى الأصول التراثية ، ولعلَّ مدارس النحو بين البصرة والكوفة وبغداد تقدم دليلا على ذلك، حيث إنّ علماء الصوتيات يوظّفون عامل الذوق اللغوي لتقييم الكثير من تفاصيل الأداء الصوتي للكلام المنطوق، وذلك من خلال إصدارهم لبعض الأحكام النقديّة حين خروج الأداءات عن الذوق العام المألوف، وعند مبالغة الناطقين تفاصحا أو تشدّقا، فيحيدون عن النّسق الصّوتي المقبول[1]، ولقد أولى سيبويه قيمة لجماليات الأداء اللفظي المعتمدة على الذوق اللّغوي، وجعلها أساسا من أسس الممارسة النقدية الصوتية عنده ويظهر ذلك في المسائل التالية :

أولا : استكراه كثرة التضعيف :

توجب العرب التضعيف في مواطن معينة من الكلام، لكنَّه يستكره في الكلمات التي يكثر استعمالها ويبّين هذا سيبويه بقوله : « ومن الشاذِّ قولُهم : أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ، لمَّا كثر في كلامهم كرهوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في فعَلت وفعَلْنَ، الذي هو غير مضاعَف فحذفوا كما حذفوا التاء من قولهم : يَسْتَطِيعُ فقالوا : يَسْطِيعُ؛ حيث كثرت، كراهيةَ تحريك السين، وكان هذا أَحْرَى إذْ كان زائدا، استثقلوا في يَسْطِيعُ التاء مع الطاء، وكرهوا أن يدغموا التاء في الطاء فتُحرَّك السِّين، وهي لا تُحَرَّك أبدا، فحذفوا التاء . ومن قال يُسْطيعُ فإنَّما زاد السينَ على أَطاعَ يُطِيعُ، وجعلها عِوَضا من سكون موضع العين » .[2] ويشرح أبو سعيد ذلك بقوله : أصل أحسست احسست وأصل مسست وظلت مسست وظللت وكرهوا الحرفين من جنس واحد ظاهرين غير مدغم أحدهما في الآخر فحذفوا الأول منهما المتحرك؛ لأنهم لو حذفوا الثاءين احتاجوا إلى تسكين الأول وإذا كانت التاء التي للفاعل والنون التي في جمع المؤنث يسكن ما قبلها فتكثر التغييرات، ومثل ذلك يستطيع أصله

[1] ينظر: أبو بكر حسيني، النقد الصوتي في أدبيّات المرجعيّة القرائيّة، دار خيال للنشر، برج بوعريريج، الجزائر، ط1، 2020، ص74.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص482، 483.

يستطيع وكثر في كلامهم فحذفوا أحد الحرفين فمنهم من يقول يستطيع ومنهم من يقول يستتبع وكرهوا إدغامها؛ لأنها لو لم تكن مخففة من اتقيت لكان بمنزلة رميت ومضيت وكان يلزم أن يكون يتقي بتسكين التاء بمنزلة يرمي ويمضي وكان يلزم الأمر منه : اتق بألف وصل كما يقال : ارم وامض[1]، وأمّا الرماني فيبين سبب منع الإدغام بقوله : « أمَّا (يستطيع) فحذفت التاء منه لالتقاء المتقاربين مع مانع الإدغام، ومن قال (يَسْتِيعُ) حذف الطاء ويجوز فيه وجه آخر وهو إبدال التاء من الطاء في (يسطيع) بعد حذفها من (يَسْتَطِيعُ) وكلا الوجهين جائز فأما (يَسْطِيعُ) فالسين فيه عوض من ذهاب حركة العين، وإنَّما هو : (أطاع، يطيع) »[2]، وأما زيادة السين على (أَطَاعَ، يُطيعُ) لتعويض سكون موضع العين فيبيّن الفارسي « أنَّ الأصل في (يُفعَلُ) من (أَطَاعَ، يُطْوِعُ)، فلمّا سكنت الواو التي هي عينٌ عوّض من حركتها المنقولة إلى الفاء هذه السين »[3].

ويغلط المبرد سيبويه في زيادته السين على أطاع، وجعْلِها عوضًا من سكون موضع العين بقوله : « هذا غلط، لأنَّه لمّا كان العينُ قد طُرح حركتُها على الفاء، وإنّما يُعَوَّض من الحركة لو كانت ذهبت البتة »[4]، ولكنَّ ابن ولَّاد يردّ على أبي العباس المبرد وينتصر لسيبويه مبيّنا « أنَّ التعويض يكون من التغيير كما يكون الحذفُ، لأنَّ الكلمة إذا نُقِلت حركةٌ منها عن موضع إلى موضع فقد غيّرت، ومن كلامهم أن يُعوّضوا في مثل هذا وأن يدعوا العوض أيضا».[5]

ويظهر أنَّ طباع العرب تستكره التقاء المثلين في هذا، فيلجؤون إلى قوانين يفرضها عليهم ذوقهم وطبعهم؛ وذلك بالتخفيف بالحذف دون إدغام، ويشمل الحذف الحرف الأول من

---

[1]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص459، 460.

[2]الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص217.

[3]المصدر نفسه، ج5، ص217،216.

[4]ابن ولّاد، الانتصار، ص270.

[5]المصدر نفسه، ص271 .

المتقاربين مخرجا وهو حرف التاء؛ ولم يجز إدغامه لأنّه يلزم ما لا يلزم من تحريك ما لا يتحرك .

ثانيا – استثقال التضعيف :

يبين صاحب الكتاب أنَّ تجاور دالين متتاليين في الكلمة يستثقل، وبيّن ذلك في حواره مع أستاذه الخليل عن النسبة في (شديدة) حيث يقول : « وسألته عن شَدِيدَةٍ فقال : لا أحذفُ، لاستثقَالهم التضعيف، وكأنَّهم تنكَّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف »[1]؛ ومعنى ذلك أنَّ عين الفعل فيه ولامه إذا كانتا من جنس واحد، أو كان عين الفعل واوا لم يحذفوا كقولك في النسب إلى شديدة أو جليلة شديدي وجليلي، وإلى بني طويلة طويلي؛ لأنك لو حذفت الياء لوجب أن تقول شددي فيجتمع حرفان من جنس واحد. وهذا ما استثقله الخليل، ولو قلت طوليّ لصارت الواو على لفظ ما يوجب قلبها ألفا فرارا من الثقل فيقال طاليّ[2].

ويبين ابن يعيش مثل هذا عند حديثه عن النسبة لبني طويلة وبني حويزة قائلا : «...طويلي وحويزي، والتصريف يوجب أنَّ الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا كقولهم : دار، ومال، وحذف الباء إنّما هو لضرب من التخفيف، فلمَّا آل الحال إلى ما هو أبلغ منه في الثقل أو إلى إعلال الحرف احتمل ثقله وأقر على حاله »[3]، وفي هذا إشارة إلى أنَّ الكلام يرتبط برأي سيبويه والخليل أشدَّ الارتباط؛ إذ لا حاجة للتخفيف الذي يحدث جورا على بناء الكلمة، واستثقالا على اللسان، ومشقَّة على النفس؛ فلا يكون منه قبول أو استحسان، ولا تكون فيه عذوبة أو جمال؛ لأنّه يخرج عن الطبع المقبول والعرف المألوف .

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج3، ص339.

[2]ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص98.

[3]الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص25 .

ثالثا – كراهية التضعيف في الهمز :

يتحدث سيبويه عن أحكام الهمز مشيرا إلى كراهية التضعيف في الهمزة فيقول : « وإذا كان الحرفُ قبل الهمزة متحرّكًا لزم الهمزةَ ما يَلزم (النّطع) من الإشمام، وإجراءِ المجزوم، ورَوْم الحركة، وكذلك تَلزمها هذه الأشياءُ إذا حرّكتَ الساكن قبلها الذي ذكرت لك؛ وذلك قولك هو الخَطَأْ؛ وهو الخَطَأْ؛ وهو الخَطَأْ . ولم نسمعهم ضاعفوا؛ لأنَّهم لا يُضاعفون الهمزة في آخر الحروف في الكلام؛ فكأنَّهم تَنكّبوا التضعيف في الهمز لكراهية ذلك . فالهمزةُ بمنزلة ما ذكرنا من غير المعتلِّ؛ إلّا في القلب والتضعيف . ومن العرب من يقول : هذا هو الكَلَوْ، حِرْصاً على البيان؛ كما قالوا : الوَثْوْ . ويقول : مِنَ الكَلَيْ يجعلها ياء كما قالوا مِنَ الوَثْيْ : ويقول : رأيتُ الكَلَا ورأيتُ الخَبَا، يجعلها ألفاً كما جعلها في الرفع واوًا وفي الجرِّ ياءً، وكما قالوا الوَثَا وحرّكتَ الثاء، لأنَّ الألف لا بُدَّ لها من حرف قبلها مفتوح »[1]، ويعني ذلك أنّهم لا يضاعفون الهمزة، كما ضاعفوا آخر خالد وجعفر، فكرهوا فيه ما لم يكرهوه في جعفر، والهمزة الواحدة تستثقل فتليَّن إذا كانت واحدة، فما بالها إذا شدّدت؟، وفي قولنا : (الخطأ) مثلها في الوثؤ والردؤ، ولأنّنا إذا حركنا الساكن الأوسط وبعدها همزة جرى مجرى (الخطأ) في اللفظ فقيست عليها وجوه أحكام الوقف في الخطأ[2].

وسبيل سيبويه في استكراه تضعيف الهمزة هو الاستثقال الذي يكون في تشديد الهمزتين، فيلجأ الذوق إلى قوانين طالبة للخفّة واليسر من أجل تسهيل النّطق، وما ذِكر سيبويه لظواهر صوتيّة أخرى كالإشمام والرّوم والتسكين إلّا ليبيّن أنَّ الثقل لا يكون معها، كما كان في تضعيف الهمزة.

رابعا – كراهية إدغام الراء :

تتمايز الحروف عن بعضها من خلال الصفات التي ينفرد بها كل صوت عن الآخر، وإذا كانت في درج الكلام فمنها ما يدغم في بعضه البعض، ومنها ما لا يدغم، ويبين صاحب

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص178، 179.

[2] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص51.

الكتاب أنَّ « الرَّاء لا تدغَم في اللام ولا في النون؛ لأَنَّها مكرَّرة، وهي تَفَشَّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يُجْحِفوا بها فتدغَم مع ما ليس يتفشَّى في الفم مثلها ولا يكرَّر . ويقوِّي هذا أنَّ الطاءَ وهي مُطبَقَةٌ لا تُجعَل مع التاء تاءً خالصةً؛ لأَنَّها أفضلُ منها بالإطباق، فهذه أجدر أن لا تدغم إِذْ كانت مكرَّرة . وذلك قولك : اجْبُرْ لَبَطةَ، واخْتَرْ نَقَلًا . وقد تدغم هذه اللام والنون مع الراء، لأنَّك لا تُخِلُّ بهما كما كنت مُخِلًا بها لو أدغمتها فيهما، ولتقَارُبهنَّ . وذلك : هَرَّأَيْتَ، ومَرَّأَيْتَ » .[1]

قال أبو سعيد : قد عرّفتك أنّ الحرف إذا كانت له مزية يخرجه إدغامه فيما ليست له تلك الفضيلة عنها فيذهب ماله من الفضيلة كثرة إدغامه فيما يذهب فضيلته، ولذلك لا يختار إدغام الطاء في التاء؛ لأنّ الطاء مطبقة فيكره ذهاب إطباقها بإدغامها في التاء، ولذلك كان أبو عمر يقرأ ﴿ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ ﴾[2]، وقال : ﴿ أَحَطْتُ بِما لَمْ تُحِطْ بِهِ ﴾[3]، ﴿ فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ ﴾[4]، ونحوه يدغم الطاء في التاء، ويبقى منها صوتا لئلا يخل بحرف الإطباق، وهذا هو وجه استكراه سيبويه لهذا الإدغام الذي يكون فيه جور على صفات الحروف وخصائصها، ويكون هذا الإدغام جائزا فيما خلا ذلك عندما تحتفظ هذه الحروف بمميّزاتها وصفاتها؛ ولهذا نجد صاحب الكتاب يجيز إدغام النون واللّام في الرّاء كقولنا : من رأى، وهل رمى؛ لأنَّ ذلك لا يذهب صفاتهما .

خامسا – كراهية تجاور الحروف المتقاربة :

لا يقتصر حسن الأداء وقوته وجماله على القياس اللغوي إنّما يتعداه إلى الذوق اللغوي المتمرس بنصوص اللغة وآثارها المختلفة[5]؛ فالأنظمة اللغوية تلجأ إلى الإعلال، والإبدال، وقلب الواو والياء إذا كانتا متحركتين منفتح ما قبلهما، فتقلب الواو أو الياء ألفا في (قَوَلَ) و (بَيَعَ)،

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص448

[2] سورة المائدة، الآية : 28.

[3] سورة النمل، الآية : 22.

[4] سورة الزمر، الآية : 56.

[5] عمر محمد عوني، الذوق اللغوي وأثره في اللغة، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مجـ7، ع4، 2008، ص164.

لكنّ القاعدة قد لا تنطبق بالقلب إذا قبلها الذوق المسموع عن العرب حتى لو خالفت القياس، كما في (عَوِرَ)، فقياسها القلب، لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنها موافقة للوضع المألوف ذوقا[1]، وفي هذا السياق يشبه سيبويه استكراه الضمة على الواو باستكراه الواوين المتتاليين، فيقول في هذا : « وإنّما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمةٌ كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو قَؤُولٍ ومَؤُونة . وأما الذين لم يهمزوا فإنهم تركوا الحرف على أصله، كما يقولون : قَوُولٌ فلا يهمزون. ومع ذلك أنَّ هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفا أجلدَ منها . ولمّا كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل وَناةٍ وأَناةٍ، كانوا في هذا أجدرَ أن يُبدلوا حيث دخله ما يستثقلون، فصار الإبدال فيه مطرداً حيث كان البدلُ يدخل فيما هو أخفُّ منه »[2]؛ فالعرب في هذا تلجأ إلى الإبدال للتخلص من هذا الثقل .

ويشير صاحب الكتاب إلى أنَّ « ناساً كثيراً يُجرون الواو إذا كانت مكسورةً مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا، كرهوا الكسرة فيها، كما استثقل في بَيْجَلُ وسَيِّدٍ وأشباه ذلك . فمن ذلك قولهم : إسادةٌ، وإعاءٌ . وسمعناهم ينشدون، البيت لابن مقبل :[3]

إلاَّ الإفـادةَ فاسْتَوْلـَتْ رَكَـائبُنـا عند الجَبابِير بالبأْساء والنِّعَمِ[4]

وربَّما أبدلوا التاء مكان الواو في نحو ما ذكرت لك إذا كانت أوَّلا مضمومة، لأَنَّ التاء من حروف الزيادة والبدل، كما أنَّ الهمزة كذلك » .[5]

وسبيل هذا الباب هو قلب الواو إلى غيرها لضرب من الاستثقال يلزمها، وهي تنقلب إلى حرفين هما : الهمزة والتاء، ويكون هذا الانقلاب مطّردا عندما تقع الواو في أوّل الكلمة أو في

---

[1] ينظر: المرجع السابق، ص164 .

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص331.

[3] المصدر نفسه، ج4، ص331.

[4] الشاهد فيه إبدال واو الوفادة همزة استثقالا للابتداء بها مكسورة ، وهذا البدل مطرد في الواو إذا كانت في مثل هذه الحالة، والوفادة الوفود على السلطان والجبابير جمع جبار ، وهو الملك أي نفد على السلطان فمرة ننال من خيره وأنعامه ، ومرة نرجع خائبين مبتئسين من عنده. سيبويه، الكتاب، حاشية المحقق، ج4، ص304، 332 .

[5] المصدر نفسه، ج4، ص332.

وسطها، وتكون مبنيّة على الضم، ولم تكن لإعراب ولا لالتقاء الساكنين، كالواو في وجوه ووعد وداور وأنور ويجوز في ذلك أن تقول أوجه وأعد وأدور وأنوار، فيجوز فيها أن تبقى على حالها، أو تبدل همزة؛ لأنَّ الضمة كالواو فإذا كانت على الواو فكأنه قد اجتمعت واوان والواو في نفسها مستثقلة فتضاعف ثقلها بالضم فقلبت واختير لها الهمزة؛ لأنَّ الهمزة تواخي الألف مخرجا، والألف تواخي الياء والواو، وبذلك فالهمزة تقلب للواو والياء كما تقلب للألف ويقلبن إليها .

وقد تكون ضمة الواو للإعراب كقولك : هذه دلوك أو غزوزيه، أو تكون لالتقاء الساكنين كقوله تعالى : ﴿ اشتروا الضلالة بالهدى ﴾[1]، لم يجز قلبها همزة؛ لأنَّ هذه الضمة غير لازمة فلا يعتدّ بها؛ لأنّها تزول بتغير الإعراب في مررت بدلوك ورأيت دلوك، كما تسكّن الواو المضمومة لاجتماع الساكنين كقولك : اشتروا غلاما فلم يعتد بذلك كما لم يعتد بالكسرة في لم يقم الرجل ولم يرد ، والواو في يقوم وإن كانت قد سقطت الواو لاجتماع الساكنين، وإذا كانت الواو مكسورة لم تقلب إلا إذا كانت أولا كقولهم في وسادة إسادة وفي وشاح إشاح[2].

والملاحظ أنَّ الانتقاد الذي وجّهه سيبويه باستثقال النطق بالواو التي عليها ضمّة، أنَّ في هذه الحركة تشبيها بالواو الصغيرة؛ ولذلك تمَّ اعتبارهما كواوين اثنين، فهمزوا إحديهما كما همزوا إحدى الواوين؛ لأنَّ الواو تستثقل لوحدها، فكيف إن التقت بأختها . وإن كانت هذه الواو مكسورة لم يكن فيها استثقال، فلم يلزم قلبها همزة؛ لأنَّ الهمزة تكون فيما يستثقلونه، ويفرض عليهم ذوقهم اللغوي في هذا مخالفة الأقيسة والقواعد المعياريّة عندما يتعلّق الأمر بطلب الخفّة والهروب من الثقل المستهجن إذا كثر ، وأمّا التقاء الساكنين الذي تحدّث عنه سيبويه وشرحه السيرافي فهو الذي يكون في الجزم كقولنا في الألف التي أصلها واو : جال ـ لم يجل؛ وذلك بتسكين آخر الفعل لدخول الجزم عليه، ولأنَّ الحرف الذي قبلها حرف لين لا يكون إلاّ ساكنا حذفت هذه الواو لالتقاء الساكنين، اللذين يحدثان ثقلا ينأى عنه الذوق اللغوي .

---

[1] سورة البقرة، الآية : 16.

[2] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص221، 222.

وبهذه المقاييس فإنّ الذوق اللغوي يتحكم في تكوين الظواهر السياقية وذلك لكراهيته تجاور الأصوات أو الصيغ التي يتنافى تجاورها لما قد يحدثه هذا التجاور من غموض أو لبس خارج عن المألوف، فيعدل عن الأصل مما يؤدي إلى إغناء اللغة من المفردات والأبنية، وإكسابها مرونة ويسرا، وهذا يؤدي إلى ازدياد مجال البحث اللغوي؛ لأنّ محاولة معرفة الأصل من الموضوعات المهمة لدى اللغويين .[1]

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا اعتبار الذوق اللغوي أساسا من أسس النقد عند سيبويه ودليلا قويا لتعليل الانتقادات التي وجهّها سيبويه للكلام المسموع، وخير دليل على ذلك قول ابن هشام : « والذوق والاستعمال يشهدان بذلك »، وقول ابن جنّي في الألف التي للمدّ واللّين : « فأمَّا أَلِف فاعل وفاعال وفاعول ونحو ذلك فإنّها وإن كانت راسخة في اللّين، وعريقة في المدِّ، فليس ذلك لاعتزامهم المدّ بها، بل المدّ فيها – أين وقعت – شيء يرجع إليها في ذوقها، وحسن النطق بها »[2]، وخير دليل على ذلك احتكام سيبويه إليه في استكراه العرب لتوالي الحرفين المتماثلين أو المتقاربين مخرجا، وهذا لما يكون فيهما من ثقل على اللّسان وبعد عن طباعهم فيلجؤون لحذف أحدهما للتخفيف، واحتكامه له في استكراه تضعيف الهمزة فيلجأ الذوق إلى قوانين طالبة للخفّة واليسر من أجل تسهيل النّطق، ولقد اعتمد عليه في استكراه إدغام الرَّاء في اللّام أو النّون؛ لوجود صفة التكرير فيها، فهو الذي يمنعها من ذلك؛ فالتكرير مزيّة للرّاء وفضيلة لها ولا يحسن إسقاطه عنها بالإدغام.

وممّا تجدر الإشارة إليه هو أنَّ الذوق اللغوي يعتبر مسألة فرديّة تختلف من شخص لشخص بمراعاة الفروق الفردية، والقدرات المعرفية، والمواهب والأحاسيس الشخصيّة، وما اعتبارنا له من الأدلّة النقديّة الصوتيّة، وأساسا مرجعيّا للوصول إلى الحكم النّقدي عند سيبويه إلّا لتميّز صاحب الكتاب بقدرة كبيرة على التحكّم في اللّغة، فهو في أحايين يسقط القاعدة إن

---

[1] ينظر: عمر محمد عوني، الذوق اللغوي وأثره في اللغة، ص165.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص234.

وهنت أقيستها، ويبطل الدّليل إن قلَّ استعماله، ويُعمل في ذلك موهبته وذوقه في تعليل الأحكام النقدية التي يصدرها .

الفصل الثالث

أبعاد النقد الصوتي عند سيبويه

الفصل الثالث – أبعاد النقد الصوتي :

لا شك في أنّ معرفة جهود السابقين ممن خدموا اللغة العربية له أكبر الأثر في بسط قواعدها وتقريبها للدارسين كما لم تقتصر آراؤهم وملاحظاتهم على موقفهم النقدي فحسب بل تعدّدت إلى أهداف جمة واتخذت أبعادا شتى ساهمت في إثراء الدرس الصوتي عند العرب، وهذا ما لمسناه عند سيبويه في ممارسته النقدية الصوتية، والتي ندرجها في نقاط هي :

المبحث الأول : البعد الديني للنقد الصوتي :

لقد أسهمت المجهودات الجبارة للعلماء المشتغلين باللغة العربية في شتى ميادين المعرفة الإنسانية ذات الارتباط المباشر باللغة العربية منذ العصور الإسلامية الأولى إلى المحافظة على بقاء هذه اللغة على الصورة التي هي عليها اليوم، وبخاصة في العصرين الأموي والعباسي علما أنَّ العرب قد عُرِفوا منذ جاهليتهم بفصاحة لسانهم، وبلاغة منطقهم، وبيان صورهم الذي ورثوه عن آبائهم وأجدادهم، فتواترت معه سليقتهم جيلا بعد جيل، ونقلت معها أقوالهم المنثورة وأشعارهم المسموعة والمكتوبة، ولم تمنعهم عصبيتهم القبلية التي تميّزوا بها من قبول الخطأ أو الذود عنه بل إنّهم يتركون ذلك إلى ما أجمعت عليه الجماعة اللغوية في ظلّ ما يسمى التوافق اللغوي في الدراسات السوسيو لسانية الحديثة .

ولقد شكّل ظهور الإسلام وانتشار الرسالة المحمّديّة، إضافة إلى تكريم الأمة الإسلامية بنزول القرآن الكريم على المصطفى الكريم، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم وازعا كبيرا عند هؤلاء العلماء من أجل الحفاظ على هذه اللغة، امتثالا لما جاء به القرآن في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ الذِينَ آتَيْنَاهُمُ الكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾[1]، ويروي الحاكم في المستدرك عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا قرأ فلحن، فقال رسول

[1]سورة البقرة، الآية : 121.

الله صلّى الله عليه وسلم : « **أرشدوا أخاكم** »[1]، وهي إشارة من الرسول الكريم إلى وجوب المحافظة على هذه اللغة المشرفة من اللحن والخطأ .

ومن أجل ذلك كان ارتباط البحث اللغوي عند العرب في بدايته بخدمة البعد الديني في غاياته ومراميه من خلال الملاحظات النقدية اللغوية التي وجهها علماء اللغة للكلام المسموع أو المكتوب، وساعدتهم في ذلك عدة عوامل نذكر منها :

1 ـ قدم اللغة العربية وتداولها بين القبائل العربية باعتبارها اللغة الأم، وانتقالها بعد ذلك إلى لغة ثانية عند الأعاجم بعد دخولهم إلى الإسلام .

2 ـ توسع المنطقة الجغرافية لشبه الجزيرة العربية خاصة بعد توسع الفتوحات الإسلامية، وتطور النشاط الاقتصادي والتجاري فيها، مما يفتح مجالا كبيرا لتبادل المعارف والثقافات .

3 ـ دور المسجد، فقد كان تركيز المسلمين منذ بعثة الرسول الكريم على بناء المساجد تأسيا بما قام به الرسول الكريم عند هجرته إلى المدينة ونزوله في ضاحيتها بقباء وبنائه أوّل مسجد في الإسلام هناك أياما قبل مواصلته المسير مع سيدنا أبي بكر الصديق ومرشدهما، وبعد دخوله المدينة وشغف أهلها باستضافته أمرهم بترك الأمر لناقته بقوله : خلوا سبيل الناقة فإنّها مأمورة؛ ولهذا فإنَّ بدايات البحث اللغوي كانت مرتبطة أشد الارتباط بالمساجد وحلقات العلم التي تعقد فيها .

4 ـ انتشار الإسلام خارج الدولة الإسلامية، مما فتح آفاقا جديدة لاكتساب المعرفة وتصديرها .

5 ـ انتشار أسواق الشعر والخطابة كسوق عكاظ جنوب مكة، وسوق المريد في البصرة ساهم في بروز أولى الملاحظات النقدية التي وجهها النحويون واللغويون والأدباء للخطباء والشعراء .

---

[1] الحاكم ، أبو عبد الله محمد ، المستدرك على الصحيحين، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990، ج2، ص477.

ولعب النقد الصوتي دورا كبيرا في التوجيه اللغوي باعتباره اللبنة الأولى للكلام، والمُشَكِّل الأول للكلمات والتعابير، « سواء تعلّق الحُكم النَّقدي بنطق الأصوات مفردة من حيث مخارجها وصفاتها، أم بالأصوات مركَّبة من حيث تفاعلاتها المختلفة، أم تعلَّق بما يترتَّب على الأداء من قضايا فكريّة تحليليّة ترتبط بتلاوة القرآن »[1]، وهذا الذي وجدناه في دراستنا للسياقات النقدية الصوتية في كتاب سيبويه؛ حيث لمسنا من خلال تتبعنا لها وجود أهداف وأبعاد تشير إلى البعد الديني، ومن الشواهد التي أحصيناها في هذا البعد ما يلي:

المطلب الأول : التحريك الجائز عند التقاء الساكنين :

تميل العربية إلى التخفيف والابتعاد عن الاستثقال، وذلك بالميل إلى النطق السهل والاقتصاد في الجهد العضلي، كما أنَّ مظاهر تحريك أواخر الكلم لالتقاء الساكنين قد تعددت وتنوعت مواضعه وأسبابه لتشمل معظم أنواع الكلم، وهو باب واسع في العربية، وقد نكتفي هنا ببعض الأمثلة النقدية للتحريك الجائز وغير الجائز لتبليغ المراد وإيضاح المقصود لتبليغ الفكرة، مع التركيز على ما له علاقة بتوجيه القراءة الصحيحة للقرآن الكريم كهدف من أهداف النقد الصوتي عند صاحب الكتاب، وتفصيل ذلك من « باب تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألفُ الوصل لالتقاءِ الساكنين »[2]، ويبيّن أبو سعيد السيرافي أنَّ التقاء الحرف الساكن في آخر الكلمة مع ألف الوصل على ضربين [3]:

أولا : أن يكون هذا الحرف الساكن من حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء التي قبلها حرف مكسور والواو التي قبلها حرف مضموم، فإن كان الساكن حرفا من هذه الحروف سقط في اللفظ؛ لأنّ ألف الوصل تسقط ويلتقي ساكنان فيسقط الأول منهما لاجتماع الساكنين إذا كان من حروف المدّ التي لا تحرّك. فمع الألف قولنا : رمى الرجل وتحفّى الرجل، ومع الياء فقولنا : يرمي الرجل ويقضي الحقّ. ومع الواو قولنا : يغزو القوم ويدعو الرجل .

[1]أبو بكر حسيني، النقد الصوتي في أدبيات المرجعيّة القِرائية، ص92 .

[2]سيبويه، الكتاب، ج4، ص152.

[3]ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص22.

ثانيا : أن لا يكون الساكن من حروف المد واللين، فيحرّك بذلك لالتقاء الساكنين على النحو التالي :

1- تحريك الساكن بالكسر : وذلك بأن لا يكون الساكن واوا مفتوح ما قبلها وتكون ألف الوصل التي أسقطت غير مضمومة فإنّ ذلك كله مكسور لا غير[1]كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ * اللهُ الصَّمَدُ ﴾[2]، وفي الآية الأولى تنوين التقى بألف (الله) فيكون فيه الكسر مقدرًا بعد التنوين، ويظهر أنّ سيبويه يجيز ذلك وهذا ما أقرّه السيرافي بقوله : « لا يجوز فيه إلّا الكسر»[3] ونظير ذلك قول سيبويه : « وقد كسر قومٌ فقالوا : قُلِ اِنْظُرُوا، وأجروه على الباب الأول... ومن قال : قُلِ انْظُرُوا، كسر جميع هذا »[4]، ولقد ذكرها سيبويه هكذا دون أن يعقب أو يبديَ رأيه فيها، بل تركه إلى حديثه عن ضمّها .

2- تحريك الساكن بالضم : ويَظهر ذلك في قول سيبويه : « وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ قُلُ انْظُرُوا مَاذَا في السَّمَوَاتِ والأَرضِ﴾[5]، فضموا الساكن حيث حركوه، كما ضموا الألف في الابتداء وكرهوا الكسر ههنا كما كرهوه في الألف ، فخالفت سائر السواكن كما خالفت الأَلفُ سائر الأَلفات ، يعني ألفات الوصل »[6]، وهي قراءة حمزة وعاصم، ووافقها يعقوب بقولهم : (قُلِ انْظُرُوا) بكسر اللام لالتقاء الساكنين والأصل فيه الكسر، وأمّا سائر القراء فيقرؤون : (قُلُ انْظُرُوا) بنقل حركة الهمزة إلى اللام، وسيبويه هنا يخرج الكسر من دائرة توجيه هذه القراءة إذ الوجه عنده الضمّ؛ « كي لا يخرج القارئ من كسر إلى ضمٍّ؛ لأنّه نظّرها بألف الوصل المضمومة؛ لأنّه جاء في غير الكسر بخلاف الألف؛ لأنَّ هذا منفصل، وذلك متّصل، فالخروج

[1]ينظر : المصدر السابق، ج5، ص22.
[2]سورة الإخلاص، الآية : 2،1.
[3]السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص23.
[4]سيبويه، الكتاب، ج4، ص153.
[5]سورة يونس ، الآية 101
[6]سيبويه، الكتاب، ج4، ص152، 153.

هنا من كسر إلى ضمٍّ أبعد؛ لأجل الانفصال والعرضية، بخلاف ألف الوصل »[1]، فالأصل فيه (قُلْ أُنْظُرْ) بضم الهمزة، ثم حذفت ألف الوصل المضمومة وأقيمت اللّام مقامها في التحريك بإلقاء الضمة عليها، « فالتحريك هنا كان بسبب همزة الوصل لأنه لا وجود في الأصل لكسرة النون سوى الكسرة التي هي همزة الوصل، وهو ما أدى إلى تغير البنية المقطعية وتغير في موقع النبر»[2]، وقد يكون التحريك إتباعا أو للتخفيف ومثاله قراءة الجمهور قوله تعالى : ﴿قُمِ الليل﴾[3]، وأمّا أبو السَّمَّال فقد قرأ بضم الميم إتباعًا لحركة القاف، وقرئ بفتحها طلبا للخفة [4].

ثم يقول : « وأمّا الذين يَضُمُّون فإنهم يضمّون في كلّ ساكن يكسَر في غير الألف المضمومة، فمن ذلك قوله عز وجل : ﴿وقالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾[5]، و ﴿وعَذَابٌ*ارْكُضْ بِرِجْلِك﴾[6]، ومنه : ﴿أَوُ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾[7]. وهذا كلُّهُ عربيٌّ قد قُرِئ به ».[8] وكان أبو العباس المبرد لا يستحسن في عذاب اركض ما يستحسنه في قل انظر لأنّ قوله : عذاب اركض يخرج من كسرة إلى ضمة وذلك مستثقل معدوم في أصل" الأبنية" وإذا كسرت" قل انظروا"" وعذاب اركض" و" قالت اخرج عليهن" فهو على أصل القياس[9]، وأمّا ابن كيسان فقد ذهب إلى أنَّه في الواو أخفَّ من الكسرة؛ فلذلك اختيرت إذ هي من جنسها.[10]

---

[1] صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص93.

[2] ينظر: سمير شريف أستيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، دط، دت، ص80 ، وعلم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص243 .

[3] سورة المزمل، الآية : 02 .

[4] ينظر : العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ج2، ص632، 633 .

[5] سورة يوسف، الآية : 31 .

[6] سورة ص، الآية : 41.

[7] سورة المزمل، الآية : 03 .

[8] سيبويه، الكتاب، ج4، ص153 .

[9] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص23.

[10] ينظر: القيسي، أبو محمد مكّي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1984، ج1، ص80. والنحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، دط، 1985، ج1، ص192.

3- تحريك الساكن بالفتح :

يبين سيبويه أنّ العرب فتحت الساكن في حرفين، ويعلل فتح الميم في قوله تعالى : ﴿ألم*الله﴾[1] بقوله : «والفتح في حرفين أحدهما، قوله عز وجل : ﴿ آلمَ*الله ﴾، لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء »[2].

ومن الملاحظ هنا أنَّ الميم المبنية على السكون التقت بلام لفظ الجلالة الساكنة، فحركت الميم بالفتح دون الكسر محافظة على تفخيم لفظ الجلالة، وحروف التهجي إذا لقيَتها ألف الوصل فحذفت ألف الوصل حركتها بحركة الألف فقلت : ﴿ ألم*الله ﴾؛ فعلّة الفتح الفرق بين حرف الهجاء وغيره كما قال سيبويه، ووجه الفرق أنّ حرف الهجاء قليل التمكن، إنّما كان كلمة منقطعة لم تَلِ العوامل، ولا تصرفت تصرف الأسماء ففرق بين التمكن وغيره بأنّ خصّ غير التمكن الذي هو أثقل بالحركة الخفيفة التي هي الفتحة إذ كانت توجد فيما تحرك لالتقاء الساكنين، وأيضا فإنهم لو كسروا لاجتمع كسرتان وياء في الكلمة، فتجيء كأنها مكسورة كلها، وهذا ثقيل وكره العرب نطقه فعدل لذلك إلى الفتح[3]، وعلى هذا فإنَّ سيبويه يرى بفتح الميم، ولم يكسر على الأصل؛ لأنَّ الميم قبلها ياء، والياء قبلها كسرة .

وهذا ما نلحظه في تعليل أبي سعيد السيرافي فتح ﴿ ألمَ * الله ﴾، بأنه ألقى فتح الألف من قوله : ﴿ ألم * الله ﴾ على الميم لأنّ الميم موقوفة، حقها أن يبدأ الألف بعدها مفتوحا فلما وصلت خففت حركة الهمزة وألقيتها على الميم كما يفعل ذلك عند تخفيف الهمزة، والتخلص من التقاء الساكنين بالفتح؛ لأنّه أخف الحركات وأيسرها على اللسان نحو قوله:﴿ مِنَ الله ﴾[4]، وهذا لأنَّه ليس ساكنًا .

---

[1] سورة آل عمران ، الآية 01،02 .

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص153 .

[3] ينظر : صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص95 .

[4] سورة البقرة ، الآية 61 .

وكان الكسائي يشير إلى فتح نون (من)؛ لأنَّ أصلها (مِنَا) ولم يأت في ذلك بحجة مقنعة. وقال كذلك : إنَّ (كَمْ) أصلها كَمَا، وروي عنه أنّه كان يفتح ميم (كم). وإذا كان ألف الوصل بعد (مِنْ) مع غير لام التعريف فإنّ الكسر عند سيبويه أكثر في النون، كقولك : مِنِ ابنك؛ لأنَّ ألف الوصل في غير لام التعريف لم يكثر، وأمَّا (الَم اللهُ) فكان الأخفش يجيز فيها الكسر على الأصل (الم الله)، وقد منع سيبويه ذلك .

وأمّا فتح الميم ففيه وجهان :

1- أحدهما أنّه لالتقاء الساكنين الميم واللام الأولى من الله ولم يكسروا؛ لأنَّ قبل الميم ياء وقبل الياء كسرة، فكرهوا الكسر فيها كما كرهوا الكسر في أين وكيف، والميم أثقل؛ لأنَّ قبل الياء منها كسرة.
2- والوجه الثاني أنّه ألقى فتحة الألف من قولنا : أَللهُ على الميم؛ لأنّ هذه الميم موقوفة حقها أن تبتدأ الألف بعدها مفتوحة؛ فلما وصلت جعلت الهمزة وهي الألف مخفّفة فألقي حركتها على الميم كما يفعل في تخفيف الهمزة، وإذا كانت ألف الوصل المحذوفة مضمومة جاز الكسر والضم. فأما الكسر فعلى قياس ما يوجبه التقاء الساكنين من الكسر. وأما الضمُّ فإنه بإقامة الحرف الساكن مقام ألف الوصل المحذوفة، ويستحسن السيرافي الضمَّ هنا قياسا على قوله : (قُلْ أُنْظُرْ).[1]

وخلاصة القول أنَّ التحريك لالتقاء الساكنين مختلف فيه بين القراء، فمنهم من يحرك بالضم ومنهم من يحرك بالفتح، وهناك من يحرك بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين، ومنهم حفص ومن معه من القراء السبعة فيحركون الساكن الأول بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ويكون الساكن الأول أحد هذه الحروف (ل، ت، ن، و، د) ، والتنوين أو كما جمعها البعض في كلمة (لتنود).

[1] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص23.

نستنتج من هنا أنّ الهدف من التحريك لالتقاء الساكنين طلب الخفة والسهولة في النطق، وهذا ما درجت عليه العرب، فالتقاء الساكنين ظاهرة لغوية مرفوضة في كلام العرب، وما ذكر سيبويه لموقفه النقدي من تحريك الساكن بالفتح أو الضم أو الكسر في قراءة القرآن، من خلال العبارات النقديّة التاليّة : لا يجوز، وكرهوا، وكرهوه، وأبعد، وكلّه عربيّ، وذكر توجيه وشرح كلِّ قراءة إلّا دليل على شدّة حرص صاحب الكتاب على القراءة السّليمة لكتاب اللّه عزَّ من خلال التوجيه الصّحيح للقراءة .

المطلب الثاني : كراهة تحقيق الهمزتين المتتاليتين :

أما بالنسبة لالتقاء همزتين في كلمتين أو كلمة واحدة ففيه أمران : أن تحقق الأولى وتخفف الثانية بين بين، أو أن تخفف الأولى وتحقق الثانية، أو لا تحقق كلتاهما؛ لأنّه ليس من كلام العرب تحقيق همزتين[1]، والتحقيق الذي يقصده سيبويه هو اعتماد النبر فيهما أي أن تأتي بكل واحدة منهما وكأنك تلفظها ابتداءً، وبيّن سيبويه أنَّ تحقيق الهمزتين ليس من كلام العرب بل إنّهم يلجؤون لتخفيف إحديهما؛ لأنّه من كلام العرب تخفيفُ الأولى وتحقيقُ الآخِرة، ولأبي حسن الرماني توجيه لأحكام الهمزتين المتتاليتين في أربعة أوجه[2] :

1 ـ تحقيقهما جميعا : وذلك بإجرائها على الأصل من غير أن تخرج إلى الثقل الشديد؛ إذ لا يلزم اجتماع الهمزتين في تصرّف الكلام كما يلزم في الكلمة الواحدة، وقال بهذا كثير من بني تميم، وقرأ به القرّاء، وثبت أنَّه من أوكد الوجوه التي رويت .

2 ـ تخفيفهما جميعا : وذلك أنّهم يخففون الواحدة استثقالا لها، واجتماع الهمزتين أثقل، والتخفيف لهما ألزم، وهو مذهب أهل الحجاز .

3 ـ تحقيق الأولى وتخفيف الثانية : وذلك لأنَّ التخفيف وقع عندما أدرك من النقل وهو على قياس ما أجمعوا عليه من الكلمة الواحدة من تخفيف الثانية، وهو قول الخليل .

---

[1]ينظر : سيبويه، الكتاب، ج3، ص549.

[2]ينظر : الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج4، ص48.

4 ـ تخفيف الأولى وتحقيق الثانية : لأنّ الهمزتين لما كانت كل واحدة منهما ثقيلة في نفسها ثم اجتمعتا اقتضى ذلك تخفيف إحديهما، وكان الاختيار عندهم تخفيف الأولى حتى يكون على تدريج فيما يتكلف من الثقل، وهو قول أبي عمرو .

وإذا كانت الهمزة ساكنة وبعدها همزة متحركة فهناك من يخفف الأولى ويحقق الآخرة «...وتقول اقرأ آية في قول من خفف الأولى لأنّ الهمزة الساكنة أبدا إذا خففت أبدل مكانها الحرف الذي منه حركتها (أي الألف) »[1]

ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية، وكان الخليل يستحب هذا لأنه رآهم يبدلون الثانية في كلمة واحدة كآدم[2]، وأخذ به أبو عمرو[3] في قوله : ﴿ يَا وَيْلَتي آألد وَأَنَا عَجُوز﴾[4]فحقق الأولى، وقال سيبويه : «وكل عربي والزنة واحدة محققة ومخففة » وذلك قوله :

كُلُّ غَرَّاءَ إذَا مَا بَرَزَتْ   تُرْهِب العَيْنَ عَلَيْهَا والحَسَدَ [5]

وأما أبو زيد فحكى أنّ من العرب من يحقق الهمزتين ويدخل بينهما ألفا إذا التقتا وذلك أنّهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، كما قالوا : اخشيان، ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة .

المطلب الثالث : الحذف والإبدال المستكره :

يتحدث سيبويه عن حذف أهل الكوفة للتاء في قراءتهم لكلمة (تتذكرون) حيث يقول : « وإن شئت قلت في تَتَذَكَّرُونَ ونحوها : تَذَكَّرُونَ، كما قلت : تَكَلَّمُونَ، وهي قراءة أهلِ الكوفة فيما بَلَغَنَا »[6]، وذلك أنَّ ما كان على تفاعل أو تفعل فلحقته تاء أخرى للمخاطب أو للمؤنثة فإنّه

---

[1]عبد المنعم الناصر، شرح صوتيات سيبويه، ص167، 168 .

[2]ينظر : سيبويه، الكتاب، ج3، ص549.

[3]ينظر : المصدر نفسه، ج3، ص549.

[4]سورة هود، الآية : 72.

[5]ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص118 .

[6] سيبويه، الكتاب، ج4، ص477 .

يجوز حذفها، ولقد بيّن سيبويه أنّها قراءة لأهل الكوفة، وذكر الفارسي ذلك في الحجّة بقوله : « قرأ ابن كثير وأبو عمرو : ﴿يَذَّكَّرون﴾ و ﴿تَذَّكَّرون﴾ و ﴿يذَّكَّر الإنسان﴾ و ﴿أن يَّذَّكر﴾ و ﴿ليَذَّكروا﴾ مشدّدا ذلك كلّه »[1].

ثمَّ يبيّن صاحب الكتاب أنَّ زيادة الحذف في هذه الكلمة على التاء المحذوفة غير مقبول لأنّه يخل بها، حيث يقول : « ولا يجوز حذف واحدةٍ منهما، يعني من التاء والذال في تَذَكَّرُونَ، لأنه حُذف منها حرف قبل ذلك وهو التاء، وكرهوا أن يحذفوا آخرَ، لأنّه كُرِه الالتباس وحذف حرفٍ جاء لمعنى المخاطبة والتأنيث . ولم تكن لتحذف الذال وهي من نفس الحرف فَتُفْسِدَ الحرف وتُخِلَّ به، ولم يروا ذلك محتمَلًا إذَا كان البيان عَرَبِيًّا »[2].

وذلك يعني أنّنا إذا حذفنا التاء من (تتذكّرون) فلا سبيل بعد ذلك لحذف أحد الحرفين وإن تقاربا؛ لأنّنا حذفنا التّاء حرف المضارعة والتأنيث، وإن زدنا على ذلك بحذف الذّال اختل الحرف والتبس، ولم يحتملوا حذف واحد منهما إذ كان الإتمام في (تتذكّرون) عربيًّا[3]، وأما الحرف المحذوف فقد اختُلِفَ فيه بين البصريين والكوفيين إلى اتجاهين[4] :

1 ـ **الكوفيون** : يقول بعض الكوفيين إنَّ التاء المحذوفة هي الأولى، وقال بعضهم : يجوز أن تكون المحذوفة هي الأولى ويجوز أن تكون الثانية .

2 ـ **البصريون** : يقولون بأنَّ المحذوفة هي الثانية، وذلك قولك : ما زيد لا تكلم في هذا ولا تغافل عنه وتقديره لا تتكلم فيه ولا تتغافل عنه، وكذلك هند تكلم في هذا وزينب تغافل عنه .ويستشهدون بقوله تعالى : ﴿تَنزل المَلاَئِكَةُ والرُّوحُ فِيهَا﴾[5] وتقديره : تتنزل، وفي قوله تعالى : ﴿كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾[6] وتقديره : تتمنوا، وقوله تعالى : ﴿لَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾[7]وتقديره : تتولوا عنه، ولقد تم

---

[1]الفارسي، الحجة للقراء السبع، ج2، ص221.

[2]سيبويه، الكتاب، ج4، ص477

[3]صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص950.

[4]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص450

[5]سورة القدر، الآية : 04.

[6]سورة آل عمران، الآية: 143.

[7]سورة الأنفال، الآية : 20.

حذف أحدهما استخفافا؛ لأنَّ لفظهما واحد؛ فإن انضمّت الأولى لم يجز حذف إحديهما، ولو قلت : تتحمل وتتنازع على ما لم يسم فاعله لم يجز حذف إحديهما لاختلاف الحركتين، ووقوع اللبس بين تتفعل وتفعل .

واحتج سيبويه لهذا المذهب حيث قال : « و كانت الثانيةُ أولى بالحذف لأنّها هي التي تَسكن وتدغم في قوله تعالى : ﴿فادَّارَأْتُمْ﴾[1] و ﴿ازَّيَّنَتْ﴾[2] وهي التي يُفعَل بها ذلك في يَذّكَّرُونَ، فكما اعتلَّت هنا كذلك تحذف هناك »[3]، فالقياس هنا تسكين وإدغام التاء الثانية في الأولى في المخاطب والغائب، وبقاء الأولى على حالها؛ ولأنَّ التغيير والاعتلال مسَّ الثانية فكان حذفها أولى .

ويبيّن أبو علي الفارسي منزلة المحذوف بقوله : « يجوز أن تحذف التاء الثانية من (تَتَذَكَّرُونَ)، وإن وقعت قبل حرف مقارب له يجوز إدغامها فيه كما جاز إدغامها إذا وقعت قبل الكاف ونحوه مما لا يجوز أن يدغم فيه لبعد المخرجين، لأنَّ التاء الواقعة قبل المقارب هي التاء التي جاز حذفها إذا وقعت قبل غير المقارب، فكما جاز حذفها معه، كذلك يجوز حذفها مع المقارب...لم تحذف الحرف الأوّل من (تَذَكَّرونَ) ولم تدغم في الثاني أيضا، ولا يحذف الذال لما ذكره من الالتباس وغيره مما يؤدي إليه، إذ كان البيان وترك الإدغام في هذه الحروف المتقاربة في المواضع التي لا يؤدي الحذف فيها إلى مثل ذلك حسنًا ».[4]

ويظهر أنَّ صاحب الكتاب لا يتقبّل قضيّة إدغام التاءين، بل يكون فيهما حذف إحديهما أو إثباتهما جميعا، ويستدلّ في ذلك بالشواهد القرآنيّة، والقراءات المختلفة لبيّن التوجيه الصحيح للقراءة، ولقد كانت إشاراته وملاحظاته النقدية تتفاوت بين القبول والرّفض، ويظهر ذلك من خلال العبارات النقديّة التي استعملها مثل : ليس من كلام العرب، ولا يجوز، وكرهوا، وكره، وتفسد الحرف وتخلّ به، والبيان عربيّ .

---

[1] سورة البقرة، الآية : 72.

[2] سورة يونس، الآية : 24.

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص476.

[4] الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج5، ص206.

وممّا سبق ذكره من آراء سيبويه الصوتيّة، واستشهاده بآي القرآن الكريم، إضافة إلى توجيهه لقراءة هذه الآيات، وذكر موقفه منها استحسانا أو استهجانا أو ترجيحا باستعمال كلمات وعبارات نقدية؛ يظهر أنَّ صاحب الكتاب كان يهدف إلى وضع الضوابط الصوتيّة التي تحكم قراءة القرآن قراءة سليمة خاليّة من اللّحن والخطأ، خاصّة إذا اعتبرنا أنَّ عمله قد جاء بعد ظهور القراءات القرآنيّة بعشرات السّنين، وقت وضع علماء اللغة والنّحو لقواعد اللغة العربيّة وتدوينها في مؤلّفاتهم، والتي ظهر معها شرط ثالث لاعتماد القراءة السليمة، وهو موافقة العربية بوجه من الأوجه، وسعى سيبويه إلى هذا الهدف من خلال ملاحظاته النقديّة التي انتشرت في كتابه، والتي ذكرنا بعضها.

المبحث الثاني – التقعيد اللغوي :

تمثّل القواعد اللغوية في الفكر اللغوي عند العرب ثروة فكرية هائلة « وخصوصا بعد نزول القرآن الكريم، فلقد نظر العرب إلى موروثهم الثقافي بقدر كبير من الاحترام والتقدير، فأفردوا له الصفحات الكثيرة في مؤلّفاتهم ودراساتهم، وبهذا الجهد الفكري ارتقى العقل البشري وخصوصا العربي وهذا بعد التعاطي الجديد الذي أصبح يمارسه مع النص القرآني في أبعاده كلها، الإعجازية واللغوية والبلاغية والبيانية »[1]؛ إذ إنَّ الدافع الأساسي لانطلاق هذه الدراسات والأبحاث كانت المحافظة على كتاب الله من خلال محاربة ظاهرة اللحن عند تلاوة القرآن الكريم، وشكّلت المبادرات الأولى من علماء اللغة والنحو كأمثال أبي الأسود الدؤلي بوضعه لعلم النّحو، وشكله لأحرف القرآن الكريم دليلا على ذلك؛ إذ إنَّ حواره مع كاتبه يوحي بأنَّ الهدف من ذلك هو وضع القواعد والمقاييس التي تقوّم اللسان العربي وتوجهه .

ومن هنا فإنّنا نسعى إلى إبراز القيمة العلمية اللغوية للنقد الصوتي عند سيبويه في وضعه للضوابط التي تحكم بناء اللغة العربية وقواعدها، والتي ترتكز على جذور عميقة تفرض نفسها مقياسا دقيقا للفصيح من كلام العرب .

إنّ المتصفح لكتاب سيبويه يجده احتوى أهم الضوابط والمعايير في التأسيس لعلم العربية، وتمثلت إجمالا في استعمال القواعد والتعريف بالمسائل النحوية وتخير الأمثلة وربط المسائل ببعضها مع الشرح والتحليل[2]، ومن بين المسائل الصوتية التي رأينا أنّ سيبويه قد أعمل فيها النقد الصوتي لهدف وضع القواعد اللغوية ما يلي :

---

[1] ينظر : فك يوهان ، العربية دراسة في اللغة واللهجات ، تح: رمضان عبد التواب ، القاهرة ، 2003 ، ص13 .

[2] ينظر: مرغم أحمد، وبودبان كمال، في آليات تعليم اللغة العربية عند سيبويه، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، المركز الجامعي لتمنغست، مج09، عد04، 2020، ص278، 290.

المطلب الأول – كراهية توالي الياءات :

نجد سيبويه في باب الإضافة إلى فَعِيل وفُعَيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتُهن، وما كان اللفظ بمنزلتها يذكر الشاهد في استكراه العرب لتوالي الياءات « وذلك قولك في عَدِيٍّ : عَدَوِيٌّ، وفي غَنِيٍّ : غَنَوِيٌّ، وفي قُصَيٍّ : قَصَوِيٌّ، وفي أُمَيَّةَ : أَمَوِيٌّ »[1] . فلا فرق بين ما فيه التاء وغيره، وذلك أنَّ غنيا آخره ياء مشددة وهما ياءان في الحكم، الأولى زائدة وهي ياء فعيل والثانية لام الكلمة، فإذا نسبت إليه ألحقته ياء النسبة، وهي مشددة بياءين فيتوالى في آخر الكلمة أو الاسم أربع ياءات، وذلكم ما كرهوه من استثقال فعمدوا إلى الياء الزائدة فحذفوها فبقي بعد الحذف غني مكسور النون بمنزلة نمر ففتحوا النون كما فتحوا الميم في نمري، ولما انفتحت انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت في التقدير غنًى مثل رحًى ثم قلبت الألف واوا كما تقلب في النسب إلى رحًى وفتًى، فتقول غنوي كما تقول رَحَوِي وفَتَوِي ».[2]

وكذلك إذا كان فيه تاء التأنيث؛ لأنّ التاء تحذف قي النسب فيصير بمنزلة ما لا تاء فيه، وحكم فَعِيل وفَعِيلة من ذلك نحو قصي وأمية كذلك تحذف ياء التصغير والعين مفتوحة فتقلب اللام ألفا سواء أكانت من ذوات الياء أو من ذوات الواو فتقول في النسب إلى قصي : قَصَوي كان فعلا بحذف الياء للنسب كراهية اجتماع أربع ياءات على ما تقدم، ثم قلبت اللام ألفا فصار قُصَى مقصورا كهدى ورشا، فقلبت ألفه واوا في النسب، فقالوا قصوي، كما قالوا هدَوي ورشَوي، وما كان فيه تاء التأنيث فكذلك لأنّ التاء تحذف في النسب فيقولون في أمية : أموي، ومن العرب من يحتمل الثقل ويقول : أميي وقصيي، ووجه ذلك أنه لما كان يدخل الياء المشددة الإعراب، فيقال : هذا صبي وعدي، شبهوه بالصحيح فنسبوا إليه كما ينسب إلى الصحيح»[3]، وسيبويه هنا يريد أن يحدد الصفة التي يكون عليها اللفظ الذي يراد النسب إليه إذ

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص343.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ص448 .

[3] المصدر نفسه، ص448.

إنَّ استكراه العرب لتوالي الياءات هو ثقل وعسر النطق بها إن كانت مجتمعة، وهذا يضطرهم إذا توالت أربع ياءات إلى حذف الياء الزائدة، ليطَّرد الأمر بعد هذا الاستكراه، وتصير القاعدة بأنَّ كلَّ اسم على وزن (فَعِيلٍ) أو(فُعَيْلٍ) تكون النسبة إليه بحذف الياء من (فَعِيلٍ) وفتح عينه كقولنا في رَضِيٌّ : رَضَوِيٌّ ، وفي نَبِيٍّ : نَبَوِيٌّ، وحذف الياء من (فُعَيْلٍ) وقلب الياء واوا كقولنا في أُمَيَّةَ : أُمَوِيٌّ، وفي أُبَيٌّ: أُبَوِيٌّ .

والشاهد الثاني قول سيبويه أيضا : « وزعم يونس أنَّ ناسًا من العرب يقولون : أُمَيِّيٌّ، فلا يغيِّرون لمَّا صار إعرابُها كإعراب ما لا يعتل، شبّهوه به كما قالوا طَيِّئِيٌّ، وأمّا عَدَيِيٌّ فيقال : وهذا أثقلُ، لأنّه صارت مع الياءات كسرةٌ »[1]، ويبيّن السيرافي أنَّ هؤلاء كانوا يتركون اللفظ على حاله، ويشبهونه بالصحيح، ويقولون : (عَدَيِّيٍّ)، وأمّا سبب استثقال سيبويه لما زعمه يونس فهو لأنّه يزداد ثقلا بزيادة الكسرة فيه على الياءات.[2]

وأمّا أبو العباس المبرّد فله رأي آخر؛ إذ إنَّه يغلِّطُ سيبويه في فراره من اجتماع الياءات في النسبة لـ(فَعِيلٍ)، و(فُعَيْلٍ) بقوله : « وهذا غلط، إنّما يفرّ من الياء لاجتماع الياءات، والواو لا تُكرَه هاهنا، والدليل على ذلك اختلافهما في التذكير، ألا ترى أنَّك تقول في عَدُوٍّ : عَدُوِّيٍّ، لا اختلاف في ذلك، وفي عَدِيّ : عَدَوِيٍّ فتحذف »[3]، ولقد بيّن أحمد بن ولّاد أنَّ المبرّد قد أساء الفهم والتقدير، ووجّه ذلك بقوله : « ليست علّته في باب فَعِيلة وفَعُولة في الحذف ما ذكر محمد بن يزيد، وإنّما وجد هذا قياسًا مطّردًا فيما كانت فيه الهاء خاصّة، واعتلَّ بأنّهم لمّا وجدوا أواخر الكلمة تتغير لا محالة، فتكون هاءً في الوقف وتاءً في الوصل، حذفوه، وكان الحذف أكثر فيه، ولم تكن العلة في هذا الباب اجتماع الياءات ولا الكسرات، والدليل على ذلك أنّهم قد

---

[1]سيبويه، الكتاب، ج3، ص344.

[2]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص102.

[3]ابن ولّاد، الانتصار، ص209.

يقولون في أُمَيَّة : أُمَيِّيٌّ، وفي عَدِيٍّ : عَدِيِّيٌّ، فيجمعون بين أربع ياءات وكسرتين، وليس يجتمع مثلُ هذا الثقل في حنيفة وربيعة »[1].

والملاحظ من خلال انتقادات سيبويه لتوالي الياءات أنَّ ذلك مستكره؛ والسبب في ذلك هو ما يحصل من الثقل عند النطق بها مجتمعة؛ لأنَّ العرب تفرّ من توالي الأمثال، ويظهر ذلك في بعض الأفعال التي تنتهي بياءين لكنّها رسمت بياء واحدة، وكذلك استثقال اجتماع الياءين المتحركتين فتقلب إحديهما واوا، وفي قلب الياء ألفا إذا كانت متطرفة وقبلها ياء؛ وفي هذا دلالة واضحة على هذه الكراهة التي ذكرها سيبويه سابقا .

المطلب الثاني : استكراه اجتماع الواوات :

الشاهد الآخر الذي اعتمده سيبويه في التقعيد للغة العربية من خلال النقد الصوتي نجده في « باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها »[2]؛حيث قال سيبويه : « ولا نَعْلمهم أتمُّوا في الواوات، لأنَّ الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرُّون إلى الياءِ؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة »[3]، ومعناه كراهة اجتماع الواو مع الضمة فيما جرت فيه الواو على الأصل مثل : مَقْوُولٌ ومَصْوُوغٌ، كما قالوا : مخيوط؛ فبابه على الأصل أخفّ من الضمة على الواو في" اسودّ"" اسودد" فألقينا حركة الواو على السين، فتحركت السين وسقطت ألف الوصل فهذا تغيير أوّل، ثمّ انقلبت الواو ألفا، فهذا تغيير ثان، ثمّ سكنت الدال الأولى وكانت متحركة، فأدغمت في الدال الثانية فهذه تغييرات كثيرة مجحفة[4].

ويروي الفرّاء عن الكسائي قوله : « إنّ بني يربوع، وبني عقيل، يقولون : حُلِيٌّ مَصْوُوغ، بوَاوَيْنِ، وعَنْبَرٌ مَدْوُوفٌ، وثوبٌ مَصْوُون، وفَرَسٌ مَقْوُود، وقَوْلٌ مَقْوُول » وقاس الكسائي عليه وأنشدوا :

---

[1] المصدر السابق، ص209.

[2]سيبويه، الكتاب، ج4، ص348.

[3]المصدر نفسه، ج4، ص349.

[4]ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص247.

والمِسْكُ في عَنْبَرِه المدْوُوف

ويروي ابن جني عن أبي العبّاس « إتمامَ (مفعولٍ) من الواو خلافا لأصحابنا كُلِّهم . وقال : ليس بأثْقَلَ مِنْ (سُرْتُ سُوُوراً، وغُرْتُ غُوُوراً)؛ لأنَّ في (سُوُورٍ، وغُوُورٍ) واوين وضمَّتين، وليس في (مَصْوُونٍ) مع الواوين إلاّ ضمَّة واحدة .

قال أبو عليّ : وهذا خطأ؛ لأنّه يُجِيزُ شيئا ينْفِيه القياسُ وهو غيرُ مَسْموع . فقياسه قياس مَنْ قال : (ضَرَبْتُ زَيْدٌ) فأمَّا (سُرْتُ سُوُورًا) فلو لم يُسمع لَما قيل » [1]

وأما الأخفش فيرى أنَّ المحذوف في (مفعول) هو عين الفعل، والباقية واو مفعول؛ لأنّ السَّاكنين إذا اجتمعا فالأول أولى بالتغيير والحذف، بدليل أنّنا نكسر الحرف الأوّل لالتقاء الساكنين،[2]وأما سيبويه والخليل فإنَّ المحذوف عندهما من ذوات الواو أو الياء في مفعول نحو : مبيع، ومقول هو الواو، والملاحظ أنَّ سبب استكراه هذه الواوات مجتمعة مع الضمّة هو الثقل الذي كان مستكرها كذلك في الياءات، وهذا لإرساء القاعدة التي لا تجيز توالي الأمثال؛ لما فيه من مشقّة على اللّسان .

المطلب الثالث – استحسان الإدغام عند التضعيف :

نجد بابا آخر من كتابه نأخذه كمسار لتبيان مواطن التقعيد للغة من خلال النقد الصوتي، وهو« باب التضعيف في بنات الياء » .[3]، واستحسان الإدغام فيما كانت عينه ولامه ياءان نحو (عَيِيتَ)، ف « العين فيه تجري مجرى حرف صحيح؛ لأنّ اللام معتلّة، فلو أعلّوا

---

[1]ابن جنّي، المنصف،ج1، ص285 .

[2]ينظر: هاشم موسى محمد هشام، استدراكات المبرد على سيبويه من خلال كتابه المقتضب، رسالة دكتوراه، كلية العلوم التربوية، جامعة الجزيرة، 2012، ص34 .

[3]سيبويه، الكتاب، ج4، ص395.

العين جمعوا عليه علّتين، فأخرجوا العين على الأصل لذلك، وأمّا الياء التي هي لام فتجري مجرى الياء فيما عينه صحيحة »[1].

ويقول سيبويه في باب إجراء عين هذا الفعل المعتل مجرى الصحيح : « ومن ذلك مَحْيًا، قالُوهُ كما قالوا مَخْشًى، فإذا وقع شيءٌ من التضعيف بالياء في موضع تَلزم ياءَ يَخْشَى فيه الحركةُ وياءَ يَرْمي، لا تفارقهما، فإنَّ الإدغام جائزٌ فيه، لأنَّ اللام من يَرْمي ويَخشَى قد صارتا بمنزلة غير المعتلّ ».[2]ومعناه أنَّ الإدغام جائز لاجتماع المثلين، وإن اجتمع المثلان في المسألة توجيهان [3]:

أولا: الثاني ساكن : لا يجوز فيه الإدغام؛ لأنّ الإدغام لا يصحّ في ساكن نحو: حَيِيتُ وأَعْيَيتُ.

ثانيا : الثاني متحرك : ويكون ما قبله مفتوحا، أو غير مفتوح، وتفصيله كما يلي :

1 – ما قبله مفتوح : لا يكون فيه إدغام لاختلاف الحرفين المتجاورين، فتقلب الياء الثانية ألفا؛ لأنّها متحركة وما قبلها مفتوح، نحو : (أحيا، واستحيا) .

2 – ما قبله غير مفتوح : وتكون حركة الياء فيه على نوعين هما :

أ – حركة إعراب : ولا يكون فيها الإدغام؛ لأنّ الإعراب عارض لا يلزم بقاء الحركة على حالها؛ فهو يذهب في الرّفع والجرّ، فيسكّن الحرف فلا يمكن الإدغام فيه، ويحمل عليهما النّصب في امتناع الإدغام في نحو : لَنْ يُحْيِيَ، ورأيت مُحْيِيًا حملا على الرفع في نحو : هو يُحْيِي، والجرّ في نحو : هو مُحيِيك .

ب – حركة بناء : وتكون إمّا متطرفة أو غير متطرفة، ويكون فيهما ما يلي :

[1]صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص722.

[2]سيبويه، الكتاب، ج4، ص395.

[3]ينظر: صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص722.

ـإذا كانت متطرفة جاز الإدغام والإظهار، نحو : أُحْيِيَ وأُحِيَّ، وحَيِيَ وحيَّ، وقد قرأ بها بعض القرّاء قوله تعالى : ﴿ ويَحْيي من حَيِيَ عَنْ بَيِّنَة ﴾[1]، وبعضهم قرأ : ﴿حَيَّ﴾، فمن أدغم فلأنَّ الحركة لازمة، وأجراها مجرى (ردَّ ، ردُّوا) بقوله : (حيَّ ، حَيُّوا)، و (عيَّ، عَيُّوا)، وقد أدغمها الشاعر عبيد بن الأبرص في قوله :

عَيّوا بأمرِهُمو كما عَيَّتْ ببيضتـِها الحمامهْ[2]

ومن أظهر فلأنَّ الياء في : حييَ هي نفسها الساكنة في : يحيَا، والتي قلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك الياء في : أَحْيِيَ، هي الياء الساكنة التي في : يُحْيا، فلما كانت في موضع قد تسكن فيه ويتعذّر إدغامها لم يعتدَّ بحركتها، ومن قال : (حَيِيَ، حيُوا) أجراها مجرى (رَضِيَ، رَضُوا) .

ـإذا كانت غير متطرفة لم يجز فيها الإدغام نحو : (مُحْييان، ومُحْيِيات)؛ وذلك لأنّه لا تكون بعد حركة هذه الياء إلاّ علامتا التثنيّة، أو علامتا الجمع، أو تاء التأنيث؛ لأنَّ الزيادة عارض دخل على الإفراد، فلمّا لم يلحقه شيء لا يجوز فيه الإدغام؛ لأنَّ الحركة حركة إعراب، حُمِلت التثنيّة والجمع العارضان على الإفراد .

وبيّن سيبويه أنَّ القول بفكّ الإدغام عربيٌّ كثير لكنَّه ليس ككثرة الإدغام، حيث يقول : « فلما ضاعفتَ صرتَ كأنّك ضاعفت في غير بنات الياء حيث صَحَّتِ اللامُ على الأصل وَحْدَها. وذلك قولك : قد حَيَّ في هذا المكان، وقد عَيَّ بأمره . وإن شئت قلت : قد حَيِيَ في

---

[1]سورة الأنفال، الآية : 42.

[2]الشاهد فيه إدغام عيوا وإجراؤه مجرى المضاعف الصحيح وسلامته من الاعتلال والحذف لما لحقه من الإدغام وقد بينت علة ذلك في شرح البيت قبله وصف قوما يخرقون في أمورهم ويعجزون عن القيام بها وضرب لهم المثل في ذلك بخرق الحمامة وتفريطها في التمهيد لبيضتها لأنها لا تتخذ عشها إلا من كسار الأعواد فربما طارت عنها فتفرق عشها وسقطت البيضة فانكسرت ولذلك قالوا في المثل أخرق من حمامة وقد بين خرقها في بيت بعده وهو جعلت لها عودين من * نشم وآخر من ثمامه أي جعلت لها مهادا من هذين الصنفين من الشجر ولم يرد عودين فقط ولا ثلاثة كما يتأول بعضهم لأن ذلك غير ممكن.ينظر: سيبويه، الكتاب، حاشية المحقق، ج3، ص723.

هذا المكان وقد عَيِيَ بأمره . والإدغام أكثر، والأخرى عربيَّةٌ كثيرة »[1]، وفي تعبير سيبويه النقدي باستحسان الإدغام تارة باستعمال عبارة : (الإدغام جائز)، وأخرى باستعمال عبارة (عربيَّةٌ كثيرة) لتبيين جواز البيان وكثرته في نحو: (حَيِيَ وعَيِيَ)، إضافة إلى تبيينه لأحكام كلّ وجه؛ دلالة على محاولته لوضع المقاييس والمعايير التي تحكم فكَّ الإدغام من عدمه من خلال مراعاة بنية الفعل صحةً أو اعتلالا، وسكون الحرف أو تحرّكه، ومنزلة كل حرف من الحروف المتجاورة من حيث مخارجها وصفاتها، والحركة التي تسبق الحرف الذي يكون في الإدغام أو البيان، وغيرها من الاعتبارات التي تجيز الإدغام أو لا تجيزه .

المطلب الرابع : زعم سيبويه أنّ حروف المد حروف إعراب :

لقد عرج سيبويه في « باب مجاري أواخر الكلم في العربية »[2] إلى أحكام التثنية والجمع؛ حيث يعتبر أنَّ حروف المد واللين والتي هي : الألف والواو والياء، علامات إعراب إذا نقلنا الواحد إلى المثنّى أو الجمع، حيث يقول : « واعلم أنّك إذا ثنَّيْتَ الواحدَ لحقتْه زيادتان : الأولى منهما حرف المدّ واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واوًا ليفصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في الجرّ ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يُكْسَرْ ليُفْصَلَ بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية . ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثلَه في الجمع، وكان مع ذا أنْ يكون تابعاً لما الجَرُّ منه أولى »[3]، ويظهر لنا تدرّج صاحب الكتاب في عرض القاعدة التي يشير في أنّه يعتبر حروف المدّ واللين علامات إعراب في المثنّى، وهي لا تحرّك ولا تنوّن وتكون على ثلاثة أوجه إعرابية:

أولا- الرّفع : تكون فيه الألف في المثنّى، نحو : طالبان، ولو كانت واوا لاختلطت مع واو الجمع الذي نقول فيه في حال الرفع : طالبون .

---

[1] المصدر السابق، ج4، ص395.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص13.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص17.

ثانيا– الجرّ : تكون فيه ياء مفتوحا ما قبلها، نحو : طالبَيْنِ، ولم يكن ما قبلها مكسورا لئلّا تختلط بياء الجمع في الجرّ كقولنا : طالبِينَ .

ثالثا– النّصب : تكون فيه كحال الجرِّ، ولم تكن ألفا مشابهة لها في الجمع حين أتبعوا النصب الجرَّ .

ثمّ نجد سيبويه بعد تفصيله للقاعدة في الحالات الإعرابية التي يكون عليها المثنّى، يشرح سبب إجرائه النّصب فيها تابعا للجرِّ بقوله : « لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوِزه، والرفعُ قد يَنتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلبَ وأقوى »[1]، وهو هنا يبيّن أنّ إتباع النصب للجرّ كان بسبب أنّ الجرّ لازم للأسماء، ولا ينتقل للأفعال، أمّا الرفع فقد ينتقل للأفعال .

وسبيل الاستشهاد بقول سيبويه هنا هو أنَّ حروف المدّ واللين أصوات تخرج من الجوف بامتداد ولين دون تكلّف لاتساع مخرجها، ووظّف سيبويه هذه الحروف التي هي من الظواهر الصوتية لتعليل ظاهرة نحويّة تتعلّق بعلامة الرفع والجر والنصب في المثنّى، ولقد عبّر على إتباع علامة النصب فيها بعلامة الجرّ بعبارة (أغلب وأقوى)، وعلّل سبب إطلاقه لهذا الحكم النقدي بأنَّ الجرّ ألزم للأسماء من الرّفع، لأنَّ الرّفعَ قد ينتقل للفعل، ولا يكون ذلك في الجرِّ .

ومما سلف ذكره من استعراض للشواهد اللغوية المختلفة نستنتج أنّ التقعيد للغة نال اهتمام سيبويه وعنايته؛ ولو كان غير مقصود في نقده الصوتي في مواضع عدة إلّا أنه قد وضع به اللبنة التي سار عليها المتأخرون، بحيث أنه قدم التصور العلمي الدقيق الذي أضافه للفكر اللغوي العربي من خلال الجهد الكبير الذي قدّمه في وضع الضوابط اللغوية لتراثنا اللغوي الهائل، فكان بمثابة باكورة التقعيد اللغوي عند العرب قديمهم ممن عاشر سيبويه، وحديثهم ممن جاء بعد وفاته رحمه الله .

---

[1] المصدر السابق، ج1، ص17.

المبحث الثالث– البعد التعليمي للنّقد الصوتي :

أثار كتاب سيبويه منذ ظهوره اهتمام علماء عصره وما تلاه من عصور، وتدافع لقراءته خصومه ومنافسوه من النحويين البصريين والكوفيين حتى وصلت روايته إلى نحاة الأندلس، ولا عجب فهو الكتاب الأول في علم النحو وتعليمه وتبيانه، وهو سجل لقواعد اللغة العربية عامة وإبرازها بشكل مفصل من حيث نحوها وصرفها وأصواتها وقراءاتها ولغاتها حتى يستقيم اللسان وتقوى الملكة ولم يشذ منه إلا ما خطر لصاحبه[1]، وهو إدراج لطريقته الذكية في عرض المادة العلمية والتي عمل على محاكاتها في قاعات التدريس فأصبحت طريقة تجمع بين تعليم النحو وبين فلسفته[2]، ومن هنا جاءت فكرة البحث عن البعد التعليمي في كتاب سيبويه من خلال الشواهد المدرجة بين طياته، والتي استحق بها أن يكون في النحويين إمامًا .

ولأَنَّ الفكر طبيعي في بني البشر وبه تميزوا عن سائر المخلوقات، والفكر بطبيعته تواق إلى تحصيل ومعرفة ما عند الآخرين من معارف وصنائع؛ ولذلك الشوق والاشتياق والفضول وحب الاطلاع يقود حتما إلى التعلم، ومن أراد أن يتعلم يرجع طبيعيا إلى من سبقه بعلم فيأخذ عنه علمه ويتعلم فتحصل له ملكة أولى يكون أقدر بها على تعلم ما بقي من ذلك العلم حتى تحصل له ملكة ذلك العلم، عندئذ يصبح صاحب علم مخصوص، فيقبل عليه أولئك الذين يرغبون في أخذ العلم ليتعلموا، وهكذا ينشأ التعليم كضرورة من ضرورات الحياة البشرية الأساسية، ويرى ابن خلدون أنّ تعليم العلم صناعة اختلفت الاصطلاحات فيه، فلكل إمام من أئمة المشاهير اصطلاح في التعليم يختص به شأن الصنائع كلها .[3]

ولقد استعمل سيبويه في الكتاب آليات تدريس اللغة العربية في مستويات اللغة عموما، ولا يمكننا الإحاطة بجميع ما استعمله، ولكننا نكتفي ببعض الأمثلة والشواهد التي تمسّ النقد الصوتي الذي فيه إشارة إلى هذا البعد، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

---

[1] ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، ص179.

[2] ينظر : مرغم أحمد، وبودبان كمال، في آليات تعليم اللغة العربية عند سيبويه، ص279.

[3] ينظر: ابن خلدون ، المقدمة ، دار الجيل ، بيروت ، دط ، 2003، ص478، 479 .

المطلب الأوّل : تعليم أحكام الوقف في الندبة :

يتحدّث صاحب الكتاب عن الفتح والوقف في الندبة بإظهار ياء السّكت أو إخفائها، وذلك بذكر ما زعمه أستاذه الخليل حيث يقول : « وزعم الخليل أنَّه يجوز في النُّدبة واغُلَامِيَهْ؛ من قبل أنَّه قد يجوز أن أقول واغُلَامِيَ فَأُبَيِّنَ الياء كما أَبَيِّنُها في غير النداء، وهي في غير النداء مبيَّنَةٌ فيها اللغتان : الفتحُ والوقفُ، ومن لغةِ مَنْ يَفتح أن يُلحِق الهاء في الوقف حين يبيِّن الحركةَ ، كما أُلحقت الهاء بعد الألف في الوقف لأنْ يكونَ أوضحَ لها في قولك : يا رَبَّاهُ، فإذا بيّنتَ الياءَ في النِّداء كما بيّنتَها في غير النداء جاز فيها ما جاز إذا كانت غيرَ نداءٍ »[1].

وهو هنا يعني أنَّ زعم الخليل يرتبط بجواز ترك علامة الندبة وعدم إدخالها على المندوب في : (واغُلَامِيَهْ)؛ لأنّه يجوز قول : (واغُلامِيَ) بفتح واو المتكلّم قبل مناداة الاسم المضاف إليه الذي يجوز فتح الياء فيه كما جاز قبل النداء، وفي زعم الخليل إلحاق الهاء بالمندوب في حال الوقف؛ لأنّهم أرادوا تبيين حركة الياء، فنقول في الوقف : هذا كتابيَه، وقد قال سبحانه وتعالى : ﴿هَاؤُمْ اقْرَؤُوا كِتَابِيَه﴾[2]، وأمّا ذكره تبيين حركة الياء في النداء كما بيّنها في غير النّداء؛ فلأنَّنا إن حرّكناها جاز فيها الوقف على الهاء في النّداء كما جاز في غير النداء، فهنا نجده وضح وفسر زعم أستاذه الخليل، وذلك لإتمام المقصود وإلحاق الفكرة بالفكرة، ولبلوغ الفهم استدل بقول الشاعر، وهو ابن قيس الرقيات في قوله :

تَبَكِيهم دَهْمَاءُ مُعْوِلَةً وتقول سَلْمَى وارَزِيَّتِيَهْ[3]

[1]سيبويه، الكتاب، ج2، ص221.

[2]سورة الحاقة، الآية : 19.

[3]الشاهد فيه ادخال هاء السكت على المندوب لبيان الحركة في الوقف بعد أن قدر المندوب على غير حاله في غير الندبة من حذف الزيادة التي تلحق آخره من قولك وازيداه ونحوه* رثى قوما من قريش قتلوا بالمدينة يوم الحرة والمعولة الباكية يقال أعول الرجل وعول إذا بكى والاسم العويل ، ونصب معولة على الحال المؤكدة لأن قولهم تبكيهم دال على انها معولة فذكر عويلها توكيدا. سيبويه، الكتاب، حاشية المحقق، ج2، ص221.

فهذا البيت هنا شاهد على إلحاق هاء السكت بالمندوب لبيان حركة الياء عند الوقف وموضع الشاهد هو : (وارَزِيَّتِيَهْ) وهو ما جاء في تبيان سيبويه أنّ هذا يكون حتى في غير النداء والندبة بقولنا : شرفت رزيّته، ولم يكتف بهذا فحسب بل أشار أيضا إلى أنّكَ « إذا لم تُلحِق الألفَ قلت : وازيدُ إذا لم تُضِف، ووازيدِ، إذا أضفتَ، وإن شئت قلت : وازيدِي . والإلحاق وغيرُ الإلحاق عربيٌّ فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس ».[1]ومعناه أنَّ الإضافة أو عدم الإضافة تكون لياء المتكلم، فإذا أتبعت الألف ياء المتكلم قلت : وازيد بكسر الدال قياسا على : يازيد .ولك أن تقول : وازيدي بتحريك الياء وكسر الدال، وبإسكان الياء وفتح الدال.

ثمّ نجد أنّ سيبويه يترك لنا الخيار في إلحاق الألف بياء المندوب قائلا : « وإذا أَضفتَ المندوبَ وأَضفتَ إلى نفسك المضافَ إليه المندوبُ فالياءُ فيه أبدًا بيّنةٌ، وإن شئت ألحقت الألف، وإن شئت لم تُلحِق . وذلك قولك : وانقطاع ظَهْرِيَاهْ، ووَا انقطاعَ ظهري . وإنما لزِمَتْه الياء لأنّه غير منادًى » .[2]

ويبين السيرافي أنَّ « القياس إذا أدخلت الألف على ياء المتكلم في الاسم المندوب وهي ساكنة أنّه يكون فيها التحريك لاجتماع الساكنين . ولم يذكر سيبويه سقوطها لاجتماع الساكنين في المندوب ولا في الاسم المضاف إليه المندوب . وأمّا أبو العبّاس محمد بن يزيد فذكر سقوطها في المندوب فيمن أثبت الياء قبلها ساكنة، نحو يا غلامي ويا صاحبي، ولم يذكر سقوطها في : وانقطاع ظهري، ويا صاحب غلامي . والقياس فيهما واحد، وهو جواز سقوطها لاجتماع الساكنين » .[3]

ثمّ نجد صاحب الكتاب يخاطب بصيغة الأمر بقوله : « واعلم أنَّك إذا وَصلتَ كلامَك ذهبتْ هذه الهاء في جميع الندبة، كما تذهب في الصلة إذا كانت تبيَّنُ به الحركةُ »[4].

[1]المصدر السابق، ج2، ص221.
[2]المصدر نفسه، ج2، ص222.
[3]المصدر نفسه، حاشية المحقق، ج2، ص222 .
[4]المصدر نفسه، ج2، ص222.

ويظهر أنَّ سيبويه قد اعتمد على زعم أستاذه الخليل في تبيين أحكام الوقف في النداء وغيره، وإلحاق هاء السّكت من عدمه، وهذا ما درج عليه سيبويه عندما ترك لنا الخيار بين إضافة الألف لياء المندوب لتبيينها أو عدم إضافتها .

المطلب الثاني : كيفية التصغير فيما كان ثالثه حرف لين :

يبيّن سيبويه طريقة تصغير ما كان ثالث أحرفه حرف لين، « وتقول في المُقَدَّمِ والمؤخَّر: مُقَيْدِمٌ، وَمُؤَيْخِرٌ، وإنْ شئت عوَّضتَ الياءَ كما قالوا : مَقَاديمُ، ومَآخيرُ»[1]، وعلّة ذلك في (المُقَدَّمِ) أنَّ إحدى الدالين زائدة، وفي (المُؤَخِّر) أنَّ إحدى الخاءين زائدة، وموقعهما موقع التاء من (مُغْتَلِم) التي هي أولى بالحذف من الميم، وإن شئت عوضت فقلت : (مُقَيْدِيم) و (مُؤَيْخِير)، كما قالوا : (مَقَاوِم) و (مَقَاوِيم)[2].

ويظهر أنَّ سيبويه قام بعرض هذه الطريقة في التصغير بصيغة الحوار الذي يكون بين المعلم وطالب العلم والمعرفة، والدليل على ذلك استعماله لعبارة (وتقول) في بداية عرضه للمسألة، ثمَّ عبارة (وإن شئت) في نهايتها، ثمَّ نراه يواصل حديثه بإجراء موازنة بين من يقول: والمَقَادِمُ والمآخِرُ، وبين من يقول : مُقَيْدِّمٌ، حيث يقول : « والمَقَادِمُ والمآخِرُ عربيّة جيّدة، ومُقَيْدِّمٌ خطأ، لأنه لا يكون في الكلام مَقادِّمُ . فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير في أنَّ ثالثه حرفُ لِينٍ كما أنَّ ثالث التصغير حرف لين، وما قبل حرف لينه مفتوح كما أنَّ ما قبل حرف لين التصغير مفتوح، وما بعد حرف لينه مكسور كما كان ما بعد حرف لين التصغير مكسورًا، فكذلك لا يكون في التصغير»[3].

وهنا يستحسن صاحب الكتاب (المَقَادِمُ والمآخِرُ)، ويعتبرها عربيّة جيّدة، وأمّا (مُقَيْدِّمٌ) فيخطئها، ويشرح السيرافي سبب ذلك بقوله : « ولا يجوز أن تدع الدال مشدّدة والميم مُبقَّاة

---

[1] المصدر السابق، ج3، ص426.

[2] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص175 .

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص426.

فتقول : (مُقَيدِّم) كما لا تقول في الجمع : (مُقَادِم)؛ لأنهم يحذفون من الأصل إذا كان على خمسة أحرف حرفًا فكيف يقرون ما هو زائد » .[1]

ويَرُدُّ أبو علي الفارسي ذلك بقوله : « ليس في الكلام (مُفَاعِلٌّ) كما لم يكن فيه (مُفاَعِّل) مثل (مُقَادِّم) »[2]، ويلاحظ أنَّ كلَّ الأقوال السابقة ترد التصغير بـ(مُقَيْدِّمٌ)، ويبيّن سيبويه _ من خلال تخطئة من قال : (مُقَيْدِّمٌ) _ سبب ذلك بضرب المثال بـ (مَقادِّمُ)؛ ثمَّ القياس عليه بعد عقد مقارنة بينه وبين (مُقَيْدِّمٌ)؛ فهما يتشابهان في الأمور الآتية :

أولا– لأنَّ ثالث (مَقادِّمُ) حرفُ لِينٍ كما أنَّ ثالث (مُقَيْدِّمٌ) في التصغير حرف لين .

ثانيا– ما قبل حرف لين (مَقادِّمُ) مفتوح كما أنَّ ما قبل حرف لين (مُقَيْدِّمٌ) في التصغير مفتوح .

ثالثا– ما بعد حرف لين (مَقادِّمُ) مكسور كما كان ما بعد حرف لين (مُقَيْدِّمٌ) في التصغير مكسورًا . ولذلك لم يكن في التصغير(مُقَيْدِّمٌ) .

وبعد هذا الحوار الذي عقده سيبويه باستعمال عباراتي (وتقول، وإن شئت)، ثمَّ ردّه للتصغير بـ(مُقَيْدِّمٌ)، وذلك قياسا على (مَقادِّمُ)، وتعليل سبب ذلك بالعلل الثلاث التي ذكرنا سابقا والمتعلّقة أساسا بموقع حرف اللين من هذا، وذاك، يختم سيبويه قوله بصيغة الأمر: « فعلى هذا فقِسْ »[3]، وهي إشارة إلى المتعلم أو الباحث الذي حضر مجلسه، أو من افترض سيبويه وجوده؛ لأنّه لا بُدَّ من آمر ومأمور في أسلوب الأمر، ويضيف سيبويه أنَّ هذا القياس هو قياس أستاذه الخليل حيث يقول : « وهذا قول الخليل »[4]، والذي يُتبِعه بشرح لحروف اللين كأنّه يشرحه للمتعلم ، ويُعَرِّف له حروف اللين بقوله : « وحروفُ اللين هي حروف المدّ التي يُمدّ بها الصوتُ، وتلك الحروف : الألف، والواو، والياء »[5]، وكان من الأولى أن يذكر هذا الشرح في

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص175 .
[2] الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج3، ص271.
[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص426.
[4] المصدر نفسه، ج3، ص426.
[5] المصدر نفسه، ج3، ص426.

أول الأمر عند ذكر سيبويه لحرف اللين في قياس (مُقَيْدِّمٌ) على (مَقادِّمُ) كي لا يختلط الأمر على المتعلّم، وهو يأخذ هذا القياس مع جهله بحروف اللين .

المطلب الثالث– منزلة الحركات من الحروف في التهجّي :

يشير سيبويه هنا إلى مسألة نقل الحركات طلبا للخفَّة ولقد أورد أنَّه « زعم من يوثَق به: أنَّه سمع من العرب من يقول : ثَلَاثَهَ آرْبَعَهْ ، طرَح همزة أَرْبَعَهْ على الهاء ففتحها، ولم يحوّلها تاءً ، لأنَّه جعلها ساكنة، والساكنُ لا يَتَغيَّر في الإدراج، تقول : اضْرِبْ، ثم تقول : اضْرِبْ زيدا»[1]، يشير أنَّ هذا القياس هو للخليل، فيقول : « واعلم أنَّ الخليل كان يقول : إذا تهجَّيتَ فالحروفُ حالُها كحالها في المُعْجَم والمقطَّع، تقول : لَامْ أَلِفْ، وقَافْ لَامْ »[2]، ولقد استشهد الخليل بشطر من بيت شعري لأبي النجم العجلي يقول فيه :

تَكَتِّبانِ في الطريـق لَامَ آلـِفْ

والشاهد في البيت إلقاء الشّاعر حركة الألف من (ألف) على الميم الساكنة من (لام) تخفيفا لهمزة ألف[3]، والذي حصل في (ثَلَاثَهَ آرْبَعَهْ) من تخفيف للهمزة؛ لأنّها ساكنة فاستعيرت الهاء لحركة الهمزة، ويشير السيرافي إلى أنَّ الأخفش كان يشمُّ في واحد، واثنان . وكان أبو العباس ينسب للمازني أنَّ هاء ثلاثة لا تحرّك بإلقاء حركة همزة أربعة عليها .[4]

ويظهر أنَّ سيبويه كان يجيز نقل الحركة طلبا للخفّة مستدلا برواية من زعم أنَّ العرب تقول : (ثلاثَهَ آربَعَهْ)، ويستشهد في ذلك بالبيت الذي ذكره أستاذه الخليل، والذي كان فيه إلقاء حركة الهمزة على الميم التي قبلها، والذي يظهر من خلاله فساد رأي المبرّد والمازني بعدم إلقاء حركة الهمزة على الهاء، وأظهر ذلك بصيغة الأمر: (واعلم)، وصيغة المخاطب بعبارة: (تقول)، واللتين تشيران إلى الحوار الذي افترضه سيبويه بين المعلم وتلميذه .

---

[1] المصدر السابق، ج3، ص265.

[2] المصدر نفسه، ج3، ص266.

[3] ينظر : المصدر نفسه، حاشية المحقق، ج3، ص266 .

[4] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص34.

المطلب الرابع : شرح أحكام الإمالة في الاسم المنقوص :

يذكر سيبويه أحكام الإمالة في المنقوص الذي آخره واو بقوله : « فأمّا ما كان من بنات الواو فمثل قَفًا؛ لأنه من قَفَوْتُ الرجلَ، تَقول : قَفَوانِ ، وعَصًا عَصوانٍ؛ لأنَّ في عَصًا ما في قَفًا . تقول : عَصَوْتُ ولا تُميل ألفها، وليس شيءٌ من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف »[1]، وسبب ذلك أنَّ الإمالة تمتنع فيما كان منقوصا واويا نحو : قَفًا، وعصًا؛ لأنَّ ألفه منقلبة عن واو، وأما ما كان منقوصا يائيا فالإمالة في ألفه جائزة، ويشير إلى ذلك الفارسي بقوله : « كلّ شيء من بنات الياء يجوز فيه إمالة الألف ».[2]

ثمَّ نجد صاحب الكتاب يضرب لذلك المثال بـ « رَجًا : رَجَوانِ، لأنَّه من بنات الواو، يدلُّك على ذلك قول العرب : رَجَا فلا يميلون الألف، وكذلك الرِّضا تقول : رِضَوانِ؛ لأنَّ الرِّضا من الواو، يدلّك على ذلك مَرْضُوٌّ والرِّضْوان »[3]، ثمّ يستثني من ذلك (مَرْضِيٌّ)؛ لأنَّه « بمنزلة مَسْنِيّة. والسَّنا بمنزلة القَفَا، تقول : سَنَوَانِ ... وإذا علمتَ أنه من بنات الواو وكانت الإمالةُ تجوز في الألف أظهرتَ الواو، لأنَّها ألف مكانَ الواو، فإذا ذهبت الألف فالتي الألفُ بدلٌ منها أولى . يدلّك على ذلك أنَّهم يقولون : غزَا فيُميلون الألف، ثم يقولون : غَزَوَا، وقَالوا : الكِبَا ثم قالوا : الكِبَوانِ »[4]، وسبب قياس سيبويه (مَرْضِيٌّ) على (مَسْنِيّة)؛ لأنَّ أصله (مَرْضُوًا)، فأبدلت الياء مكان الواو، كما أبدلت في (مَسْنِيّة) التي أصلها (مَسْنُوَّة)؛ لأنَّها من : يسنوها المطر[5]، ويقول الرماني في شرح هذا بقوله : « رِضَا : رَضَوانِ، ودليله : الرّضْوَان، وسَنَا البرق : سَنَوانِ، ودليله ترك الإمالة، وأنَّه من سَنَوت، لأنَّه ارتفاع البرق كارتفاع ما يخرج بالسانية، وتوجه في سنا المجد مثل هذا ؛ لأنَّه رفعة » .[6]

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص386.

[2] الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج3، ص224.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص386.

[4] المصدر نفسه، ج3، ص386.

[5] ينظر: الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج3، ص224.

[6] المصدر نفسه، ج3، ص224.

ثمَّ نراه يشفع هذا القياس بقوله : « وسألتُ الخليل عن العَشَا الذي في العينين فقال : عَشَوانِ، لأنَّه من الواو، غيرَ أنَّهمْ قد يُلْزِمونَ بعضَ ما يكون من بنات الواو انتصاب الألف ولا يجيزون الإمالة تخفيفًا للواو»[1]، والملاحظ أنَّ سيبويه هنا يبيّن لنا أحكام إمالة الفتحة نحو الكسرة، ويبيّن أنَّ الإمالة حاصلة لا محالة في بنات الياء من المنقوص، على عكس ما كان واويا؛ لأنَّ فيه أحوالا وأحكاما تختلف عن اليائي، ثمَّ نجده يضرب لذلك الأمثلة نحو: قفا، وعصا، ورجا، وهذا في سياق تعليمي ينطلق من إشارة نقديّة بيّن فيها موقفه من إمالة المنقوص الواوي واليائي .

المطلب الخامس : كراهية الواوين مع الضمة والياءين مع الكسرة :

يتحدث سيبويه في باب « جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع، وبالنون والياء في الجرِّ والنصب »[2]عن كراهية اجتماع الحروف المتماثلة مع الحركة التي من جنسها ، ونقصد بها الواو والياء حيث يقول : « اعلم أنَّك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل الأَلف على حالها، وإنما حذفتَ لأَنه لا يَلتقي ساكنان، ولم يحرّكوا كراهيةَ الياءين مع الكسرة والياء مع الضمّة والواو حيث كانت معتلّة، وإنَّما كرهوا ذا كما كرهوا في الإضافة إلى حَصًى حَصِيِيٌّ . وإنْ جمعتَ قَفًا اسم رجل قلت : قَفَوْنَ، حذفتَ كراهية الواوين مع الضمَّة وتوالي الحركات . وأمّا ما كان على أربعة ففيه ما ذكرنا مع عدّة الحروف وتوالي حركتين لازمًا، فلمّا كان مُعْتَلًّا كرهوا أن يحرِّكوه على ما يَسْتثقلون إذ كان التحريك مستثقَلا، وذلك قولك : رأيت مُصْطَفَيْنَ، وهؤلاء مُصْطَفَوْنَ، ورأيتُ حَبَنْطَيْنَ، وهؤلاء حَبَنْطَوْنَ، ورأيتُ قَفَيْنَ، وهؤلاء قَفَوْنَ ».[3]

وسبيل هذا الباب هو شرح سيبويه لكيفيّة جمع المنقوص في حال الرفع والنصب والجر منطلقا من قاعدة صوتيّة تستكره توالي الأمثال، كالواوين مع الضمّة والياءين مع الكسرة، ويفسّر ذلك بأنَّ الألف تحذف في هذه الحال مع الإبقاء على الفتحة، وسبب حذف هذه الألف هو

[1]سيبويه، الكتاب، ج3، ص386.

[2]المصدر نفسه، ج3، ص390.

[3]المصدر نفسه، ج3، ص390.

خشية التقاء الساكنين إذا بقيت، ولم تحرّك كراهية توالي الياءين واجتماعهما مع الكسرة، أو الياء مع الضمة والواو حيث كانت معتلة .

المطلب السادس – الإدغام في النون الخفيفة :

لقد اختلف النحويون في مسألة إدخال النون الخفيفة في التثنية والجمع، فأمّا سيبويه فيستند على رأي أستاذه الخليل في منع إدخالها، حيث يقول : « وقال الخليل : إذا أردت الخفيفة في فعلِ الاثنين كان بمنزلته إذا لم تُرد الخفيفة في فعل الاثنين، في الوصل والوقف»[1]، وأمَّا يونس وغيره من علماء الكوفة فأجازوا إدخالها في التثنية والجمع،[2] ويحتجّ سيبويه لذلك بقوله : « لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكنٌ ليس بمدغَم . ولا تَحذف الألف، فيلتبسَ فعلُ الواحد والاثنين . وذلك قولك : اضْرِبَا وأنت تريد النون، وكذلك لو قلت : اضْرِبانِي واضْرِبا نُعْمانَ لَا تَرُدَّنَّ الخفيفة. ولا تقل ذا موضعَ إدغام فَأَرُدَّها؛ لأنَّها قد ثبتت مدغَمة . والردُّ خطأ ههنا إذ كان محذوفا في الوصل والوقف إذا لم تُتبِعه كلاما . وكيف تَردّه وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتَلَّتْ وأُدغمت، وحُذفت في قول بعض العرب، فإذا كُفُوا مَؤوُنَتَها لم يكونوا ليردّوها إلى ما يستثقلون »[3].

ويبين السيرافي أنَّ سبب احتجاج سيبويه هو « أنّنا لو أدخلنا النون الخفيفة على الاثنين لوجب أن تقول : (اضربانْ زيدًا) و (لا تضربانْ عمرًا) فيجتمع حرفان ساكنان في وصل الكلام، الأول من حروف المد واللين والثاني غير مدغم في مثله ولم نر ساكنين اجتمعا في الوسط إلا على أنَّ الأول منهما للمد واللين والثاني مدغم في مثله كقولك : (ضَالَّة) و (دَابَّة) و (تُمُودّ) و (أُصَيْمّ) فلم يجز إدخال النون الخفيفة، ولسنا بمضطرين إليها على صورة تخرج بها عن كلام العرب»[4].

[1] المصدر السابق، ج3، ص525.

[2] ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص259.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص525.

[4] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص259.

ويبيّن أبو علي الفارسي أنَّه لا يثبت الرفع معها؛ لأنَّها حرف بناء وليست للإعراب، وأمّا أبو السرّاج فيقول : « إذا أردت فعل الاثنين في الخفيفة كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة في الوصل والوقف، لأنّك لو أتيت بها لاحتجت إلى تحريكها، لأنها بعد ألف، وهي لا تحرك، وذلك قولك : (اضْرِبَا) وأنت تنوي النون »[1].

وأما سيبويه فنجده يواصل التفصيل في المسألة بقوله محاورا : «ولو قلت ذا لقلت : اضْرِبَا نُّعْمان؛ لأنَّ النون تُدغَم في النون، ولو قلت ذا لقلت : اضْرِبانَ أباكُما في قول من لم يَهمز؛ لأنَّ ذا موضع لم يَمتنع فيه الساكن من التحريك، فتردّها إذا وثقتَ بالتحريك كما رددتها حيث وثقتَ بالإدغام، فلا تردّ في شيء من هذا، لأنَّك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذفُ . ألا ترى أنَّك لو لم تَخف اللبس فحذفتَ الألف لم تردّها، فكذلك لا تردّ النون . ولو قلت ذا لقلت جِيؤُونِّي في قولك : جِيؤُنِي؛ لأنَّ الواو قد ثبتت وبعدها ساكن مدغَم، ولقلت : جِيؤُو نُّعْمانَ . والنون لا تُردّ ههنا، كما لا تَرُدَّ في الوصل والوقف هذه الواوَ في نحو ما ذكرنا . وذلك أنَّك تقول للجميع: جِيؤُنَّ زيدًا، تريد الثقيلة، ولا تردّها في الوقف ولا في الوصل »[2].

والملاحظ أنَّ سيبويه قد جنَّد كلّ وسائل الحوار وأساليب الإفهام لتبليغ الفكرة التي يمتنع فيها إدخال النون الخفيفة في التثنية والجمع، وهو في ذلك على رأي أستاذه، ويظهر ذلك من خلال بعض الكلمات التي استعملها نحو : إذا أردت، ولا تحذف، لم تُرِد، وقولك، ولو قلت، ولا تقل؛ وما اجتمعت هذه المصطلحات في سياق لغوي إلّا وكان فيها من الدلائل ما يشير إلى الحوار التعليمي التعلّمي الذي يحاكي من خلاله صاحب الكتاب ما يجري في قاعات الدّرس أو حلقات التعليم .

كما أنَّ سلامة اللغة في نظر سيبويه ومن عاصره تعتبر من الأولويّات في اللغة العربية، وساق لذلك الشواهد والأمثلة التي تبيّن تمكّنه من العربيّة، وتفقهه في كلام العرب، وتمكّنه من طرائق تعليم اللغة العربيّة؛ فقد أوضح « سنن العرب وطرائقهم في التعبير، وما

---

[1] ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص203.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص525، 526.

يجوز في الشعر دون النثر بذكر مجموعة لا بأس بها من خصائص العرب في كلامها »[1]، ووضع من خلال إشاراته النقديّة الصوتية أسسا واضحة في تعليم العربية؛ حيث نجده قد أعقبها في كثير من الأحايين بإجراء الحوار التعليمي الذي افترضه، أو أجراه حقيقة مع أساتذته وتلاميذه، ثمّ نراه يستشهد بكلام العرب وآي القرآن الكريم وضرب الأمثلة بالاعتماد على الشرح المستفيض للمسائل الصوتيّة لإزالة الغموض عنها ممّا لا يدع شكّا في أنَّه كان يرمي من خلال نقده الصوتي إلى البعد التعليمي .

[1]مرغم أحمد وبودبان كمال، في آليات تعليم اللغة العربية عند سيبويه، ص288.

المبحث الرابع – تنميّة الذوق اللغوي :

يعد كتاب سيبويه موسوعة فريدة جمعت حصيلة جهود النحويين خلال قرون من الزمن، وتميّز بتنوّع المادة اللغويّة التي احتواها، ولقد ارتبط الكتاب بميدان النحو أيّما ارتباط؛ لأنّه أول كتاب ظهر في هذا المجال، فقد كان محل عناية واهتمام من طرف النحويين، فاشتغلوا به طيلة قرون من الزمن؛ وهذا ما اضطرنا إلى الوقوف عند جانب من الكتاب تمثّل في تطوير وتنمية الذوق اللغوي الذي يتعلق بلطائف الكلام الذي يدرك بالنفس من خلال سبر أعماق الألفاظ، والغوص في معانيها[1]، ويتحدث عنه السكاكي معبّرا به عن إعجاز القرآن اللغوي بقوله: « حيث ينص الإعجاز للبصيرة تليله، ويقصّ على المذاق دقيقه وجليله، فتنخرط في سلك المنقول عنهم في حق كلام رب العزة : إنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة...وما هو بكلام البشر»[2]،وفي هذا إشارة إلى البعد الجمالي للغة، والذي يرتبط أساسا بتنمية الذوق اللغوي، وسنحاول إبرازه كبعد من أبعاد النقد الصوتي عند سيبويه من خلال عرض الشواهد والسياقات النقديّة المدرجة في طياته، والتي نوردها في مبحثنا هذا، ويأتي تفصيلها على النحو الآتي :

المطلب الأوّل – استهجان اجتراء النطق بالحرف عن الكلمة :

يشير سيبويه إلى كراهة النطق بالحرف الواحد مجردا تعويضا للكلمة، ولقد سبقت إشارتنا إلى أنَّه في هذا على مذهب أستاذه الخليل في إضافة هاء السّكت له كي يُستطاع الكلام به، وبيّن سيبويه في موضع آخر أنَّه لا يحسن النطق بالحرف مجرّدا بقوله : «... فقال : رأيتهم قالوا : عهْ فألحقوا هاء حتى صيّرُوها يُسْتطاع الكلام بها لأنَّه لا يُلفظ بحَرف . فإن وصلت قلت : كَ و بَ فاعلم يا فتى، كما قالوا : عِ يا فتى . فهذه طريقةُ كلِّ حَرفٍ كان متحرّكًا»[3]، ويظهر أنَّ الغاية من نطق العرب بالحرف بدل الكلمة هو طلب الاستخفاف، لكنَّ تبيين سيبويه أنّهم يلجؤون إلى هاء السكت كي يقدروا على نطقه، وقوله لعبارة : (لا يلفظ

---

[1] ينظر : عمر محمد عوني ؛ الذوق اللغوي وأثره في اللغة ، ص : 156 .

[2] السكاكي، محمد بن علي، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ص511 .

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص320.

بحرف) دلالة على أنَّ هذه الخفَّة غير مستساغة، وعبّر ابن جني عن ذلك بأنَّ العرب « تطيل تارة، وتوجز أخرى، والإطالة والإيجاز جميعا إنّما هما في كلّ كلام مفيد مستقلّ بنفسه، ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بدٌّ من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنّه لا بدّ فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ، ولا استعذاب »[1].

والملاحظ أنَّ رأي سيبويه الذي استند فيه لرأي الخليل، ورأي ابن جنّي في المسألة يجتمعان في أنَّ هذه الخفّة التي تزيد عن حدّها غير مقبولة؛ لأنّ سيبويه عبر عنها بأنه لا يستطاع النطق بالحرف إلاَّ بإتباعه هاء السّكت، وأضاف ابن جني أنّه لا يوجد في هذا النقصان استحسان ولا استعذاب .

ثم يضيف سيبويه استشهاده بقوله : « وسَمعتُ من العرب من يقول : (أَلا تَا، بَلَى فَا) ؛ فإنَّما أرادوا ألا تَفْعَلُ وبلى فأفعلْ، ولكنه قطع كما كان قاطعا بالألف في أنا، وشَرِكت الألفُ الهاءَ كشركتها في قوله : أَنَا، بيَّنوها بالألف كبيانهم بالهاء في هِيَهْ وهُنَّهْ وبَغْلَتِيَهْ »[2]، واستشهد في ذلك ببيت للقيم بن أوس يقول فيه :

بالخَيْرِ خَيْراتٍ وإِنْ شَـرًّا فَـا   ولا أُريــد الـشَّــرَّ إِلَّا أَنْ تَــا[3]

واستشهد البصريّون بهذا البيت ومعناه : إنْ شرًّا فشرٌّ، ولا يريد الشرَّ إلَّا أن تشاءَ، والشاهد فيه لفظه بالفاء من قوله فشر، والتاء من قوله تشاء، ولما لفظ بهما وفصلهما مما بعدهما ألحقهما الألف للسكت عوضا من الهاء التي يوقف عليها، والمعنى أجزيك بالخير خيرات، وإن كان منك شر كان مني مثله، ولا أريد الشر إلا أن تشاء فحذف لعلم السامع.[4]

وتستشهد العرب في هذا الموضع كذلك ببيت للوليد بن عقبة يقول فيه :

---

[1]ابن جني، الخصائص، ج1، ص30.

[2] سيبويه، الكتاب، ج3، ص321.

[3]المصدر نفسه، ج3، ص321.

[4]ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص71.

قلت لها:قفي، فقالت: قاف   لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف[1]

ويشير ابن جنّي هنا إلى أنَّ هذا القدر من النطق لا يستعذبه السامع بقوله : « وأنَّ هذا القدر من النطق لا يعذب، ولا يجفو، ولا يرِقّ، ولا ينبو، وأنه إنّما يكون استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل ذينك، ويؤدّيهما إلى السمع، وهو أقلّ ما يكون جملةً مركّبة...فهذا ونحوه ممّا يقلّ لفظه، فلا يحمل حسنا ولا قبحا؛ ولا طيِّبا، ولا خبثا » .[2]

ويظهر أنَّ مراده من هذا أنَّ ذوق السامع لا يستعذب النطق بالحرف بدلا من الجملة؛ لأنَّ في هذا تثاقل عن الإجابة، واستهانة بالمقام، ولم يجزه بعض علماء اللغة الآخرين، وأورد الأستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب أقوال بعضهم نذكر منها[3]:

1_ قول أبو العباس المبرد : « وهذا ما تستعمله الحكماء، فإنّه يقال : إنَّ اللسان إذا كثرت حركته رقّت عذبته » .

2_ وأمّا أبو الحسن الأخفش فقال فيما نقله على نوادر أبي زيد : « وهذا الحذف كالإيماء والإشارة، يقع من بعض العرب لفهم بعض عن بعض ما يريد، وليس هذا هو البيان، لأنّ البيان ما لم يكن محذوفا وكان مستوفى شائعا » .

3_ ويروي المبرّد عن الأصمعي أنّه قال : « كان أخوان من العرب يجتمعان في موضع لا يكلّم أحدهما الآخر إلّا في وقت النجعة، فإنّه يقول لأخيه " ألا تا " فيقول الآخر " بلى فا " يريد ألا ترحل وألّا تنتجع ؟ فيقول الآخر : بلى فارحل، وأمّا ما رواه أبو زيد " إلّا أن تأا " فإنّ هذا من أقبح الضرورات، وذلك أنّه لمّا اضطر حرّك ألف الإطلاق، فخرجت عن حروف المدّ واللين فصارت همزة ».

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص30 .

[2] المصدر نفسه، ج1، ص30.

[3] الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج4، ص266.

4_ ومنهم المزرباني، قال في كتاب الموشح :« بالخير خيرات وإن شرا فا، يريد (فشر) ...وليس هذا بمستعمل في كلامهم ».

5_ ويروي ابن عصفور في كتاب الضرائر : « ومنهم قول الآخر :

نادوهم أن ألجموا ألا تا   قالوا جميعا كلهم ألا فا

يريد قالوا : ألا تركبون، ألا فاركبوا، فحذف واكتفى بحرف العطف وهو الفاء، ولولا الضرورة لم يجز ذلك ».

ومجمل الحديث في الأقوال السابقة هو استكراه الاجتراء بالنطق بالحرف عن الكلمة أو الجملة إلا للضرورة التي وردت في الشعر، وما إلحاق سيبويه والخليل لهاء السكت إلّا فرارا من ذلك، وإن اضطرّوا يحذفونها ويعوضون مكانها الألف هروبا من النطق بحرف واحد، وفي هذا دلالة على أنَّ هذا لا ينسجم مع الذوق اللغوي كما أشار إليه سيبويه وأكّده العلماء الآخرون.

المطلب الثاني– كراهية النطق بحرف واحد :

يشير صاحب الكتاب إلى مسألة استكراه النطق بالحرف الواحد مجرّدا عن غيره بقوله : « واعلم أنَّ ما جاء في الكلام على حرفٍ قليلٌ، ولم يشذّ علينا منه شيء إلّا ما لا بال له إنْ كان شَذَّ، وذلك لأنَّه عندهم إجحاف أن يذهب من أقلِّ الكلام عددًا حرفان...واعلم أنه لا يكون اسمٌ مُظْهَرٌ على حرف أَبَدًا، لأنَّ المظهَر يُسْكَتُ عنده وليس قبله شيءٌ، ولا يُلْحَق به شيءٌ، ولا يوصَلُ إلى ذلك بحرف، ولم يكونوا ليُجْحفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فِعْلٍ وإنّما يجيء لمعنى »[1]، ومعنى ذلك عند سيبويه أنَّ أقلَّ الأسماء حروفا ما كان على ثلاثة أحرف، فكرهوا أن يختل الاسم بذهاب حرفين وبقاء واحد؛ لأنّ الاسم الظاهر يجوز أن ينفرد اللفظ به وتحصل فيه الإفادة، وأقل ما ينفرد به حرفان؛ لأنَّ الكلام لابد أن يبتدئ بمتحرك ويوقف على ساكن، وإنما وجب أن ينفرد اللفظ بالاسم الظاهر، فلو أن سألك سائل عن الاسم المسمى باسم

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص218.

فقال : ما اسم هذا؟ لأوردت اسمه، فإن كان على حرف لم يستقم ذلك، ولم يحصل منه فهم؛ لأنّه يحتاج إلى متحرك في الابتداء وساكن في الانتهاء[1].

وتطرّق ابن جني كذلك من خلال تبيينه لعدم إمكانيّة النطق بالحرف الواحد مجرّدا من غيره سواء أكان ساكنا أو متحرّكا بقوله: « كيف يستعذب قول القائل، و إنما نطق بحرف واحد! لا بل كيف يمكنه أن يجرّد للنطق حرفا واحدا؛ ألا تراه أن لو كان ساكنا لزمه أن يدخل عليه من أوّله همزة الوصل، ليجد سبيلا إلى النطق به، نحو: اِب، اِص، اِق؛ و كذلك إن كان متحركا فأراد الابتداء به و الوقوف عليه قال في النطق بالباء من بكر : بَهْ، وفي الصاد من صلة : صِهْ، وفي القاف من قدرة : قُهْ ».[2]

وتظهر في مقولة ابن جنّي أنّه يعتبر الذوق اللغوي من أهم أركان الحكم على صحة الكلام من عدمها، حيث يشير من خلال عبارة (كيف يستعذب!) إلى استهجان هذا الأداء الصوتي كونه يتعارض مع الذوق السليم، ولقد أشفع هذا الحكم بقول سيبويه : « وجميع هذا إذا كان بعده كلام ذهبت منه الهاء؛ لأنه قد استغني عنها، وإنما احتاج إليها في الوقف لأنه لا يستطيع أن يحرك ما يسكت عنده »[3]، وفي هذا إشارة إلى إدخال سيبويه لهاء السكت على الحرف كي لا يبقى بمفرده؛ لأنَّ حكم الحرف هنا كحكم الكلمة الواحدة التي « لا تشجو ولا تحزن، ولا تتملّك قلب السامع، إنما ذلك فيما طال من الكلام، وأمتع سامعيه، بعذوبة مستمعه، ورقة حواشيه »[4].

وقال صاحب الكتاب في ذلك : «هذا باب أقل ما يكون عليه الكلم »[5]، وذلك أنَّ شأن الحرف والكلمة واحد إذا نطقنا بأحدهما مفردا ومعزولا عن البقيّة؛ لأنَّ ذلك لا يستعذبه حسُّ السامع ولا يؤدي الدلالة أو الإفادة المطلوبة، كما أنه لا يلامس ذوقه ولا يستهويه؛ ولا سبيل

[1] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج5، ص94.
[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص27، 28.
[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص162.
[4] ابن جني، الخصائص، ج1، ص27.
[5] سيبويه، الكتاب، ج2، ص304.

لحصول العذوبة الصوتيّة والصحّة اللغويّة إلّا بارتباط الحرف والكلمة بغيرها من الكلمات والحروف في درج الكلام .

المطلب الثالث – كراهية التضعيف :

ومن الشواهد التي تثبت أنَّ الذوق اللغوي يعد دليلا يستخدم لإثبات قواعد وقوانين تستند عليه _ويؤيده تمام حسان_ أنَّ ذوق العرب وعرفهم يدعوهم لاستكراه توالي الأمثال، وهذا ما يبيّنه سيبويه في قوله : « وإن أضفت إلى رُبَّ فيمن خَفَّفَ فرددتَ قلت رُبِّيٌّ، وإنَّما أسكنتَ كراهية التضعيف، فيعادُ بناؤه، ألا تراهم قالوا في قُرَّةَ قُرِّيٌّ لأنَّها من التضعيف، كما قالوا في شَديدة : شَدِيديٌّ كراهية التضعيف، فيعادُ بناؤه »[1].

ويبيِّن السيرافي كيفية النسبة إلى (ربّ) و (قرّة) بقوله :« فإن قال قائل: فكيف تنسب إلى" رَبَ" المخففة بردِّ الذاهب؟

قلت : رُبيٌّ بالإدغام. فإن قال قائل : فقد كانت الباء متحركة قبل أن ترد الباء الثانية فينبغي أن تدعها على حركتها، فتقول : " ربَيٌّ".

قيل : إنَّما كره ذلك من أجل التضعيف وهو مستثقل، كما استثقل" ردد" فأدغم.

وقد نسب إلى" قَرَة" ويقال إنهم قوم من عبد القيس، فقالوا : قري؛ لأنّ أصله قرّة، وخففوا ثم ردوا في النسبة، فأدغموا. ألا ترى أنهم قالوا : شَدِيدٌ وشديديٌّ وشديدة وشديديٌّ أيضا، كراهة أن يقال" شَدَدِيٌّ"، إذا حذفوا الياء، فالكراهة في" رُبُيٌّ" لذلك[2].

ثمَّ نجده يدرج الفكرة نفسها في موضع آخر بقوله : « وكرهوا ذَراحِحُ وذُرَيْحِحٌ، للتضعيف والتقاء الحرفين من موضع واحد، وجاء العِوَض فلم يغيّروا ما كان من ذلك قبل أن

[1] المصدر السابق، ج3، ص359.
[2] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص112.

يجيء »[1]، وكلّ هذا كان في استكراه التضعيف، ويضيف سيبويه في تفصيل المسألة بذكر قول يونس والخليل، فأمّا يونس فقد زعم قولهم : « صَمَامِحُ ودَمامِكُ، في صَمَحْمَحٍ ودَمَكْمَكٍ، فإذا حقّرتَ قلت: صُمَيْمِحٌ ودُمَيْمِكٌ وجُلَيْلِعٌ »[2]، وأمَّا رأي الخليل فلا يختلف عن رأي يونس في استكراه التضعيف، حيث يقول سيبويه : « وزعم الخليلُ أنَّ مَرْمَرِيسٌ عنده من المَراسة، والمعنى يَدُلُّ . وزعم أنّهم ضاعفوا الميم والراء في أوله كما ضاعفوا في آخِرِ ذُرَحْرَحٍ الراء والحاء . وتحقيره مُرَيْرِيسٌ، لأنّ الياء تَصير رابعةً، وصارت الميم أَولى بالحذف من الراء، لأنّ الميم إذا حُذفت تبيَّنَ في التحقير أنّ أصله من الثلاثة، كأنك حقّرت مَرَّاسٌ . ولو قلت مُرَيْمِيسٌ لصارت كأنَّها من باب سُرْحُوبٍ وسِرْداحٍ وقِنْدِيلٍ »[3].

ومعنى هذا أنَّ العرب تلجأ إلى الإدغام أحيانا، وإلى إعادة الصياغة وتغيير الأقيسة وتكسير الأبنيّة أحيانا أخرى عند النسبة، وكلُّ ذلك فرارا من التضعيف المستثقل الذي لا تألفه طباعهم، ولا يقبله ذوقهم اللغوي ولا يستسيغه .

المطلب الرابع – الفرار من إمالة الألف المنقلبة عن الياء :

يشير سيبويه في هذا الباب إلى استكراه إمالة الألف المنقلبة عن ياءٍ « وقال أكثر الفريقين إمالةً : رمى، فلم يُمِلْ، كُرِهَ أن يَنحوَ نحوَ الياء إذْ كان إنّما فرَّ منها، كما أنَّ أكثرهم يقول رُدَّ في فُعِل، فلا يَنحو نحْوَ الكسرة، لأنّه فرَّ ممّا تُبَيَّن فيه الكسرةُ، ولا يقول ذلك في حُبْلى، لأنّه لم يَفرّ فيها من ياء ، ولا في معزى »[4]، ومعناه أنَّ الحجازيّين وغيرهم ممّن يكثرون الإمالة لا يميلون رمى وإن كانت الألف فيها منقلبة من ياء؛ لأنّ قلبهم الياء ألفا كان فرارا من الياء، فلا يقربون الألف من شيء فرّوا منه. كما أنّ أكثر من قال : (رُدَّ) لا يقول : (رِدَّ) لأنَّ الأصل

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، ص432.

[2] المصدر نفسه، ج3، ص432.

[3] المصدر نفسه، ج3، ص432.

[4] المصدر نفسه، ج4، ص126.

رُدِدَ، وقد أبطلت الكسرة وفُرَّ منها فلا يُقَرِّبونها من شيء قد فَرُّوا منه ويميلون في حُبْلَى لأنها ألف تأنيث وليست بمنقلبة من شيء فروا منه وألف معزى زائدة بمنزلة ألف حبلى.[1]

ويظهر أنَّ ذوق العرب يدعوهم إلى قلب الياء ألفا إذا كانت غايتهم عدم ذكر الياء، وذلك في الفعل المعتل اللّام نحو : رمى؛ لأنّها « في موضع حرف متحرّك وقبلها فتحة، فلو حاولنا إمالتها... فسنجري عليها حكم الياء المعتلة في موضع المتحرّك وقبلها فتحة؛ فتنقلب ألفًا ومن ثمَّ تُمال »[2]؛ ولذلك فهم لا يميلونها كي لا يقعوا فيما استكرهوه إذا أمالوا هذه الألف المنقلبة عن الياء، والذين يقصدهم سيبويه هم أكثر النّاس إمالة؛ إذ نجدهم قلبوا الياء ألفا في البداية، وإذا أمالوا فهم يتخلّون عن هذا القلب فيخالفون بذلك طباعهم وأذواقهم، ويقعون فيما استكرهوا عليه في إعادة الألف ياءً .

المطلب الخامس – كراهيّة توالي المتحرّكات :

جاء في حديث صاحب الكتاب عن النسبة في نحو أسيّد وحميّر ولبيّد، « فإذا أضفتَ إلى شيء من هذا تركتَ الياء الساكنة وحذفتَ المتحرّكة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات التي في الياء والدال استثقلوه، فحذفوا، وكان حذف المتحرك هو الذي يخفّفه عليهم؛ لأنَّهم لو حذفوا الساكن لكان ما يَتوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرفٌ عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثقل مثل أُسَيِّدٍ، لكراهيتهم هذه المتحرِّكات. فلم يكونوا لِيَفِرّوا من الثِّقل إلى شيء هو في الثِّقل مثلُه وهو أقلّ في كلامهم منه، وهو أُسَيْدِيٌّ وحُمَيْرِيٌّ ولُبَيْدِيٌّ »[3].

وإنما كان حذف الياء المتحركة من الياءين أولى من حذف الياء الساكنة، فنقول : أُسَيْدِيٌّ وحُمَيْرِيٌّ ولُبَيْدِيٌّ؛ لأنَّ الذي أوجب الحذف توالي الكسرات واجتماع الياءات، فإذا حذفنا

[1] ينظر : السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج4، ص503.

[2] صالح كاظم عجيل، الفرار اللّغوي في كتاب سيبويه، مجلة كليّة التربية الإسلاميّة، جامعة بابل، ع16، 2014، ص388.

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص370، 371.

المتحركة فقد نقصت كسرة وياء فحصلت الخفّة المبتغاة، والتي لا تكون في حذف الياء الساكنة؛ لأنَّ في حذفها توالي الياءات والكسرتين، ويكونون بذلك قد فرّوا من ثقل إلى ثقل، وهذا ما يأباه الذوق اللغوي عند توالي الحروف المتماثلة والمتقاربة، وكذلك « سَيِّدٌ ومَيِّتٌ ونحوهما؛ لأنَّهما ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى، يَلِيها آخِرُ الاسم . وهم ممَّا يحذفون هذه الياءات في غير الإضافة، فإذا أضافوا فكثرت الياءاتُ وعددُ الحروف ألزموا أنفسَهم أن يحذفوا[1]»، ويحصل هذا التخفيف في غير النسبة في (سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ)؛ لأنَّهم لو حذفوا الساكن لبقيت كسرة الياء التي يحصل معها الثقل عند توالي الكسرات .

فالفيصل مما ورد من طلب الخفّة الذي يجتمع مع حسن الأداء وقوته وجماله لا يقتصر على ما درج عليه العرب، وإنما يتعداه إلى الذوق العربي المتمرس بنصوص اللغة وآثارها المختلفة[2]، والذي يكون بإتقان اللغة والتمكّن من ظواهرها وأساليبها المختلفة،[3] للوصول إلى الحكم عن طريق براعة المتذوق اللغوي الصادق القائم على معرفته لجوهر لغته ودقائق أساليبها.

ومن خلال ما ذكرناه من الشواهد والأمثلة السابقة يتبين لنا أنّ الذوق اللغوي عند سيبويه مسألة فردية غير مضبوطة تتعلق بقدرات المتذوّق وملكته وسليقته، وكذا بإمكاناته ومواهبه التي تمكّنه من القدرة على إدراك معاني الأشياء والنفوذ إلى أسرارها، وهدف سيبويه إلى تبيين قيمته في الجانب الصوتي من خلال ممارسته النقديّة الصوتية .

[1]المصدر السابق، ج3، ص370، 371.

[2]شفيع السيد ، التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، دط، 2006، ص7.

[3] ينظر: شعبان عبد العظيم، الذوق اللغوي عند ابن جني ، حولية كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1984 ، ص251

خاتمة

خاتمـة :

بعد إبحارنا في كتاب سيبويه محاولين استقصاء ما ورد فيه من سياقات نقدية صوتية، وبعد تحليلها وتصنيفها سعيا منا إلى اكتشاف معالم الممارسة النقدية الصوتية وخصائصها عنده خلصنا إلى النتائج التالية :

1_ يعد سيبويه من علماء اللغة والنحو البارزين في تاريخ البحث اللغوي العربي، ويظهر ذلك من خلال مؤلفه الضخم (الكتاب)، والذي ضمَّنَه قضايا صوتية وصرفية ونحوية ودلالية ومعجمية، وكذا القرآن الكريم والقراءات القرآنية، وكذا فنون الشعر والنثر، وغيرها . كما أنّه يعدّ من أهمّ المصادر التي كثرت فيها المادّة الصوتيّة، والتي استقى منها علماء الصوتيّات الذين جاؤوا بعده أسس علم الأصوات .

2__ تعدّدت طرائق النقد الصوتي عند سيبويه، ويظهر ذلك من خلال المصطلحات والعبارات النقدية المتعددة، التي يمكن تصنيفها إلى أربعة أساليب هي:

أ_ أسلوب الاستحسان والقبول الصوتي، وذلك بقبول سيبويه لمجموعة من الأداءات الصوتية التي جرت عليها ألسنة العرب الفصيحة باعتبار أنّ النقد لا يحمل صفة الرفض والرد فحسب، بل إنّه يشيد ويثمّن الكلام الجيد والسليم، فلم يغفل سيبويه عن استعمال هذا الأسلوب خلال نقده، ولقد استخدم في ذلك مجموعة من الألفاظ والعبارات التي نذكر منها: عربي جيد، وعربية جيدة، وعربي له مذهب حسن، وأحسن، وازداد حسنا، وأجدر أن يكون، والكلام الجيد، وأجود، ويصلح، وأقوى، وغيرها .ويظهر فيها اعتماد سيبويه لمقياس الجودة والكثرة وملاءمة كلام العرب كأساس للقبول الصوتي عنده .

ب_ أسلوب الاستهجان والرفض الصوتي، الذي عبّر من خلاله عن رفضه لبعض الأداءات الصوتية الواردة في القراءات، وكلام العرب وأشعارهم، وآراء علماء اللغة والنحو القدماء، وغيرها، واستعمل في ذلك طائفة من الألفاظ والعبارات منها : قبح، وكرهوا، واستقبحوا، ومستكرهة، وضعيف، ولم يجز، وليس في الكلام، ولا ينبغي، وخطأ، وغلط، وتنكبوا، ويخلطوا،

وقليل رديء، وغير مستحسنة، ولغة رديئة، والتخليط، ولغة ضعيفة، ويستوحشون، وإجحاف، وهذا أبعد، وغيرها من العبارات التي ردَّ فيها هذه الأداءات؛ لأنّها لا تتناسب مع القواعد الصوتيّة واللغويّة التي وضعها اللغويّون والنحّاة، ولا توافق ما سمع عن العرب الفصحاء.

ج_ أسلوب الموازنة والترجيح، حيث استعمله سيبويه في نقده للآراء الصوتية، فهو كثيرا ما كان يعرض رأيين أو أكثر في المسألة الواحدة التي يتناولها بالذّكر، ثم يناقش تلك الآراء ويذكر في كثير من الأحيان موقفه من هذه الأقوال مؤيدا أو معارضا، أو مرجحا لأحدها بالاستناد إلى الحجج العقلية والنقلية والمنطقية وغيرها من الحجج، ولقد استعمل في ذلك طائفة من الكلمات والتعابير مبينا ترجيحه لبعض الآراء ومنها : الوجه الجيد، وهذان قولان والأول أقيس، والأضعف، وأحسن القراءتين، وأجود اللغتين، وتقوية لمن زعم وغيرها.

د_ أسلوب الاستدراك والتصويب، وذلك بحرص صاحب الكتاب على المحافظة على سلامة وجودة اللغة، وعمد في ذلك إلى تغليط النحويين وبيان هفواتهم الصوتيّة لعدم موافقتها لما تواضعت عليه العرب، كما أننا نجده يرد كثيرا من الأقوال _التي لم يذكر قائلها_ كونها لا تستقيم مع ما نقل عن العرب الفصحاء، ثم نجده يصوّب الكثير منها، ويظهر هذا الأسلوب من خلال عبارات دالة على ذلك منها : زعم يونس، وهذا بعيد، وينبغي لهذا ألا يقول، وأقلّ اللغتين، وهذا لم تقله العرب، وشبيه بالغلط، وخطأ، ولا يكون ذا، وغيرها .

3_ لم يكن نقد صاحب الكتاب اعتباطيا بل استند على أسس ومقومات هي :

أ_ القرآن وقراءاته، حيث نجده يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته في نقده الصوتي، فقد كان يعلّل الكثير من القضايا الصوتيّة التي انتقدها بالاستناد على القرآن والقراءات، وكثيرا ما نجده يسوق في المسألة الواحدة عدّة شواهد قرآنيّة لتبرير موقفه متحريّا الدقّة في القراءات التي استشهد بها، وهذا يدلّ على صلة صاحب الكتاب بالقرآن والقرّاء، واعتبارهما مجتمعين من أهمِّ مرجعيّات النقد الصوتي عنده .

ب_ يعتبر كلام العرب ثاني الأسس التي اعتمد عليها سيبويه في نقده، ويظهر ذلك من خلال ما ذكره من سياقات نقديّة شملت الاستحسان والاستهجان الصوتيين، وكذا المقارنة والموازنة بين اللغات واللهجات العربيّة، وخاصّة لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم في قراءتهم للقرآن أو في حديثهم اليومي، كما أنّنا نجده يستشهد بأبيات من الشعر؛ وفي هذا دلالة على اعتماد سيبويه على هذين المبدأين كأساس من أسس النقد الصوتي عنده؛ إذ نجده يشفع النقد الصوتي في كثير من الأحيان بشواهد من لهجات العرب كلهجة أهل الحجاز، أو بني تميم، أو بني العنبر، أو أسد مبيّنا قبولهم أو رفضهم الصوتي؛ وأحيانا أخرى نجده يستشهد بأبيات من الشّعر لتعليل استحسان أو استهجان صوتيٍّ .

ونلاحظ كذلك استعمال صاحب الكتاب لكلمات وعبارات نقديّة غير منسوبة لشخص ما، أو لهجة معيّنة مثل : كرهوا، وتنكّبوا، ولكراهيتهم، واستثقلوا، ويكرهون؛ ولكنَّ السياق الذي ذكرت فيه يدلُّ على أنَّ سيبويه يقصد أنَّ مصدرها هو كلام العرب .

ج_ استدلَّ صاحب الكتاب بآراء العلماء السابقين أو المعاصرين كيونس والخليل وأبي الخطاب وهارون وعيسى وأبي العلاء وابن أبي إسحاق والحسن وغيرهم عند إصدار أحكامه النقدية الصوتية، فكانت هذه الأقوال الأساس الثالث من أسس النقد عنده، ويتبيّن لنا أنَّ سيبويه قد اعتمد على هذه الأقوال اعتمادا كبيرا في تعليل أحكامه، وكثيرا ما نجد هذه الأحكام تتداخل مع آراء هؤلاء العلماء، فلا نكاد نفرّق بين رأيه ورأيهم، إضافة إلى أنّه في كثير من الأحيان كان يوثّق سماعه عن العرب عن طريق هذه الأقوال، وفي هذا دليل واضح على اعتداد سيبويه بهذه الآراء وتأييده لها، ومن جهة أخرى نجد سيبويه رافضا لبعض الرؤى والأقوال التي جاء بها سابقوه أو معاصروه إذا خالفت السماع أو القياس أو غيرها من قواعد تعليل الظواهر الصوتيّة .

د_ وآخر أسس النقد عند سيبويه الذوق اللغوي الذي يعتبر مسألة فرديّة تختلف من شخص إلى شخص بمراعاة الفروق الفردية، والقدرات المعرفية، والمواهب والأحاسيس الشخصيّة، ويعتبر الذوق من الأدلّة النقديّة الصوتيّة، وأساسا مرجعيّا للوصول إلى الحكم النّقدي عند سيبويه، وفي

هذا دليل على تميّز صاحب الكتاب بقدرة كبيرة على التحكّم في اللّغة، فهو في أحايين يسقط القاعدة إن وهنت أقيستها، ويبطل الدّليل إن قلَّ استعماله، ويُعمل في ذلك موهبته وذوقه في تعليل الأحكام النقدية التي يصدرها .

4_ للنقد الصوتي عند سيبويه أهداف وأبعاد تبيّن غايته من إصداره لملاحظاته وأحكامه النقدية وهي :

_ البعد الديني؛ إذ ارتبطت الملاحظات والتوجيهات الصوتيّة عنده بخدمة هذا الهدف الذي يرتبط أساسا بقراءة كلام الله عزّ وجل قراءة سليمة خالية من الخطأ واللحن، ولقد وضع لذلك الضوابط الصوتيّة التي تحكم قراءة القرآن قراءة سليمة .

_ التقعيد اللغوي، الذي تظهر من خلاله القيمة العلمية اللغوية للنقد الصوتي عند سيبويه في وضعه للضوابط والقواعد التي تحكم بناء اللغة العربية وقواعدها، التي ترتكز على جذور عميقة تفرض نفسها مقياسا دقيقا للفصيح من كلام العرب .

_ البعد التعليمي، إذ استعمل سيبويه في الكتاب آليات تدريس اللغة العربية في المستوى الصوتي، ويظهر ذلك من خلال الحوارات التي كان يفترضها أو يجريها حقيقة مع أساتذته وتلاميذه، والتي أعمل فيها المصطلحات والعبارات النقدية التوجيهية والإرشادية، ولقد استشهد في ذلك بكلام العرب وآي القرآن الكريم، وضرب لأقواله الأمثلة بالاعتماد على الشرح المستفيض للمسائل الصوتيّة لإزالة الغموض عنها فوضع بذلك أسسا واضحة في تعليم العربية مما لا يدع لنا شكا في أنَّه كان يرمي من خلال نقده الصوتي إلى البعد التعليمي .

_تنميّة الذوق اللغوي الذي يتعلّق بمواهب اللغويّ وقدراته الشخصيّة، ولقد حشد سيبويه لذلك العديد من الظواهر الصوتية، والأمثلة الكاشفة والموضحة له خلال ممارسته النقدية الصوتية بهدف تبيين قيمته في الأداء الصوتي.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ صفات الناقد الحاذق المتمكن من أدوات النقد تظهر في أحلى صورها عند سيبويه؛ حيث امتاز بدقّة الملاحظة، وسرعة البديهة، والقدرة على التأليف بين المعطيات والخروج بالاستنتاجات إلّا أنَّ منهج سيبويه في النقد الصوتي لم يكن واضح المعالم، بل كان عبارة عن إشارات، وملاحظات، وتوجيهات نقدية للقضايا الصوتية انتشرت في ثنايا الكتاب وتداخلت مع القضايا اللسانية الأخرى، كما تعددت صور النقد الصوتي عنده فأحيانا يبين أصحاب الرأي الذين انتقدهم كلغة بني تميم أو أهل الحجاز، أو موقف الخليل أو يونس، وأحيانا أخرى كان يذكر الأقوال والآراء التي يتعرض لها بالنقد دون ذكر أصحابها، وإنَّما يكتفي بقول : زعموا، واستكرهوا، واستحسنوا وغيرها.

وختاما أقول إنَّ ميدان البحث في النقد الصوتي يفرض علينا بذل مجهود كبير من أجل البحث في مؤلفات القدماء، وتتبع السياقات النقدية الصوتية الواردة فيها، ثم تصنيف المادة المجموعة بعد تحليلها في محاولة لاستجلاء خصائص هذا النقد عند كل عالم من علماء اللغة والنحو القدماء؛ وهذا لإرساء دعائم هذا النوع من النقد.

المصادر والمراجع

أولا- المصادر والمراجع :

_القرآن الكريم برواياته.

1_ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1972 .

2_ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، دط، دت.

3_ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، كتاب البديع في علم العربية، تحقيق فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1999.

4_ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985.

5_ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد، التمهيد في التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986.

6_ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، مصر، ط1، 1954.

7_ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993.

8_ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح الشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط، 1999.

9_ابن الحاجب، مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2014.

10_ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت– لبنان، دط، دت.

11_ابن خلدون ، المقدمة ، دار الجيل ، بيروت ، دط ، 2003.

12_ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد، المقدمة، دار النهضة، مصر، دط، 2012.

13 _ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، دط، دت.

14_ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دط، دت.

15_ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، دط، دت.

16_ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982.

17_ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل، المخصص، تحقيق خليل ابراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

18_ابن عطيّة، أبو محمد عبد الحق من غالب، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.

19_ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دط، 1980.

20_ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ط16 ، 1979 .

21_ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون للنشر، ط1، 1997.

22_ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دط، دت.

23_ابن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط8، 1990 .

24 _ابن ماكولا، علي بن هبة الله، الإكمال في رفع الارتياب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990.

25_ابن مالك، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة، دط، 1967.

26_ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دط، دت.

27_ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، لبنان، دط، دت.

28_ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك، دار الجيل ، بيروت ، ط5 ، 1979.

29_ابن ولّاد، أبو العباس أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1996.

30_ابن يعيش، موفّق الدين أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، دت .

31_أبو الأسود الدؤلي، ديوانه، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط2، 1964.

32_أبو الطيّب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، دط، دت.

33_أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تحقيق محمّد علي النجّار، المكتبة العلميّة، دط، دت .

34_أبو بكر حسيني، النقد الصوتي في أدبيّات المرجعيّة القرائيّة، دار خيال للنشر، برج بوعريريج، الجزائر، ط1، 2020.

35_أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.

36_أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، دط، 2010.

37_أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان و دار الفكر، دمشق، سورية، ط2، 1997.

38_أحمد ابن فارس؛ مقاييس اللغة، تحـ : عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1979.

39_أحمد أحمد بدوي، أسس النقد الأدبي عند العرب، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 1996.

40_أحمد أحمد بدوي، سيبويه حياته وكتابه، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتّحدة، دط، دت.

41_أحمد أمين، النقد الأدبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط3، 1913 .

42_أحمد أمين، فجر الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، ط2، 2011 .

43_أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، مطبعة المدينة، القاهرة ، ط1 ، 1983 .

44_أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، دط ، 1997 .

45_أرتور شاده، علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، تصحيح، صبيح التميمي، صنعاء، ط1، 2000 .

46_الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون و محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، دت.

47_الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

48_الأصفهاني، علي بن الحسين أبو الفرج، الأغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، 1994 .

49_البخاري، محمد بم إسماعيل، أبو عبد الله، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 2001 .

50_البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988 .

51_البنّاء، أحمد بن محمد الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006 .

52_تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1994 .

53_جابر عصفور، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 1992 .

54_جمال الدين القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحّاة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1986 .

55_جميل علواش، مناظرات في اللغة والنحو، مركز الحضارة العربيّة، القاهرة، ط1، 2003.

56_جوتهلف برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح، القاهرة، دط، 1929 .

57_الحاكم ، أبو عبد الله محمد ، المستدرك على الصحيحين، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990.

58_حسن بن علي الكفراوي الأزهري، شرح الكفراوي على متن الأرجومية، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

59_حسن عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، دط، 1966.

60_حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1995.

61_خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، دار الفكر، دمشق، دط، دت.

62_خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965 .

63_خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، دط، دت.

64_الخطابي، محمد بن إبراهيم وآخرون، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، دط، دت.

65_الخطيب البغدادي، الحافظ أبو بكر أحمد، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

66_الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمان، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

67_خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ للنشر، بغداد، العراق، دط، 1983 .

68_الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دط، دت.

69_ذو الرمّة، ديوانه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990.

70_رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، دط، دت.

71_الزبيدي، أبو بكر محمد بن حسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، 1984 .

72_الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، دار الهداية للطباعة والنشر، الكويت، دط، دت.

73_الزّركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط، دت.

74_الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1987.

75_السكاكي، محمد بن علي، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1987.

76_سمير شريف أستيتية، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2012.

77_ سمير شريف أستيتية، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، دط، دت.

78_سمير شريف أستيسية ، منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي، دائرة اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، الأردن، دط، دت.

79_السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، القاهرة، دط، دت.

80_سنية أحمد محمد، النقد عند اللغويين في القرن الثاني، دار الرسالة للطباعة، بغداد، دط، 1977 .

81_سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2009 .

82_السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008 .

83_السيرافي، القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويّين البصريّين، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1955.

84_السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989 .

85_السيوطي، جلال الدين عبد الرحمان، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

86_السيوطي، عبد الرحمان جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق أحمد جاد المولى وآخرون، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، دط، 1986.

87_الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، شرح الشاطبي لألفية ابن مالك المسمّى المقاصد الشافية في شرح _الخلاصة الكافية، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

88_ شعبان عبد العظيم، الذوق اللغوي عند ابن جني ، حولية كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1984 .

89_شفيع السيد ، التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، دط، 2006 .

90_شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت.

91_عبد الصبور شاهين ، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987 .

92_عبد الغني خماس، أبو العلاء المعري، شاعرا وناقدا، مكتبة النهضة، بغداد، دط، 1988.

عبد المنعم الناصر ، المنهج العلمي في دراسة قواعد التلاوة، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1971 .

93_عبد المنعم الناصر، شرح صوتيات سيبويه، دار الكتب العلمية، دط، دت.

94_العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

95_علاء جبر محمّد، المدارس الصوتيّة عند العرب(النشأة والتطور)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006 .

96_علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النّحاة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، دت.

97_عمر كحالة، معجم المؤلفين، دار إحياء التراث العربي، لبنان، دط، دت.

98_عوض المرسي جهاوي : ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ودار الرفاعي ، الرياض، ط1، 1982 .

99_غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار، عمان، ط2، 2007 .

100_الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، التعليقة على كتاب سيبويه، حاشية المحقق، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1990 .

101_الفارسي، أبو علي، التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرهود، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1981 .

102_الفارسي، أبو علي، المسائل الشيرازيات، تحقيق حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية، دط، 2004 .

103_الفارسي، أبو علي، المسائل العضديات، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت.

104_الفارسي، الحجة للقراء السبع، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرون، دار المأمون للتراث، بيروت، ط2، 1993.

105_فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، دط، 1969 .

106_الفرَّاء، أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجّار وآخرون، دار المصريَّة للتأليف والترجمة، مصر، ط1، دت.

107_فك يوهان ، العربية دراسة في اللغة واللهجات ، تح: رمضان عبد التواب ، القاهرة ، 2003 .

108_الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقشوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005 .

109_الفيروزآبادي، مجد الدين، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000 .

110_القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، دط، دت.

111_القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر شمس الدين، تفسير القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964 .

112_القرطبي، عبد الوهاب محمد، الموضح في التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2000 .

113_القيسي، أبو محمد مكّي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1984.

114_المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت.

115_مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.

116_محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3، دت.

117_محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2008.

118_محمد بن محمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، .2007

119_المرادي، أبو محمد بدر الدين ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، تحقيق عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008.

120_المرزباني، أبو عبيد الله بن محمد، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1995 .

121_المفضّل الضبّي، المفضليات، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط6، دت.

122_مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدّين رمضان، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط3، 1984 .

123_النابغة الذبياني، ديوان النابغة، تح: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر، دط، 1976.

124_النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، دط، 1985.

125_نخلة محمود أحمد، أصول النحو العربي ، دار العلوم العربية ، بيروت، دط، 1987.

126_نعمة رحيم العزاوي، النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، مكتبتنا العربية، دط، دت.

ثانيا ـ الرسائل الجامعية:

1-بوعناني سعاد آمنة، الدرس الصوتي عند علماء القرن الخامس الهجري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2011 .

2-حمدي عبد الفتاح السيد بدران، النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر الشريف، 1999 .

3-صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق خالد بن محمد التويجي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 2002.

4-كمال رقيق، المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، 2013 .

5_مصطفى محمود حسين شعبان، اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة وأثرها في الخالفين، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2014.

6_هاشم موسى محمد هشام، استدراكات المبرد على سيبويه من خلال كتابه المقتضب، رسالة دكتوراه، كلية العلوم التربوية، جامعة الجزيرة، 2012.

ثالثا ـ المجلات والحوليات:

1_ابراهيم بن صالح الحندود، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، عد110، 2001 .

2_أحمد بن محمد القرشيّ، الخلاف بين سيبويه والخليل في الصوت والبنية ، مجلة أم القرى 19 /24 .

3_اسكندر، عبد الواحد زيارة، النقد اللغوي بين المفهوم النظري وآليات التطبيق، مجلة أبحاث البصرة، مج30، ع2_أ، 2006 .

4_بوعناني سعاد آمنة، المصطلح الصوتي بين علماء اللغة وعلماء التجويد، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم الآداب واللغات، جامعة وهران، ع20، جوان2018 .

5_حسين مجيد رستم الحصونة وأزهار فنجان صدام، النقد اللغوي عند المعري في شرح ديوان المتنبي، مجلة أوروك للأبحاث الإنسانية، مج3، ع1، 2010 .

6_حسين مجيد رستم الحصونة وأزهار فنجان صدام، النقد اللغوي عند المعري في شرح ديوان المتنبي، مجلة أوروك للأبحاث الإنسانية، مج03، عد1، 2010 .

7_صالح كاظم عجيل، الفرار اللّغوي في كتاب سيبويه، مجلة كليّة التربية الإسلاميّة، جامعة بابل، ع16، 2014 .

8_صبيحة حسن طعيس وسلام حسين علوان، النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصريّة، ع 68، 2011 .

9_عفراء بكري، (25 فيفري2021)، نبذة عن كتاب سيبويه، سطور، www.sotor.com

10_عمر محمد عوني، الذوق اللغوي وأثره في اللغة، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج7، ع4، 2008 .

11_لطيفة إبراهيم النجار، مفهوم الإحالة عند سيبويه، أبعاده وضوابطه، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج3، ع1، 2007 .

12_المثنى عبد الفتاح محمود، الفاصلة القرآنية والسجع، دراسات علوم الشريعة والقانون، مج37، عد1، 2010 .

13_مرغم أحمد، وبودبان كمال، في آليات تعليم اللغة العربية عند سيبويه، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، المركز الجامعي لتمنغست، مج09، عد04، 2020 .

14_مغاري لويزة، الحروف الفرعية عند سيبويه دراسة وصفية مخبرية لبعض الحروف، مجلة جسور المعرفة، مج5،ع،4، دت.

15_ممدوح محمد خسارة، النقد اللغوي في التراث العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج 84، ج4.

16_مؤيد جاسم محمد حسين، الأصوات المستحسنة عند علماء العربية وعلماء القراءات القرآنية سيبويه والقرطبي، مجلة دواة، العراق، دت.

17_هيد الله مولود مزايط، رسالة كتاب سيبويه وامتداداتها النقدية والبلاغية، مجلة الخطاب، مج 14، عد 2.

رابعا ـ المراجع باللغات الأجنبية:

1_Clément Huart, Littérature Arabe, Librairie Armand Colin, Paris, sé, 1902.

الملحق

ملحق المصطلحات والعبارات النقدية الصوتية في كتاب سيبويه

الرقم	المصطلحات	الجزء	الصفحة	الملاحظات
1	أغلب، أقوى	ج1	17	
2	ليس شيء	ج1	32	
3	حسن، لم يجز	ج1	53	
4	أحسن، فكرهوا، كرهوا، ضعيف، كحسنه، أقوى	ج1	87	
5	مع قبحه	ج1	132	
6	حسن	ج1	138	
7	كان حسنا، لم يجز	ج1	139	
8	ليس يغيّر	ج1	166	
9	زعم عيسى	ج1	169	
10	لم يجز، لا يجوز	ج1	175	
11	لا يجوز، كراهية	ج1	176	
12	عربي جيد	ج1	194	
13	لو تركوا	ج1	195	
14	عربي مطّرد	ج1	197	
15	كراهية	ج1	198	
16	منع، البتة	ج1	200	
17	يترك	ج1	203	
18	لم يجز	ج1	207	

19	هو الوجه، القياس، يشذّ	ج1	210	
20	لا يجوز	ج1	267	
21	لا ينون	ج1	336	
22	هذا قول الخليل	ج2	12	
23	يحسن	ج2	18	
24	تخفيفا، يقبح	ج2	19	
25	ما بال؟، زعمت	ج2	20	
26	لا ينوّن	ج2	25	
27	استخفافا	ج2	30	
28	قبيحا	ج2	31	
29	استخفافا	ج2	33	
30	أحسن	ج2	38	
31	أجود	ج2	43	
32	قبيحا	ج2	58	
33	حسن، قبح	ج2	157	
34	جاز، يجوز	ج2	161	(جاز)تكررت ثلاث مرات
35	قبح	ج2	163	
36	قبيح	ج2	164	
37	زعم يونس	ج2	170	
38	زعم الخليل	ج2	172	
39	تركوا التنوين	ج2	183	
40	إنّما تنوّن	ج2	193	

41	زعم الخليل	ج2	196	
42	ترك التنوين	ج2	201	
43	تركوا التنوين	ج2	204	
44	زعم يونس	ج2	205	
45	زعم الخليل	ج2	207	
46	لا يجوز	ج2	208	
47	لا يكون كلاما	ج2	209	تكرّرت مرّتين
48	زعم الخليل	ج2	211	
49	زعم الخليل	ج2	221	
50	زعم	ج2	265	
51	أحرى	ج2	222	
52	كراهية	ج2	223	
53	قد يجوز	ج2	230	
54	لا يحسن	ج2	231	
55	كراهية	ج2	242	
56	أولى	ج2	244	
57	يجوز، زعم يونس	ج2	247	
58	لم يجز	ج2	248	
59	ليس في الكلام، عربيٌّ	ج2	250	
60	لا يجوز، كرهوا، حسن	ج2	251	
61	جائز	ج2	253	
62	جاز، يجوز	ج2	254	
63	زعم الخليل	ج2	255	

64	كرهوا	ج2	256	
65	كرهوا	ج2	261	
66	لم يجز	ج2	263	
67	زعم	ج2	264	
68	زعم	ج2	265	
69	زعم الخليل	ج2	267	
70	زعم	ج2	273	
71	زعم	ج2	276	
72	يترك استخفافا	ج2	282	
73	قبح	ج2	287	
74	جاز، لم يجز	ج2	291	
75	زعم	ج2	308	تكررت مرّتين
76	يستثقلون، زعم، كراهية	ج2	369	
77	ما بالهم، لم يريدوا	ج2	370	
78	كرهوا، كراهية	ج2	371	
79	خطأ	ج2	372	
80	وجه رديء	ج2	376	
81	كرهوا	ج2	381	
82	زعم الخليل، زعم	ج2	409	(زعم الخليل) تكررت مرتين
83	ينبغي له أن يقول، هذا بعيد، يجوز، لم يسمع	ج2	410	
84	زعم يونس، هذا بعيد، لا	ج2	411	

	تُكلّم به العرب، يجوز، ينبغي لهذا أن لا يقول، لو تقوَ			
85	جاز	ج2	414	
86	يمنع	ج2	421	
87	استقبحوا، قد يجوز، مستكرهة	ج3	60	
88	لا تجيء	ج3	73	
89	لا يجوز، لم يجز، لا تخفف	ج3	74	
90	حسنا، جيدا	ج3	127	(حسنا)تكررت مرتين
91	جاز، قويا، يقوي	ج3	128	
92	حسنا، زعم، لا يجوز، لم يجز	ج3	130	
93	لم يجز، غير جائز، فحسنت	ج3	131	
94	تغشّط، جاز، الوحه	ج3	134	
95	جيّد، قوي	ج3	137	
96	لم يجز، جيّد، ضعيف، يحسن، لا يجوز	ج3	139	
97	زعم، كراهية، جاز	ج3	140	(زعم) تكررت مرتين
98	جاز	ج3	144	
99	لا يجوز	ج3	145	
100	لك يجز	ج3	147	
101	لم يكن	ج3	150	

102	قبيح، ضعيف	3ج	151	
103	الضعف، ضعيف، حسن، زعم، لغوا،لا أتّهم، موثوق به	3ج	152	
104	ليس فيها إلّا لغة	3ج	211	
105	ليس شيء	3ج	213	
106	لم يجز	3ج	258	
107	كرهوا	3ج	262	
108	ليس في الكلام	3ج	263	
109	كرهوا، ليس في كلامهم، لا يكون ذلك، زعم	3ج	265	(كرهوا) تكررت مرتين
110	زعم، أخف، كرهوا	3ج	278	
111	قد يجوز	3ج	279	
112	جائزة، لا يجوز	3ج	280	
113	كرهوا	3ج	292	
114	زعم	3ج	302	
115	هذا خطأ، كانوا خلقاء	3ج	312	
116	لا ينبغي، خطأ، ليس في الأسماء، لا يستقيم	3ج	316	
117	غير جائز، كرهوا، فرّوا، هو القياس	3ج	317	
118	كان مختلا، لا تقول، لا يجوز، لم يجز	3ج	318	
119	ليس اسم	3ج	319	

120	لا يلفظ بحرف، قد يجوز	3ج	320	
121	لم يجز، ليس في الدنيا، ليس في كلامهم، تركوا، كراهية، زعم	3ج	324	
122	كراهية	3ج	325	
123	هذا قياس	3ج	326	
124	جاز، هو القياس	3ج	329	
125	كرهوا	3ج	330	
126	هذا قياس، تنكّبوا	3ج	339	
127	كراهيتهم، فيكره، كما يكره، كرهوا	3ج	342	
128	كرهوا، كراهية، الوجه الجيد	3ج	343	
129	كرهوا، زعم	3ج	344	
130	أثقل، كراهية	3ج	345	
131	هو القياس	3ج	346	
132	يجوز، أجدر، لا ينبغي، زعم، أقيسها، أغربها	3ج	347	
133	قياسا، كرهوا	3ج	349	(كرهوا) تكررت ثلاث مرات
134	كرهوا، كرهت	3ج	350	
135	جاز، يجوز، جائز	3ج	351	
136	قبيح، قد يجوز، أسوأ، أحسن، فكرهوا	3ج	352	

137	لا يجوز	3ج	353	
138	لم يجز، زعمت، جيدا، جاز	3ج	355	
139	كراهية، لا يجوز إلا ذا	3ج	359	(كراهية) تكررت مرتين
140	ذا القياس، ليس بقياس، زعم	3ج	361	
141	زعم، هذا لا يقوله أحد، زعم	3ج	363	(زعم) تكررت مرتين
142	هو شاذ	3ج	368	
143	لا تقول، لا ينبغي، لم يجز	3ج	370	
144	لكراهيتهم	3ج	371	
145	كرهوا، أحبّ	3ج	372	
146	لا يجوز، تجوز	3ج	386	
147	لا يجيزون	3ج	387	
148	جازت	3ج	388	
149	كراهيّة، كرهوا	3ج	390	تكررتا مرتين
150	كرهوا، مستثقلا	3ج	391	
151	كرهوا الالتباس	3ج	414	
152	جاز	3ج	418	
153	عربيّة جيّدة، خطأ، لا يكون في الكلام	3ج	426	
154	ليس في الكلام	3ج	427	
155	كرهوا، زعم	3ج	432	
156	أجدر	3ج	437	
157	كراهية	3ج	440	

158	فكرهوا، تستكرههم، فيخلطوا، ليس في كلامهم	3ج	444	
159	زعم	3ج	445	
160	جاز	3ج	446	
161	أحب، لا يجوز، لا يستنكر	3ج	448	
162	هذان قولان والأول أقيس، لا يجوز	3ج	449	
163	يجوز لك	3ج	450	
164	لم يجز	3ج	455	
165	زعم	3ج	456	
166	لا ينبغي له، على القياس، ليس من العرب أحد	3ج	457	
167	استثقالهم، كراهية، شاذ	3ج	458	(كراهية) تكررت مرتين
168	كراهية، كرهوا	3ج	459	
169	غلط	3ج	462	
170	كراهية، كرهوا	3ج	465	
171	كراهية	3ج	466	
172	الوجه الجيّد	3ج	468	
173	لو جاز ذلك لجاز، يجوز ما جاز	3ج	469	
174	لم يجز، لو جاز لجاز، لا يجوز، يجوز ما يجوز	3ج	470	

175	استثقالا	3ج	471	
176	خطأ، لو جاز، القياس والصواب	3ج	472	
177	لا سبيل إلى أن تقول	3ج	473	
178	أخطأ، لا يجوز، لم يجز	3ج	474	
179	زعم، يجوز	3ج	476	(زعم) تكررت مرتين
180	أحسنه، كراهية، زعم	3ج	481	
181	كرهوا	3ج	488	
182	جاز	3ج	498	
183	لا تقول	3ج	500	
184	زعم	3ج	503	
185	تصديق ذلك	3ج	506	
186	هو القياس	3ج	507	
187	لا تدع التنوين	3ج	508	
188	زعم، أكثر وأجود	3ج	518	(أجود) تكرّرت مرتين
189	يجوز، استثقالا	3ج	519	
190	استثقلوا	3ج	520	
191	يكون كلاما	3ج	524	
192	لا تقل، خطأ، يستثقلون	3ج	525	
193	كراهية النونات	3ج	526	تكررت مرتين
194	كراهية، تركوها، لم تقله العرب،إنّما القياس	3ج	527	(كراهية) تكررت مرتين

195	ينبغي لهم	ج3	528	
196	لا تجوز	ج3	529	
197	زعم، ثقل عليهم، ليس بلازم	ج3	530	
198	لا تذهب الألف	ج3	531	
199	أجدر	ج3	532	
200	زعم	ج3	533	تكررت مرتين
201	زعم، لا يجوز، لم يجز	ج3	535	
202	كرهوا	ج3	542	
203	ليس شيء	ج3	544	
204	لم يجز، كرهوا	ج3	545	
205	جاز، يجوز، كرهوا، ليس من كلامهم	ج3	546	
206	كرهوا	ج3	547	تكررت مرتين
207	ليس من كلامهم، يستحب، كلّ عربيّ	ج3	549	
208	كرهوا	ج3	551	تكررت مرتين
209	قد يجوز	ج3	554	
210	قليل رديء	ج3	555	
211	كراهية، يكره	ج3	556	
212	ذلك قليل	ج3	571	
213	كرهوا، كراهية	ج3	580	
214	كراهية	ج3	581	تكررت مرتين
215	قليل عزيز، كرهوا	ج3	582	

216	كراهية	ج3	586	
217	كراهية	ج3	587	
218	كرهوا	ج3	588	
219	كرهوا، كراهية	ج3	590	
220	كراهية، أجدر	ج3	591	
221	كراهية	ج3	598	
222	كراهية	ج3	601	
223	كراهية، زعم	ج3	602	(كراهية) تكررت مرتين
224	كرهوا	ج3	603	
225	كرهوا	ج3	608	
226	كراهيتهم	ج3	609	
227	كراهية	ج3	613	
228	كراهية، يكرهون	ج3	634	
229	يكرهون، فرّوا	ج3	635	
230	كراهية	ج3	643	
231	يستثقلون	ج4	36	
232	تستثقل	ج4	37	
233	كراهية الياءات	ج4	47	
234	فرّوا، كراهية	ج4	49	
235	كرهوا	ج4	52	
236	يفرّون، لا يفرّون، زعموا، كرهوا	ج4	54	(كرهوا) تكررت مرتين

237	جائز	ج4	64	
238	أحسن	ج4	65	
239	لا يجوز، صحيحتين، لا يجوز	ج4	83	
240	أجدر	ج4	89	
241	لا يجيء	ج4	92	
242	كرهوا، كره	ج4	101	(كره) تكررت مرتين
243	أجدر	ج4	102	
244	كرهوا	ج4	105	
245	وجه ضعيف	ج4	106	
246	كراهية	ج4	108	
247	لا نقول	ج4	109	
248	كرهوا، يكرهون	ج4	110	
249	كراهية	ج4	111	تكررت مرتين
250	كره	ج4	112	تكررت مرتين
251	كرهوا	ج4	113	تكررت مرتين
252	كرهوا، يكرهون، تكره	ج4	114	(كرهوا) تكررت 4 مرات
253	تكرهان، تكره، فكرهوا	ج4	115	
254	مستتبَّة	ج4	120	
255	الأضعف	ج4	122	(الأضعف) تكررت مرتين
256	كراهية	ج4	123	

257	أجدر	ج4	124	تكررت مرتين
258	كره	ج4	126	
259	أبين، قياس، أجدر	ج4	127	(أبين) تكررت مرتين
260	كراهية	ج4	128	
261	من لا يؤخذ بلغته	ج4	129	
262	عربي له مذهب	ج4	131	
263	يكره	ج4	132	
264	لم يستنكر، أبدا لازمة	ج4	133	
265	أجدر	ج4	134	
266	جازت، لا مستحسنة	ج4	135	
267	اللازم لهذا، هذا أجدر	ج4	140	(اللازم لهذا) تكررت مرتين
268	هذا ألزم، أجدر	ج4	141	
269	أحسن	ج4	142	
270	لا تميل	ج4	143	
271	لا يكون ذا	ج4	144	
272	كرهوا، أجدر، ليس في الكلام	ج4	146	
273	زعم، كرهوا	ج4	148	
274	كرهوا، هذا كلّه عربيّ	ج4	153	
275	زعموا	ج4	154	
276	زعم	ج4	155	
277	كرهوا	ج4	156	تكررت ثلاث مرات

278	كرهوا	ج4	157	تكررت ستّ مرات
279	كرهوا	ج4	159	تكررت مرتين
280	كرهوا، زعم، لغة رديئة، هو غلط	ج4	160	
281	كرهوا	ج4	161	
282	زعم	ج4	162	
283	كرهوا	ج4	163	تكررت مرتين
284	كرهوا، أجود	ج4	164	
285	كراهية	ج4	165	
286	كراهية	ج4	166	
287	زعم	ج4	167	تكررت مرتين
288	يدّعون، ليس إليه سبيل	ج4	171	
289	لا يوافقان	ج4	172	
290	لا يقال، ليس من كلامهم	ج4	173	
291	ليس في الأسماء، لا يكون هذا، كراهية، لا تستطيع، يرومون	ج4	174	
292	لا يكون، يرومون، لا يكونان	ج4	175	
293	لا يكون، زعم، ليس شيء	ج4	176	(لا يكون، وزعم) تكررتا مرتين
294	أبين، لا ترفع، كرهوا، ليس في الكلام، تنكّبوا، استنكار، ليس في الأسماء	ج4	177	

295	لم نسمعهم، تنكّبوا، كراهية، الخطأ	ج4	178	
296	لا بدّ، لا تُشِم، لا إشمام، الحذف لازم، سمعنا	ج4	179	
297	سمعنا	ج4	180	
298	الأكثر الأعرف، أبين، زعموا	ج4	181	(أبين، وزعموا) تكررتا مرتين
299	هذا شاذ، زعم	ج4	182	
300	لم يريدوا، هذا الكلام الجيّد، لم يضطرّوا،أجود، تستثقل، كرهوا، فليس إلّا	ج4	183	
301	أختار، أقوى، أجدر، كرهوا، لا يقولون	ج4	184	(أختار) تكررت مرتين
302	أجدر، أقيس، جائز عربي	ج4	185	(أقيس) تكررت مرتين
303	أقيس	ج4	186	
304	يفرون	ج4	187	تكررت مرتين
305	أحسن	ج4	189	تكررت ثلاث مرات
306	كرهوا، أجود، أجدر	ج4	190	(كرهوا) تكررت ثلاث مرات
307	كلاما حسنا، أجدر، أضعف	ج4	191	(حسنا،وأضعف) تكررت مرتين
308	كرهوا، يكرهون، ليس في	ج4	192	

	كلامهم، لم يكن إلّا الحذف			
309	ليس إلّا، لا تكون أبدا، لا يلزمها، أبدا ما يستثقلون	ج4	193	
310	أجود	ج4	194	
311	كراهية	ج4	195	
312	زعم، لغة رديئة، ألزم	ج4	196	
313	اللغة الرديئة، رديئة جدا، لا تحرك أبدا	ج4	197	
314	أقوى	ج4	199	
315	أجود اللغتين	ج4	200	
316	بالغوا، كرهوا	ج4	201	
317	كرهوا، لا يكون، الفتح أخفّ	ج4	202	
318	قد يجوز، زعم	ج4	203	
319	لم يترنّموا	ج4	208	
320	أجدر	ج4	209	
321	أسوأ، لا يكون في الكلام، زعم	ج4	210	(لا يكون في الكلام) تكررت مرتين
322	لا يفعل بها، لضاق عليهم	ج4	214	تكررت مرتين
323	إجحاف	ج4	218	
324	زعم	ج4	241	
325	يقوي هذا، ليس في الكلام	ج4	262	
326	كراهية	ج4	277	
327	زعم	ج4	279	

328	ليس حرف	ج4	289	
329	أولى، أمضى	ج4	305	
330	هو التخليط	ج4	306	
331	ليس في الكلام حرف	ج4	310	
332	زعم	ج4	314	
333	يكرهون	ج4	327	
334	زعم	ج4	328	
335	هذا قبيح	ج4	329	
336	كرهوا، يكرهون، أجدر، يستثقلون	ج4	331	(كرهوا) تكررت مرتين
337	زعم	ج4	332	
338	أجلد، أخفّ	ج4	334	
339	كرهوا، يكرهون، قوي البيان، لم يكن إلّا الإدغام	ج4	335	
340	زعموا، لغة ضعيفة	ج4	338	
341	كرهوا	ج4	339	
342	كرهوا، هو القياس	ج4	341	
343	هذه اللغات دواخل، كرهوا	ج4	342	
344	فرّوا، كرهوا هذا الإجحاف	ج4	345	
345	يكرهون، كرهوا، الوجه	ج4	348	
346	كرهوا، يصلح	ج4	349	
347	كره، كرهوا	ج4	354	
348	أجدر	ج4	356	

349	كراهية	ج4	358	
350	آثروا، يجوز	ج4	359	
351	يكرهون، أجدر	ج4	360	
352	استثقلت، لا يكون أسوأ حالا	ج4	361	
353	القلب الوجه	ج4	363	
354	كرهوا، أعجب، تقويّة	ج4	364	
355	لم يجيزوا، أجدر	ج4	367	(أجدر) تكررت مرتين
356	أجدر، لا تدغمها	ج4	368	
357	على القياس	ج4	369	
358	لم يكن	ج4	370	
359	تستثقل، يكرهون، يكره، مكروهتان	ج4	371	(تستثقل) تكررت أربع مرات، و(يكرهون) تكررت مرتين
360	أقوى، أقرب، ألزم	ج4	372	
361	كراهية، رفضوها، تستثقل	ج4	374	(كراهية) تكررت ثلاث مرّات
362	الالتباس والإجحاف، لم تكن لتحصل	ج4	376	
363	يزعم، كراهية	ج4	377	
364	زعم، حسن جميل، كراهية، ليس ههنا شيء	ج4	378	(زعم) تكررت مرتين

365	كرهوا، تكره، أجدر، كره	ج4	380	(كرهوا) تكررت ثلاث مرات، و(تكره) تكررت مرتين
366	أقوى	ج4	381	
367	يفرّون، كرهوا، أجدر، يكرهوا، تكره، كره، يكره	ج4	382	(يكره) تكررت مرتين
368	الوجه، عربية، لغة جيّدة	ج4	384	(الوجه) تكررت مرتين
369	كرهوا	ج4	388	
370	أجدر	ج4	390	
371	ليس في الكلام، لا يكون أمثل حالا	ج4	391	
372	كرهوا، يكرهون	ج4	392	
373 374	فرّوا، كراهية، زعم	ج4	393	(فرّوا) تكررت مرتين
375	الكلام الكثير	ج4	394	
376	الإدغام جائز، عربية كثيرة	ج4	395	
377	أحسن	ج4	397	تكررت ثلاث مرات
378	كرهوا، يكرهون، تكرهان، تكره، كراهية	ج4	398	(كرهوا) تكررت مرتين
379	كرهوا	ج4	399	
380	كراهية، رفضوه، رفضوا، مرفوض، كرهت، تركوه	ج4	400	(كرهت) تكررت ثلاث مرّات

381	جاز، كرهوا، طرحوا، لا يكون، يكون	ج4	401	(كرهوا) تكررت ثلاث مرات
382	أوجد، ألزم، لا تلزم، لا يقع، لا يلتقي،	ج4	402	
383		ج4	403	
384	أقوى، كراهية، تكره، جاز	ج4	404	
385	الوجه، زعم	ج4	405	
386	كرهوا، رفضوها	ج4	406	(كرهوا) تكررت أربع مرات
387	يستثقلون	ج4	407	
388	كراهية، وجه الكلام	ج4	408	(كراهية) تكررت مرتين
389	لا ينبغي، يزعمون، محدود، لم يستثقلوهما، كرهوا	ج4	409	
390	أحسن، أثقل، يكرهون	ج4	410	(يكرهون) تكررت مرتين
391	فرارا، لا بأس أن تقول، كراهية	ج4	411	(فرارا) تكررت مرتين
392	كرهوا، قوي، يكرهن	ج4	416	(كرهوا) تكررت أربع مرات
393	يكره	ج4	417	
394	يستثقلون، كراهية، كرهوه، الترك أولى، كرهوا، لا تحرك أبدا،	ج4	418	

	زعم			
395	لم تجد في الكلام، أثقل، كرهوها، أكره، الوجه	ج4	420	
396	لا يستنكر، فالتخفيف	ج4	421	
397	لا يكرهون، كراهية، لكراهية، ليس هذا النحو إلا شاذا، عربي، كرهوا	ج4	422	
398	كراهية، كره، الأجود الأكثر، أقيس وأكثر وأعرف، ليس في كلامهم، كرهوا، الإجحاف	ج4	423	(كراهية) تكررت مرتين، و (كرهوا) تكررت مرتين
399	كراهية، أجلد، عربي كثير جيّد، زعم، ليس في الكلام	ج4	424	
400	ليس في الكلام، الاستثقال	ج4	426	
401	يفرّون	ج4	428	
402	كرهوا	ج4	429	تكررت أربع مرات
403	كراهية، ما يستثقلون، يطرحونه	ج4	430	(كراهية) تكررت ثلاث، (يستثقلون) تكررت مرتين
403	أثقل، كراهية	ج4	431	تكررتا مرتين
404	تستحسن، غير مستحسنة، لا تستحسن، جاز	ج4	432	
405	لم يجز	ج4	434	
406	ما يحسن ويجوز، ما لا	ج4	436	

	يحسن، لا يجوز، استثقالا			
407	أحسن، استثقالا، لا يكون، أحسن، عربي جيد، حسن،	ج4	437	(حسن، أحسن) تكررتا مرتين
408	يزداد حسنا، لم يجز، جاز لك، حسن، لا يجوز،	ج4	438	(لم يجز) تكررت مرتين
409	جاز، لا يجوز، يكره، لا يكون	ج4	439	
410	ليس على لغة، زعموا، أحسن	ج4	440	
411	لا يجوز، جاز	ج4	441	
412	يجوز	ج4	442	
413	لا يجوز، يجوز، زعموا، رديء، جاز	ج4	443	(يجوز) تكررت ثلاث مرات)، (رديء، جاز) تكررتا مرتين
414	أقلّ اللغات	ج4	444	
415	حسن، يجوز	ج4	445	(حسن) تكررت أربع مرات
416	أحسن، ازداد حسنا، الاستثقال، لم تقو، لم تستطع إلا ذلك	ج4	446	(أحسن) تكررت مرتين، (الاستثقال) تكررت أربع مرات،(لم تقو) تكررت ثلاث مرات

417	لم يجز، لا تدغم، لا تدخل، أبعد، يقوّي، يفرّون	ج4	447	
418	كرهوا، يجحفوا، أجدر، كنت مخلا، كرهوا	ج4	448	(كرهوا) تكررت مرتين
419	أحسن، عربي حسن، أقوى	ج4	449	(أحسن) تكررت مرتين
420	أخفّ، أحسن	ج4	450	
421	حسن، يفرّون، جاز، أحسن،	ج4	451	(حسن) تكررت أربع مرات، (أحسن، جاز) تكررتا مرتين
422	حسن، أحسن، حسنان	ج4	452	(حسن، أحسن) تكررتا ثلاث مرات
423	يتجافى، كرهوا	ج4	453	(كرهوا) تكررت مرتين
424	أخفَّ، جاز، الأجود الأكثر	ج4	454	
425	لم يستنكر، لا تدغم، كراهية	ج4	455	
426	ثقل، لم يجز، ليس في الكلام، أحسن، يستوحشون	ج4	456	
427	لا يجوز، لم يجز، تستثقل، أحسن، عربية جائزة	ج4	457	(لم يجز) تكررت مرتين
428	جائزة، كحسنه، يجوز، أضعف، أقوى	ج4	458	(يجوز،أضعف) تكررتا مرتين
429	أقبح، يجسّروا	ج4	459	

430	إجحافا، آثروا، كلّ عربيّ، لا تجحف	ج4	460	
431	لجاز، يثقل، أحسن، أمثل، كلّه عربيّ	ج4	461	
432	أحسن، أمثل، أكثر وأجود	ج4	462	
433	عربيّ حسن	ج4	463	
434	أمثل، جيّد	ج4	464	(أمثل) تكررت مرتين
435	يكرهون، كرهوا، عربيّ جيّد، أقوى، أجود، يجوز، يحسن، يقبح، أحسن	ج4	466	(عربيّ جيّد، أقوى) تكررت مرتين
436	حسن، عربيّة جيّدة، لم يجز	ج4	467	(حسن) تكررت مرتين
437	لم يجز، جاز، كرهوا، يجحفوا	ج4	468	(لم يجز) تكررت مرتين
438	كرهوا، الإجحاف	ج4	469	
439	لم يجز، ضعيفا، أجدر، أثقل، فكرهوا، قد يجوز	ج4	470	
440	كرهوا	ج4	471	تكررت ثلاث مرات
441	أجودهما، أقوى، أحسن، حسنا، عربيّا	ج4	472	
442	القديمة الجيّدة، لم يجز، كراهية، خلقاء	ج4	473	(لم يجز) تكررت مرتين

443	كراهية، كرهوا، أقوى، عربيّ حسن	ج4	474	(كراهيّة) تكررت مرتين
444	حسن، كحسنه	ج4	475	(حسن) تكررت مرتين
445	يفسد	ج4	476	
446	لا يجوز، كرهوا، كره، تفسد، تخلّ به، الغلط	ج4	477	
447	كراهية، الإجحاف، كرهوا، أحسن، الوجه، لم يجز	ج4	478	(أحسن،لم يجز) تكررت مرتين
448	أحسن، لا يجوز	ج4	479	
449	أخلّ، لم يبالوا، الأعرب الأكثر الأجود، لا يكون	ج4	480	(لم يبالوا) تكررت ثلاث مرات
450	لا يكون، كرهوا	ج4	481	
451	فرّوا، الحجازيّة الجيّدة، الأجود، يتجشّمون، فرارا، يفرّون، هذا شاذ، كرهوا	ج4	482	(كرهوا) تكررت مرتين
452	كراهية، أحرى، استثقلوا، كرهوا، لا تحرّك أبدا، أجرأ، كراهية	ج4	483	(كراهيّة) تكررت مرتين
453	مستثقل، فلا يكون ذلك، أبعد	ج4	484	
454	هي عربيّة	ج4	485	

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع.....الصفحة

مقدمة.....أ-ح

تمهيد .....،.....15

الفصل الأول : أساليب النقد الصوتي عند سيبويه.....36

المبحث الأوَّل : أسلوب الاستحسان والقبول الصوتي. 38

المطلب الأول : مفهوم الاستحسان الصوتي وأنواعه.....38

أولا- استحسان العرب.....38

ثانيا- استحسان النحويين.....39

المطلب الثاني : مصطلحات الاستحسان والقبول الصوتي.....39

المبحث الثاني: أسلوب الاستهجان والرفض الصوتي. 61

المطلب الأول : مفهوم الاستهجان الصوتي.....61

المطلب الثاني: مصطلحات الاستهجان والرفض الصوتي.....61

المبحث الثالث:أسلوب الموازنة والترجيح 85

المطلب الأول: مفهوم الموازنة والترجيح.....85

المطلب الثاني: مصطلحات الموازنة والترجيح.....85

المبحث الرابع:أسلوب الاستدراك والتصويب.....95

المطلب الأول: مفهوم الاستدراك والتصويب.....95

المطلب الثاني: مصطلحات الاستدراك والتصويب.....95

الفصل الثاني : أسس النقد الصوتي عند سيبويه.....108

المبحث الأول: القرآن الكريم وقراءاته.....109

المبحث الثاني:كلام العرب.....130

المطلب الأول: لغات العرب.....131

المطلب الثاني: الشعر.....141

المبحث الثالث : آراء النحويين القدماء وأقوالهم.....149

المطلب الأول: الخليل بن أحمد الفراهيدي.....149

المطلب الثاني: يونس بن حبيب.....159

المطلب الثالث: أبو عمرو بن العلاء.....164

المطلب الرابع: أبو الخطاب عبد الحميد (الأخفش الأكبر).....166

المطلب الخامس: عيسى بن عمرو.....171

المطلب السادس: هارون بن موسى النحوي.....174

المطلب السابع: ابن أبي إسحاق.....176

المبحث الرابع : الذوق اللغوي 177

المطلب الأول: مفهوم الذوق اللغوي.....178

المطلب الثاني: الذوق اللغوي والنقد الصوتي.....179

الفصل الثالث :أبعاد النقد الصوتي عند سيبويه.....189

المبحث الأول : البعد الديني للنّقد الصوتي 189

المبحث الثاني :التقعيد اللغوي 201

المبحث الثالث : البعد التعليمي للنقد الصّوتي.....210

المبحث الرابع : تنميَّة الذوق اللغوي 221

خاتمة 231

المصادر والمراجع.....237

الملحق.....251

الملخّص :

لقد لعب النقد اللغوي دورا كبيرا في الحفاظ على مكانة اللغة العربية بين اللغات الأخرى قديما، وفي صون كتاب الله الكريم من كل لحن أو تحريف، وخاصة بعد توسع دائرة الإسلام وامتداد الفتوحات الإسلامية إلى البلدان البعيدة، ودخول العديد من الأعاجم إلى الإسلام واختلاطهم بالعرب؛ ويظهر هذا النقد من خلال الملاحظات والتوجيهات اللغوية التي قدّمها علماء اللغة والنحو على اختلاف مشاربهم أثناء جمع المادة اللغوية من العرب، أو ممّا سمعوه في أسواق الشعر والخطابة .

ويظهر دور النقد الصوتي في هذه المرحلة كجانب من جوانب النقد اللغوي، يرتبط بالأصوات اللغوية التي تصنّف في المستوى الأول من مستويات التحليل اللساني؛ لأنّها اللبنة الأولى التي تشكّل الكلمات والعبارات والنصوص؛ ومن العلماء الذين كان لهم السبق في هذا الميدان سيبويه (180هـ) في مُؤَلَّفِهِ (الكتاب) الذي تضمّن سياقات صوتية نقدية شملت ملاحظات وتوجيهات وانتقادات تناثرت في ثناياه، وتداخلت مع مستويات اللغة الأخرى، فلم ترتسم بذلك معالم الممارسة النقديّة عنده بشكل واضح، وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي : ما هي خصائص الممارسة النقدية الصوتية عند سيبويه في كتابه؟.

ولذلك فإنَّ هذا البحث يحاول انتخاب وتصنيف السياقات النقديّة التي لها علاقة بالجانب الصوتي، ثمّ التطرّق لأساليب النقد الصوتي عند سيبويه، والأسس والدعائم التي بُنِي عليها، ثمَّ الأبعاد والأهداف المقصودة منه؛ سعيا منّي لإبراز خصائص هذا النقد ومميّزاته .

الكلمات المفتاحية: النقد الصوتي، سيبويه، الكتاب .

Résumé :

La critique linguistique a joué un grand rôle à la maintenance de la place de la langue arabe parmi les autres langues, depuis longtemps. Elle a protégé, aussi, le Coran de chaque rythme ou déviation, notamment après l'expansion de l'islam, l'extension des conquêtes islamique aux pays lointain et la coexistence des arabes avec les étrangers. Cette critique se figure à travers les remarques et les conseils linguistiques des spécialistes, malgré la diversité de leurs sources d'inspiration pendant la collecte des données orales ou écrites de la langue arabe.

Le rôle de la critique acoustique se manifeste dans cette période comme étant une partie de la critique linguistique. Elle se lie aux voix linguistiques qui se classent au premier niveau de l'analyse linguistique, car c'est la première unité de construction des mots, des expressions et des textes. Et parmi les pionniers dans ce domaine, on cite SIBAWAIH (180 h) dans son œuvre (El-kitab) qui contient des contextes acoustiques et critiques en abordant des remarques, des critiques et des orientations qui ont interagis avec les niveaux de l'autre langue. De ce fait, on n'a pas touché l'aspect critique explicitement dans son œuvre.

C'est pour cette raison, nous avons posé l'interrogation suivante : Quelles sont les caractéristiques de la pratique de la critique acoustique selon SIBAWAIH dans son livre ?

Alors, le présent travail tente de choisir et de classer les contextes critiques qui ont une relation avec le coté acoustique. De plus, il aborde les styles et les méthodes de la critique acoustique selon SIBAWAIH, et les principes et les piliers sur lesquels ils se sont établis. Puis, les dimensions et les objectifs visés. Pour ambition de montrer les caractéristiques de cette critique.

Les mots clés : La critique acoustique – SIBAWAIH - El-kitab

Abstract:

Linguistic criticism has played a major role in preserving the status of the Arabic language among other languages in the past, and in safeguarding the Holy book of God «El Koran» from all distortions, especially after the expansion of the circle of Islamic and the extension of Islamic conquests to distant countries and the entry of many non-Arabs to Islam and their miscuing with Arabs.

Through the linguistic observations and directions provided by linguistic and grammarians of different origins during the collection of linguistic material from the Arabs, or from what they heard in the fields of poetry and rhetoric.

The role of phonetic criticism appears at the stage as an aspect of linguistic criticism, related to linguistic sounds that are classified at the first level of linguistic analysis because they are the first building block that constitutes words phrases and texts.

It included observations, directions and criticisms scattered with in it, and overlapping with other language levels, so the critical practice paramaters were not clearly marked by him, and this makes us ask the following questions:

what are the characteristics of vocal critical practice of Sibawayh in his book ?

therefore, this research attempts to select and categorize the critical contexts that are related to the phonetic aspect, and them address the methods and methods of vocal criticism at Sibawayh, and the foundations and pillars on which it was built, them the dimensions and intended objectives of it, in an effort to high light the characteristics and advantages of this criticism.

Keywords: Audio, Criticism, Sibawayh, The book